إبن النفيس

شرح الوريقات في المنطق

حققه وعلق عليه

عمار طالبي

فريد زيداني

فؤاد مليت

دار الغرب الإسلامي
تونس

شرح الوريقات

في المنطق

إبن النفيس

شرح الوريقات

في المنطق

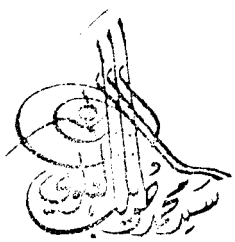

حققه وعلق عليه

عمار طالبي

فريد زيداني فؤاد مليت

دار الغرب الإسلامي

تونس

© دار الغرب الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى: 2009 م

دار الغرب الإسلامي
العنوان: ص.ب.: 200 تونس 1015

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

1- ابن النفيس حياته ومؤلفاته:

هو علاء الدين علي ابن أبي الحَزْم[1] القَرَشِيُّ[2] الدِّمشقيُّ[3] (ابن النّفيس)، طبيب منطقي أصولي وفيلسوف، ولد بدمشق سنة 607 هـ وتوفي بالقاهرة سنة 687 هـ[4].

---

[1] في بعض المراجع، ابن الحرم بالراء، انظر، ابن عماد الحنبلي(601-700هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج. 05 ، مكتبة القُدْسي، القاهرة، 1351، (ص. 401- 402).

[2] نسبة إلى قرية قَرَشْ التي أصبحت حيا من أحياء دمشق- الميدان-، انظر، الهامش رقم (02) من مقدمة كتاب، ابن النّفيس، **المُخْتَصَرُ في عِلْمِ أُصُولِ الْحَدِيثِ**، دراسة وتحقيق عمار الطالبي، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2001، ص. 03، وليس"قَرْش بفتح القاف وسكون الراء، في ما وراء النهر"، كما ذكر الاستاذ خير الدين الزركلي في **الأعلام**، ج. 05، كستا توماس وشركاؤه، الطبعة الثانية، ص. 78.

[3] وفي **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، "العلامة علاء الدين ابن النَّفيس القَرَشِيُّ، الدِّمشقيُّ، الطبيب، شيخ الأطباء في عصره"، الذهبي(673- 748هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدْمُري، دار الكتاب العربي، بيروت حوادث ووفيات 681-690 هـ، (ص. 311- 313)**.

[4] أورد الأستاذ عمر عبد السلام تدْمُري في هامش المرجع السابق، قائمة المراجع(35) التي ترجمت لابن النفيس، والعمل نفسه قام به عمر كحالة (31)، اتفقا في أربع عشرة منها. عمر كحالة، **معجم المؤلفين**، ج. 07، مطبعة دمشق، ص. 58.

والغريب أن أبرز معاصري ابن النّفيس، وهو ابن أبي أصيبعة، لم يترجم له في **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، لكن تبيّن أنّه يوجد مخطوط آخر **لعيون الأنباء** في دار الكتب الظاهرية بدمشق، ترجم لابن النّفيس، إلاّ أن الأستاذ عمار الطالبي اعتبرها من وضع تلاميذ ابن أبي أصيبعة، انظر، عمار الطالبي، المرجع السابق، ص. 13، الهامش رقم 02.

تعلّم الطب بدمشق عن مهذب الدين المعروف بالدخوار[5]. انتهت إليه رئاسة الطب في مصر[6]. يقول عنه الإمام الذهبي: "... وقد كتب إلينا الإمام أبو حيان الأندلسي أن العلاء ابن النفيس كان إماماً في علم الطب ، أوحد لا يُضاهى في ذلك ولا يُدانى استحضاراً واستنباطاً . واشتغل به على كبر... قال: وأخبرني من رآه يصنّف في الطّبّ أنّه كان يكتب من صدره من غير مراجعة[7] كتاب حالة التصنيف"[8].

له مصنفات في الطب، المنطق، الفقه، أصول الفقه، علم الحديث، علم المعاني، البيان، والنّحو[9] والفلسفة[10]. من مؤلفاته:

- في الطب:

01- كتاب **الشامل**[11].

02 – كتاب **موجز القانون في الطب**[12]، وهو غير **الموجز في شرح القانون** لابن سينا.

---

[5] عبد الرحيم بن علي بن حامد الدمشقي، ويعرف بالدخوار (مهذب الدين) (565 – 628 هـ)، ولد وتوفي بدمشق، طبيب وأديب، من تصانيفه: **مختصر كتاب الحاوي للرازي في الطب، مختصر كتاب الأغاني للأصفهاني، مقالة في الاستفراغ، وشرح تقدمة المعرفة**، انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 05، ص. 209.

[6] **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها.

[7] وهذا ما لمسناه ونحن نقرأ كتاب **شرح الوريقات**.

[8] **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها.

[9] **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، (ص. 401- 402. عمار طالبي، المرجع السابق، ص. 11.

[10] عمار طالبي، المرجع نفسه.

[11] وهو كتاب ضخم، يتألف من ثمانين جزءا، تدل فهرسته على أن يكون ثلاثة مائة مجلد، انظر، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، الصفحة نفسها. **الأعلام**، الصفحة نفسها. **معجم المؤلفين**، ج. 07، ص. 58. وفي **كشف الظنون**، ذكر ثلاثة عشرة كتابا عنوانها "**الشامل**"، انظر، حاجي خليفة، **كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون**، المكتبة الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، 1947، المجلد 02، ص. 1023-1025.

03 –كتاب **المهذب في الكحل**[13].

04 – **بغية الطالبين وحجة المتطببين**[14].

05 – **رسالة الأعضاء**[15].

06 – **المختار من الأغذية**[16].

07 – **مقالة في النبض**[17].

08 – **كتاب ثمار المسائل**[18].

09– **كتاب النبات من الأدوية**[19].

10– **كتاب المواليد الثلاثة**[20].

---

[12] **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها.

وشرحه كل من:

– جمال الدين محمد بن محمد الأقسرائي وسماه **حل الموجز**، النفيسي بن عوض الكرماني، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحكيم السويدي الطبيب، ونقله إلى التركي مصلح الدين مصطفى بن شعبان المعروف بسروري، شهاب محمد الإيجي البلبلي. سديد الدين الكازروني وجمع فيه من **القانون وشروحه**، محمود بن أحمد الأمشاطي الحنفي وسماه **المنجز** وهو شرح مبسوط في مجلدين. ومن شروحه، **المغني** أوله "الحمد لله الذي أبدع بقدرته جواهر عقلية . . . الخ"، وهو شرح ممزوج، ذُكر فيه من **شرح القطب الشيرازي للقانون**، انظر، **كشف الظنون**،م. 02، ص. 1899.

[13] **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها. **الأعلام**، الصفحة نفسها.

[14] **معجم المؤلفين**، الصفحة نفسها. **الأعلام**، الصفحة نفسها.

[15] عمار طالبي، المرجع السابق، ص. 06.

[16] المرجع نفسه، ص. 09.

[17] المرجع نفسه.

[18] المرجع نفسه، ص. 10.

[19] المرجع نفسه.

[20] المرجع نفسه.

11- **كتاب جامع الدقائق في الطب**[21].

12- **كتاب الشافي**[22].

13- **كتاب رسالة أوجاع الأطفال**[23].

14- **بغية الفطن من علم البدن**[24].

14- **شرح القانون في الطب لابن سينا**[25] في عدة مجلدات وسماه **الموجز**[26].

15 – **شرح كتاب فصول أبقراط**[27].

16- **شرح تشريح القانون**[28].

17 – **شرح كتاب الهداية في الطب**[29].

18 – **شرح المسائل وهو شرح لكتاب المسائل لحنين بن إسحاق**[30].

19 – **شرح كتاب أبيذيما**[31].

20 – **شرح تقدمة المعرفة**[32].

---

[21] المرجع نفسه.

[22] المرجع نفسه.

[23] المرجع نفسه.

[24] **الأعلام**، المرجع نفسه.

[25] "...فإن لفظ المعتدل مشترك بين معان كثيرة ذكرناها في كتابنا في **شرح فصول الفاضل أبقـــراط**، وفي كتابنا في **شرح القانون للشيخ الرئيس أبي علي** رحمة الله عليه"، ابن التفيس، **شرح الوريقات**، 185/ا.

[26] **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها. **كشف الظنون**، م. 02، ص. 1312.

[27] ابن التّفيس، المرجع نفسه، 185/ا.

[28] عمار طالبي، المرجع السابق، ص. 06.

[29] **كشف الظنون**، م. 02، ص. 2022.

[30] عمار طالبي، المرجع السابق، ص. 08.

[31] عمار طالبي، المرجع السابق، ص. 09.

[32] المرجع نفسه، ص. 09.

21 – **شرح طبيعة الانسان لابقراط**[33].

22 – **شرح الأهوية والمياه والبلدان لأبقراط**[34].

- في اللغة:

23– **طريق الفصاحة**[35].

- في الفقه والأصول:

24– **المختصر في علم أصول الحديث**[36].

25 – **وشرح التنبيه في فروع الشافعية لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي الشافعي** (ت 476)[37].

- في الفلسفة:

26– **الرسالة الكاملية في السيرة النبوية** [38].

---

[33] عمار طالبي، المرجع السابق، ص. 09.

[34] عمار طالبي، المرجع نفسه، ص. 10.

[35] **كشف الظنون**، م. 02، ص. 1114. **معجم المؤلفين**، ج. 07، ص. 58.

[36] عمار الطالبي، المرجع السابق، ص. 14.

[37] يقول ابن النفيس:"وأما خبر مجموع المسلمين فقد علمنا وجوب صدقه من قول الله وقول رسوله على ما بيَّناه في **كتبنا الأصولية**"، انظر، **المُخْتَصَرُ في عِلْمِ أُصُولِ الْحَدِيثِ**، دراسة وتحقيق عمار الطالبي، 7/ا، (ص. 85). **كشف الظنون**، م. 01، ص. 489. **معجم المؤلفين**، الصفحة نفسها. ابن قاضي شهبة، المرجع نفسه.

[38] وهي رسالة فلسفية تناظر قصة **حي بن يقظان** لابن طفيل، وفي **الأعلام** للزركلي(ج. 05، ص. 78)، ذكر "**وفاضل بن ناطق** ...على نمط **حي بن يقظان** لابن الطفيل، ... **والرسالة الكاملية في السيرة النبوية**"، على أنّهما متباينان. بينما جعله عمار الطالبي، هو **فاضل بن ناطق** عينُه، نافيا بذلك التباين بينهما، المرجع السابق، ص. 11. وفي بعض الفهارس، مثل **معجم المؤلفين**، "طبيب مشارك في الفقه والأصول والحديث والعربية والمنطق **والسيرة** وغيرها"، ج. 07، ص. 58. **كشف الظنون**، م. 01، ص. 885.

أما كتبه المنطقية، فلم تذكر بشكل مباشر في الفهارس التي اطلعنا عليها[39]، على الرغم من إشارتها إلى أن ابن النفيس ألّف كتبا في المنطق. وقد ذكر في المخطوط الذي بين أيدينا ثلاثة كتب من تأليفه، وهي:

27- **كتاب الوريقات**[40].

28- **كتاب شرح الوريقات**[41]، موضوع دراستنا.

29- **كتاب عكس النقيض**[42].

بالإضافة إلى:

30- **شرح كتاب الهداية في المنطق**[43].

---

[39] ما عدا كتاب **الهداية** في المنطق، والذي يقول عنه أبو حيان الأندلسي، إنه قرأه على يد ابن النفيس، انظر، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها. **الأعلام**، الصفحة نفسها.

[40] يتألف من مقدمة وتسعة كتب مثل شرحه، انظر، ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، 02/ا.

تقول نيقولا ريشر: "كتب ابن النفيس كتابا في المنطق، وهو موجود، إلاّ أنّه غير منشور، بعنوان **الوريقات**"، انظر، **تطور المنطق العربي**، ترجمة محمد مهران، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، 1985، ص. 449. وقد يكون هو المقصود بقول الذهبي: "لشيخنا علاء الدين معرفة بالمنطق، وقد صنف فيه مختصرا"، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها.

[41] ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، (02/ا).

[42] "ولنا، في **عكس النقيض كتاب مفرد**، فرأينا أن لا نطوّل به هذا الكتاب"، ابن النّفيس، المصدر السابق، (108/ا).

[43] "ولشيخنا علاء الدين معرفة بالمنطق، وقد صنّف فيه مختصرا. قرأت - أبو حيان الأندلسي- عليه كتاب **الهداية** لابن سينا في المنطق". **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها. **الأعلام**، الصفحة نفسها.

31- **شرح الإشارات والتنبيهات**[44].

وذكر أن له كتبا أخرى في المنطق دون تحديد عناوينها:

- "ونحن نؤخر استقصاء ذلك(التناسب بين عدد الحدود والمقدمات والنتائج والأقيسة في القياس المركب) إلى **الكتب المبسوطة**"[45].

- "وليس يتسع هذا الكتاب لتبيِّين عدد ما يكون في كل مرتبة من الحدود والمقدمات والنتائج والأقيسة، إذا كان التبيِّين في كل مرتبة بعض المقدمات..."[46].

- "ونحن نذكر منها(يقصد المواضع) ها هنا ما يليق بهذا المختصر، ونؤخر استقصاء الكلام فيها وفي أقسامها إلى **الكتب المطوّلة**"[47].

2- **المخطـــوط**:

يوجد المخطوط بمكتبة بوديليانا BIBLIOTHECA BODYLINA رقمه 1510.

كتب في الصفحة الخارجية من المخطوط: "كتاب سوفسطيقا وكتاب قطوريقا في الخطابيات والجدل والمغالطات وغير ذلك والله أعلم.

كتاب **شـــرح الوريقـــات** للفقير إلى الله تعالى علي بن الكرم القَرْشِي المنطقي عفا الله عنه.

---

[44] تقول نيقولا ريشر:"كما كتب أيضا **شرحا** (مفقودا الآن) **لكتاب الإشارت والتنبيهات** لابن سينا، الذي ربما غطى فيه الفصول المنطقية لهذا الكتاب"، يقصد **الوريقات**. انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها. عمار طالبي، المرجع السابق، ص. 449.

[45] ابن النّفيس، المصدر السابق، ص 111/ا.

[46] المصدر نفسه، ص 111/ب.

[47] المصدر نفسه، ص. 172/ا.

144، صار الآن لأفقر الورى أبي يوسف الحين ملكا من بائعه، ولله الحمد كتاب في المنطق"

ثم فقرة من أربعة أسطر ونصف بخط غير واضح.

وكتب في أسفل الورقة رقم"1510"

وتحته كتب اسم"Roberhy Huntington"، بخط اليد.

وختم دائري مكتوب بداخله: "BIBLIOTHECA BODYLINA"

وأوّل المخطوط:

"بسم الله الرحمن الرحيم : قال الفقير إلى الله تعالى علي بن أبي الحزم القَرْشي المُتَطَبِّب: هذا كتاب شرحت فيه **كتابي** الذي عرِف بكتاب **الوريقات**، ولأجل تقرير مباحثه افتقرت فيه إلى استعمال البراهين قبل تحقيقها، ورتّبته على مقدمة وتسعة كتب على ترتيب ذلك الكتاب، وأنا أسأل الله التوفيق والعِصْمة".

وآخره:

"وإذ قد قلنا في فنون المنطق ما يليق بهذا الكتاب، فلنختمه مستعينين بالله وحده. تم الكتاب بحمد الله وعونه والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله والسلام".

يتألف المخطوط، من مئة وسبع وتسعين ورقة، مقاس كل ورقة 30/20 سنتيمتر. كل ورقة بها صفحتان(ا، ب)، وكل صفحة تتألف من ثمانية عشرة (18) سطرا، عدد ألفاظ كل سطر من ثمانية إلى اثنى عشر(08-12)، ما بين حرف وكلمة ، ما عدا الصفحة الأولى التي تتألف من خمسة عشرة سطرا(15)، والصفحة الأخيرة من ستة أسطر، والتي كتب بهامشها الأيمن تملك المخطوط، "ملك هذه النسخة المباركة من فضّله وكرّمه محمد بن علي المَوْصِلي غفر الله له ولوالديه". يحتوي الكثير من الصفحات تصحيحات وإضافات في الهامش الأيمن والأيسر، أشرنا إليها في التعليق.

كما يوجد شطب لعدد من الكلمات والأسطر في المتن، ارتأينا أن لا نشير إليه، لأنّه في اعتبار المحذوف من الأصل.

3- **المتن:**

يتألف المخطوط من: مقدمة من ثلاثة فصول، عرَّف فيها علم المنطق وموضوعه ومنفعته والحاجة إليه، وتسعة كتب، خمسة منها من صميم علم المنطق، وتمثل القسم الأعظم من المخطوط، من 1/20 حتى 194/ب، وهي: **باريرمينياس، أنولوطيقا الأولى، أنولوطيقا الثاني، طوبيقا، سوفسطيقا.** أما الأربعة الأخرى، وتمثل الترر القليل منه، من حيث الحجم، فليست من صميم المباحث المنطقية. اثنان منها، **إيساغوجي والمقولات،** مباحثهما تتعلق بالأنطولوجية، من 1/02 حتى 1/20 ، والآخران، **رطوبيقي وقطوريقي،** من 194/ب حتى 197/، يبحثان في الخطابة والشعر، وقد أشار إلى ذلك ابن النّفيس[48].

تحتوي الكتب التسعة على المباحث التالية:

[48] الأول منهما، "**كتاب إيساغوجي** هو كالمدخل إلى هذه الصناعة، فلذلك قُدِّم"، **شرح الوريقات**، ص، 1/04.

والثاني، "وهو كتاب **المقولات**، وليس من المنطق، إذ لا نظر للمنطقي في الحقائق الوجودية. وإنّما ذكره المعلّمُ لتكثر عند المتعلِم الأمثلة، فاقتدينا به"، ص، 1/14.

والثالث **كتاب الخطابة**، "لأن الجدل والخطابة وغيرهما إنما هما كالمكملين لهذه الصناعة، لا كالضروريات فيها. لكن الجدل أوْلى بالتقديم لمن يريد التدرج من الحق في الظاهر إلى الحق في نفسه، ولأنّ المبادئ الأولى للجدل هي المشهورات وهي أعم من المبادئ الأولى للبرهان، لأن كل أوّلي مشهور ولا ينعكس"، ص، 1/127.

الكتاب الأول هو **إيساغوجي**: ويتألف من عشرة فصول تناول فيها مباحث، اللفظ المفرد والمركب والكلي والجزئي، والذاتي والعرضي والماهية، وحد الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام.

كتاب **قاطيغورياس**: يتألف من تسعة فصول تناول فيها مباحث، اللفظ والمعنى، ومفهوم الموضوع والمحمول، ونسبة الأجناس إلى فصولها، والمقولات، والجوهر وأقسامه، وتحقيق العرض وأقسامه، والمتقابلات، والمتقدم والمتأخر .

كتاب **باريرميناس**، يتألف من ثلاثة عشر فصلا تناول فيها مباحث اللفظ المفرد والمؤلف، والخبر وتحقيقه، والجهة والمادة وأقسام القضايا بحسب الجهات، وأجزاء القضية الحملية، وتحقيق الموضوع والمحمول، والتقابل وشروطه، وفي القضية الواحدة والكثرة، وأنواع القضايا الشرطية وأقسامها، والقضايا المحرفة وهيئات تلحقها.

كتاب **أنولوطيقا الأولى**: يشتمل على جملتين. الجملة الأولى تتألف من خمسة عشر فصلا، ومباحثها: الحجة وأقسامها، وتعريف القياس والمصطلحات الخاصة بنظرية القياس، والقضية العدمية والمحصلة والمعدولة، وأشكال القياس الثلاثة، والأضرب المنتجة من كل شكل من الحمليات ومن المختلطات من القضايا، وتلازم القضايا الموجهة، وأقسام الشرطية المنفصلة، والتناقض، والعكس المستوي، والقياس الاستثنائي، وقياس الخَلْف. والجملة الثانية تتألف من سبعة فصول حول المطالب أشرفها وأخسها وأسهلها وأصعبها ووجوه إبطالها، واكتساب الأقيسة، واستفراد النتائج، ومتى تكون صادقة أو كاذبة، والقياس البسيط والمركب وعدد المقدمات والحدود والنتائج، وتحليل القياس، والدّوْر والعكس، والقياس من مقدمات متقابلة، والمصادرة على المطلوب، وعكس النتائج لعكس المقدمات والمقدمات لعكس النتائج في الأشكال الثلاثة، والأدلّة الفقهية، الاستقراء وردِه، وردِ التمثيل إلى هيئة القياس، وقياس الضمير، وقياس المساواة.

كتاب **أنولوطيقا الثانـــي**: يشتمل على مقدمة وجملتين. الأولى في الكلام في البرهان، وتتألف من ستة عشر فصلا تعالج المسائل التالية: المبادئ الأولى للأقيسة وأصنافها، البرهان العقلي والسمعي وما هو منهما أشرف، أقسام البرهان العقلـــي، والمتقدم والمتأخر، والعلل والمعلولات وأيـــها يمكن جعله حدا أوسط، وأيها لا يمكـــن، والذاتي وأقسامه، والأوّلـــي، ومقدمات البرهان، وموضوع الصنائع البرهانية، ومبادئ الصنائع النظرية البرهانية ، المسائل، المطالب في العلوم ونحوها، اشتراك العلوم، وتباينها بالموضوع، والمبادئ، والمسائل ومراتبها، تعاون العلوم نقل البرهان، اختلاف العلوم بالكلية والجزئية، اختلاف العلوم في سهولة التعرف، وصعوبته. والجملة الثانية، في تحقيق الحد والرسم، وتتألف من خمسة فصول وتتناول الحد والرسم وأقسامهما، أصناف الحدود، لواحق الحدود - في تقسيم الماهيات بحسب الحدود، أقسام الرسم، أقسام المخاطبات البرهانية.

كتاب **طوبيقا**: يتألف من أربعة عشر فصلا تناول فيها ماهية الجدل ومرتبته ومنفعته ومطالـــبه وأوضـــاعه وحججه ومقدمات الحجة الجدلية، وفي كيفية الاحتيال في جعل ما ليس بمشهور مقبولا عند الناس يعترفون به كما يعترفون بالمشهورات، والآلات التي تفيد القوة في الجدل، وتقسيم القضايا الجدلية إلى الموضع والنوع، والتفرقة بينهما في المواضـــع، والقـــدح في الحـــدود، وكيفية تأليف السائل والمجيب حجتهما، وأقسام السؤال الجدلـــي، وذكر وصية المجيب والسائل.

كتاب **سوفسطيقا**: ويتألف من ستة فصول تناول فيها، الفائدة من هـــذا الكتـــاب، وأسبـــاب وقـــوع الغلـــط، ومادة الأقيسة المغلّطة، والمغلّطـــات اللفظيـــة والمعنويـــة، والغلط الكائن من جهة صورة القياس.

كتاب **رطوبيقي**: يتألف من ثلاثة فصول تناول فيها، ماهية الخطابة وفائدتها ومبادئها، الحجة الخطابيـــة، في المقنعات الخارجة.

كتاب **قطوريقي**، وهو فصل واحد، تناول فيه، معنى القياس الشعري وفائدته ومقدماته وهي المتخيَّلات.

4- المدرسة المنطقية التي ينتمي إليها:

لاحظنا تشابها كبيرا، من حيث الأمثلة، بين كتاب **الوريقات** وكتب ابن سينا (**الشفاء، النجاة، الإشارات والتنبيهات**)، وبإمكاننا أن نورد هاهنا، تمثيلا لا حصرا، بعض الشواهد النصية:

- "دلالة لفظ السقف على الحائط"، 04/ب، **الإشارات والتنبيهات**[49]، ص. 187.

- "كون القطر قويا على ضلعي القائمة التي يوترها" 06/ا، **الإشارات والتنبيهات**، ص. 183.

- "كالشمس عند من يجوِّز وجود شموس كثيرة"، ص. 06/ا، هو نفسه في **الإشارات والتنبيهات**، ص. 197.

- "كل مثلث فإن زواياه تساوي قائمتين"، 120/ب، **الإشارات والتنبيهات**، ص. 182.

- الأمثلة المستعملة في مقدمة كتاب أنولوطيقا الثاني في التعليم والتعلم، 127/ا، هي نفسها في **البرهان**[50]، المقالة الأولى، الفصل الثالث.

ناهيك عن التشابه الكبير في طريقة العرض، والتقارب في التحليل، وتشابه الأفكار في الكثير من المسائل المنطقية المستجدة والتي أتى بها ابن سينا، مثل ما في

---

[49] ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، 1960.

[50] ابن سينا، **البرهان من كتاب الشفاء**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954.

الفصل الثامن من كتاب **باريرمينياس**[51]، حيث حلل القضية الكلية "كل ج ب"، على أنّها لا تعني كلية ج ب، أي الكل من حيث هو كل، ولا تعني أيضا أن الج الكلي هو ب، بل تعني أن كل واحد واحد أو كل فرد فرد مما هو ب هو ج[52]، والتحليل نفسه نجده عند ابن سينا[53]، وهو الذي انتهى إليه تحليل المنطقيين المعاصرين[54]، مثل، برتراند راسل[55].

- الرجوع المستمر إلى ابن سينا: "وعند الشيخ" 05/ا، "وأجاب الشيخ"05/ب، "قال الشيخ"11/ا، 38/ا، "فالشيخ الرئيس يرى"87/ا، "وأما الشيخ الرئيس فقد احتج" 88/ب، "ومثاله برهان الشيخ الرئيس" 114/ا، "وفي كتابنا في **شرح القانون للشيخ الرئيس أبي علي** رحمة الله عليه" 185/ا.

ومما سبق يتبيّن أن تأثير ابن سينا في ابن النّفيس أمر جلّي، خلافا لما ذهب إليه نيقولا ريشرNicholas Resher[56]، والذي صنّفه ضمن أتباع المدرسة الغربية

---

[51] مضمون هذا الفصل يشبه إلى حد بعيد ما جاء في كتاب **منطق المشرقيين** في الفصلين المعنونين: "في تحقيق الموضوع في الحملي" و"في تحقيق المحمول في الحملي". انظر، ابن سينا، **منطق المشرقيين**، تقديم شكري نجار، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص. 113-115.

[52] ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، ص 32/ب و33/ا.

[53] **منطق المشرقيين**، ص. 113-115.

[54] تحلل القضية كل إنسان فان، كل ج ب، من وجهة نظر حساب المحمولات إلى القضية المكممة التالية: مهما يكن س إذا كان س إنسانا فإن س فان، وتكتب رمزيا: ∀س، جا(س) ← با(س). انظر، أحمد موساوي، "تحليل القضية الحملية عند أرسطو وابن سينا وغوتلوب فريجه"، **المبرز**، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد الثاني، جويلية-ديسمبر 1993، ص. 79-87.

[55] Bertrand Russell, *La philosophie de l'atomisme logique*, cinquième conférence, Les propositions générales et l'existence, in, *Ecrits de logique philosophique*, traduit de l'Anglais par Jean-Michel Roy, P.U.F., Paris, 1ère édition, 1989, pp. 388-401.

[56] انظر، مخطط نيقولا ريشر، المرجع السابق، ص. 204- 205.

(بغداد) المتأثرة بالفارابي[57]، والتي تتميّز، حسب ريشر، بالشروح الثلاثية لكتب أرسطو وفقا لثلاث مستويات، المختصر والمتوسط والكبير[58]. أما المدرسة الغربية فقد وضع على رأسها ابن سينا، لأنه نقل الدراسات المنطقية من مجرد الشرح والتفسير لكتب أرسطو إلى تحرير الرسائل المنطقية المستقلة، المتميّز بالأصالة والإبداع والنقد[59]، أهّلته لأن تكون كتبه وكتب تلاميذه وأتباعه، موضوع

---

[57] المرجع نفسه، ص. 450.

[58] يكون الشرح، في المستوى الأول، مختصرا يقدم خلاصة وملاحظات تمهيدية لكتاب من كتب أرسطو ولموضوعه ومكانته بين الكتب الأخرى، ويبلغ طوله نصف كتاب أرسطو، ويكون موجها للمبتدئين. و يكون الشرح، في المستوى الثاني، متوسطا، يفسر ويناقش فيه رأي أرسطو ويوضّح ويكمّل ما تم في المستوى الأول. أما المستوى الثالث فيتميّز بشرح مطوّل ومستفيض، وذلك بأن يأتي بالنص الأرسطي(بضعة جمل)، ثم يناقشه بإسهاب بحيث يصبح النص الجديد ثلاثة أضعاف النص الأصلي، انظر، نيقولا ريشر، المرجع السابق، ص. 158- 159. ومما يؤكد هذا الرأي، مصنفات الفارابي المنطقية، مثل:
- **المختصر الصغير في المنطق؛ المختصر الكبير في المنطق.**
- **كتاب القياس الصغير؛ المختصر الأوسط في القياس؛ الشرح الكبير للقياس؛ تعاليق على كتاب القياس**، انظر، الفارابي، **الجمل المنطقية الثمانية**، (**المنطق عند الفارابي**، الجزء الأول)، تحقيق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1986، المقدمة، ص. 22.

[59] يقول: "وبعد فقد نزعت الهمّة بنا إلى أن نجمع كلاما فيما اختلف أهل البحث فيه. لا نلتفت فيه لفتَ عصبية أو هوى أو عادة أو أُلف، ولا نبالي من مفارقة تظهر منّا لما أَلفه متعلمو كتب اليونانيين ألفا عن غفلة وقلة فهم، ولما سُمِع منّا في كتب ألفناها للعاميين من المتفلسفة المشغوفين بالمشائين الظانين أن الله لم يهد إلا إياهم، و لم ينل رحمته سواهم...ولما كان المشتغلون بالعلم شديدي الاعتزاء إلى (المشائين) من اليونانيين **كرهنا شق العصا ومخالفة الجمهور، فانحزنا إليهم وتعصبنا للمشائين إذ كانوا أولى فرقهم بالتعصب لهم** وأكملنا ما أرادوه وقصّروا فيه و لم يبلغوا إربهم منه، وأغضينا عما تخبطوا فيه وجعلنا له وجها ومخرجا ونحن بدخلته شاعرون وعلى ظله واقفون. فإن جاهرنا بمخالفتهم، ففي الشيء الذي لم يمكن الصبر عليه، وأما الكثير فقد غطّيناه بأغطية التغافل..."، انظر، ابن سينا، **منطق المشرقيين**، ص. 19-21.

دراسات وشروح[60]، فأصبح الغرض من الدرس استيعاب كتاب مدرسيٍ في المنطق، بدلا من اتقان الرسائل الأرسطية[61]. ولعل ما جعل ريشر يصنِّف ابن النفيس ضمن أتباع مدرسة بغداد، أمران:

- رجوعه المتكرر إلى أرسطو: "وعرّفه المعلم الأوّل بأنّه ... ."(05/ب)، "وإنّما ذكره المعلمُ لتكثر عند المتعلِم الأمثلة، فاقتدينا به... ."(14/ا)، "مثاله، قياس المعلّم الأول... ."(112/ا)، "وأما المعلم الأوّل فقال... ."(128/ا)، "...وهذا معنى قول الفيلسوف"(128/ا)، "ولعل هذا هو مراد الفيلسوف" (128/ب)، "قال الفيلسوف:... ."(129/ا)، "كقول المعلم الأول... ."(133/)، "والمعلم الأوّل يعني بالكامل ... .(41/ا)، "وتكثير الحجج كما فعله المعلم الأول... ."(159/ب)، "وقد حدّها المعلم بأنها:... ."(161/ب) ، "قال المعلم الأول(166/ا)، "وقد ذكر المعلم الأول... ." (171/ب).

- تسمية عناوين الكتب بأصلها اليوناني(**قاطيغورياس، باريرمينياس، أنولوطيقا الأولى، أنولوطيقا الثاني، طوبيقا، سوفسطيقا، رطوبيقي، قطوريقي**): فقد اختفت عند ابن سينا[62]، وبعده، كما هو الحال عند أبي حامد الغزالي في **معيار العلم** مثلا.

لكن أثر ابن سينا في ابن النّفيس في هذا المخطوط جليّ ولا غبار عليه، ومما يدعم رأينا هذا، عدم ذكر الفارابي، أو الإشارة إليه البتة.

---

[60] يبرز هذا التوجه في كتب المنطقيين الذين جاءوا من بعد ابن سينا، مثل الإمام أبي حامد الغزالي في **معيار العلم**.

[61] نيقولا ريشر، المرجع السابق، ص. 180- 182.

[62] اختفت بعد **الشفاء**، سواء في **النجاة** أو **الإشارات والتنبيهات** أو **منطق المشرقيين**.

5- نقده لأرسطو ولابن سينا:

إن رجوعه المستمر إلى أرسطو وابن سينا، لم يمنعه من التحفظ من بعض المسائل التي أورداها، ونقده لهما في أخرى، ومن ذلك:

ا/ بالنسبة لأرسطو:

- التحفظ على كون المقولات عشرة: "والأجناس العالية قد اشتهر الاعتراف بأنها عشرة، ولسنا نجد برهانا على أنه لا أقل منها ولا أكثر، لكنا نذكر ضابطها"[63].

- إمكانية تصور العدم، وهي مسألة سبقه إليها ابن سينا[64]، خلافا للأنطولوجية الأرسطية: "...إنه يمكن تصور المعدوم المستحيل الوجود، باعتبار نسبته إلى الموجود، كما يتصور من الخلاء أنه للأجسام كالقابل، وأما ذاته فغير معلومة، وكيف لا ولا ذات له. وكذلك يتصور إنسان يطير لأنّا نتصور الإنسان مطلقا ونتصور الطيران مطلقا، ونتصور تأليفهما من حيث هو تأليف، فنتصور ما هو له كالبسائط باعتبار ما هي موجودة"[65]، "ونقول: كل موضوع، فإما أن يكون له وجود أو لا يكون. والثاني كقولنا: العنقاء عادل"[66].

- ذكر مغالطة المعلم الأوّل في البرهنة على أن الفلك لا ثقيل ولا خفيف: "مثاله قياس المُعلم الأول، الفلك ليس يتحرك إلى الوسط، ولا عن الوسط، وكل ما لا يتحرك إلى الوسط ولا عن الوسط فهو لا ثقيل ولا خفيف، ينتج الفلك لا ثقيل ولا خفيف. وإنما يصلح أن يكون هذا قياسا، إذا كانت الصغرى معدولة، إذ يشترط في

---

[63] ابن التّفيس، **شرح الوريقات**، 16/ب.

[64] انظر، ابن سينا، **الشفـــاء، الإلـــهيات**، ج. 01، تحقيق الأب قنواتي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1960، المقالة الأولى، الفصل الخامس، (ص. 34)، و**الشفـــاء، العبارة**، تحقيق سعيد زايـــد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1964، المقالة الأولى، الفصل الثاني، (ص. 82).

[65] ابن التّفيس، **شرح الوريقات**، 149/ب.

[66] المصدر نفسه، 53/ا.

الشكل الأول كون الصغرى موجبة، وأما الكبرى فيجوز أن تكون موجبة معدولة الموضوع والمحمول، ويجوز أن تكون سالبة معدولة الموضوع"[67].

ب/ بالنسبة لابن سينا:

- بيّن ابن النفيس أن الضرب المتألف من مقدمة كبرى ضرورية وصغرى ممكنة، ينتج ضرورية. وبعد رده على من اعتبر الضرب فاسدا، انتقد ابن سينا في تأويله، وتعليله لإمكانية إنتاج هذا الضرب، "...وأما الشيخ الرئيس فقد احتج على أن اختلاط الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية ينتج ضرورية بوجوه؛ ....ونحن نقول: إن هذا عليه شكوك كثيرة. أحدها... وثانيها... وثالثها، ... وليس له أن يقول:... وأمّا نحن فينبغي لنا أن لا نستحي من قول الحق، ونقول:... ."[68].

- مراجعته لبعض التعريفات التي وضعها ابن سينا، ومن ذلك، تعريف ابن سينا للعكس المستوي: "معنى العكس تصيير الموضوع محمولا، والمحمول موضوعا، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله"[69]، لكن ابن النفيس يعرفه بطريقة مختلفة، فيقول "العكس المستوي هو جعل المنسوب إليه نسبة حُكمية بكماله منسوبا، والمنسوب بكماله منسوبا إليه، مع بقاء الكيفية والصدق"[70]. ويعلل ذلك بقوله:"وإنما قلنا: المنسوب إليه و لم نقل: الموضوع، ليعم التعريف عكس الشرطيات"[71]، أي أنّه وسّع ماصدق التعريف.

---

[67] المصدر نفسه، 112/ا.

[68] راجع ذلك بالتفصيل، من 87/ب إلى 93/ا.

[69] ابن سينا، **الشفاء، القياس**، تحقيق سعيد زايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1964، المقالة الثانية، الفصل الأول.

[70] ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، 72/ا.

[71] المصدر نفسه.

6- إبداعاتـــه، وتميّزه عنهما:

لايتردد في إبداء رأيه، وتحليل كل مسألة وقع فيها اختلاف بشكل دقيق، فهو على حد عبارة الجرجاني: "يتوق إلى أن تقرّ الأمـــور قرارهـــا، وتوضـــع الأشـــياء مواضعها"[72]. ويتجلى ذلك في الفنقلة المتكررة، وقوله "ونحن ..."، وقد أحـــصيناها فوجدناها خمسين موضعا أو تزيد، وهي:

- "فنقول قد فسّرنا" 08/ا. "ونحن رأينا" 14/أ. " فنقول:" 28/ا. "قلنا: نحن قد بيّنا" 30/أ. "ونحن رأينا" 31/أ. "ونحن نتبع هؤلاء في ذلك" 50/ب. "ونحـــن فقـــد أسقطنا ذلك لفساد هذا الأصل" 65/ا. "ونحن نقول بذلك"65/ب. "ونحن نقـــول لا يلزم" 66/ا. "وهو عندنا غير منتج" 67/ب. "ونحن إذا استثنينا"، "فنقول"، "وكذلك نقول" 68/ب. " قلنا: إنّ ذلك " 69/ا. " ثم نقول:" 71/ا. "ما سمّيناه نحن بالتقديرية" 75/ا. " ونحن نقول: إن هذا إنما يلزم " ،"ونحن نقول: إنه إن زعم"، 75/ا. "ونحـــن نقول" 76/ا. "ونحن لا نمنع" 78/ب. "ونحن لا نلزم" 79/ب. " قلنـــا: هـــذا باطـــل لوجهين " 80/ا." قلنا: ليس كذلك" 80/ا."قلنا: نحن لا نعتبر السور" 81/ا. " فـــإن قيل:...، ويجيء ما قلتموه، قلنا:" 82/ا. "فنحن نمنع صِدْقَ"، "فنقول: أما الـــصورة الأولى"، " قلنا: مُسَلَّمٌ أن ذلك محتمل" 86/ا. "فنقول:" 87/ب. "فنقول: حينئـــذ إن أراد بقوله:" 88/ا. " ونحن نقول: إن هذا عليه شكوك كثيرة" 88/ب. "وأمّـــا نحـــن فينبغي لنا أن لا نستحي من قول الحق، ونقول"، 89/ا. "فنقول:" 89/ب. " قلنا: لو جوِّز ذلك لكان" 90/ا. " فإن قيل: فهذا الشرط أنتم شرطتموه ونحن لا يلزمنـــا أن نقول به، قلنا:"، "قلنا: لا بدّ من هذا الشرط"،"ونحن حينئذ نقول بـــذلك" 92/ا. "

---

[72] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد محمود التركزي الشنقيطي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط. 06، 1380 (1960)، ص. 39.

قلنا: إن ادعيتم أنه" 92/ب." أما الأول فنقول:" 96/ب. " وأما الإشكال الثاني: فإنا نقول: " 97/ا. " قلنا: لا يلزم ذلك لأنه" 100/ا. " فإن قيل إنّا نقول: ...قلنا:" 104/ا. " واعلم أنّا إنّما قدّمنا الشكل الثالث" 106/ا. "قلنا: ليس ذلك بمحال"112/ب. "وكذلك نقول" 113/ا. "فنقول: إن أريد أنه يقول الحق في قوله: 113/ب. "ونحن لا ندعي أن ما نذكره لازم في كل مادة" 116/ب. "ونحن نقول: إن المطلوب تعلمه لا بد وأن يجتمع فيه أمران" 128/ب. "فنقول: إنه يمكن تصور المعدوم المستحيل الوجود، باعتبار نسبته إلى الموجود " 149/ب. "فنقول:" 157/ا[73].

ومن المسائل التي ناقشها وأبدى رأيه فيها، وحلّ ما انْعقَد منها:

– سوء فهم وتأويل بعض معاصريه لقول ابن سينا في القضية المهملة، إنّها في قوة الجزئية، "...وربما كان اللفظ الدّال على الحدود في القياس مشتركا فوقع بسبب إغفال ذلك غلط، ومثاله برهان الشيخ الرئيس على أن المهملة في قوّة الجزئية، قال: لأن المذكور في المهمل طبيعة تصلح أن توجد كلية وتصلح أن توجد جزئية، فأخذها الساذج بلا قرينة مما لا يوجب جعلها كلية..."[74]، "وبرهنوا على أن المهملة في قوة الجزئية، فقيل لهم قولنا: الإنسان عام ونوع لا يصدق جزؤه من أي الأقسام هي، فتخبطوا في ذلك، وتكلّفوا شططا. وبيان الخطأ، أن قولهم: ..."[75]، وبعد تحليل وتدقيق، بيَّن موطن الغلط، وهو الغموض الناتج عن الحد المشترك، والخلط بين كلية الحكم وكلية التصور[76].

---

[73] وردت عبارة "فنقول" و"ونقول" بصيغتين: إما كفنقلة، أو كقول شارح لما ذكره سابقا؛ وما جمعناه هنا، من الصيغة الأولى فقط.

[74] ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، 114/ا.

[75] المصدر نفسه، 115/ا.

[76] المصدر نفسه، 114/ب.

– تبيان خطأ قول بعض معاصريه من المنطقيين بفساد الضرب المؤلف من مقدمة كبرى كلية ضرورية ومقدمة صغرى ممكنة، لأن النتيجة تكون مرة ضرورية موجبة وأخرى ضرورية سالبة، يقول: "وبعض فضلاء زماننا زعم أنه مهما كانت الصغرى ممكنة، فالقول غير منتج،... . فنقول: ... ."[77].

– تبيان فساد من قال بتلازم(تشارط) القضية الشرطية المتصلة الموجبة الكلية مع القضية الشرطية المتصلة السالبة الكلية، بحيث إذا صدق كلّما كان ج د فـــ اب، فإنّه يلزمه صدق ليس البتة إذا كان ج د فلا ا ب، وإذا صدق ليس البتة إذا كان ج د فلا ا ب صدق كلّما كان ج د فـــ اب. "قالوا: وهذه السالبة يلزمها صدق الموجبة فيكونان متعاكسين. وبنوا على ذلك كثيرا من الأحكام خصوصا في الاقترانيات الشرطية، فإنّهم يستعملون السالبة مكان الموجبة، ونحن فقد أسقطنا ذلك لفساد هذا الأصل... .."، ويعلل ذلك بقوله: "وذلك لأنّه إذا كان شيء لا تعلق له بشيء آخر، لم يكن يلزمه ذلك ولا نقيضه... ."، "...كما إذا صدق ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقا فالمثلث شكل... ."[78].

– المقابلة بين آراء أرسطو وابن سينا في بعض المسائل، كالنوع الإضافي مـــثلا، يقول: "وأما النوع الإضافي، فقد رسمه المعلّم بأنه: الذي يقال عليه الجنس في جـــواب ما هو. قال الشيخ: ويجب أن يُزاد الكلي، أو يقال: هو الذي يقال في جواب ما هو، ويقال على غيره في جواب ما هو، ليخرج بذلك الشخص والصنف، وهو طائفة من النوع امتازوا بصفة عرضية. لكن المعلّم رسم الجنس بأنّه: المقول على كثيرين مختلفي الأنواع في جواب ما هو"[79].

---

[77] راجع ذلك بالتفصيل، من 87/ب إلى 93/ا.

[78] ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، 65/ب.

[79] المصدر نفسه، 11/ا.

- ترتيب المباحث والفصول في المخطوط ليس مطابقا لما عند أرسطو وابن سينا، من حيث التقديم والتأخير، فعلى سبيل المثال:

- نقل مبحث القضية العدمية والمحصَّلة والمعدولة واللوح المعبِّر عنها، من كتاب **العبارة** إلى **التحليلات الأولى**.

- ترتيب الأضرب حيث يذكر الشكل ويأتي بالأضرب المنتجة فيه بالنسبة إلى كل أنواع القضايا:

الشكل الأول: من القضايا الحملية، من المتصلة، من المنفصلة وأنواعها، من المتصلة والحملية، من المنفصلة والحملية، من المتصلة والمنفصلة؛ ثم ينتقل إلى الشكل الثالث ويأتي بالأضرب المنتجة بالنسبة إلى كل أنواع القضايا؛ والأمر نفسه مع الشكل الثاني والثالث.

وهذا الترتيب مخالف لما ورد في **الشفاء والنجاة**، والقائم على ذكر أضرب كل نوع من أنواع القضايا بالنسبة إلى الأشكال الثلاث:

القضايا المحصورة: الأضرب المنتجة في الشكل الأول ثم الشكل الثاني ثم الشكل الثالث. وبعد أن ينتهي من القضايا المحصورة ينتقل إلى الأضرب المنتجة في كل شكل بالنسبة للقضايا المتصلة، فالمنفصلة وأنواعها، فالمتصلة والحملية، فالمنفصلة والحملية، فالمتصلة والمنفصلة.

- نقل مبحث تلازم ذوات الجهات، واللوح المعبِّر عنها، من **العبارة** إلى **التحليلات الأولى**.

- تقديم الشكل الثالث على الثاني، وعلّل ذلك بقوله:" واعلم أنّا إنما قدمنا الشكل الثالث على الثاني في الذكر فقط، لأنّا بيّناه بما لا يتوقف على العكس ولا على برهان الخلف، فأمكن تقديمه على العكس والخلف. وأما الثاني فبيانه بالعكس والخلف فاحتيج إلى تأخيره عليه. وأما في الشرف فالشكل الثاني لأنه ينتج الكلي

والثالث لا ينتجه، ولا يعارض ذلك إنتاج الثالث الإيجاب دون الثـــاني، لأن فـــضيلة الكلية على الجزئية أعظم من فضيلة الإيجاب على السلب، لأن من السوالب ما يلزمها صدق الإيجاب وليس من الجزئيات ما يلزمها الكلي[80].

- ترتيب الأضرب، وعلل ذلك بقوله:" وأما السبب في تقديم الضروب بعضها على بعض فهو أنه ينبغي تقديم الأشرف. والشرف يكون بالكلية والإيجاب، والخسة تكون بالجزئية والسلب. إلا أن الكلية أشرف من الإيجاب، فإذا اشتمل الضرب على شرف أكثر وجب تقديمه، فلهذا ترتبت ضروب الشكل الأول الترتيب المذكور، وقدم الضرب الأول على الثاني من الشكل الثالث لحصول الكلية والإيجاب في مقدمتيه، ولأنه ينتج الإيجاب والثاني ينتج السلب، فإن تساوى ضربان فيما يوجبه الشرف والخسة قدم أقربهما إلى الطبع وأسهلهما بيانا للإنتاج. فلهذا قدم الضرب الأول على الثاني من الشكل الثاني، والثالث على الرابع من الشكل الثالث، وكذا الخامس على السادس. على أن هذا الترتيب إنما هو على سبيل الأخلق والأولى لا على أنه واجب"[81].

- ومن أهم الإضافات، إدراج علم أصول الفقه ضمن المباحث المنطقية، حيث أفرده بفصل كامل[82]، تناول فيه ما سماه بالمقبولات[83] (القضايا المأخوذة)، مع التميِّيز

---

[80] ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، 106/ا.

[81] المصدر نفسه، 106/ا-106/ب.

[82] "الفصل الخامس: في الأدلّـــة الفقهيـــة لأدلّة الفقهية خمس، الكتاب والسنة والإجماع والقياس واستصحاب الحال". المصدر نفسه، 121/ا - 124/ب.

[83] المصدر نفسه، 134/ب، وله تصنيف متميِّز لأنواع العبارات أو اللفظ المؤلف، وهو نوعان:

1- اللفظ المؤلف المقيّد = الاسم، الحيوان الناطق المائت= الإنسان.

2- اللفظ المؤلف غير المقيّد = الجملة وهي نوعان، طلب و إعلام:

1.2 / الطلب نوعان:

بين عوالم المقال Les univers du discours، أي بين مفهوم الاستنباط في المباحث المنطقية القائم على خلفية الأنطولوجية الأرسطية، ومفهوم الاستنباط في المباحث الشرعية والفقهية، القائم على مقتضيات التنزيل، قائلا بصدده: "واعلم أن إثبات صحة هذه الأدلة[84] وتفصيل الكلام فيها، مما لا يليق بهذه الصناعة"[85]، أي أن النسق المنطقي للعبارات الشرعية التي تنتمي إلى العبارات المعيارية(الوجوب والمنع والمباح والمكروه والمستحب)[86] يختلف عن النسق المنطقي للعبارات الخبرية؛ وهذا جعله يتميّز

1.1.2/ طلب معنى = الاستفهام.

2.1.2 / طلب فعل = الاستعلاء والتضرع والتساوي:

1.2.1.2/ الاستعلاء:

1.1.2.1.2/ طلب الفعل= الأمر.

2.1.2.1.2/ طلب الترك= النهي.

2.2.1.2/ التضرع= الدعاء.

3.2.1.2/ التساوي= الالتماس.

2.2/ الإعلام:

1.2.2/ إعلام بالفعل= الخبر.

2.2.2/ إعلام بالقوة= التنبيه:

1.2.2.2/ التمني.

2.2.2.2/ الترجي.

3.2.2.2/ النداء.

4.2.2.2/ القسم.

5.2.2.2 / التعجب.

فيكون مجموع أنواع الجمل تسعا. انظر، **شرح الوريقات**، 21/ب.

[84] يقصد الأدلة الشرعية، ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، 121/ا.

[85] المصدر نفسه، 124/ا.

[86] يعرف هذا التوجه الجديد في الدراسات المنطقية **بمنطق المعايير** *Logique des normes*، ويمكن أن نعبّر عن هذه العبارات رمزيا، كما يلي:

عن أبي حامد الغزالي، باعتباره أوّل من أدخل المنطق في أصول الفقه، من جهة أنه لم يلحق علم أصول الفقه بالمنطق.

– طريقة ترجمته وفهمه للنصوص الأرسطية تدعو إلى التساؤل عن مصدرها: هل كان يعرف اليونانية وترجمها هو بنفسه، أم اعتمد على ترجمات أخرى غير التي كانت متداولة؟ فعلى سبيل المثال، ترجم تعريف أرسطو للمضاف بقوله: "وعرّفه المعلم بأنه: الذي لا وجود له إلاّ بما هو مضاف"، وعلّق عليها بقوله: "فاعتُقِد أن هذا تعريف الشيء بنفسه وليس كذلك، لأن المضاف المأخوذ في التعريف هو المشهوري والمعرّف هو الحقيقي"[87]، أما ترجمة إسحاق بن حنين، فهي: "يقال في الأشياء من المضاف متى كانت ماهيتها إنما تقال بالقياس على غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أيَّ نحوٍ كان"[88]، وهي قريبة من ترجمة تريكو[89]. وتبيِّن المقارنة البسيطة بينها،

الواجب = ط، الممنوع = ض، المباح = ى، المستحب = ح، المكروه = ه.

الفعل = ن.

الفاعل(اسم العلم) = سـ.

فنكتب مثلا:

يجب على زيد أن يصلي: ط (سـ ن).

يمنع على زيد السكر: ض (سـ ن).

يستحب لزيد إماطة الأذى: ح (سـ ن).

يكره لزيد الثرثرة: ه (سـ ن).

يباح لزيد التنزه: ى (سـ ن).

[87] المصدر نفسه، 18/ا.

[88] أرسطو، **المقولات**، ج.01، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الفصل السابع، 06 ا، 35، (ص. 48).

[89] "On appelle relatives ces choses dont tout l'être consiste en ce qu'elles sont dites dépendre d'autres chose, ou se rapporter de quelque chose autre façon à autre chose", Aristote, *Organon I, Catégories*, traduit par Jules Tricot, Nouvelle édition, J.Vrin, Paris, 1966, ch. 07, 6a 35.

أن ترجمة ابن النّفيس مختصرة، لأنّها اعتمدت على نقل المعنى، في حين انصبت ترجمة إسحاق بن حنين، على نقل الكلمات وتعريبها[90].

- وضع مخططا لتقابل القضايا الحملية المحصورة الأربعة[91]، أي ما يسمى بمربع التقابل، ولا ندري إن كان من ابتكاره أم أخذه عن غيره.

7- اللغة العلمية والقوة الذهنية:

ألفاظ لغة الكتاب متمكّنة لا اضطراب فيها، لأنّها تعبِّر عن مفاهيم فلسفية ومنطقية. وهي مؤلفة في قسمها الأول،كتاب **إيساغوجي والمقولات**، من مصطلحات أنطولوجية. وفي **رطوبيقي وقطوريقي**، من مصطلحات علمية(مختلف العلوم، خاصة الطبية)، أما باقي الأقسام، (**العبارة، التحليلات الأولى، التحليلات الثانية، الجدل، السفسطة**)، فتتألف من لغة رمزية، ومن مصطلحات منطقية تقنية محضة، يصعب على الباحث غير المتخصص تتبع أغراضه واستنتاجاته. فهي خالية من أي حشو أو تكرار، ولعل أنسب مثال عل ذلك، طريقة عرضه للقياس المركب المتصل والمنفصل من حيث

---

[90] خلاف ما ذهب إليه السيوطي الذي يقول:"وللتراجمة في النقل طريقان أحدهما طريق يوحنا بن البطريق وابن الناعمة الحمصي وغيرهما، وهو أن ينظر إلى كلمة مفردة من الكلمات اليونانية وما تدل عليه من المعنى فيأتي بكلمة مفردة من الكلمات العربية ترادفها في الدلالة على ذلك فيبينها وينتقل إلى الكلمة الأخرى كذلك حتى يأتي على جملة ما يريد تعريبه...

(الطريق الثاني في التعريب) طريق حنين بن إسحاق والجوهري وغيرهما وهو أن يأتي إلى الجملة فيحصل معناها في ذهنه ويعبر عنها من اللغة الأخرى بجملة تطابقها سواء ساوت الألفاظ الألفاظ أو خالفتها، وهذا الطريق أجود، ولهذا لم تحتج كتب حنين بن إسحاق إلى تهذيب إلا في العلوم الرياضية لأنّه لم يكن قيما بها، بخلاف كتب الطب والمنطق والطبيعي والإلهي فإن ما عربه منها لم يحتج إلى إصلاح". انظر، جلال الدين السيوطي، **صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام**، تحقيق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، لبنان، د ت، ص. 9- 10.

[91] ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، 59/ا.

التناسب بين عدد مقدماته وحدوده ونتائجه وفقا لمتتاليات عددية وهندسية، حيث لخّصها في أربع صفحات ونصف[92] بإيجاز غير مُخل بالمعنى، يتطلب شرحها تأليف كتاب، ويحتاج الدارس إلى وقت وجهد كبيرين، من أجل تحليلها وتحصيل مضمونها.

كما لاحظنا ضبطا دقيقا للمفاهيم، وتحليلا عميقا للمسائل التي وقع فيها خلاف، وإبداء رأي فيها، فلا يتوقف من تحليل المسألة إلاّ بعد أن يقتلها بحثاً، ويفلي النص الذي وردت فيها فليا، ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة التالية:

- مسألة إنتاج الضرب المتألف من مقدمة صغرى ممكنة ومقدمة كبرى ضرورية: فبعد أن أبطل شبهة القائلين بعدم إنتاج هذا الضرب، وأبان تهافت دليلهم، وهو إنتاج الضرب مرة الإيجاب الضروري وأخرى السلب الضروري، بسط رأيه في المسألة و لم يتوقف حتى قتلها بحثا. فبيّن فساد الأقيسة الثلاث التي احتجوا بها، نتيجة عدم التمييز بين ما هو بالفعل وما هو بالقوّة، وبين مفهوم ما بالإمكان ومفهوم ما بالقوّة. ثم انتقل إلى رأي ابن سينا في المسألة، فعرضه، إذ يرى أن الضرب يصبح منتجا بعد أن نفرض أنّ الممكن موجود، فينتج الممكن وجودا مع الكبرى الضرورية ضروريةً، فانتقده وبَيَّن ما أَشكَل منه من أربعة وجوه[93]، فحلّ ما انعقد، وكشف عمّا كان معميا.

- ضبط مفهوم الممكنة الخاصية، وذلك بتمييزها عن الممكنة العامية المقابلة للممتنع عند عامة الناس، لأن معنى الممكن، بهذا المعنى، هو ما ليس ممتنعا، ومعنى الممتنع هو ما ليس ممكنا، ويدخل تحتها الواجب الذي يصير بهذا المعنى، ما ليس بممتنع. أما الإمكان بالمعنى الخاص، فهو المقابل للمتنع وللواجب، أي أن ما هو ممكن، ليس ممتنعا وليس واجبا، "وذلك لأن الخاصة لما رأوا ما نِسْبَتُهُ كنسبة الحيوان إلى الإنسان مختصا باسم الواجب، وما نسبته كنسبة الحجر إلى الإنسان فمختص باسم

---

[92] المصدر نفسه،من منتصف صفحة 109/ب إلى السطر الأوّل من صفحة 112/ا.

[93] ابن التّفيس، **شرح الوريقات**، 87/ب- 93/ا.

الممتنع وأما ما نسبته كنسبة الكتابة إلى الإنسان فلم يكن له اسم خاص... "[94]، فخصّوه باسم الممكن الخاصّي.

8- مكانة ابن النفيس المنطقية وأهمية المخطوط:

يمثل هذا المصنف مرحلة مهمة في تاريخ المنطق كما عرفه العالم الإسلامي في القرن 07 هجري-13ميلادي-، لما فيه من الإشارة إلى عدة آراء منطقية غير التي ألِفَها لدى أرسطو وابن سينا. فهو يذكر في أكثر من موضع الآراء المنطقية التي كانت سائدة في عصره ويشرحها ويعلق عليها ويبيّن فسادها، ثم يصححها ويضيف رأيه فيها. فقد أشار إلى عدد من معاصريه، وإلى آرائهم مع مناقشة متينة ودقيقة، ومن ذلك قوله:

-"وقد ذكر بعض من قرب من زماننا من الفضلاء أن نقيضها كل حيوان إما دائما إنسان، وإما دائما لا إنسان، وهذا لا يصح"[95].

- " وأما متى يكون هذا العكس خارجيا أو عقليا أو تقديريا فعلى ما قلناه، وقد قال فاضل في زماننا: إن عكس جميع القضايا الموجبة الكلية الفعلية، أعني ما عدا الممكنات، يجب أن يكون ضروريا إذا أخذت عقلية، وهو يريد بالعقلية ما سمّيناه نحن بالتقديرية؛ ...ونحن نقول: إن هذا إنما يلزم في مادة يصدق فيها على شيء أنه بالضرورة ج، أو يمكن وجود شيء لو وجد لكان بالضرورة ج، فإنّا قد شرطنا في الحقيقية والتقديرية أن يكون الموضوع ممكن الوجود في الخارج"[96].

---

[94] المصدر نفسه، 27/ا- 27/ب.

[95] ابن النّفيس، **شرح الوريقات**، 63/ب.

[96] المصدر نفسه، 74/ب-75/ا.

-"وزعم فاضل في زماننا، أن الموجبات الممكنة لا تنعكس، واحتج بأنه قد يكون شيء ممكنا لشيئين، أحدهما مسلوب عن الآخر بالضرورة، و لم يوجد ذلك الشيء إلا لأحد الشيئين، وانتفى عن الآخر البتة... ونحن نقول: إنه إن زعم كل واحد من ج يمكن أن يكون من كل جهة، فهو محال ..."[97].

- "وبعض فضلاء زماننا زعم أنه مهما كانت الصغرى ممكنة، فالقول غير منتج..." [98].

- "ولأن غاية فضلاء زماننا أن يعرف أحدهم ما أتى به المتقدمون في كتبهم؛ والموجود في الكتب من البراهين أكثرها ليس على الوجه الذي بيّناه"[99].

- "وبعض المتأخرين يقدح في صحة هذا، ويزعم أنه لا يفيد تعريفا البتة، و لم يزد في بيان ذلك على قوله: إن العام لا يعرف الخاص لأنه لا يستلزمه. فنقول: إنه وإن لم يستلزمه بخصوصيته لكنه يعرفه بوجه ما، فيتميز عن بعض الأشياء"[100].

لذلك فهو من المصادر التي يمكن الرجوع إليها في تحديد الآراء المنطقية التي سادت العالم الإسلامي في هذا القرن، ومن أبرز المنطقيين فيه[101]:

- فخر الدين الرازي(ت. 606 هـ، 1209م)[102].

---

[97] المصدر نفسه، 75/ب-76/ا.

[98] المصدر نفسه، 87/ب.

[99] المصدر نفسه، 111/ب.

[100] المصدر نفسه، 157/ا.

[101] نقلا عن نيقولا ريشر، المرجع السابق، ص. 204- 206.

[102] فخر الدين أبو عبد الله القرشي التيمي البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولد ابن خطيب الري الشافعي الأشعري، (544- 606هـ، 1149 - 1209م). من أهم كتبه في المنطق:

- **المنطق الكبير؛**

- ابن طملوس(ت.620، 1223)[103].

- عبد اللطيف المشهور بابن اللباد(ت.629، 1231)[104].

- **البينات في المنطق (الآيات البينات في المنطق)**؛
- **شرح عيون الحكمة للشيخ الرئيس بن سينا**؛
- **الملخص في الحكمة**؛ شرحه كل من: القزويني الكاتبي، وسماه **المنصص**، والأبهري، وشمس الدين بن اللبودي، واختصره نجم الدين بن اللبودي.
- **كتاب الإنارات في شرح الإشارات**؛ في **الأعلام** شرح فيه فقط قسم الإلـــهيات.
- **كتاب لباب الإشارات**؛
- **كتاب مباحث الجدل**؛
- **كتاب مباحث الحدود**؛
- **كتاب الطريقة في الجدل**؛
- **كتاب في إبطال القياس** لم يتمه؛
- **شرح الشفاء** (وكان الشيخ ركن الدين ابن القوبع يقول أن الرازي شرح **الشفاء**، وإن كان هذا صحيحاً فأقل ما يكون في خمس وعشرين مجلدة، الصفدي)؛
- وله كتاب فيه مؤاخذات على **النجاة**(الذهبي)؛

انظر، الصفدي، **الوافي بالوفيات**، مطبعة الدولة،اسطنبول،1931، ج. 01، 248-259؛ **معجم المؤلفين**، الجزء 11، ص. 79. **الأعلام**، ج. 06، ص. 213؛ ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنبـــاء في طبقـــات الأطباء**، دار الفكر، بيروت، 1956، ج. 03، ص. 34-45؛ القفطي، **أخبـــار العلمـــاء بأخيـــار الحكماء**، حرف الميم؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، وفيات سنة ست وستمائة، حرف الميم؛

[103] يوسف بن محمد بن طملوس، (أبو إسحاق بن طملوس)، ليست له ترجمة موسعة في المصادر العربية. له كتاب:

- **المدخل لصناعة المنطق**؛

انظر ريشر، ص. 24؛ **فوات الوفيات**. ج. 04، ص. 357؛ **الأعلام**، ج. 01، ص. 354.

[104] ذكر الصفدي من أسماء عبد اللطيف سبعة عشر اسما، جمعهم القرنان السادس والسابع، اثنان منهما ولدا بنفس المكان، أي ببغداد، وتوفيا في نفس السنة والمكان، أي 629 هـ، وببغداد أيضا، وهما:

- سيف الدين الآمدي(ت. 631. 1233)[105].

- عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي الموصلي البغدادي المولد والأب (المعروف باسم، أبو محمد النحوي الشافعي الطبيب)، طبيب وفقيه وأديب، (557- 629، 1162- 1231).

- عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي ابن أبي سعد(المعروف باسم الموفق المطجن أو بابن اللباد) (557-629، 1162-1231) ، وهو المقصود هنا، له ما يقارب من 92 كتابا في الطب والفلسفة والحديث والتفسير والبلاغة والنحو، ومن كتبه المنطقية:

- الفصول الأربعة المنطقية؛ مقالة في كيفية استعمال المنطق؛ مقالة في القياس(أربع مجلدات)؛ كتاب في القياس؛ كتاب في المدخل؛ كتاب في المقولات؛ كتاب في العبارة؛ كتاب في البرهان؛ شرح الأشكال البرهانية؛ مقالة في تزييف الشكل الرابع؛ مقالة في تزييف ما يعتقده ابن سينا من البرهانية وجود أقيسة شرطية تنتج نتائج شرطية؛ مقالة في القياسات المختلطات؛ مقالة في تزييف المقاييس الشرطية؛ مقالة أخرى في المعنى؛ مقالة في اللغات وكيفية تولدها؛ مقالة في الشعر؛ مقالة في الأقيسة الوضعية.

وفي أنباه الرواة على أنباه النحاة، يذكر عناوين أخر هي: **الجامع الكبير في المنطق؛ حواشي على كتاب البرهان للفارابي؛ مقالة في الجنس والنوع؛**

انظر، القفطي، **أنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج. 02، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط. 01، ص. 44؛ معجم المؤلفين، ج. 06، ص. 16؛ الأعلام، ج. 04، ص. 61؛ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ج. 03، ص. 330-350.

[105] علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الآمدي، (551 - 631، 1156 - 1233)، من كتبه المنطقية:

- **الغرائب وكشف العجائب في الاقترانات الشرطية** مجلد؛
- **لباب الألباب مجلد في المنطق؛**
- **دقائق الحقائق في الحكمة؛**
- **المآخذ الجلية في المواخذات الجدلية** جزء؛
- **غاية الأمل في علم الجدل؛**
- **شرح جدل الشريف** مجلد؛ وهو كتاب شهاب الدين المعروف بالشريف المراغي في الجدل.
- **كشف التمويهات على الإشارات والتنبيهات** مجلد كبير؛

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 07، ص. 155؛ **الأعلام**، ج. 04، ص. 332؛ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ج. 03، ص. 285-286.

- كمال الدين بن يونس(ت. 639- 1242)[106]

- محمد الخونجي(ت. 646، 1248)[107].

- عبد الحميد الخسروشاهي(ت. 652، 1254)[108].

---

[106] كمال الدين أبو عمران موسى بن يونس بن محمد بن منعة، (551 - 639، 1156 - 1242)، من كتبه المنطقية:

- **كتاب عيون المنطق؛**

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 13، ص. 51؛ **الأعلام**، ج. 13، ص. 51؛ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ج. 02، ص. 337-340.

[107] محمد بن ناماور بن عبد الملك القاضي أفضل الدين الخونجي الشافعي (590- 646، 1194- 1248)، من كتبه المنطقية:

- **الموجز في المنطق؛**

- **كشف الأسرار عن غوامض الأفكار؛**

- **مختصر نهاية الامل في الجمل؛**

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 12، ص. 73؛ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ج. 03، ص. 199-200.

وقعت أخطاء في نقل بعض التواريخ من النص الأصلي لكتاب (*The Development of Arabic Logic*) إلى النص المترجم(**تطور المنطق العربي**)، فعلى سبيل المثال ذكر المترجم، في صفحة 204، الخونجي(1180-1268)، وفي صفحة 206، الخونجي(1194-1249)، وفي صفحة437، ولد...سنة 1104، وأصبح قاضيا بالقاهرة سنة 1143 وتوفي سنة 1249، والصحيح هو: ولد سنة 590- 1194 وتوفي سنة 646-1249، كما هو في الأصل، انظر،

- Nicholas Rescher, *The Development of Arabic Logic*, University of Pittsburgh Press, England, 1964, pp.69, 70, 194.

[108] عبد الحميد بن عيسى(شمس الدين) الخسروشاهي التبريزي (580 - 652، 1184- 1254)، من كتبه في المنطق:

- **مختصر كتاب الشفاء لابن سينا؛**

- **تتمة الآيات البينات للإمام فخر الدين**؛ وصل فيها إلى الشكل الثاني.

انظر، **الأعلام**، ج. 03، ص. 288؛ **معجم المؤلفين**، ج. 05، ص. 103؛ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ج. 03، ص. 283-285.

- سيف الدين الأبهري(ت.663، 1265)[109].

- ابن اللبودي (ت.667، 1268)[110].

- نصر الدين الطوسي(ت.672، 1274)[111].

---

[109] المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري (ت. 663، 126)، من كتبه:

- **هداية الحكمة**؛ وعليها أحد عشر شرحا.

- **تنزيل الأفكار في تعديل الاسرار**؛

- **جامع الدقائف في كشف الحقائق**؛

- **شرح إيساغوجي**؛ والمشهور باسم **المختصر**.

- **تهذيب كتاب النكت في علم الجدل** لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي.

- **حاشية على كتاب مختصر المنصص لنجم الدين اللبودي**، وكتاب **المنصص** للقزويني الكاتبي شرح فيه كتاب **الملخص في الحكمة والمنطق** للفخر الرازي.

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 12، ص. 315؛ **الأعلام**، ج. 07، ص. 279؛ **كشف الظنون**، م. 02، ص. 2028- 2030.

[110] يحيى بن عبدان بن عبد الواحد اللبودي (607 - 661، 1210 - 1263)، من كتبه المنطقية:

- **مختصر كتاب الإشارات والتنبيهات لابن سينا**؛

- **مختصر عيون الحكمة للشيخ الرئيس بن سينا**؛

- **مختصر المنصص** للقزويني الكاتبي، وهو **شرح الملخص في الحكمة والمنطق** للفخر الرازي. وفي **عيون الأنباء مختصر كتاب الملخص لابن خطيب الري**؛

- **الأنوار الساطعات في شرح الآيات البينات** لفخر الدين الرازي؛

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 13، ص. 211؛ **الأعلام**، ج. 08، ص. 165؛ **كشف الظنون**، م. 01، ص. 131، م. 02، ص. 1846، م. 02، ص. 1819؛ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ج. 03، ص. 303-310.

[111] محمد بن محمد بن الحسن الطوسي(نصير الدين) (597 - 672، 1201 - 1274)، من كتبه المنطقية:

- **التجريد في المنطق**؛

- **أساس الاقتباس في المنطق**؛

- القزويني الكاتبي(ت.675، 1277)[112].

- سعد بن كمونة(ت.676، 1277)[113].

- **حل مشكلات الإشارات؛**

- **شرح الإشارات** (هدية العارفين)؛

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 11، ص. 207؛ **الأعلام**، ج. 11، ص.208؛ **الوافي بالوفيات**، ج. 01، ص. 179-183.

[112] علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني، تلميذ نصير الطوسي، (600 – 675، 1204 - 1277)، اضطربت ريشر في تحديد تاريخ ميلاده ووفاته فجعلته بالتقريب (1220- 1276 أو 1292)، وقد أشار المترجم إلى ذلك. من كتبه:

- **جامع الدقائق في كشف الحقائق في المنطق**؛ وعليه شرح يسمى **بالكشف**.

- **الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية**؛

- **عين القواعد في المنطق والحكمة**؛ لها تسعة شروح.

- **بحر الفوائد**؛ **وهو شرح لعين القواعد**.

- **شرح الملخص في الحكمة والمنطق لفخر الدين الرازي وسماه المنصص**؛

- **شرح كشف الأسرار عن غوامض الأفكار لأفضل الدين الخونجي**؛

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 07، ص. 159؛ **الأعلام**، ج. 07، 187؛ **كشف الظنون**، م. 02، ص. 1182 - 1485 - 1819.

[113] سعد بن منصور بن سعد بن الحسن بن هبة الله بن كمونة الاسرائيلي (ت. 676،1277، في **الأعلام**، ت. 683، 1284) حكيم، أديب، منطقي. من كتبه المنطقية:

- **الحكمة الجديدة في المنطق**؛

- **شرح الإشارات لابن سينا في المنطق والحكمة**؛ **وسماه شرح الأصول والجمل من مهمات العلم والعمل**.

- **شرح التلويحات في المنطق والحكمة للسهروردي**؛

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 04، ص. 214؛ **الأعلام**، ج. 03، ص. 103؛ **كشف الظنون**، م. 01، ص. 685.

- يعقوب السامري(ت. 681، 1282)[114].
- محمود الأرموي(ت.682، 1283)[115].
- محمد النسفي(ت. 687، 1288)[116].

---

[114] يعقوب بن غنائم السامري، الدمشقي (موفق الدين، أبو يوسف) (600 - 681، 1204 - 1282)، من كتبه المنطقية:

- **المدخل إلى علم المنطق والطبيعي والإلهي؛**

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 13، ص. 252؛ **الأعلام**، ج. 08، ص. 196؛ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ج. 03، ص. 443-444.

[115] محمود بن أبي بكر بن حامد بن أحمد الأرموي، (590-682، 1198-1283) وفي **الوافي بالوفيات** توفي سنة 653هـ - 1255م، من كتبه المنطقية:

- **لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار في المنطق**؛ لها أربعة شروح.
- **شرح الإشارات لابن سينا في المنطق والحكمة.**
- **الرسائل في علم الجدل؛**
- **بيان الحق في منطق وحكمة؛**
- **المناهج في المنطق والحكمة؛**

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 12، ص. 155؛ **كشف الظنون**، م. 01، ص. 261، م. 02، ص. 1846؛

[116] محمد بن محمد بن محمد النسفي،(أبو الفضل، برهان الدين) الحنفي (600 - 687، 1204 - 1288)وفي **كشف الظنون**، توفي مرة في 684(**المقدمة البرهانية**، م. 02، ص. 1798)، وأخرى في 688(**الإشارات والتنبيهات في المنطق**، م. 01، ص. 94) من كتبه المنطقية:

- **شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا في المنطق والحكمة؛**
- **الفصول في علم الجدل**؛ عليه شروح.
- **منشأ النظر في علم الخلاف؛**
- **القوادح الجدلية؛**
- **مقدمة في الجدل والخلاف والنظر**؛ وتسمى **المقدمة البرهانية في الخلاف** أو **المقدمة النسفية؛**
- **رسالة في الدور والتسلسل؛**

- ابن مالك النحوي(ت. 687، 1287)[117].
- شمس الدين الإصفهاني(ت. 688، 1289)[118].
- شمس الدين السمرقندي(ت.704، 1304)[119].

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 11، ص. 298؛ **الأعلام**، ج. 07، ص. 31؛ **الوافي بالوفيات**، ج. 01، ص. 282-283؛ **كشف الظنون**، م. 01، ص. 865.

[117] محمد الطائي، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، (بدر الدين، أبو عبد الله، ابن ناظم الألفية) (ت. 686 - 1287). من كتبه المنطقية:

- مقدمة في المنطق؛

- المصباح في اختصار المفتاح؛ أي **مفتاح العلوم** للسكاكي، والقسم الثالث من **المفتاح** والذي عنوانه علم المعاني والبيان، أفرد فصلين: الأول في ذكر الحد والثاني في الاستدلال.

انظر، **معجم المؤلفين**، ج. 11، ص. 239؛ **كشف الظنون**، م. 02، ص. 1707. **الوافي بالوفيات**، ج. 01، ص. 204-205.

[118] محمد بن محمود بن محمد بن عياد السلماني، أبو عبد الله، شمس الدين الاصفهانى (616-688 ، 1219-1289)، من كتبه المنطقية:

- القواعد في أصول الفقه والدين والمنطق والجدل؛

- غاية المطلب في المنطق؛

انظر، **الأعلام**،ج.07، ص. 87؛ **معجم المؤلفين**، ج. 12، ص. 07.

[119] محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي، شمس الدين(690- 704، 1291- 1304)، من كتبه المنطقية:

- قسطاس الميزان؛

- شرح القسطاس؛

- مفتاح النظر؛ شرح المقدمة في الجدل للنسفي.

- المنية والأمل في علم الجدل؛

- شرح المقدمة البرهانية للنسفي؛

انظر، **الأعلام**، الجزء 06، ص. 36.

- قطب الدين الشيرازي(ت.710، 1311)[120].
- علاء الدين الباجي(ت. 714، 1314)[121].
- ابن المطهر الحلي[122] (ت. 726، 1325)[123].

---

[120] محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي، قطب الدين الشيرازي(634 – 710، 1237 - 1311)، من كتبه:

- **درة التاج لغرة الديباج**؛ المشهور **بأنموذج العلوم**.
- **حواشي على حكمة العين**؛
- **شرح المفتاح للسكاكي**؛ وسماه: **مفتاح المفتاح**.

انظر، **الأعلام**، ج. 07، 187؛ **كشف الظنون**، م. 01، ص. 685؛ ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط. 01، 1349هـ، ج. 04، ص. 339-341.

[121] علي بن محمد بن خطاب الباجي علاء الدين الشافعي(631 – 714، 1234 - 1314). من كتبه المنطقية:

- **كشف الحقائق في المنطق**؛

الأعلام، ج. 04، ص. 334؛ **معجم المؤلفين**، ج. 07، ص. 209؛ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ج. 03، ص. 101-102.

[122] الحسن بن يوسف ابن علي بن المطهر الحلي، جمال الدين(648 – 726، 1250 - 1325)، من كتبه المنطقية:

- **العقود اللؤلؤية**؛
- **الأسرار الخفية في المنطق والطبيعي والإلـــهي**؛ ثلاثة أجزاء.
- **القواعد والمقاصد في المنطق والطبيعيات والإلـــهيات**.
- **إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد**؛ وهو شرح لكتاب **حكمة العين** للكاتبي القزويني.

انظر، **الأعلام**، ج. 02، ص.227-228؛ **كشف الظنون**، م. 02، ص. 1182؛ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ج. 02، ص. 71-72.

في ترجمة محمد مهران خطأ في كتابة الاسم، الجللي، وفي تاريخ الوفاة(1320)، ص. 206.

[123] نيقولا ريشر، المصدر نفسه، ص. 205-206.

يمكن اعتبار ابن النفيس مصدرا للمصطلحات المنطقية ومفاهيمه المختلفة، فهو غني جدا بهذا النوع من المصطلحات الدقيقة التي يمكن الاستفادة منها اليـــوم في وضـــع مصطلحات للمنطق المعاصر في حدود معينة.

وأهمية هذا الكتاب أنه لا توجد منه إلا نسخة واحدة، و لم يسبق نشره من قبل، في حدود علمنا.

يمكن مراجعة الكثير من المسائل التي ذكرها ريشر في كتابه **تطور المنطق العربي**، فعلى سبيل المثال:

– وضع مخططا، (ص. 205)، اعتبر فيه الأبهري والطوسي تلميذين لكمال الدين بن يونس، والصحيح أن الطوسي تتلمذ على كمال الدين، ثم على الأبهري، كما ذكر ذلك الصفدي: " أخبرني الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن ابرهيم المعروف **بابن الأكفاني** ... قال: قرأت **إشارات الرئيس أبي علي بن سينا** على الشيخ **شمس الدين الشرواني** الصوفي بخانقاه سعيد السعداء داخل القاهرة أواخر سنة ثمان وتسعين وأوائل سنة تسع، وقال لي: قرأتها بشرحها على شارحها خواجا **نصير الدين محمد الطوسي**، قال: قرأتها على الإمام **أثير الدين المفضل الأبهري**، قال: قرأتها على الشيخ **قطب الدين إبرهيم المصري**، قال: قرأتها على الإمام المعظم **فخر الدين محمد الرازي**، قال: قرأتها على الشيخ **شرف الدين محمد المسعودي**، قال: قرأتها على الشيخ **أبي الفتح محمد المعروف بابن الخيام**، قال: قرأتها على **بهمنيار** تلميذ الرئيس، قال: قرأتها على مصنفها الرئيس **أبي علي ابن سينا**، وتوفي الشُرواني بضم الشين المعجمة وسكون الراء سنة تسع وتسعين وست ماية".

انظر، **الوافي بالوفيات**، ج. 02، ص. 142-143.

– أهمل ذكر منطقيين من القرن السابع هجري لهم مصنفات في المنطق، مثل محمد النسفي وابن مالـــك النحوي وعلاء الدين الباجي، يعقوب السامري ،وذكر آخرين كانوا مناطقة لكن من درجة ثانية، إذ لم تعرف لهم مصنفات، أو لهم مصنفات في علوم أخرى تضمنت مباحث منطقية، مثل، القفطي وابن سبعين وابن العسال... .

– يوجد مناطقة كثيرون، في هذا القرن، السابع هجري، لم يشملهم بحث ريشر، وهذا يتطلب عمـــلا إضافيا لإنجاز خارطة المنطقيين المسلمين في هذا القرن ولسائر الحقب.

وبقي لنا أن نتساءل: إذا كان مخطوطنا هذا عبارة عن مختصر[124]، ألفه صاحبه – كسائر تصانيفه – إملاء "من صدره من غير مراجعة كتاب حالة التصنيف"[125]، فما هي حال كتبه المطولة في المنطق، وهل هي من جنس كتابه الشامل في الطب؛ ثم عن الدرجة التي بلغها في فهم المسائل وتحقيقها من أصولها وضبط معاقدها.

9- الأخطاء الواردة في المتن:

توجد بعض الأخطاء النحوية والإملائية، صححنا ما وقفنا عليه، وأشرنا إليه في مكانه، مثل:

- رفع خبر كان، 14/ا، 21/ب، 22/ا، 22/ب،... .
- نصب خبر إن، 27/ا، 34/ا، 66/ا، 87/ا... .
- بين الأعظم في الكم والأعظم في المنزلة، في الأصل كتب: "بين الأعظم في الكم وبين الأعظم في المنزلة"، 191/ب.

وأخرى متكررة، صححناها دون أن نشير إليها، مثل:

- ولا بد أن، في الأصل كتب: "ولا بد وأن"، 04/ب السطر 18، 136/ب السطر 08.
- فلا بد أن، في الأصل كتب: "فلا بد وأن يكون القول"، 39/ب. السطر 09.

كما توجد أخطاء مكررة في رسم الكلمات، صححناها وأشرنا إلى بعضها فقط، مثل:

---

[124] "فهذا ما رأينا إيراده في هذا المختصر من أصناف القضايا"، "ونحن نذكر منها(يقصد المواضع) ها هنا ما يليق بهذا المختصر، ونؤخر استقصاء الكلام فيها وفي أقسامها إلى **الكتب المطولة**"، ابن النّفيس، المصدر نفسه، ص. 28/ب، 172/ا.

[125] **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الصفحة نفسها.

- رسم كلمتي "كلّما" و"كل ما". فمرة يرسم كلمة "كلّما" بدلا عن "كل ما"، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في صفحة، و187/ب السطر16، 193/ا السطر 18، 193/ب السطر 02، 112/ا السطر 15. وأخرى يكتب كلمة "كل ما" مكان "كلّما"، صفحة 175/ب آخر السطر 18، صفحة 176/ا أول السطر 02.

- رسم الكلمات التي تنتهي بالألف المقصورة، مثل: "كذى" في 15/ا السطر 06، "مَعْنَا" في 30/ا السطر 07، "عَدَى" في 85/ا السطر 07، و"أتا" في 112/ا السطر 03، و"يؤتا" في 184/ا السطر 09.

هذا، وقد أجزنا لأنفسنا:

- تغيير رسم بعض الحروف مثل، كتابة الهمزة بدلا من الياء: "هيـة"، "هيئـة" 02/ب السطر 17،"سِيلَ"، "سُئِلَ" 09/ا السطر 10، "المَسُول"، "المسؤول" 09/ا السطر 06).

- إضافة الهمز غير المكتوبة في الأصل، "شَيْ"، "شَيْء" 13/ب السطر 09.

- تقسيم النص النَّفيسي إلى فِقَرٍ بدلالات معانيها، وإضافة شبه عناوين في الفصول التي تعالج مسائل عديدة حتى لا تختلط على الدارس المسائل، ووضعناها بين معقفتين.

- صححنا خطأ في ترقيم الفصول وقع في كتاب **باريز منياس**[126]، حيث تكررت تسمية الفصل الرابع، فكتب الفصل الرابع: في الخبر وتحقيقه، ثم بدل أن يكتب الفصل الخامس: في تفسير لفظ الجهة والمادة والتفرقة بينهما، كتب ثانية، الفصل الرابع: في تفسير لفظ الجهة والمادة والتفرقة بينهما، فأصبح الفصل الخامس مكان الفصل السادس، والسادس مكان السابع، وتتابع الخطأ إلى نهاية فصول كتاب **باريز منياس**، أي الفصل(الثالث عشر)، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه.

---

[126] ابن النفيس، **شرح الوريقات**، ص. 25/ب - 37/ب.

وأتبعنا المتن بثمانية مسارد، الأول للآيات القرآنية الكريمة، والثاني للمصطلحات الواردة في المتن، وركّزنا على المصطلح المنطقي، والثالث لأسماء الأعلام، والرابع للمذاهب والفرق والطوائف، والخامس للكتب الواردة في المتن، والسادس لأسماء الأماكن والبلدان، والسابع للمراجع التي استعنّا بها في تحقيق المخطوط، والثامن والأخير لمحتويات الكتاب.

المحققون

المخطوطات

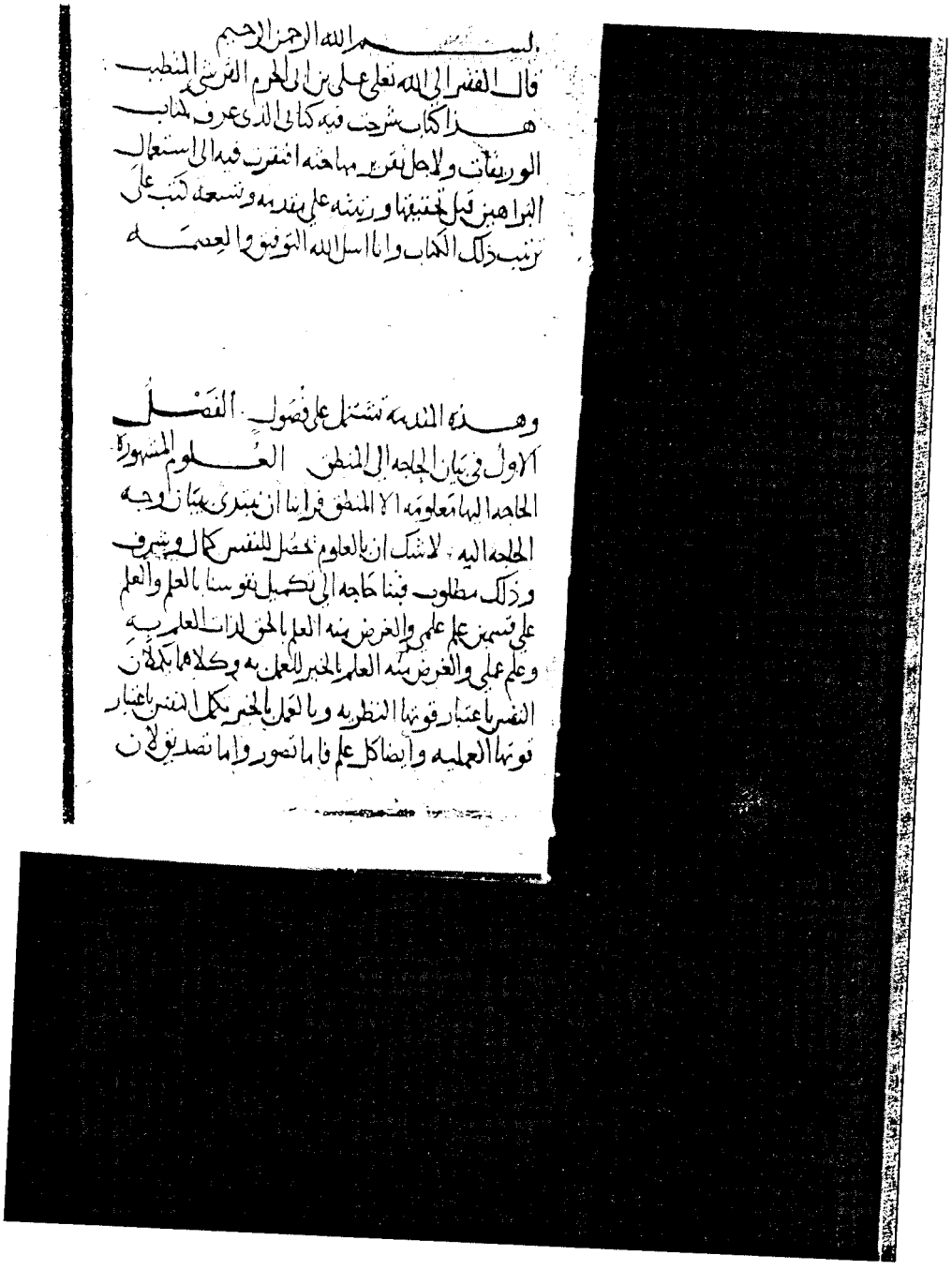

بسم الله الرحمن الرحيم
قال المفسر الى الله تعالى علي بن ابى الحزم القرشي المنطبب
هذا كتاب شرحت فيه كتابي الذي عرف بكتاب
الوريقات ولاجل ذلك سميته بما اشتهر فيه الى استعمال
البراهين قبل تحقيقها وبينته على مقدمة وتسعة كتب على
ترتيب ذلك الكتاب واما اسأل الله التوفيق والعصمة

وهذه المقدمة تشتمل على فصول الفصل
الاول في بيان الحاجة الى المنطق العلوم المشهورة
الحاصل لها معلومة الا المنطق فرأينا ان نبتدي ببيان وجه
الحاجة اليه لاشك ان العلوم تحصل للنفس كمال وشرف
وذلك مطلوب فبنا حاجة الى تكميل نفوسنا بالعلم والعلم
علمي وتسمين علم علمي والغرض منه العلم بالحق لذات العلم به
وعلم عملي والغرض منه العلم بالخير للعمل به وكلاهما كمالان
النفس باعتبار قوتها النظرية وبالعمل بالخير كمال النفس باعتبار
قوتها العملية وايضا كل علم فاما تصور واما تصديق لان

الصفحة الأولى من المخطوط

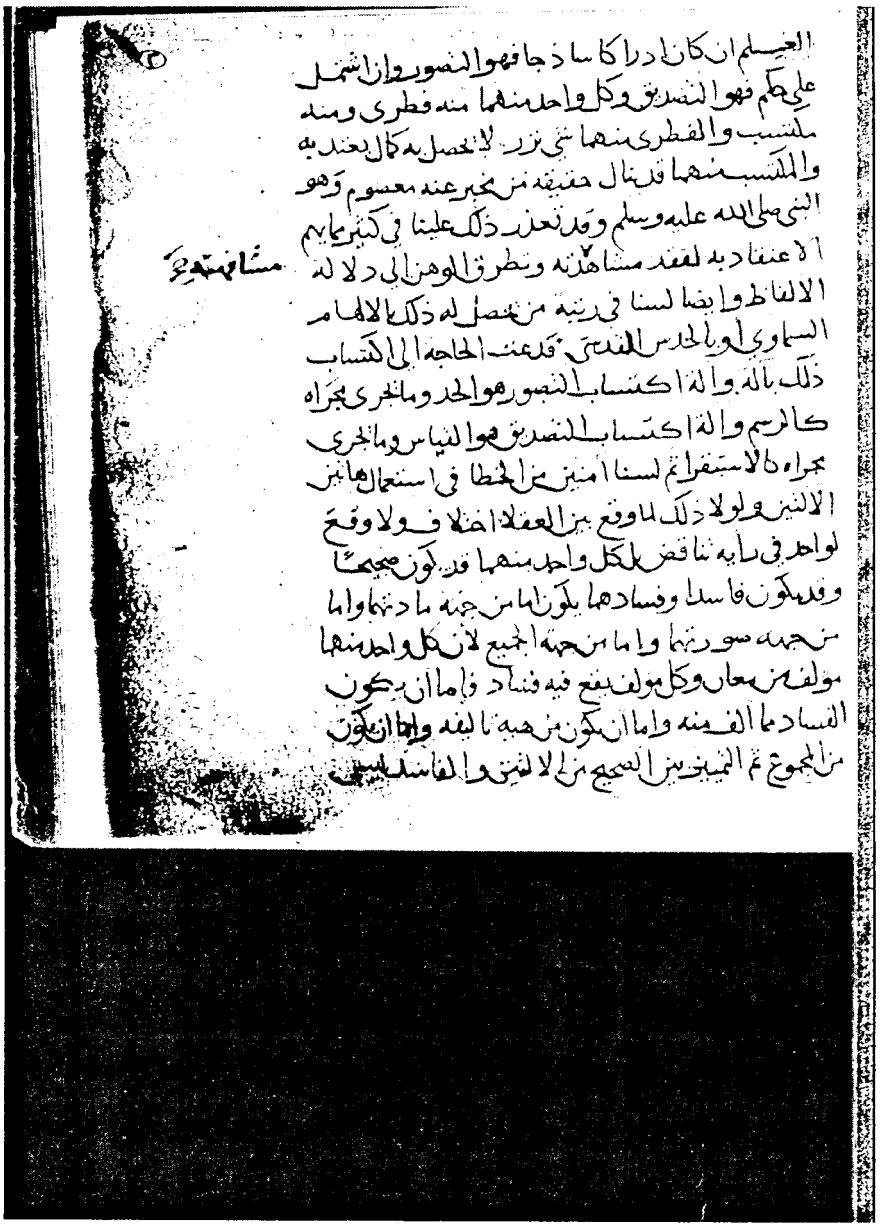

العلم ان كان ادراكا ساذجا فهو التصور وان اشتمل
على حكم فهو التصديق وكل واحد منهما منه فطري ومنه
مكتسب والفطري منهما شيء نزر لا تحصل به كمال يعتد به
والمكتسب منهما قد نال حقيقته من يخبر عنه معصوم وهو
النبي صلى الله عليه وسلم وقد تعذر ذلك علينا في كثير مما يهم
الاعتناء به لفقد مشاهدته ونطرق الوهم الى دلالة مشافهته
الالفاظ وايضا لسنا في رتبة من تحصل له ذلك الالهام
السماوي او بالحدس القدسي فدعت الحاجة الى اكتساب
ذلك بالة وآلة اكتساب التصور هو الحد وما يجري مجراه
كالرسم وآلة اكتساب التصديق هو القياس وما يجري
مجراه كالاستقراء ولسنا امنين من الخطا في استعمال هاتين
الالتين ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع
لواحد في رأيه تناقض لكل واحد منهما قد يكون صحيحا
وقد يكون فاسدا وفسادهما يكون اما من جهة مادتهما واما
من جهة صورتهما واما من جهتهما جميعا لان كل واحد منهما
مؤلف من معان وكل مؤلف يقع فيه فساد واما ان يكون
الفساد مما الف منه واما ان يكون من هيئة تاليفه واما ان يكون
من المجموع ثم التمييز بين الصحيح من الالتين والفاسد ليس

الصفحة الثانية من المخطوط

هينه او لبلاغته او لقوة صدقه وان لم يكن يلزمه المطلوب
فان القائل اذا كان قوله ظاهر الصدق اذعن له وخصوصا اذا
روعه الوزن وحسن النظم وخصوصا اذا كان النغم موافقا
ولذيذا واذا قلنا في فنون المنطق ما لمن هذا الكتاب
فلنختمه مستعينين بالله وطالبين الثواب تم الكتاب بحمد الله وعونه
والصلاة على محمد وخلفه وعلى آله والسلام

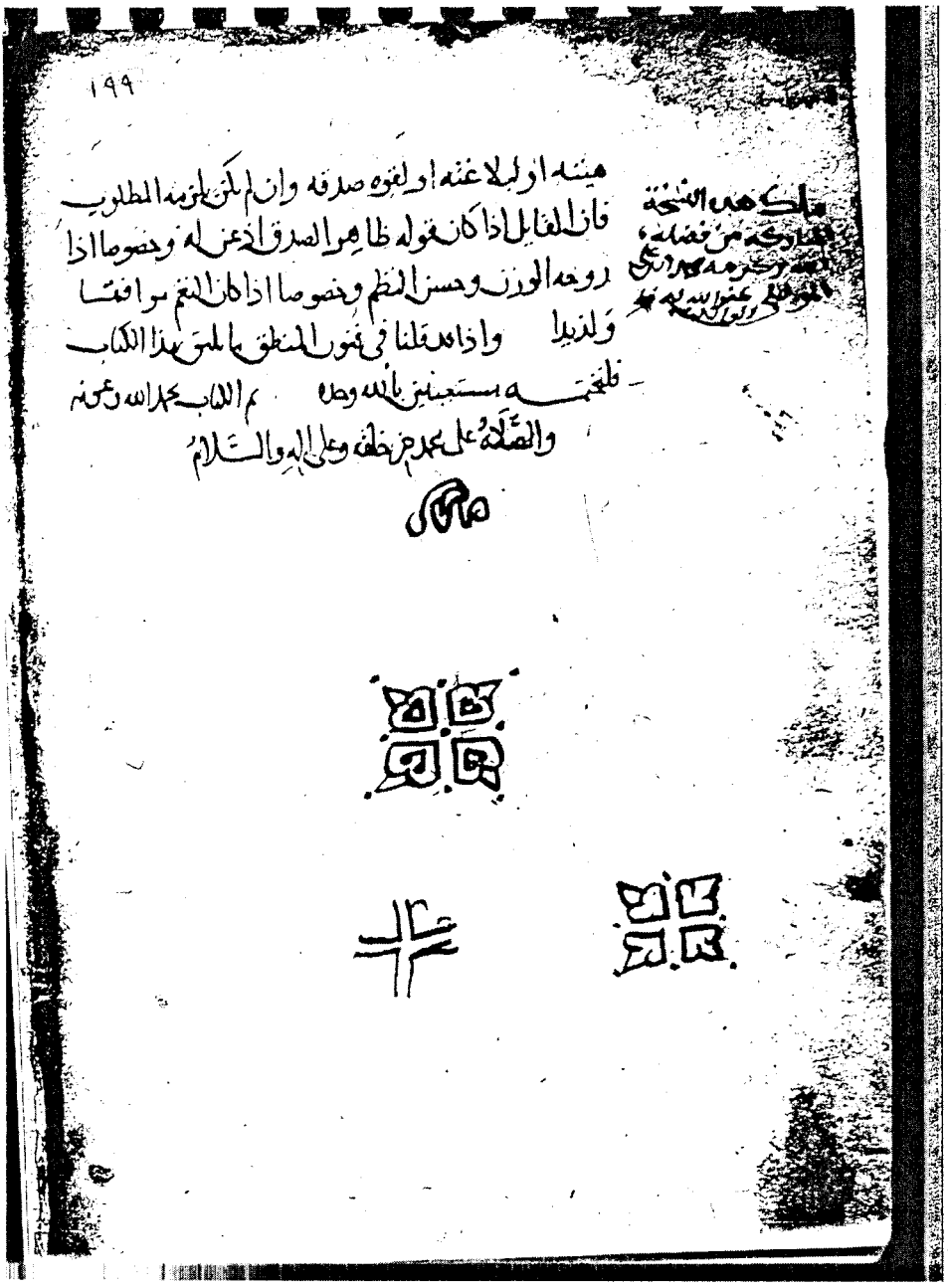

الصفحة الأخيرة من المخطوط

10- الرموز المستعملة في المتن:

[ ] إضافة منّا لإتمام المعنى.

(+) زائد في المتن.

(-) ناقص في المتن وصحّح في الهامش.

س	متغير فردي
ن	متغير فعلي
$\overline{س}$	ثابت فردي
س، ص، ع...	متغيرات فردية
أ، ب، ج...	محمولات متعلقة بفرد واحد
$\wedge$	رابط الوصل
$\vee$	رابط الفصل
$\leftarrow$	رابط الشرط
$\leftrightarrow$	رابط التشارط
$\forall$	مكمم كلي
E	مكمم وجودي
$\sim$	نفي
$\Diamond$	إمكان
ط	وجوب الفعل
ض	ممنوع الفعل
ح	حق الفعـــل
ه	حق الامتناع
ى	يستطيع الفعل ...ويستطيع الامتناع
تع	تعريف.

إبن النفيس

شرح الورقات في المنطق

حققه وعلق عليه

عمار طالبي

فريد زيداني فؤاد مليت

(1/02) **بسم الله الرحمن الرحيم:**

قال الفقير إلى الله تعالى علي بن أبي الحزم القَرْشي المُتَطَبِّب:

هذا **كتاب**[1] شرحت فيه **كتابي** الذي عرِف بكتاب **الوريقات**[2]، ولأجل تقرير مباحثه افتقرت فيه إلى استعمال البراهين قبل تحقيقها، ورتّبته على مقدمة وتسعة كتب على ترتيب ذلك الكتاب، وأنا أسأل الله التوفيق والعِصْمة.

وهذه المقدمة تشتمل على فصول .

الفصل الأول

في بيـــان الحاجة إلى المنطـــق

العلوم المشهـــورة الحاجة إليها معلومة إلاّ المنطق، فرأينا أن نبتدئ ببيان وجـــه الحاجة إليه.

لا شكّ أنّ بالعلوم يحصل للنفس كمال وشرف، وذلك مطلوب؛ فَبِنا حاجـــة إلى تكميل نفوسنا بالعلم، والعلم على قسمين:

علم علمي: والغرض منه العلم بالحق لذات العلم به؛

---

[1] يجب التميّيز بين **كتاب الوُريقات**، و**كتاب شرح الوريقات** موضوع تحقيقنا.

[2] يقول نيقولا ريشر: "كتب ابن النفيس كتابا في المنطق، وهو موجود، إلاّ أنّه غير منشور، بعنوان **الوريقات**. كما كتب أيضا شرحا (مفقودا الآن) لكتاب **الإشارات والتنبيهات** لابن سينا، الذي ربما غطى فيه الفصول المنطقية لهذا الكتاب". المرجع السابق، ص. 449.

وعلم عملي: والغرض منه العلم بالخير للعمل به.

وكلاهما يُكمِّلان النّفس باعتبار قوتها النظرية، وبالعمل بالخير تكمل النفس باعتبار قوّتها العملية.

وأيضا، كل علم فإمّا تصور وإمّا تصديق. لأن(02/ب) العلم، إن كان إدراكا ساذجا فهو التصور، وإن اشتمل على حكم فهو التصديق. وكل واحد منهما، منه فطري ومنه مكتسب. والفطري منهما، شيء نَزْرٌ لا يحصل به كمال يعتد به. والمكتسب منهما، قد يُنال حقيقة من مُخْبِرٍ عنه معصوم، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تعذّر ذلك علينا في كثير مما يهم الاعتقاد به، لفقد مشافهته[1] وتطرق الوهن إلى دلالة الألفاظ، وأيضا لسنا في رتبة من يحصل له ذلك بالإلهام السماوي، أو بالحدس القُدْسِيّ، فدعت الحاجة إلى اكتساب ذلك بآلة. وآلة اكتساب التصور هو الحد، وما يجري مجراه كالرسم. وآلة اكتساب التصديق هو القياس، وما يجري مجراه كالاستقراء. ثم لسنا آمنين من الخطأ في استعمال هاتين الآلتين، ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف، ولا وقع لواحد في رأيه تناقض[2]، بل كل واحد منهما قد يكون صحيحا وقد يكون فاسدا. وفسادهما يكونن إمّا من جهة مادتهما، وإمّا من جهة صورتهما، وإمّا من جهة الجميع، لأن كل واحد منهما مُؤَلّف من معان، وكل مُؤَلّف يقع فيه فساد. فإمّا أن يكون الفساد مما أُلّف منه، وإمّا أن يكون من هيئة[3] تأليفه، وإمّا أن يكون من المجموع[4].

---

[1] - كتب في الأصل مشاهدته، وصحح في الهامش.

[2] ابن سينا، **النجاة**، مطبعة السعادة، مصر، 1331هـ، القسم الأول في المنطق، فصل في التصور والتصديق وطريق كل واحد منهما، (ص. 03).

[3] في الأصل (هية).

[4] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في اللفظ المركب، (ص. 05).

ثم التمييِّز بين الصحيح من الآلتين والفاسد ليس(03/ا) فطريا، وإلاّ سلكه كلّ عاقل، فلم يقع الاختلاف، فيكون مكتسبا. والعلم الذي يميِّز بينهما هو المنطق.

الفصل الثاني

في حد المنطق ومنفعته وموضوعه

[حد المنطق]

فالمنطق: علم يعلم فيه التميِّز بين الحد الصحيح وما يجري مجراه من فاسده، وبين القياس الصحيح[1]، وما يجري مجراه من فاسده[2].

[منفعته]

ومنفعته: أن تَعْصِم مراعاتُه الذهنَ عن الخطأ في الفكر.

[موضوعه]

وموضوعه: المعقولات الثانية[1] من جهة أنّه كيف نؤلِّف تأليفا يُستَعلَم به مجهول. وتحقيق المعقولات الثانية، أنّ كلّ حقيقة فلها باعتبار نفسها لوازم،مثل ما لكل مثلث أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين.ولها باعتبار وجودها الخارجي لوازم مثل ما لكل

---

[1] المرجع نفسه، فصل في منفعة المنطق، (ص. 05).

[2] – (القياس الصحيح وما يجري مجراه من فاسده) وكتب في الهامش.

مثلث في الأعيان أنه في جهة، ولها باعتبار وجودها الذهني لوازم مثل ما يلزم المثلث، إذا تُعُقِّل، أنه كلي وجنس للمتساوي الساقين ونوع للسطح، وأمثال هذه الأخيرة[2] هي موضوع المنطق. ولا شكّ أن وجودها في الذهن بعد وجود الماهيات، تكون معقولة ثانيا.

وإنما قلنا: إن موضوع المنطق ذلك، لأن المنطق ينظر في الحد والقياس وما معهما، وهما مؤلفان، وكل مؤلف فإنّما يعلم بعد العلم بمفرداته من جهة كونها صالحة للتأليف، ومفردات الحد كالجنس والفصل.

وأما القياس: يتركب من مقدمات، وهي تتركب من مفردات. والمنطقي ينظر فيها من جهة(03/ب) ما هي موضوعة أو محمولة، وفي المقدمة من حيث هي كلية أو جزئية أو غير ذلك، وذلك هو المعقولات الثانية.

---

[1] يعرّف الجرجاني المعقولات الأولى بأنها: "ما يكون بإزائه موجود في الخارج، كطبيعة الحيوان والإنسان فإنّهما يحملان على الموجود الخارجي كقولنا: زيد إنسان والفرس إنسان". أما المعقولات الثانية فهي: "ما لا يكون بإزائه شيء فيه، كالنّوع والجنس والفصل، فإنّما لا تحمل على شيء من الموجودات الخارجية". انظر، المعقولات الأولى، المعقولات الثانية ، **التعريفات**، الجرجاني أبو الحسن علي بن محمد بن علي، الدار التونسية للنشر،1971 (ص. 116).

أما التهانوي فيعرفها بقوله: "المعقول هو المدرَك بالفتح، وما يُعقل في الدرجة الأولى، سواء كان موجودا أو معدوما، بسيطا أو مركبا، وكذا ما لا يعقل إلاّ عارضا لغيره إذا كان في الخارج ما يطابقه، كالإضافات إذا قيل بتحققها يسمى معقولا أولَ، وما لا يكون معقولا في الدرجة الأولى، بل بحيث أن يعقل عارضا لمعقول آخر ولا يكون في الخارج ما يطابقه يسمى معقولا ثانيا... . وقد يكون الشيئ معقولا في الدرجة الثالثة والرابعة، ويسمى معقولا ثالثا ورابعا، وهكذا بالغا ما بلغ. ومنهم من يسمي وراء المرتبة الأولى معقولا ثانيا، سواء وقع في المرتبة الثالثة أو ما بعدها من المراتب". انظر، المعقول، **كشاف اصطلاحات الفنون**، التهانوي، جزء. 04، منشورات شركة خياط، بيروت، 1966(ص. 1035).

[2] - (الأخيرة) وكتب في الهامش.

الفصل الثالث

في ذكـــر شكـــوك وحلهـــا

الشك الأول: لو كان المنطق يميِّز بين صحيح الحد والقياس من فاسده، لمـــا غلط المنطقي؛ لكنّا نراه يغلط كثيرا حتى في المنطق نفسه.

الشك الثاني: المنطق، إمّا أن يكون بجملته فطريا أو بجملته مكتسبا، أو بعضه فطريا وبعضه مكتسبا. والأول باطل لأنه يلزمنا في تعلمه كُلْفَة، ولأنّه غُلِطَ فيه كثيرا. والثاني، يحوج إلى منطق آخر. والثالث، إن كان البعض الفطري منه كافيا في اكتساب المجهولات، وجب أن لا يحصل في الباقي منه غلط وأيضا فَلِيَسْتَغْنِيَ عن ذلك البـــاقي، وإن لم يكن كافيا احتيج في الباقي إلى منطق آخر.

الشك الثالث: أن جماعة اكتسبوا علوما و لم يحتاجوا إلى منطق، ولولا ذلـــك لكان الناس قبل ظهوره جهّالا بالعلوم النظرية[1].

الجواب عن الأول: كون المنطق يميِّز بين الصحيح والفاسد من الحد والقياس لا يمنع غلط المنطقي إذا لم يراعه، كالنحوي إذا لم يراع أصول النحو فإنّه قد يلحن[2].

وعن الثاني: أنّه إذا وقع في بعض النظري من المنطق غلط لمن لم يراع الـــبعض الفطري، ولو روعي(04/ا) حق المراعاة لم يقع غلط، وإنّما احتيج إلى البعض النظري، لتكون طرق الكسب كثيرة، فيكون الوصول إلى المطلوب سهلا.

وعن الثالث: أنّا لا نَدَّعِي أن الذهن لا يكفي في إصابة الحق البتَّة، بل نـــدعي أنه قد لا يكفي، فلا يحصل الوثوق إلا بالمنطق[1].

---

[1] **الشفـــاء، العبارة**، تحقيق سعيد زايد، المقالة الأولى، الفصل الثاني، (ص. 17).

[2] المرجع نفسه، (ص. 15).

كتـــاب إيـــساغوجـــــي[2]

هو كالمدخل إلى هذه الصناعة، فلذلك قُدِّم. وإنما افتقرنا إلى الكلام في الألفـــاظ لأن بين اللفظ والمعنى علاقة. ولذلك، إذا فكّرنا في معاني، لا بدّ وأن يُتخيَّل لها ألفاظا تتميّز بها حتّى كأن المفكِّر يناجي نفسه. ولذلك يختلف المعنى باختلاف اللفظ، بـــل باختلاف هيئة اللفظ. فإن قولنا: ضرب زيد عمرا مغاير في معناه لمعنى قولنا: ضـــرب زيدا عمرو. فوجب على المنطقي مراعاة اللفظ المطلق غير مقيّد بلغة قـــوم، إلاّ فيمـــا يقل. والكلام في اللفظ يشتمل على فصول[3].

---

[1] هذا الفصل تلخيص للفصلين الأول والثاني من المقالة الأولى من كتاب **العبارة** من **الشفـــاء**.

[2] في **الفهرست**: " فرفوريوس بعد الإسكندر، وقبل أمونيوس، من أهل حدينة صور. وكان بعـــد جـــالينوس وفسَّر كتب أرسطاليس، وله من الكتب بعد ذلك: كتاب **إيساغوجي** في المدخل إلى الكتب المنطقية"، انظر، ابن النديم، **الفهرست**، تحقيق مصطفى الشويمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1406 (1985)، المقالـــة السابعة، الفن الأول(فرفوريوس). أما في **مفاتيح العلوم**: "**إيساغوجي**، هـــو المـــدخل، يـــسمى باليونانيـــة: **إيساغوجي**"، وفي الفصل الثاني في قاطيقورياس، "...وأما **إيساغوجي**، فإنه لفرفوريوس، صنفه مـــدخلاً إلى كتب المنطق"، انظر، الخُوارزمي الكاتب، **مفاتيح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت. الباب الثاني، الفصل الأول في إيساغوجي، النصل الثاني في قاطيقورياس. وهو عنوان للأصل اليوناني(*εἰσαγωγή, eisagcgé*).

[3] وهي في الجملة عشرة فصول.

الفصل الأول

يشتمل على مباحـــث

البحث الأول: في حقيقة اللفظ

اللفظ صوت مؤلف من حركات وحروف[1] تأليفا اختياريا يدل على معـــنى بالوضع، وبعضهم لا يشترط فيه الدلالة.

البحث الثاني: في أقسام الدلالة

هي على ثلاثة أقسام:

طبيعية: كدلالة بعض الأصوات على الغضب، وبعضها علـــى الاســـتعطاف، وغير ذلك من الأنغام الدالة على الانفعالات(04/ب)النفسية، فإن ذلك يعرفه الحيوان غير الناطق.

وعقلية: كدلالة قول من قال: ديز على أنه حيوان ناطق سليم اللسان.

ووضعية: إمّا وضع عام كدلالة الألفاظ اللغوية، أو وضع خـــاص كدلالـــة الألفاظ النحوية.

البحث الثالث: في كيفية دلالة اللفظ على المعنى.

وذلك على ثلاثة أوجه:

أحدها دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ الوضعية على المعنى لأجل وضعه له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق. فقولنا: الوضعية لِتَخْرُج الدلالة الطبيعية والعقلية. وقولنا: لأجل وضعه له لتخرج دلالة التضمن والالتزام.

---

[1] - (حركات وحروف) وكتبت في الهامش.

وثانيها دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على المعنى لأجل وضعه لما يشتمل عليه، كدلالة الإنسان على الناطق. وسمي الأول مطابقة لانطباق اللفظ على المعنى[1]، وسمي هذا تضمنا لأن ما دلّ عليه داخل في ضمن الموضوع له.

وثالثها دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على المعنى لأجل وضعه لخارجي يستلزمه ذهنا، فقد يكون صفة لما وُضِعَ اللفظ له، كقابلية الكتابة للإنسان، وقد لا يكون كالحائط للسقف، وسمي هذا التزاما لِلُزوم المدلول عليه لمسمى اللفظ. ودليل الحصر أنّ ما دلّ عليه اللفظ، إمّا أن يكون هو الذي وضع له، وهي دلالة المطابقة، أو يكون داخلا فيما وضع له، وهي دلالة التضمن، أو لا هذا ولا ذاك، ولا بد أن يكون بينهما لزوم ذهني، وإلا لم يكن انتقال(05/ا) الذهن إليه أولى من غيره، وهي دلالة الالتزام، ولا يلغي منها اللزومَ الخارجي، ولذلك لم يدل اسم كل واحد من الجوهر والعرض على الآخر مع تلازمهما في الخارج.

الفصل الثاني

في اللفظ المفرد والمؤلف

اللفظ المؤلف

لفظ يراد بجزئه دلالة على جزء معناه، كقولنا: زيد قائم، وقام زيد، فيكون اللفظ كالجنس، وباقيه كالفصل. ويشتمل على قيود ثلاثة: أحدها أن يكون لجزئه دلالة، وثانيها أن تكون تلك الدلالة على جزء معين الكل، وثالثها أن يكون ذلك

[1] – (وسمي الأول مطابقة لانطباق اللفظ على المعنى) وكتب في الهامش.

مرادا. ولو قيل: هو الذي يراد بجزئه دلالة حين[1] هو جزؤه لصحّ، لاستحالة أن يراد بجزئه دلالة حين هو جزؤه لا على جزء معنين كله. واللفظ المؤلف يسمى قولا، وعند الشيخ لا فرق بين اللفظ المؤلف والمركب[2]، وبعضهم فرّق بينهما، وجعل المركب ما يدل جزؤه على معنى لا حين هو جزؤه.

اللفظ المفرد

واللفظ المفرد لفظ لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه، لأن المفرد بإزاء المؤلف فيكون حده بإزاء حده، وكأن المؤلف لفظ يثبت له القيود الثلاثة فيكون المفرد لفظا[3]انتفت عنه تلك القيود، والمجموع ينتفي بانتفاء أحد أجزائه. فعلى هذا يكون المفرد على ثلاثة أقسام:

أحدها أن يدل جزؤه على جزء معناه، كما لو دل الإن على البدن واللسان على النفس، لكن لم يرد ذلك.

وثانيها أن يدل جزؤه لكن(05/ب)على غير جزء معناه، كدلالة الإن على الشرط.

وثالثها أن لا يدل جزء منه البتة، كالنون من إنسان[4].

---

[1] - (حين) وكتب في الهامش.

[2] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في اللفظ المركب، (ص. 07).

[3] في الأصل (لفظ).

[4] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الألفاظ المفردة، (ص. 07).

وعرّفه المعلم الأول بأنه: "الذي لا يدل جزؤه على شيء"[1]. واستنقص بعضهم ذلك وقال: يجب أن يقال على جزء من معنى كلّه. وأجاب الشيخ بأن ذلك يكون للتفهيم لا للتتميم؛ لأن التعريف تَمَّ بقوله، لا يدل جزؤه على شيء. لأن اللفظ بذاته لا يدل على معنى، بل بإرادة اللافظ. وعندما يُجْعَل عبد الله اسما لشخص لا يريد بشيء من أجزائه دلالة على معنى، ولا يدل على شيء[2]. ولا شك أن المفرد قبل المؤلف، فيجب الابتداء بالكلام في المفرد. لكنّا قدّمنا تعريف المُؤَلّف لأنّا عرّفناه بأمور ثبوتية، وعرفنا المفرد بسلبها.

الفصل الثالث

في اللفظ المفرد الكلي واللفظ المفرد الجزئي

وكل لفظ مفرد، فإما أن يكون كليا وإما أن يكون جزئيا.

والجزئي: لفظ مفرد تصور معناه الواحد يمنع الكثرة فيه، كزيد المشار إليه. وإنما قلنا: معناه الواحد لأن زيدًا يجوز أن يسمّى به كثير، ومع ذلك لا يكون كليا، لأن معناه الواحد لا تجوز فيه الشركة. وقولنا: تصور معناه يمنع الكثرة، أي يكون المانعُ من تجويز الكثرة نفسَ مفهومه، حتى لو كان تصوره لا يُمنع، ويُمنع شيء خارج عن مفهومه لم يكن جزئيا.

---

[1] Aristote, *Organon II, De l'interprétation*, traduit par J.Tricot, J.Vrin, Paris, 1966, ch. 2, 16a 20-25.

أرسطو، **العبارة**، ج. 01، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، الطبعة الأولى، 1980، الفصل الثاني، 16 ا، 20-25، (ص. 100).

[2] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الثاني،(ص. 07-09).

والكلي:(06/ا) لفظ مفرد لا يمنع تصور معناه الكثرة[1] فيه. فعلى هذا يمكن أن يُقسَّم الكلي إلى ستة أقسام، لأن الكثرة إما أن يكون لها وجود أولا، فإن كان لها وجود، فإما أن تكون متناهية كالكوكب، أو غير متناهية كالإنسان. وإن لم تكن موجودة، فإما أن تكون ممكنة كالشمس عند من يجوِّز وجود شموس كثيرة، أو ممتنعة كالإله تعالى، فإنّ امتناع الكثرة عليه لا يجعله جزئيا، لأن الامتناع لا لنفس تصوره؛ ولهذا افتقرنا في إثبات الوحدانية إلى برهان.

هذا كلّه إن كان للكلي وجود، فإن لم يكن له وجود، فإما أن يكون ممكن الوجود كالعنقاء، أو ممتنع الوجود كشريك الباري.

واعلم أنّ الجزئي كما يقال على ما لخّصناه، فإنه يقال على كل أخص تحت أعم، وإن كان كليا. ويسمى الأول جزئيا حقيقيا وشخصيا، ويسمى الثاني جزئيا إضافيا. والفرق بينهما أن الحقيقي يتحقق بنفسه، والإضافي يتحقق بالنسبة إلى ما فوقه. وأيضا الحقيقي يستحيل أن يكون كلّيا، والإضافي قد يكون كليا.

واعلم أنّ الإضافي أعم، لأن كل جزئي حقيقي فهو أخص من حقيقته، فيصدق عليه أنّه أخصّ تحت أعم، ومع كونه أعمّ منه ليس جنسا له، لإمكان تعقل الحقيقي مع الجهل بالإضافي. واعلم أن الجزئي والكلي بالحقيقة هو المعني(06/ب). وأما اللفظ فيسمى بذلك مجازًا.

---

[1] - (الكثرة) وكتب في الهامش.

الفصل الرابع

في الذاتـــي والعرضـــي

ولنترك الجزئي فلا تقع فيه العلوم، ونشتغل بتقسيم الكلي. وإنّما قدّمنا تعريف الجزئي لتعريفنـــا له بقيود ثبوتية. وكلّ كلي فإمّا أن يكون ذاتيا وإمّـــا أن يكـــون عرضيا، لأن كل كلي فهو صفة لموضوعاته، لأن كـــلّ كلـــي فلـــــه جزئيـــــات موجـــودة أو موهومة، وهو يحمل على كل واحد منها؛ فلهذا يقال: الكلي محمـــول بالطبع، والجزئي موضوع بالطبع. والمحمول صفة للموضوع، وكل صـــفة، فإمـــا أن تكون بحيث إدا تُصوِّر معناها لم يمكن تصور الموصوف بها إلاّ وهي ثابتة له أوّلا. وإمّا أن لا تكون.

[الذاتي]

والأول هو الذاتي والثاني العرضي، فيشتمل تعريف الذاتي على قيدين: أحدهما، أنه كل من عقله وعقل الموصوف به لزمه اعتقاد ثبوته له، وثانيهما، وهو المراد[1] بقولنا أوّلا، ويفهم على وجهين: أحدهما أن يكون تعقُّله أوّلا أي متقدما، وثانيهما أن يتعقل كونه أوّلا. ونعني بالتقدم ها هنا ما يكون المتأخر محتاجا إلى المتقدم في تحققه، وكـــلا المعنيين ثابت للذاتي، فإن الحيوان إذا فُهم معناه لم يمكن فهم الإنـــسان إلاّ والحيـــوان متقدم عليه في التصور، ومُتَصَوَّرٌ(07/ا) تقدمه عليه، أي يحتاج في أن يكون إنسانا إلى أن يكون حيوانا، وكذلك يحتاج في تصوره إنسانا إلى تـــصوره حيوانـــا. وكـــذلك

[1] - (المراد) وكتبت في الهامش.

الإنسان لزيد وعمرو، لأنّ الذاتي يشتمل على ما هو داخل في الماهية، وما هو كمال الماهية؛ وهذا اصطلاح جزئي بين المنطقيين، ولا علينا من كون اللغة تأبـــاه.

[العرضي]

العرضي: والعرضي ما ليس كذلك، أي كل صفة انتفـــى[1] عنـــها مجمـــوع القيْدَيْن. وانتفاؤهما، إمّا بانتفاء تقدم التصور، وتصور التقدم كالفردية للثلاثة، فإنـــه وإن كان كل من عَقَلَهَا[2] عَقَلَ ثبوتَ الفردية لهـــا، ولكن لا على أنها كانـــت فـــردا حتى صارت ثلاثة، بل لما تحققت الثلاثة ثلاثة عرض لها أن كانت فردا، فهي لا تحتاج إليها في تحققها، ولا أيضا يحتاج متصور الثلاثة إلى تقديم تصور الفردية. وإما بانتفـــاء اللزوم كالضحك بالفعل للإنسان، فإنه لا يلزم من تعقّله[3] اعتقاد ثبـــوت الـــضحك بالفعل له. وحينئذ نقول: العرضي على أقسام، لأن العرضي، إما أن يكون بحيث يمكن رفعه عن الموصوف به، ذهنا ووجودا، أو لا يكون. والأول، إما أن يكون رفعه سهلا كغضب الحليم، أو عسيرا كغضب الحقود، وأيضا إما أن يكون رفعه سريعا كالقيـــام والقعود، أو بطيئا كالشباب والشيخوخة. والثاني إما أن يمكن رفعـــه(07/ب) ذهنـــا فقط، أو لايمكن؛ والأول هو لازم الوجود كسواد الحَبَشِي، والثاني هو اللازم، وهـــو الذي لا يمكن رفعه عن الموصوف، ويخالف الذاتي، فإنه لزم بعد تحقق الموصوف بـــه؛ وهذا على قسمين: لأنه إما أن يكون بيِّن الثبوت أو لا يكون، وكون الـــشيئ بَـــيِّنَ الثبوت يُفْهَمُ على وجهين: أحدهما أن كل من عقل الموصوف أدرك لزوم الصفة لـــه،

---

[1] في الأصل (انتفا).

[2] في الأصل (عقلهما) وكتبت في الهامش من نسخة أخرى.

[3] في الأصل (تعقلها) وكتبت في الهامش من نسخة أخرى، وشكّلت على أنّها فعل لا مصدر.

والثاني أن كل من عقل الموصوف والصفة أدرك اللزوم بينهما، والثاني أعم من الأول، وإذا قلنا: إن كذا لازم بيِّن الثبوت أردنا أنه كذلك بالمعنى الثاني. ونقول: كل لازم فلزومه إما أن يكون بوسط أو بغير وسط. ونعني بالوسط ما يقترن بقولنا: لأنه وهو كذا من قولنا: لأنه كذا. والوسط، إما أن يكون مقوِّما للموصوف أو لا يكون، وإذا كان مقوِّما، أي ذاتيا، لم يكن اللازم مقوِّما له، لأن مقوِّم المقوِّم مقوِّم، فيكون اللازم مقوِّما، هذا خَلْفٌ[1]؛ فإنا نخص باسم اللازم ما كان مع لزومه عرضيا، وإن كان المقوِّم أيضا لازما. ونقول: لابد من لازم بغير وسط، لأن لازما معينا مع ملزومه، إما أن يكون بينهما وسط أو لا يكون. فإن كان الثاني ثبت المطلوب، وإن كان الأول فذلك الوسط لابد وأن يكون لازما، لأنه لو جاز(08/ا) أن يفارق[2] لجاز مفارقة لازمه، فلا يكون اللازم لازما، هذا خلف. وحينئذ لزوم الوسط للملزوم إما بغير وسط، فيثبت المطلوب، أو يتسلسل فيكون بين اللازم وملزومه أوساط غير متناهية، وهو محال. ثم تلك تكون متتالية لا محالة فلا[3] يكون بين كل واحد منها وبين تاليه وسط، فيثبت المطلوب. ونقول: كل لازم لزومه بغير وسط فهو بيِّن الثبوت، لأنه لو شُكَّ في ثبوته لافْتقر إلى ما يقترن بقولنا: لأنّه، فيكون له وسط، والفرض أن لا وسط، هذا خلف. وأيضا كل لازم بوسط فلزومه غير بيِّن، وإلا استغنى عن ما يُقرن بلأنّه، والفرض أن له وسطا، هذا خلف.

فهذه أقسام العرضي، سواء خَصَّ حقيقة أو عمّ حقائق. فإن قيل: لو كان اللازم بلا وسط بَيِّن الثبوت لكانت اللوازم كلها بيِّنة، لأن اللازم بوسط لازم للوسط بلا وسط، فيكون بيِّنَ الثبوت له، وهو بيِّن الثبوت للملزوم، فيكون اللازم بالوسط

---

[1] انظر التعريف في الفصل التاسع، في قياس الخَلْف، (70/ا-70/ب).

[2] في الأصل (يقارن) والصواب في تقديرنا ما أثبتناه.

[3] (فلا) وكتبت في الهامش.

بيِّن الثبوت للملزوم، وكذلك حتى تكون اللوازم كلها بَيِّنَةً. وأيضا قد قلتم: إنّ اللازم بوسط لا يكون بيِّن الثبوت، هذا خلف. فنقول: قد فسّرنا البيِّن الثبوت بأنّه الذي إذا عُقل اللازم والملزوم عُقل لزومه له، فلا يلزم من ذلك أن يكون من عَقل الملزوم والوسط وعَقل اللزوم بينهما أن يخطر(08/ب) بباله لازم الوسط بالكلية، حتى يعقل لزومه للوسط، فيعقل لزومه للملزوم، ولو تعقله لتعقل لزومه له.

الفصل الخامس

في المقول في جواب ما هو،و

المقول في جواب أيّما هو، والمقول

في طريق ما هو، والداخل في جواب ما هو،

وهذه هي أقسام الذاتي.

[المقول في جواب ما هو]

والمقول في جواب ما هو: هو ما يدل على ماهية المسؤول عنه، لأن معنى قولنا: ما كذا، ما مفهوم اسمه، أو ما حقيقته؟ والجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال، فيجب أن يكون الجواب بالماهية . فإذا كان للمسؤول عنه مقوِّمات كثيرة، وجب أن يكون الجواب دالا عليها، ليكون قد دل على الماهية، ولا يكفي أن[1] يكون دالا عليها بالالتزام، بل إما بالمطابقة، كما إذا أجيب عن سؤال ما الإنسان؟ فقيل:

[1] - (ولا يكفي أن) وكتب في الهامش.

جوهر له امتدادات ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة، وله نفس لها قوةُ تغذٍّ ونموّ وحسّ وحركة إرادية، ولها إدراك المعاني الكلية؛ وإمّا بالتضمن، كما لو قيل: حيوان ناطق، فإن ذلك يتضمن جميع الذاتيات.

والمقول في جواب ما هو، على ثلاثة أقسام: لأنه إما أن يصلح لأن يجاب به عن المسؤول عنه حالة اجتماعه مع غيره فقط، أو حالة انفراده فقط، أو حالة انفراده واجتماعه.

والأول: هو المقول في جواب ما هو، بحسب الشركة فقط، كالحيوان للإنسان والفرس إذا سئل عنهما معا(09/ا)، أي ما الحقيقة التي لهما؟ وإذا كانت الحقائق المسؤول عنها في مرتبة واحدة، فسواء كثرت أو قلّت فالجواب عنها بشيء واحد، وإن كانت متفاوتة المراتب فكلّما كان التباعد بينها أكثر كان الجواب بذاتيات أقل. ولا بد من حقيقة مشتركة بين الحقائق المسؤول عنها، وإلا لم يصح السؤال عنها مجموعة بما هي.

والثاني: هو المقول في جواب ما هو، بحسب الخصوصية فقط، كالحد على المحدود، فإنه يصلح لأن يجاب به عنه حالة انفراده، ولا يصلح حالة اجتماعه مع غيره، فإنّ حدّ الشيء لا يكون إلاّ له.

والثالث: هو المقول في جواب ما هو، بحسب الشركة والخصوصية معا، كالإنسان لزيد وعمرو، إذا سئل عنهما مجموعَيْن ومُفردَيْن، لأن ما بعد الإنسانية عوارض، لو قُدِّرَ عروض أضدادها لكل واحد منهما لم يلزم من ذلك عدمهما، ولا كذلك الإنسان والفرس، فإنّ لكل واحد منهما بعد الحيوانية زيادة ذاتية بها تتم ماهيته، ولو قدر عروض ضدها لفسد، و لم يكن ذلك الحيوان.

[المقول في جواب أيّما هو]

وأما المقول في جواب أيّما هو، فهو ما يدل على مميّز للمسؤول عنه، سواء كان عرضيا كالأبيض المميِّز للثلج عن القار، أو ذاتيا كالناطق المميِّز للإنسان عن الفرس. إلا أن المنطقيين لا يسمون مقولا في جواب أيّما هو إلاّ ما كان ذاتيا. فيكون المقول في جواب أيّما هو(09/ب) في اصطلاحهم هو ما يدلّ على ذاتي مميِّز للمسؤول عنه.

[المقول في طريق ما هو]

وأما المقول في طريق ما هو، فهو ما يدل بالمطابقة على ذاتي من حيث إنّه ليس مميِّزا للمسؤول عنه، فيقال عليه في جواب أيّما هو، ولإكمال حقيقته، فيقال عليه في جواب ما هو، كالجسم للإنسان والفرس، وإن كان قد يكون كذلك إذا سئل عن ذلك المسؤول عنه مع حقيقة أخرى.

[الداخل في جواب ما هو]

وأمّا الداخل في جواب ما هو، فهو ما كان من الذاتيات مدلولا عليه بالتضمن من جملة المقول في جواب ما هو. والحاصل أن أجزاء المقول في جواب ما هو إن دل عليها بالمطابقة فهي المقول في طريق ما هو، وإن دل عليها بالتضمن فهي الداخل في جواب ما هو. هذا إذا لم يكن ذلك الذاتي مقولا في جواب أيّما هو بالفعل، وإن صلح لذلك.

الفصل السادس

في حد الجنس وأقسامه

[حد الحد]

والحد: قول يدل على ماهية الشيء[1]، فيجب أن يكون مشتملا على مقوِّماته كلها، فيكون مؤلفا من جنسه القريب، وتمام الفصول[2].

---

[1] Aristote, *Organon V, Les topiques*, traduit par Jules Tricot, 2éme édition, J.Vrin, Paris, 1950, L01, ch. v, 101b 35.

- أرسطو، **الجدل**، ج. 02، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، الطبعة الأولى، 1980، المقالة الأولى، الفصل الخامس، 101ب 35، (ص، 494).

[2] يستعمل مصطلح الحد بمعنيين:

- ليدل على الموضوع أو المحمول، وهو بذلك مرادف للكلمة اليونانية(Ονομα, Onoma)، وقد ورد في نقل تذارى في تعريف الحد بهذا المعنى:"فالذي نسميه الحد: هو ما إليه تنحل المقدمة، وذلك كالمقول، والذي عليه المقول"(أرسطو، **أنولوطيقا الأولى**، ج. 01، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، الطبعة الأولى، 1980، المقالة الأولى، الفصل الأول، 24ب 15-20، (ص. 142). وهو المعنى نفسه في الترجمة الفرنسية:

"J'appelle Terme ce en quoi se résout la prémisse, savoir le prédicat et le sujet dont il est affirmé".(Aristote, *Organon III, Les premiers analytiques*, traduit par Jules Tricot, Nouvelle édition, J.Vrin, Paris, 1966, LI, ch. 01, 24b 15-20).

- ويستعمل ليدل على التعريف، وهو بذلك مرادف للكلمة اليونانية(Ορος, Oros)، وفي **طوبيقا** نقل أبي عثمان الدمشقي: "وينبغي أن نقول: ما الحد؟ وما الجنس؟ وما العرض؟ فالحد هو القول الدال على ماهية الشيء. وقد يوصف أيضا بأنّه قول مكان اسم، أو قول مكان قول، لأنّه قد يمكننا أن نحدّ بعض الأشياء التي يستدل عليها بقول"."(أرسطو، **الجدل**، ج. 02، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المقالة الأولى، الفصل الخامس، 101ب 35، (ص، 494). وفي الترجمة الفرنسية:

" Nous avons à dire maintenant ce qu'est la définition, le propre, le genre et l'accident.

La définition est un discours qui exprime la quiddité de la chose or on peut la rendre dans la forme soit d'un discours qui tient la place du terme, soit d'un discours qui tient la place du discours, car certaines choses signifiés par un discours peuvent aussi êtres définies". (Aristote, *Organon V, Les topiques*, LI, ch. 05, 101b 35).

[حد الجنس]

الجنس[1] في اللغة اليونانية: هو العام لكثيرين[2] كالْعَلَوية للعلـوِّيين، والمـصرية للمصرِّيين، وبها جعلوا مبدأ ذلك العام جنسا، فيجعلون عليّا جنسا للعلويّين، ومـصر جنسا للمصريين. فلما رأى المنطقيون المعـنى الـذي يـسمونه جنـسا مـشتركا لكثيرين(10/ا) سموه بالجنس، وهو: المقول على كثيرين بالفعل مختلفـي الحقـائق في جواب ما هو[3]. فقولنا: المقول على كثيرين، يدخل فيه الجـنس والنـوع والفـصل والخاصة والعرض العام، ويخرج عنه الجزئي. وقولنا: بالفعل، يخرج عنه مـا يكـون كذلك بالقوة، فإنه لا يسمى جنسا، وإلا كانت الحقائق كلّها أجناسا، لإمكـان أن تكون مقولة على كثيرين مختلفي الحقائق في جواب ما هو. وقولنا: مختلفي الحقـائق،

والمقصود بالحد هنا التعريف؛ فلماذا استعمل المناطقة المسلمون مصطلحا واحدا للتعبير عن مفهـومين مختلفين داخل نسق واحد- المنطق الأرسطي-، والمفروض أن يكون لكل مفهوم، داخـل النـسق الواحـد، حد(مصطلح) خاص به، يدل عليه؟

[1] Γένος (génos, genus).

[2] "نعني بالجنس: ما يتضمن أنواعا كثيرة مختلفة. النّوع، الصنف، الطريقة"، انظر،

- Genre, *Lexique Français-Grec*, Extrait du *Grand dictionnaire* de M.L.Quicherat par Fred DÜBNER, 23eme édition, librairie Hachette, Paris.

انظر كذلك، فرفوريوس، ج. 03، **ايساغوجي**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، الطبعة الأولى، 1980، الفصل الأول، 147/ا، 18، (ص. 1058).

[3] قارن هذا التعريف بتعريف كل من:

- أرسطو: "الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو"، **الجـدل**، المقالة الأولى، الفصل الخامس، 148ا 30-35 (ص. 496).

- فرفوريوس: " الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو"، المرجـع الـسابق، الفصل الثاني، 147ا 15 (ص. 1060).

- ابن سينا: "الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع في جواب ما هو"، **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الجنس، (ص. 12).

يخرج عنه النوع والفصل والخاصة. وقولنا: في جواب ما هو يخرج العرض العام. ونريد بقولنا: كثيرين، ما زاد على الواحد؛ ولا علينا إن لم تجوِّزه اللغة العربية.

[أقسام الجنس]

وكل جنس فإما أن يكون فوقه جنس، وإما أن لا يكون، وعلى التقديرين إما أن يكون تحته جنس، وإما أن لا يكون. فإن كان فوقه وتحته جنس فهو المتوسط كالجسم ذي النفس، فإن فوقه جنس وهو الجسم، وتحته جنس وهو الحيوان. وإن كان تحته جنس وليس فوقه جنس، فهو الجنس العالي، وجنس الأجناس، كالجوهر عند من يقول: إنه جنس. وإن كان بالعكس من هذا، أعني أن يكون فوقه جنس، وليس تحته جنس، فهو السافل. والجنس القريب كالحيوان. وإن لم يكن فوقه ولا تحته جنس، فهو المفرد، ولا علينا إن لم يكن له وجود. وأيضا لفظ الجنس يقال على الطبيعي والعقلي والمنطقي، وعلى ما قبل الكثرة وبعد الكثرة، ومعها وفيها. فالمنطقي هو المعنى(10/ب)الذي لخصْناه، ولا وجود له في الخارج. والطبيعي هو الطبيعة، أي الحقيقة التي هي معروضة له كالحيوان فإنه معروض الجنس المنطقي، والطبيعي موجود في الخارج، لأن هذا الحيوان موجود فالحيوان موجود. والعقلي هو الطبيعي الموصوف بالمنطقي، كالحيوان المقول على كثيرين مختلفي الحقائق في جواب ما هو. ولا شك أنه لا وجود له في الخارج، لأن كل موجود في الخارج فهو مشار إليه، مختص بنفسه. وأما ما قبل الكثرة فهو المعقول للمبادئ المفارقة. وأما ما بعد الكثرة فهو المعقول لنا من الكثرة الموجودة. وأما ما مع الكثرة وفيها فهو ما يشترك فيه الأفراد الموجودة. وعليك أن تعلم مثل هذا في كلِّ كلّيٍ.

الفصل السابع

في ماهية النوع وأقسامه

[ماهية النوع]

النوع[1] في لغة اليونان: هو الحقيقة والطبيعة[2]. وفي اصطلاح المنطقيين يقال على معنيين: أحدهما يسمى النوع الحقيقي، والآخر يسمى النوع الإضافي.

[النوع الحقيقي]

فالنوع الحقيقي: هو المقول على كثيرين، ولو بالقوة لا يختلف بالحقائق، قولا في جواب ما هو، كالإنسان والشمس. فقولنا: المقول على كثيرين، ليدخل فيه الخمسة[3] ويخرج عنه الجزئي. وقولنا: ولو بالقوة، يدخل فيه ما نوعه في شخصه كالشمس. وقولنا: لا يختلف بالحقائق، يخرج عنه الجنس والعرض العام. وقولنا في جواب(11/ا) ما هو، يخرج الفصل والخاصة.

[النوع الإضافي]

وأما النوع الإضافي، فقد رسمه المعلّم بأنه: الذي يقال عليه الجنس في جواب ما هو[4]. قال الشيخ: ويجب أن يُزاد الكلي أو يقال: هو الذي يقال في جواب ما هو،

---

[1] Ειδος (Eidos).

[2] في المعجم: "نعني بالنوع: الأصل، النوع البشري. الجنس، الصنف، الطبيعة"، انظر،
- Espèce, *Lexique Français-Grec*, op.cit

[3] يقصد به (الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام).

[4] هذا التعريف الذي نسبه ابن النفيس إلى أرسطو لم نقف عليه، في حدود ما اطلعنا عليه، "...فأرسطو لا يذكر النوع، ...[لا يعرِّفه مثلما عرف باقي الكليات]، لأنّه لا يعتبره محمولا، بل هو الموضوع نفسه"، راجع

ويقال على[1] غيره في جواب ما هو[2]، ليخرج بذلك الشخص والصنف، وهو طائفة من النوع امتازوا[3] بصفة عرضية. لكن المعلّم رسم الجنس بأنّه: المقول على كثيرين مختلفي الأنواع في جواب ما هو[4]، فقيل: قد أخذ النوع في حد الجنس، والجنس في حد النوع، فيلزم الدور، وليس كذلك. فإنّ في تعريف الجنس أخذ[5] النوع بالمعنى اللغوي، وهو الحقيقة، كأنه قال: مختلفي الحقائق. وتعريف آخر للنوع الإضافي، وهو الذي يحمل عليه وعلى غيره الجنس حملا ذاتيا أوّليا. فقولنا: ذاتيا يخرج الفصل لأنه يحمل عليه وعلى غيره الجنس، ولكن ليس ذاتيا له. وبقولنا: أوليا يخرج الشخص والصنف، لأنه يحمل عليهما الجنس لا أولاّ، بل لأجل حمل النوع عليهما[6].

تعليق جول تريكو في: Aristote, *Organon V, Les topiques*, L01, ch. v, p. 08, Note, 04، لكنه أشار إلى العلاقة بينهما في مواضع كثيرة، ومنها بالخصوص:

- Aristote, *La Métaphysique*, traduction de Jules Barthélemy Saint-Hilaire, Agora, Paris, 1991, Δ, ch. XXVIII.
- Aristote, *Organon I, Catégorie*, ch. 3, 5.

قارن هذا التعريف بتعريف كل من:

– فرفوريوس: "النوع[الإضافي]هوالمرتب تحت الجنس، والذي جنسه يحمل عليه من طريق ما هو "، المرجع السابق، الفصل الرابع، الفقرة، 149/ب، 10-15، (ص. 1064).

– ابن سينا: "وأما النوع فهو الكليُّ الذاتيُّ الذي يقال على كثيرين في جواب ما هو"، **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في النوع، (ص. 12).

[1] في الأصل(عليه)، ويبدو أنه شطب (الهاء) فيصبح (على).

[2] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في النوع، (ص. 12).

[3] كذا في الأصل، ويبدو أن ضمير الجمع عائد على أفراد الطائفة.

[4] Aristote, *Organon V, Les topiques*, L. 01, ch. V, 102 a 30-35.

- أرسطو، **الجدل**، ج. 02، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المقالة الأولى، الفصل الخامس، 102 ا 30-35، (ص. 496).

[5] – (أخذ) وكتب في الهامش.

[6] قارن التعريفين[النوع الحقيقي والإضافي] بتعريف فرفوريوس: "فهم يصفون النوع على هذا الوجه: النوع[الإضافي] و المرتب تحت الجنس، والذي جنسه يحمل عليه من طريق ما هو. وقد يصفونه أيضا على هذه الجهة: النوع[الحقيقي]هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو- ولكن هذه إنما لنوع

[مراتب النوع الإضافي]

ومراتب النوع الإضافي كالجنس، لأنه إما أن يكون فوقه نوع، أو لا يكـــون. وعلى كل تقدير، فإما أن يكون تحته نوع أولا يكون. فالذي فوقه وتحته نـــوع هـــو المتوسط كالحيوان، والذي فوقه ولا تحته هو السافل، ونوع الأنواع كالإنسان. والذي تحته ولا فوقه هو العالي، كالجسم، والذي لا تحته ولا فوقه هو المفرد.

[أقسام النوع الحقيقي]

وأما النوع الحقيقي فينقسم إلى قسمين(11/ب)، لأنه إما أن يكون فوقه نوع وهو نوع الأنواع، أو لا يكون وهو المفرد. إلا أنّ المفرد من النوع الحقيقـــي لا يلـــزم أن يكون هو المفرد من النوع الإضافي. لأن الإضافي لا بد و[1] أن يكون فوقه جنس يقال عليه. والحقيقي لا يلزم فيه ذلك، والفرق بين النوع الحقيقي والإضافي من وجوه:

أحدها، النوع الإضافي قد يكون جنسا، ولا كذلك النوع الحقيقي؛

وثانيها، النوع الإضافي تتحقق بالنسبة إلى ما فوقه، والحقيقي بالنسبة إلى ما تحته؛

وثالثها، النوع الإضافي يفتقر إلى الجنس في تحققـــه، والنوع الحقيقي لا يفتقر إليه؛

الأنواع ولما هو نوع فقط؛ فأما الصفتان الأخريان فهما ولما ليس بنوع أنواع"، انظر، فرفوريـــوس، المرجـــع السابق، الفصل الرابع، 149/ا، 10، (ص. 1064).

[1] كذا في الأصل.

ورابعها، النوع الإضـــافي يفتقر إلى الفصل، لأن كل ما له جنس فله فصل، ولا كذلك الحقيقي؛

وخامسها، الإضافي يكون مركبا من الجنس والفصل، والحقيقي قد يكون بسيطا؛

وسادسها، الأجناس العالية إذا أخذت طبائعها مجرّدة عن فصلها المـــنوعة كانت أنواعا حقيقية، ويستحيل أن تكون إضافية؛

وإذا ثبت هذا فليس أحدهما أعم من الآخر ولا أخص منه مطلقا. والنوع الذي هو أحد الخمسة هو الحقيقي، وإلاّ خرجت الحقائق البسيطة عن الخمســـة.

الفصل الثامن

فـــي الفـــصـــــل

الفصل[1] في اللغة هو: ما يميِّز شيئا عن شيء، سواء كان من شأنه أن يفارق ما يتميّز[2] به، ويتصف به الآخر غيره[3] عمّا يميّز به أولاّ، أو كان من شـــأنه أن يفـــارق ولكن لا (12/ا) يصير صفة للآخر. وهذان لا يميِّزان الشيء دائما، أو كان مما يميّـــز دائما فلا يفارق ما تميّز به. مثال الأول القيام، فإنه يميِّز القائم، ثم قد يفارقه ويتصف به من كان قاعدا فيتميز به عن القائم أولاّ. ومثال الثاني الكتابة، فإنها تميِّز الكاتب عـــن

---

[1] διαφορά, (diaphorá).

[2] يمكن أن تقرأ تميّز به.

[3] في الأصل (ضميره).

الأمي، ثم قد تفارقه ولا يتصف بها الأمي. ومثال الثالث الإنسان الأبيض، يتميّز عن الأسود ببياضه دائما.

والمنطقيون خصّصوا ذلك بما يميِّز تمييزا دائما[1] ذاتيا، وهو الكلي الذاتي الذي يقال على الشيء في جواب أيّما هو من جنسه[2]. فقولنا: الكلي يدخل فيه الخمسة. وبقولنا: الذاتي يخرج الخاصة والعرض العام. وبقولنا: يقال على الشيء في جواب أيّما هو يخرج النوع والجنس. وقولنا: من جنسه ليخرج عنه كمال الحقيقة، فإنه قد يكون المقول في جواب أي شيء هو، هو بعينه المقول في جواب ما هو؛ وكمال حقيقة المسؤول عنه، لأنه إذا لم يقل أي شيء هو من جنسه، بل أي شيء هو فقط، فقد سأل عن كلي [3] ذاتي مميّز له عن الشبيه، والشبيه ليست ذاتية[4] فيكون الجواب بجميع الذاتيات، وذلك هو المقول في جواب ما هو. وأما إذا قال: من جنسه كقولنا: أي حيوان هو الإنسان؟ فجوابه بالناطق، وهو الفصل.

والفصل، منه فصل النوع كالناطق، ومنه فصل الجنس كالحساس المتحرك بالإرادة للحيوان، فإنهما فصلان في مرتبة واحدة لو فرضنا ذلك جائزا، ولكنه غير جائز(12/ب).

---

[1] - " دائما " وكتب في الهامش.

[2] قارن هذا التعريف بتعريف كل من:

- فرفوريوس: "الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أيّ شيء هو "، المرجع السابق، الفصل الحادي عشر، 153ا 07 (ص. 1082).

- ابن سينا: "وأما الفصل فهو الكليُّ الذاتيُّ الذي يقال على نوع تحت جنس في جواب أي شيء هو"، **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الفصل، (ص. 14).

[3] في الأصل (كلي).

[4] كذا في الأصل ولعله(ليس صفة ذاتية).

الفصل التاسع

في الخـــاصـــــة

الخاصة[1] يقال[2] على معنيين: خاصة مطلقة وخاصة مضافة.

فالخاصة المطلقة: هو الكلي العرضي الذي يعرض لحقيقة واحـــدة[3]. فقولنـــا: الكلي يدخل فيه الخمسة، وبقولنا: العرضي يخرج الجنس والنوع والفصل. وبقولنـــا: العرض لحقيقة واحدة، يخرج العرض العام. وهذه الخاصة على ثلاثة أقسام: أحـــدها، أن لا تعم جميع الأفراد، كالضحك بالفعل للإنسان. وثانيها، أن تعم الأفراد ولكن لا تكون لازمة، كالشروق للكواكب. وثالثها أن تكون عامة ولازمة لكل فرد ، كقابلية الضحك للإنسان.

والخاصة المضافة: هو الكلي العرضي الذي يعرض لحقيقـــة دون بعـــض مـــا يغايرها، كعدم قبول الأشد والأضعف المعدودة[4] في خواص الجوهر. والخاصة التي هي

---

[1] Ιδιον (Idion).

[2] رسمت في الأصل بحيث تقرأ (يقال) و(تقال).

[3] قارن هذا التعريف بتعريف كل من:

– أرسطو: "والخاصة هي ما يدل على ماهية الشيء وكان موجودا للأمر وحده وراجعا عليـــه في الحمل"، **الجـــدل**، المقالة الأولى، الفصل الخامس، 102ا 20 (ص. 495).

– فرفوريوس: "... الخاصة ... تحمل على نوع واحد، وهو النوع الذي هي له خاصـــة، وعلـــى الأشخاص التي تحت ذلك النوع"، المرجع السابق، الفصل الثالث، 147ب (ص. 1061).

– ابن سينا: "وأما الخاصة فهي الكليُّ الدال على نوع واحد في جواب أي شيء هو لا بالذات بل بالعرض، إما نوع هو جنس...وإما نوع ليس هو بجنس"، **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الخاصـــة، (ص. 14).

[4] كذا في الأصل ولعله(لمعدودين).

إحدى الخمسة الكليات هي المطلقة، وإلاّ خرجت عن الخمسة. وأفضل الخـــواص في التعريف هي المطلقة العامة للازمة. فإن كانت مع ذلك بيّنة اللزوم فهو أفضل.

الفصل العاشر

في العرض العـــام

العرض العام[1]: هو الكلي العرضي الذي يعرض لحقيقة ولغيرها[2]. فقولنا: كلي يدخل فيه الخمسة. وبقولنا: عرضي يخرج الجنس والنوع والفصل. وبقولنا: يعـــرض لحقيقة ولغيرها يخرج الخاصة. فإن قيل: فما الفرق بين العرض(13/ا) والخاصة المضافة؟ قلنا: باعتبار كون العرضي العارض لأكثر من حقيقة واحدة تعرض لحقيقة ولغيرهـــا عرض عام، وباعتبار كونه يعرض لحقيقة دون شيء مما يغايرها خاصة مضافة.

والعرض العام على أقسام ثلاثة، لأنه إما أن يكون عاما لكل فرد من أفـــراد تلك الحقائق، أو لا يكون. والأول، إما أن يكون لازما كالبياض للثلج والعاج، أو لا

---

[1] Συμβεβεχος, (sumbebêkos).

[2] قارن هذا التعريف بتعريف كل من:

- أرسطو: "والعرض هو ما لم يوجد واحدا من هذه: لا حدا، ولا خاصة، ولا جنسا، وهو موجود في الشيء، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحد بعينه كائنا ما كان وأنْ لا يوجد"، **الجـــدل**، المقالـــة الأولى، الفصل الخامس، 244 ا-244 ب(ص. 497).

- فرفوريوس: "والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له"، المرجع السابق، الفـــصل الثاني عشر، 154ا 23(ص. 1086)..

- ابن سينا: "وأما العرض العام فهو كل مفرد عرضيٌّ أي غير ذاتي يشترك في معناه أنواع كثيرون"، **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في العرض العام، (ص. 15).

يكون لازما كالمتحرك للإنسان والفرس. والثاني، كالأبيض للإنسان والفرس. فقد عرفت الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، وبرهان انحصار الكلي فيها، أن كل كلي فهو صفة لشيء. فإما أن يكون ذاتيا له، وإما أن يكون عرضيا. والعرضي، إما أن يكون مختصا بحقيقته وهو الخاصة، أو لا يختص وهو العرض العام. والذاتي إما أن يكون مقولا عليه في جواب ما هو، وإما أن يكون مقولا عليه، أو على جنسه في جواب أيما هو. لأن كل وصف ذاتي، فإما أن يكون كمالَ حقيقة الموصوف به، فيكون مقولا على أفراده في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية، أو لا يكون كمالَ حقيقته، فيكون داخلا فيها لا محالة. إذ الفرض أنه ذاتي، وحينئذ إما أن يكون مختصا بحقيقته فيكون مميزا لها، فيقال عليها في جواب أيما هو، وهو الفصل، أو لا يكون مختصا فيكون مشتركا بين حقائق، فيقال (13/ب) عليها في جواب ما هو بحسب الشركة إن كان تمام المشترك، وإلا نقل الكلام إلى الأعم منه. ولا بد وأن ينتهي إما إلى تمام مشترك بين الموصوف وحقيقة أخرى، فيقال عليها في جواب ما هو، أو إلى مساو لتمام المشترك في العموم مميّز له، فيقال عليه في جواب أيما هو، وهو فصل الجنس. والمفرد الكلي المقول في جواب ما هو، إما أن يكون ما تحته مختلفين بالحقائق وهو الجنس، أو لا يكون، وهو النوع الحقيقي. فثبت انحصار الكلي في هذه الخمسة.

واعلم أن الجنس مثلا ليس جنسا في نفسه، ولا لكل شيء، بل للأنواع التي تحته. ولا امتناع في أن يكون شيء تحته أنواع وفوقه جنس، فيكون هو نوعا له، فيكون ذلك الجنس جنسا ونوعا. بل رب جنس هو نوع وفصل وخاصة وعرض عام، كاللون فإنه جنس للبياض والسواد، ونوع من الكَيْف، وفصل لغير الشفاف من الأجسام، وخاصة للجسم، وعرض عام للإنسان. وقد يتركب بعض هذه مع بعض، فالجنس مثلا يكون جنسا للنوع كالحيوان للإنسان، وللفصل كالمدرك للناطق،

وللجنس كالجسم ذي النفس للحيوان، وللخاصة كالمتحرك للمشي الذي هو خاصة الحيوان، وللعرض العام كاللون الأبيض الذي هو عرض للإنسان، وكذلك فـــافهم في الباقية. وقد جرت العادة أن نذكر هاهنا المشاركات(14/ا) والمباينات التي بين هـــذه الخمسة. ونحن رأينا أن لا نطوِّل كتابنا هذا بذلك، فإن الذكي إذا فَهِم حقيقة كـــل واحد منها عرف ما به يشارك الآخر وما به يباينه.

كتـــاب قاطيغوريـــــاس[1]

وهو كتاب **المقولات**، وليس من المنطق، إذ لا نظر للمنطقي في الحقائق الوجودية. وإنّما ذكره المعلّمُ لتكثر عند المتعلِم الأمثلة، فاقتدينا به، ويشتمل على فصول[2].

الفصل الأول

في تقسيم اللفظ بالنسبة إلى المعنى

نقول: اللفظ بالنسبة إلى معناه، إمّا أن يتكثرا أو يتحدا أو يتكثـــر أحـــدهما ويتحد الآخر.

أما الأول، وهو أن يكون اللفظ والمعنى كثيرا، وتسمى المتباينة، لأن كل واحد منها يباين الآخر بلفظه ومعناه.

وأما الثاني، وهو أن يكون اللفظ والمعنى واحدا، فذلك المعنى إما أن لا يمكـــن حصوله لكثيرين، بل يكون اللفظ واحدا والمعنى واحدا[1] شخصيا كزيد، وهو العَلَـــمُ

---

[1] في **الفهرست** لابن النديم، المقالة السابعة، الفن الأول: " **قاطيغورياس** معناه المقـــولات". أمـــا في **مفـــاتيح العلوم**، الخوارزمي الكاتب، المقالة الثانية، الباب الثاني، الفصل الثاني في قاطيغورياس: "الكتاب هو الأول من كتب أرسطوطاليس في المنطق، ويسمى **قاطيغورياس** ... ومعنى **قاطيغورياس** باليونانية يقع على المقـــولات؛ والمقولات عـــشر، وتـــسمى القاطاغوريـــات"، وهـــو عنـــوان للأصـــل اليونـــاني، (*κατηγοραι, Categoriae*).

[2] وهي في الجملة تسعة فصول.

لتعرف معناه به؛ أو يمكن حصوله لكثيرين، فإما على السواء، كالإنسان لأشخاصه وهو المتواطئ، وهو أن يكون اللفظ واحدا والمعنى واحدا يمكن حصوله لكثيرين على السواء، لأنه تواطأت الأشخاص في معنى واحد؛ وإما لا على السواء بل لبعضها أولى كالبياض للثلج والجص وهو المشكك، لأنه شكّ هل هو متواطئ، لأن المعنى واحد، أو مشترك للاختلاف فيه.

وأما الثالث(14/ب)فإن كان المتكثر هو اللفظ والواحد هو المعنى كالأسماء المحمولة[2] فهو المترادف، لأنه ترادفت الألفاظ على معنى واحد. وأما إن كان بالعكس، أعني أن يكون اللفظ واحدا والمعنى كثيرا، فإن كان موضوعا لها على السواء كالعين للعضو الباصر والذهب فهو المشترك، لاشتراك المعاني في لفظ واحد بالسوية. وإن لم يكن على السواء، بل كان اللفظ واحدا والمعنى كثيرا، والوضع لها لا على السواء بل نقل إلى الثاني لمشابهته الأول، فهو المتشابهة كالحمار للحيوان المعروف والبليد من الناس، ويسمى بالنسبة إلى الأول حقيقة وبالنسبة إلى الثاني مجازا. وتشترك المتشابهة والمشتركة في اسم واحد، وهو المتفق، لاتفاق المعاني في لفظ واحد[3].

الفصل الثاني

في نسبة الموضوعات إلى المحمولات

الموضوع يوصف بمحموله على وجهين: أحدهما أن يوصف به بأنه هو أسماء ومعنى، وذلك هو حمل المواطأة. وثانيهما أن يوصف به بأنه ذو هو أو له هو، ويسمى

---

[1] في الأصل (واحد).

[2] في الأصل (الا كاسماء المحمولة) وشطب على (ال) ولفظ (المحمولة) غير واضح.

[3] **الشفاء، المقولات**، المقالة الأولى، الفصل الثاني.

ذلك حمل الاشتقاق. فالمحمول بالمواطأة هو المحمول على موضوع، فإنه هو أسماء ومعنى، وإذا كان كليا خصّ باسم المحمول على موضوع. والمحمول بالاشتقاق هو الذي يُحمل بالمواطأة بسبب[1] الاشتقاق. والاشتقاق أن يكون شيء له صفة(15/أ) أو شيء منسوب إليه غير صفة، فيوجد له من اسم الصفة أو ذلك الشيء المنسوب اسما ليدل على ثبوته له ويغيِّر في شكله أو تصريفه أو يزاد أو ينقص، ليدل على تخالف المعنيين كقولك: حداد مشتق من الحديد، وهو ذات غير صفة فيدل الحداد على حديد منسوب إلى غير معين، وكذلك عالم مشتق من العلم، وهي صفة، والعالم يدل على علم لغير معين عند السامع، وكذا[2] مصري ومدني؛ إلا أنه قد يخص ما يلحقه هذه الياء باسم المنسوب.

والمحمول الذي على المجرى الطبيعي، هو أن يكون المحمول مستحقا لأن يكون محمولا، والموضوع مستحقا لأن يكون موضوعا، كحمل الصفة على الموصوف، كقولنا: الجسم متحرك، وحمل العام على الخاص، كقولنا: الإنسان حيوان.

والمحمول الذي ليس على المجرى الطبيعي ولا مضادا له عنه، كحمل الشخص على[3] الشخص، وليس أحدهما صفة للآخر كقولنا: زيد هو أبو عمرو، فإنه ليس أحدهما بأن يكون موضوعا والآخر محمولا أولى من العكس[4]. وأما المحمول الذي ليس

---

[1] – (بسبب) وكتب في الهامش.

[2] في الأصل (كذى).

[3] في الأصل (علي).

[4] يعتبر أرسطو علاقة الحمل الصورة الوحيدة التي يمكن أن تكون عليها القضية، إلا أنه توجد أنواع من العلاقات، منها: علاقة "المساواة ""أكبر من"، أصغر من"، "علاقة الأبوة "، كما هو الحال في المثال المذكور، ويسمى هذا النوع من القضايا من وجهة نظر المنطق المعاصر: القضايا العلائقية Propositions relationnelles، وقد أشار إلى هذه المسألة ابن سينا في كتاب **الإشارات والتنبيهات**، القسم الأول، النهج الثامن، الفصل الثاني.

على المجرى الطبيعي ومع ذلك مضاد للمجرى الطبيعي، فهو أن يكون المحمول مستحقا لأن يكون موضوعا والموضوع مستحقا لأن يكون محمولا، كحمل الموصوف على الصفة، كقولنا: المتحرك جسم، وحمل الخاص على العام، كقولنا: بعض الحيوان إنسان[1].

الفصل الثالث

في نسبة الأجناس إلى فصولها

أما الأجناس المتباينة(15/ب) كالعلم والحيوان، فإن فصولها تكون متباينة. وأما التي بعضها تحت بعض، فكل فصل قوَّم العالي قوَّم السافل، لأن العالي مقوِّم للسافل، ومقوِّمه مقوِّم المقوِّم، فيكون مقوِّما ولا ينعكس، لأن السافل قد يقوِّمه ما يختص به فلا يقوِّم العالي. وكل فصل يقسِّم السافل يقسِّم العالي، لأنه كلّما وجد السافل وُجِدَ العالي، فإذا وجد السافل في أقسام وجب أن يوجد فيها العالي، ولا ينعكس ذلك، فليس كلّما وُجِدَ العالي وجد السافل، فلذلك ليس كلّما قسِّم العالي قسِّم السافل.

والفصل يقسِّم الجنس ويقوِّم النوع. والجنس العالي، أعني جنس الأجناس، يوجد له فصل مقسِّم ولا يوجد له[2] فصل مقوِّم، وإلا كان له جنس فلا يكون عاليا. وكذلك المفرد والجنس المتوسط، يوجد له فصل يقوِّمه ويقسِّم جنسه إليه، وفصل

---

[1] **الشفاء، المقولات**، المقالة الأولى، الفصل الثالث.

[2] في الأصل (ولايوجد له فصل مقوّم) وشطب على(يوجد له).

يقسِّمه إلى أنواعه. والأجناس العالية قد اشتهر الاعتراف بأنها عشرة، ولسنا نجد برهانا على أنه لا أقل منها ولا أكثر[1]، لكنا نذكر ضابطها[2].

الفصل الرابع

في تقسيم تضبط به المقولات

[المقولات العشرة]

كل موجود، فإما أن يكون بحيث إذا نظر إليه من حيث هو هو يستحيل عدمه، وهو الواجب الوجود؛ أو لا يستحيل عدمه، وهو الممكن الوجود. فوجوده إما أن يكون لا في موضوع، وهو الجوهر، أو في موضوع، وهو العرض(16/ا). والعرض إما أن يكون بحيث يقتني لذاته قسمة ويكون له أجزاء، أو لا يكون. والأول هو الكم، والثاني إما أن يكون قار الذات أو لا يكون. والأول إما أن يقتضي وجوده نسبة إلى شيء أو لا، والثاني هو الكيف، والأول إما أن يكون لا وجود له إلا تلك النسبة، وهو المضاف، أو يكون له وجود زائد، فتلك النسبة، إما أن تكون لأجزائه بعضها إلى بعض بحسب الجهات المختلفة، وهو الوضع، أو إلى شيء محيط ينتقل معه، وهو الجِدّه، أو إلى زمان، وهو متى، أو إلى مكان، وهو الأين، والذي لا يكون قار الذات، فهو أن يفعل وأن ينفعل[3].

---

[1] هذا الموقف تجاوز للأنطولوجية الأرسطية، لأنه لم يعتبر المقولات العشرة وحدها المحمولات التي يمكن أن تضاف لكل الموضوعات، بل فتح المجال لإمكانية وقوع المعرفة خارج هذا المجال بقوله: "ولسنا نجد برهانا على أنه لا أقل منها ولا أكثر".

[2] **الشفاء، المقولات**، المقالة الثانية، الفصل الأول.

[3] المرجع نفسه، الفصل الثاني والثالث والخامس.

الفصل الخامس

في الجوهر وأقسامه

[حد الجوهر]

الجوهر[1] حقيقةٌ إذا وجدت كان وجودها لا في موضوع. والفرق بين الموضوع والهيولى، مع اشتراكهما في أن كل واحد منهما محل، أن الموضوع موصوف يتقوَّم بنفسه ثم يقوِّم ما يَحلُّ فيه. وأما الهيولى فموصوف لا يتقوَّم إلاّ بما يحلُ فيه. فالمحل أعم من الموضوع، وعدم الموضوع أعم من عدم المحل. فالجوهر ليس في موضوع ولكنه قد يكون في محل. وإذا لم يكن في محل استحال أن يكون في موضوع.

[أقسام الجوهر]

وأقسام الجوهر خمسة، لأن الجوهر، إما أن يكون متحيِّزا وهو الجسم الطبيعي، أو لا يكون متحيزا، فإما أن يكون جزءا من المتحيز أو لا يكون، والأول إما أن يكون به الجسم بالفعل، وهو(16/ب) الصورة، أو لا يكون به[2] الجسم بالفعل، بل بالقوة، وهو المادة، أو لا يكون متحيزا ولا جزءا منه، فإما أن يكون له تعلق بالجسم بالتدبير، وهو النفس، أو لا يكون وهو الملك، ويسمى العقل. والجسم يقال

---

[1] (Ουσια, La substance).

[2] - (به) وكتب في الهامش.

على معنيين: أحدهما الجسم الطبيعي وهو الجوهر الذي له امتدادات ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة من مبدإ واحد. وثانيهما الجسم التعليمي، وسنذكره في الكم.

وللجوهر خواص منها: أنه لا ضد له، لأنه ليس في موضوع، والضد يكون في موضوع. وأيضا لا يشتدّ ولا يضعف، لأنه ليس يوجد حجر[1] أشدّ من حجر آخر في حجريته، بل ربما كان أشد منه في الصلابة وأما في الحجرية فلا، وكذلك الإنسان. وهاتان الخاصتان ليستا من الخواص المطلقة، لأن الكم يشارك الجوهر في ذلك، وكذلك بعض أنواع الكيف. وأيضا أنه مقصود إليه بالإشارة، وهذه الخاصة مطلقة لأن الأعراض إنما يشار إليها تبعا للإشارة إلى الجواهر، ولكن هذه الخاصة لا تعم الجواهر، فإن من الجواهر ما لا يشار إليه، وهي الجواهر المفارقة. واعلم أن كليات الجواهر جواهر، لأنه يصدق عليها أنها متى وجدت كان وجودها لا في موضوع. وكذلك الصور المعقولة من الجواهر، ولو كان الإنسان جوهرا لأنه زيد، لما كان عمرو جوهرا[2].

الفصل السادس(17/ا)

في تحقيق العرض

العرض حقيقة إذا وجدت كان وجودها في موضوع، وقد عرفت معنى الموضوع. والفرق بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في الهيولى، أن الصورة مقوِّمة لما تَحُلُّ فيه، والعرض متقوّم به. والفرق بين كون العرض في موضوع

---

[1] في الأصل (حجرا).

[2] **الشفاء، المقولات**، المقالة الثالثة، الفصل الأول والثاني والثالث.

وبين كون الهيولى في الصورة، أن الهيولى تفارق الصورة وهي باقية بصورة أخرى، والعرض يفسد بفساد ما هو فيه. والفرق بينه وبين وجود الجزء في الكل، أن الجزء مقوّم للكل والعرض متقوِّم بما هو فيه. والفرق بينه وبين وجود الكل في الأجزاء، أن الكل موجود في أشياء، والعرض في شيء واحد. ثم إن كان قد يوجد في أشياء، كالمحاذاة والمماسة، فإنه موجود في كل واحد منها. والفرق بينه وبين وجود الجوهر في العرض ككون زيد في راحة، أن العرض لا يفارق ما هو فيه، والجوهر يفارقه. وكذلك الفرق بينه وبين كون الشيء في الوعاء، ككون الشراب في الدّن، وبين كون الشيء في الزمان وفي المكان. والعرض منه جزئي كهذا البياض، ومنه كلي كالبياض. وكل كلي فهو محمول على موضوع، فالعرض الكلي موجود في موضوع ومحمول على موضوع. والجزئي موجود في موضوع لأنه عرض، وليس على موضوع لأنه جزئي. لأنّا نخص باسم المحمول على موضوع ما كان من المحمول بالمواطأة كليا. والجوهر(17/ا) الكلي محمول على موضوع لأنه كلي، وليس موجودا في موضوع لأنه جوهر. والجزئي ليس محمولا على موضوع ولا موجودا في موضوع، لأنه لا عرض ولا كلي[1].

الفصل السابع

في تحقيق أقسام العرض

[المقولات]

من العرض الكم: وابتدينا به لشدة مشابهته الجوهر، ولهذا يشاركه في خاصيته، ولهذا ظن به أنه جوهر. وله خواص أخر مطلقة: أحدها أنه لذاته يقبل التجزي[2].

---

[1] المرجع نفسه، المقالة الثانية، الفصل الثاني.

[2] في الأصل (التجذى) وصحح في الهامش.

وثانيها أنه لذاته يقال في الشيء: إنه مساو أو مفاوت. وثالثها أنه يمكن أن[1] يوجد فيه واحد يقدِّره؛ فلينظر أنه بأي هذه الخواص يصح رسمه؟ أما الأولى فإنه يخرج منها العدد. وأما الثانية فلأن المساواة والمفاوتة لا تعرف إلا بالكم، لأن المساواة تعرف بأنها اتفاق في الكم، فلو عرفناه بها لزم الدَّوْرُ. بقي أنه يرسم بالخاصية الثالثة فيقال: هو عرض يمكن أن[2] يوجد فيه واحد يقدره. وكل كم، فإما أن يكون لأجزائه حد مشترك، وهو المتصل، أو لا يكون، وهو المنفصل. والكم المنفصل هو العدد. وأما المتصل، فإما أن يكون بحيث توجد أجزاؤه معا، وهو القار، أو لا يوجد معا، وهو غير القار. والكم المتصل غير[3] قار، هو الزمان. والقار، إما أن يكون له امتدادات ثلاثة متقاطعة بقوائم وهو الجسم التعليمي، أو امتدادان فقط وهو السطح، أو امتداد واحد وهو الخط[4] (1/18).

ومن أقسام العرض الكيف: وقدّمناه على غيره لأنه قار ولا يُحْوِجُ تصوره إلى تصور غيره. ورسمه الصحيح أنه هيئة قارة لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة. فبقولنا: قارة، يخرج أن يفعل وأن ينفعل؛ وبقولنا: لا يقتضي لذاتها قسمة، يخرج الكم فإنه، وإن كان يقال: إن هذا البياض نصف ذلك البياض أو أعظم منه، فذلك لا لذاته بل لأنه قائم في كم. وبقولنا: ولا نسبة، تخرج باقي المقولات. وأنواع الكيف أربعة:

الأول: من شرطه أن يكون في نفس أو في ذي نفس. فما كان من هذا سريعَ الزوال كغضب الحليم يسمى حالا، وما كان بطيء الزوال كحقد الحقود يسمى ملكة.

---

[1] - (يمكن أن) وكتب في الهامش.

[2] - (يمكن أن) وكتب في الهامش.

[3] في الأصل (الغير).

[4] **الشفاء، المقولات**، المقالة الرابعة، الفصل الأول والثاني.

والنوع الثاني: هو تهيؤ الجسم لقبول أثر، فما كان منها متهيئا[1] نحو المقاومة وبطئ[2] الانفعال يسمى قوة طبيعية كقوة المصاحبة، وما كان منه تهيأ للانفعال[3] سهلا سُمِّيَ وهناً طبيعيا كالمراضية.

والنوع الثالث: هو الكيفيات[4] المحسوسة في ظاهر الأجسام بذواتها، فما كان منها ثابتا راسخا يسمى كيفيات انفعاليات كحمرة الورد وحلاوة العسل، لأنها تنفعل الحواس عنها، ولأن بعضها يتبع انفعالات في أصل الخلقة. ومنها سريعة الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوَجل، ويسمى انفعالات لما يعرض لحاملها من الانفعال.

والنوع الرابع: هو الكيفيات المختصة بالكميات، إما المتصلة كالاستقامة والانحناء، وإما المنفصلة كالزوجية والفردية؛ ولهذا(18/ب) النوع الرابع خاصيتا الكم والجوهر، وهو أنه لا يقبل الاشتداد والتنقص ولا يتضاد[5].

ومن أقسام العرض المضاف: ومنه مشهوري ومنه حقيقي. فالمشهوري هو كل شيء مقول الماهية بالقياس إلى غيره كالأب. والحقيقي هو ما لا وجود له إلا مقولا بالقياس إلى غيره كالأبوة، لا كالأب فإنه جوهر، أي أن له وجودا زائدا على كونه مقولا بالقياس إلى غيره. وعرّفه المعلّمُ بأنه: "الذي لا وجود له إلا بما هو مضاف"[6]،

---

[1] في الأصل (متهأ).

[2] في الأصل (بطؤ).

[3] - (للانفعال) وكتب في الهامش.

[4] في الأصل (الكفيات).

[5] **الشفاء، المقولات**، المقالة الخامسة، الفصول الأول والثاني والثالث.

[6] Aristote, *Organon I, Catégories*, 1966, ch. 07, 6a 37.

أرسطو، **المقولات**، ج. 01، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الفصل السابع، 06 ا 37، (ص. 48).

فاعتقد أن هذا تعريف الشيء بنفسه وليس كذلك، لأن المضاف المأخوذ في التعريف هو المشهوري والمعرّف هو الحقيقي[1].

ومن أقسام العرض الأَيْنُ: وليس هو المكانَ لأنه سطح، ولا المتمكنَ لأنه جوهر، بل هو كون الشيء في مكان ما، ويقع فيه تضاد كالإنجاد والاتهام.

ومن أقسام العرض المتى: وليس هو الزمان لأنه كم، ولا الزمني لأنه قد يكون جوهرا، بل هو كون الشيء في زمان ما، ككون الهجرة عام كذا.

ومن أقسام العرض الوضعُ: وهو هيئة كون أجزاء الجسم ذوات نسبة لبعضها عند بعض في الجهات المختلفة، كالقيام والاستلقاء، وتلك النسبة هي للأجزاء إضافة مشهورية، وللكل وضع.

ومن أقسام العرض الجِدَّةُ: ويقال لها مقولة الملك، ومقولةُ لَه، وهو كون الشيء في محيط ينتقل معه، إما محيط بكُلِّه كالتلبس والتشلح[2]، أو ببعضه كالتختم.

من أقسام العرض(19/ا) أن يفعل: وهو كون الشيء يصدر عنه في غيره هيئة غير قارة، بل لا تزال تتجدد شيئا فشيئا لتوجه بذلك إلى غاية، كالتسخين والتقطيع.

---

[1] **الشفاء، المقولات**، المقالة الرابعة، الفصول الثالث والرابع والخامس.

[2] يعرِّفها الخوارزمي الكاتب بـ: "المقولة الثامنة له، وبعض المنطقيين يسمِّيها مقولة ذو، وبعضهم يسميها الجِدَّةُ ، وهي نسبة الجسم إلى الجسم المنطبق على بسيطة، أو على جزء منه، كاللبس والتسلح للانسان، واللحاء للشجر". انظر، **مفاتيح العلوم**، الباب الثاني، الفصل الثاني في قاطيقورياس، المقولة الثامنة. ويذكر الأستاذ عبد الأمير الأعسم أنّ فان فلوتن Van Vloten في نشرته لكتاب **مفاتيح العلوم**، لندن 1895، وفي الطبعة المنيرية بالقاهرة 1923/1342، كتب: "والانتعال والتسلح" والراجح أن يكون التشلح..."(**المصطلح الفلسفي عند العرب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط. 01، 1991، ص. 245)؛ وعند ابن سينا "التسلح"، انظر، **الشفاء، المقولات**، المقالة الثانية، الفصل الثاني.

ومنها أن ينفعل: وهو كون الشيء بحال تصدر هذه الهيئة فيه عن غيره، كالتسخن والترطب[1] والتقطع؛ والإنفعال يشتد ويضعف ويتضاد لأن ما فيه الانفعال كذلك.

الفصل الثامن

في المتقابلات

المتقابلان[2] هما اللذان لا يوجدان معا في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة[3]. والمتقابلات أربع:

أحدها المتضادان: وهما الذاتان اللذان يتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف الممكن في الطبع، ولا بد وأن يكون جنسهما القريب واحدا كالسواد والبياض.

وثانيها المتضايفان: وهما اللذان لا يوجدان إلا معا، وكذلك لا يعدمان إلا معا، لأن كل واحد منهما مقول الماهية بالقياس إلى الآخر، وهذا لا يوجد لغيرهما من المتقابلات.

وثالثها تقابل السلب والإيجاب: ولا نعني بذلك تقابل قولنا: زيد إنسان، وقولنا: زيد ليس بإنسان فقط، بل ما يعم ذلك. ويقابل[4] قولنا: فرس، لقولنا: لا فرس

---

[1] - (والتقطع) وكتب في الهامش.

[2] في الأصل (المتقابلات).

[3] **الشفاء، المقولات**، المقالة السابعة، الفصل الأول.

[4] - (ويقابل) وكتب في الهامش.

مثلا، سواء كان باعتبار الأمر في نفسه، أو باعتبار القول. وإنما ينسب هذا إلى القول، لأن لا فرس ليس له في الوجود معنى محصل، وله في القول معنى مفهوم. والفرق بين هذا وبين تقابل التضاد أن الضدين ذاتان(19/ب)، وهذا ذات وعدمها. وأيضا إذا نقل هذا[1] إلى القول والحكم كان أحد القولين صادقا والآخر كاذبا. ولا كذلك المتضادان، فقد يكذبان عند عدم الموضوع أو وجوده عند وجود المتوسط. أما الذي له اسم خاص كالأغبر بين الأسود والأبيض. وأما المسمى بسلب الطرفين كقولنا: لا عادل ولا جائر، وللفاتر لا حار ولا بارد، أو بإيجاب الطرفين كقولنا: للمرّ حلو حامض. والفرق بينه وبين المتضايفين ظاهر، وإذا نقل هذا إلى الحكم صدق الواحد وكذب الآخر، والمتضايفان إذا نقلا إلى الحكم فقد يكذبان كقولنا: زيد أبو عمرو وأبو خالد، فقد يكونان كاذبين.

ورابعها تقابل العدم والملكة: ونعني ها هنا بالملكة، وجود شيء في مادة متهيئة له، وبالعدم عدم ذلك الشيء عمّا من شأنه أن يكون له في وقته. والفرق بين هذا وبين تقابل السّلّب والإيجاب إذا جعلا قولا وقضية، أن العدم والملكة يكذبان قبل حلول الوقت أو عدم استعداد الموضوع[2].

الفصل التاسع

في المتقدِم والمتأخِر ومعاً

المتقدم يكون متقدما إما بالمصلحة، كقولنا: تعلم الأخلاق قبل المنطق. وإما بالذات، كتقدم الواحد على الاثنين. ومعنى ذلك أن المتأخر يحتاج إلى المتقدم في أن

---

[1] - (هذا) وكتب في الهامش.

[2] **الشفاء، المقولات**، المقالة السابعة، الفصل الثالث.

يوجد، والمتقدم لا يحتاج إلى المتأخر. وإما بالعِلة،(1/20)كتقدم حركة الأصبع على حركة الخاتَم. والفرق بينه وبين التقدم الذاتي، أن المتقدم في التقدم الذاتي شرط في وجود المتأخر، لا مؤثر له، وفي التقدم العِلّي يكون مؤثرا. وإمّا بالزمان كتقدم عيسى على محمد صلوات الله عليهما، وهذا باعتبار الماضي كل ما هو أبعد من الآن فهو متقدم على ما هو أقرب إليه، وباعتبار المستقبل بالعكس[1]. وإما بالشّرف والفضيلة كتقدم أبي بكر على عمر رضي الله عنهما. وإما بالرتبة، إما العقلية كتقدم الجنس على النوع، هذا إن ابتدينا من جنس الأجناس، فلو بدأنا من الشخص كان بالعكس. وأما الرتبة المكانية كتقدم الإمام على المأموم إن بدينا من القبلة، وإلا كان بالعكس. وإذا كان المتقدم يكون متقدما بأحد[2] هذه المعاني، فكذلك المتأخر يكون متأخرا بأحد هذه المعاني، وكذلك معا.

---

[1] الإتجاه من الماضي نحو المستقبل:

- الاتجاه من الحاضر نحو الماضي:

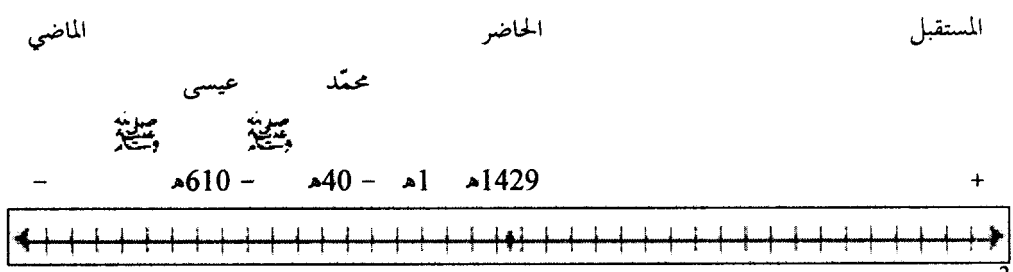

[2] كذا في الأصل ولعله (بإحدى).

كتـــاب بـــاريـــر مينيـــــاس[1]

وهوكتاب العبارات[2] ويشتمل على فصول[3]:

الفصل الأول[4]

الكتابة دلالتها وضعية، أي اصطلاحية على اللفظ. واللفظ دلالته وضعية على تصورات النفس، وليس موضوعا للأعيان، وإلا لما اختلف عند اتحاد ما في الأعيـــان بحسب اختلاف التصورات. والتصورات دلالتها طبيعية غريزية على أعيان الأشـــياء، فأعيان الأشياء مدلول عليها وليست دالة، والكتابة دالة غير مدلول(20/ب)عليهـــا.

---

[1] في **الفـــهرست**، لابن النـــديم، المقالة السابعة، الفن الأول: "**بـــاري ارمينيـــاس** معنـــاه العبـــارة". وفي **مـــفاتيح العلـــوم**، المقالـــة الثانية، الباب الثاني، الفصل الثالث في بـــاري ارمينيـــاس: "اسم الكتاب الثاني في **بـــاري ارمينيـــاس**، ومعنـــاه يدل على التفسير، فمما يذكـــر فيه الاسم، والكلمـــة، والـــرباطـــات"، وهو عنوان للأصل اليوناني، (*περι ερμηνειας, Peri hermeneias*).

[2] في **الشفاء**، **العبارة**، ويحتوي على مقالتين، الأولى تحتوي على عشرة فصول، والثانية على خمس.

[3] وهي في الجملة ثلاثة عشر فصلا.

[4] كذا ورد في الأصل من غير عنوان. وهو تلخيص للثلاثين فقرة التي يتألف منها الفصل الأول من كتـــاب **العبارة** من **الشفاء** والمُعنوَن بـــ: " في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات، وتعريـــف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك".

واللفظ والتصورات دالان ومدلول عليهما. والأعيان والتصورات لا يختلفان باختلاف النواحي والأمم، واللفظ والكتابة يختلفان باختلاف ذلك[1].

الفصل الثاني

في أقسام اللفظ المفرد

كل لفظ مفرد، فإما أن يكون اسما أو كلمة أو أداة، لأنه إما أن لا يستقِل بالمفهومية وهوالأداة، أو يستقل ويدلّ على كون ذلك المعنى في زمان معين من الثلاثة وهو الكلمة، أو لا يدل على ذلك وهو الاسم.

فالاسم، لفظ مفرد يدل على معنى في نفسه دون متاه المعين. فقولنا: لفظ مفرد يدخل فيه الثلاثة. وقولنا: يدل على معنى في نفسه، أي معين قائم بنفسه لا يفتقر في تحققه إلى لفظ آخر: يُخرج عنه الأداة. وقولنا: دون متاه المعين يخرج الكلمة. وإنما قلنا: دون متاه و لم نقل دون زمان، لأن ذلك أكثر تحقيقا للاسم والكلمة، لأن متى تدل على الكون في الزمان وهو أخص من الدلالة على الزمان، فالكلمة تدل على كون معناها في زمان معين، فقولنا: متاه تبيِّينا لزيادة هذا المعنى في الكلمة، ويكون المنفي عن الاسم هو هذا الأمر الخاص حتّى لو فرضنا أن لفظا ما دلّ على زمان معين و لم يدل على كون معناه في ذلك الزمان لم يلزم ذلك أن لا يكون اسما. وقولنا: معين، أي من أحد الأزمنة (21 ا)الثلاثة التي هي الحاضر والماضي والمستقبل. ثم الاسم ينقسم إلى محصل، وهو الذي عُبّر[2] عنه بلفظه، فليس فيه سلب كقولك عالم، وإلى معدول، وهو الذي عبر عنه بسلب ما ليس هو، كقولك: لا جاهل؛ ولا جاهل هو لفظ مفرد

---

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الأول.

[2] في الأصل (يخبر) وصحح في الهامش.

لأنه اسم لمعنى واحد، كما أن عبد الله لما جعل اسما صار لفظا مفردا[1]. وكما أن عبد، من عبد الله، إذا جعل لقبا و لم يقصد به الوصف لا يدل على معنى، كذلك لا، من لا جاهل، لا تدل على معنى[2].

والكلمة كذلك، أي لفظ مفرد يدل على معنى في نفسه ويدل على متاه المعين. فقولنا: في نفسه يخرج الأداة. وبقولنا: ويدل على متاه المعين يخرج الاسم. وتنقسم الكلمة إلى محصل كقولك: صح، وإلى مَعْدول، أي عُدِل به عن لفظه فعُبر عنه بسلب ما ليس هو، كقولك: ما صح ولا صح وأقوم ويقوم ليست بكلمات لأن الهمزة من أقوم دلت على معنى زائد على مفهوم الكلمة لأنها تدل على تعيين الفاعل، وكذلك يقوم. وأما يقوم، فلم يدل على معنى زائد لأن قام يدل على قيام صدر عن قائم غير معين في زمان معين، ويقوم لم يدل إلا على ذلك فقط فلم يكن في الياء زيادة معنى[3].

وأما الأداة، فهو لفظ مفرد لا يدل إلا على معنى في غيره أي يقوم في غيره كقولك: في وعلى. والفرق بينه وبين الأسماء النواقص، أن تلك، مع دلالتها على معنى في غيرها، تدل أيضا بأنفسها على معنى، وأما الأداة فلا يدل إلا على معنى في غيره[4] (21/ ب).

---

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الثاني.

[2] - (كذلك لا من لا جاهل لا تدل على معنى) وكتب في الهامش.

[3] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الثالث.

[4] المرجع نفسه.

الفصل الثالث

في أقسام اللفظ المؤلـــف

اللفظ المؤلف إما أن يكون تأليفه تأليفا تقيِّديا، وهو الذي في قـــوة المفـــرد كقولنا: الحيوان الناطق المائت، فإن هذا في قوة قولك: الإنسان، وإمـــا أن لا يكـــون كذلكفإما أن يكون المراد منه طلبا[1] أو إعطاء، والأول إما أن يكون طلب معنى وهو الاستفهام، أو طلب فعلأو ترك يصدر عن المخاطب، فإما على سبيل الاستعلاء وهـــو الأمر والنهي، أو على سبيل التضرع وهو الدعاء، أو على ســـبيل التـــساوي وهـــو الالتماس. والثاني، أي الذي يراد منه الاعطاء أي الإعلام، فإما أن يكـــون إعلامـــا بالفعل وهو الخبر، أو بالقوةوهو التنبيه، ويندرج فيه الـــتمني والترجـــي والتعجـــب والنـــداء والقَسَمُ. والذي نريد أن نتكلم فيه وفي أقسامه وأحكامه هو الخبر[2].

الفصل الرابع

في الخبر وتحقيقـــه

[حد القضية]

إذا قلنا: الإنسان حيوان، مثلا، فهو: باعتبار مادته لفظ مؤلف، وباعتبار هيئة تأليفه تختلف أسماؤه باختلاف اعتبارات تَعْرُض له. فباعتبار كونه بحيث يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيما قاله أو كاذب، يسمى خبرا. وباعتبار كونه حكم فيه بنـــسبة

---

[1] في الأصل (طلب).

[2] المرجع السابق، الفصل الخامس.

شيء إلى شيء، يسمى قضية. وباعتبار كونه يطالب قائله بإقامة الحجة على صدقه، يسمى دعوى. وباعتبار كونه جزءا من الحجة، يسمى مقدمة. وباعتبار كونه تقام الحجة لإثباته، يسمى مطلوبا.(1/22) وباعتبار كونه لازما عن الحجّة، يسمى نتيجة. فالخبر قول يحتمل التصديق[1] والتكذيب. والقضية قول فيه حكم بنسبة شيء إلى شيء بإيجاب أو سلب. ثم القضية تنقسم بوجوه من التقاسيم[2].

التقسيم الأول:

[من حيث البساطة والتركيب]

كلّ قضية فإما أن تكون بسيطة، أي لو حلّلت لم تكن أجزاؤها قضايا، وهي الحملية، سواء كان المنسوب والمنسوب إليه مفردين كقولنا: الإنسان حيوان، أو مؤلفين في قوة المفردين كقولنا: الحيوان الناطق المائت جسم حساس متحرك بالإرادة، أو أحدهما منفرد والآخر مؤلف كقولنا: الإنسان جسم حساس متحرك بالإرادة[3]. وإما أن لا تكون بسيطة بل يمكن إذا حلّلت أن تنحل إلى قضايا، وقد جُعِل مجموعها قضية واحدة، فحينئذ إما أن يكون حكمها مصاحبة أحد الجزئين للآخر أو معاندته له. والأولى هي الشرطية المتصلة والأخرى هي الشرطية المنفصلة[4].

---

[1] في الأصل (الصدق) وصحح في الهامش.

[2] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الخامس.

[3] المصدر نفسه، الفصل الرابع، ص. 33.

[4] المصدر نفسه، ص. 32.

[القضية الحملية]

فالقضية الحملية قضية حكمها بأن كذا يكون كذا أو ليس، كقولك: الإنسان يكون حيوانا، الإنسان ليس يكون حيوانا. ثم هنا بحث، وهو أنه إن كان الإنسان هو بعينه الحيوان فكأنا قلنا: الإنسان يكون إنسانا[1] أو الحيوان يكون حيوانا، ولا شك أن ذلك هذر، وإن كان الإنسان غير الحيوان وكأنّا قلنا: الإنسان يكون غير الإنسان؛ ولا شك أن ذلك باطل، فنقول: هو هو من جهة(22/ب) وغيره من جهة. فهو غيره من جهة أن المفهوم من كل واحد منهما غير المفهوم من الآخر. وهو[2] هو من جهة أن الذات الموصوفة بهما واحدة، كأنا قلنا: الشيء الذي يقال له إنسان يكون بعينه الذي يقال له: حيوان[3]، سواء كان ذلك الشيء هو أحدهما أو كان في نفسه معنى ثالثا، كقولنا: كل كاتب ضاحك، فإن الذات الموصوفة بهما هي غيرهما وتلك الذات هي الإنسان. وأما إذا كان أحدهما فقد يكون هو الموضوع كقولنا: الإنسان كاتب، وقد يكون هو المحمول كقولنا: الكاتب إنسان. ولما كانت القضية قولا[4] حكم فيه بنسبة شيء إلى شيء، والحملية من جملة القضايا، ففيها إذا شيئان وبنسبة بينهما، فالشيء المنسوب إليه فيها يسمى موضوعا، والشيء المنسوب فيها يسمى محمولا[5].

---

[1] في الأصل (إنسان).

[2] – (غيره من جهة أن المفهوم وكل واحد منهما غيرالمفهوم والآخر) وكتبت في الهامش.

[3] هذا التحليل، لمفهوم القضية الحملية المهملة، يبتعد عن التحليل الأرسطي ويقترب اكثر من التحليل المعاصر، حيث نحلل القضية "الانسان حيوان"، من وجهة نظر منطق المحمولات إلى: إذا كان إنساناً فإن س حيوان، أي إلى دالة قضية.

[4] في الأصل (قول).

[5] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الخامس.

[القضية الشرطية المتصلة]

وأما القضية الشرطية المتصلة فهي التي حكمها تُلـُو قضية لأخرى إن كانت موجبة، كقولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. أو ليس تلوّا[1] إن كانت سالبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والجزء المقرون به حرف الشرط يسمى مقدما، والجزء المقرون به حرف الجزاء يسمى تاليا. ولا فرق في أن تكون القضية متصلة أن تقول: إذا كانت، أو إن كانت، أو متى كانت، وغير ذلك من الحروف الدالة على الشرط[2].

[القضية الشرطية المنفصلة]

وأما القضية الشرطية المنفصلة فهي قضية حكمها عناد(1/23) قضية لأخرى أو ليس، كقولك: إما أن يكون العدد[3] زوجا وإما أن يكون العدد فردا[4]. وليس إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون منقسما بمتساويين. والمقدم ذِكْراً يسمى مقدما، والمؤخر تاليا[5]. وسنستقصي الكلام في الشرطيات[6].

والموجب من هذه القضايا ما حكمه ثبوت النسبة بين جزئيها، سواء كان المنسوب والمنسوب إليه إيجابيين أو سلبيين أو معدولين أو محصلين أو مختلفين.

---

[1] في الأصل (تلو).

[2] المرجع السابق.

[3] – (زوجا وإما أن يكون العدد) وكتبت في الهامش.

[4] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الرابع.

[5] المرجع نفسه، الفصل السادس.

[6] لم يبق المنطقيون المسلمون أرسطيين في تصنيفهم لأنواع القضايا، بل ربطوه بالتصنيف الرواقي، و لم يروا أيّ تعارض في ذلك.

والسالب ما حكمه رفع النسبة فيكون أجزاء الموجب منسوبا ومنسوبا[1] إليه ونسبة، وأجزاء السالب منسوبا ومنسوبا[2] إليه ونسبة ورفعها. فيكون أجزاء السلب زائدة، فلهذا الموجب أبسط من السالب إذا عني بالأبسط الأقل أجزاء[3].

التقسيم الثاني[4]:

[من حيث الطبيعة والخصوصية والإهمال والحصر]

كل قضية حملية فإما أن تكون طبيعية أو مخصوصة أو مهملة أو محصورة[5]. [كذلك][6] كل حملية فلها موضوع فذلك الموضوع إما أن يوضع من حيث هو تلك الطبيعة المحكوم عليها من غير اعتبار كونها كلية أو جزئية أو غير ذلك، بل من حيث هي هي، كقولك: الإنسان نوع فان الموضوع ها هنا، أي المحكوم عليه هو الإنسان من حيث هو إنسان، والإنسان من حيث هو إنسان ليس إلاّ أنّه إنسان. وأمّا كونه كليّا، أي تصور معناه لا يمنع الكثرة، أو جزئيا، أي تصور معناه يمنع الكثرة، فهما(23/ب) قيدان زائدان على كونه إنسانا، فهذه القضية تسمى طبيعية. وإمّا أن يوضع من حيث تلك الطبيعة مشخصة كقولنا: زيد كاتب، أو الرجل كاتب، إذا أردت باللاّم التعريف لمعهود، وتسمي هذه القضية مخصوصة ومشخصة. وإمّا أن توضع من حيث تلك الطبيعة كليّة، فحينئذ إمّا أن نبيّن فيها كون الحكم عاما لكل

---

[1] في الأصل (منسوب ومنسوب).

[2] في الأصل (منسوب ومنسوب).

[3] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الخامس.

[4] التصنيف هنا يخص أنواع القضايا الحملية وهي: الطبيعية والشخصية والمهملة والمحصورة.

[5] هذا التصنيف الرباعي لأنواع القضايا الحملية غير متداول بين المنطقيين، وهو جدير بالاهتمام.

[6] كلمة مطموسة في الأصل.

الأفراد أو لبعضها، كقولك: كل إنسان حيوان أو بعض الإنسان كاتب، وتسمى هذه القضية محصورة. فإن كان بيّنا أن الحكم لكل الأفراد، فتسمى كلّيـــة، أولبعـــضها، فتسمى جزئية. وأما إن لم نبيِّن كون الحكم لكل الأفراد أو لبعضها فتـــسمى هـــذه القضية مهملة[1].

[القضية الحملية الطبيعية]

فالقضية الحملية الطبيعية ما موضوعها الطبيعة بما هي هي، وهذه لا تـــصدق كلية ولا جزئية، فلا يصدق كل إنسان نوع، ولا كل إنسان عام، ولا كل حيـــوان جنس، ولا يصدق أيضا بعض الإنسان عام أو بعض الإنسان نوع أو بعض الحيـــوان جنس، فليست إذًا مهملة.

[القضية المخصوصة]

والمخصوصة ما موضوعها الطبيعة مشخصة.

[القضية المحصورة]

والكلية ما موضوعها كلي، وقد بيّن أن الحكم عام لكل فرد.

والجزئية ما موضوعا كلي، وقد بيّن أن الحكم لبعض الأفراد مع قطع التعرض للباقي. ولا يمتنع أن تصدق كلية، أو مع التعرض لسلبه عن الباقي، وتكون هـــذه في

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل السابع.

الحقيقة في قوة قضيتين إحداهما موجبة على البعض(24/ا)، والأخرى سالبة عن البعض الآخر، فتكون الجزئية بما هي جزئية وقضية واحدة لا يمنع صدق الحكم على الكل.

[القضية المهملة]

والمهملة ما موضوعها الطبيعة كلية، ولم يُبيّن كون الحكم لكل الأفراد أو لبعضها، فحينئذ يجوز أن يكون الصادق هو البعض فقط، ويجوز أن يكون الكل. وقد بيّنا أن الجزئية كذلك، فقولهما إذا واحدة وكل واحد، من هذه القضايا فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة. وكيفية الحكم هو إيجابه أو سلبه، وكميته هو حصره في كل الأفراد أو بعضها. واللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سورا[1]، وهو في لغة العرب للموجب الكلي كل[2]، وكذلك طرا، وأجمعون، وما أشبه ذلك. وللجزئي بعض أو واحد[3]. وفي السلب الكلي لا شيء، أولا واحد، وفي الجزئي ليس كل أو ليس بعض، ومعنى ليس كل، أي ليس الكل من حيث هو كل، فيجوز أن يثبت للبعض، وتكون دلالة اللفظ بالمطابقة هو على سلبه عن الكل، من حيث هو كل، ودلالته على السلب عن البعض بالالتزام. وقولنا: ليس بعض بالعكس؛ وقد تستعمل ليس بعض بمعنى ليس بعض البتة فيكون سلبا كليا، وأما في اللغة الفارسية فللموجب الكلي همه، وللسالب الكلي هنج[4].

---

[1] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في السور، (ص. 20).

[2] – (كل) وكتب في الهامش.

[3] هذا المعنى يقترب من المفهوم المعاصر للمكمم الوجودي، حيث يقرأ السور الجزئي "بعض": يوجد على الأقل فرد واحد"، ويرمز له بـ:(∃).

[4] **الشفاء**، **العبارة**، المقالة الأولى، الفصل السابع.

[القضايا المحصورة الأربعة]

فالموجبة الكلية، كقولنا: كل إنسان حيوان.

والجزئية، كقولنا: بعض الناس، أو واحد من الناس كاتب[1].

والسالبة الكلية، كقولنا: لا شيء، أو لا واحد من الناس(24/ب) بحجر.

والجزئية، كقولنا: ليس كل إنسان كاتبا، أو ليس بعضهم.

ويشبه أن تكون لغة العرب تضيق عن المهملات لأن الموضوع إمّا أن يكون بلام التعريف، وهي في لغة العرب لها ثلاثة معان: أحدها العهد فتكون القضية مخصوصة، وثانيها تعني الطبيعة فتكون القضية طبيعية، وثالثها للاستغراق فتكون القضية كلية. أو يكون بغير لام التعريف، فإما أن يكون مُعيَّنا فتكون القضية مخصوصة، أو غير معيّن فتكون القضية جزئية[2].

[الرابطة]

واللفظ الدال على نسبة المحمول إلى الموضوع يسمى رابطة، وهي في لغة اليونان الكلمات الزمانية المشتقة من الكون والوجود ليكون ويوجد وما يتصرف منهما. وإذا كان الحكم غير زماني كقولك: الله عالم، أتوا بما يدل على الزمان الحاضر.

---

[1] هذه القراءة تبتعد عن المفهوم الأرسطي للقضية الجزئية، وتقترب من القراءة الحديثة حيث تحلل القضية الحملية الجزئية: "يوجد على الأقل فرد واحد يوصف بأنه إنسان وبأنّه كاتب".

[2] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل السادس.

واعلم أنه إذا كان المحمول كلمة ارتبط بذاته، لأن الكلمة تدل على مصدر لفاعل غير معين، وعلى زمان معين فتكون النسبة والزمان متضمنين فيها، فلا حاجة إلى الرابطة. وأمّا إذا كان المحمول اسمًا جامدًا افتقر إلى الرّابطة، لأن القضية قول فيه حكم بنسبة شيء إلى شيء. فإذا أردنا أن يكون لكل معنى لفظ، استحق هذا المعنى الثالث لفظا ثالثا يدل عليه. لكنه قد يحدث في بعض اللغات بدل[1] يدل عليه كما في لغة العرب[2] وذلك البدل إما هيئة(25/ا) الإعراب كقولنا: زيد حيوان، فرفع زيد بالابتداء وحيوان بالخبر يدل على النسبة. وقد لا يظهر الاعراب فيدل عليه تقارب اللفظين في الزمان، كقولنا: هذا عيسى، فها هنا[3] تقارب اللفظين في الزمان يدل على النسبة التي بينهما. وأما إذا كان المحمول اسما مشتقا، كقائم وضارب وحداد، فإنه يدل على معنى لشيء غير معين، ولكنه يخالف الكلمة بأنه لا يدل على الزمان المعين، وقد كان اللفظ الدّال على النسبة المسمى رابطة في لغة اليونان هو الكلمة الزمانية. فإن شرطنا في مفهوم الرابطة الدلالة. على الزمان، افتقرت الأسماء المشتقة، إذا كانت محمولة، إلى الرابطة، ولا يلفى هو في لغة العرب، إن كانت دالة على النسبة، لأنها لا تدل على الزمان، فحينئذ لا يصح أن يقال: زيد هو كاتب على أن هو رابطة، بل لا بد وأن يقال: يوجد كاتبا أو يكون كاتبا أو ما أشبه ذلك[4]. وإن لم يشترط في مفهوم الرابطة الدلالة على الزمان، ارتبطت الأسماء المشتقة بذواتها، والظاهر أن ذلك لا يشترط لأن المراد بالرابطة الدلالة على النسبة، اللهم إلاّ أن تجعل الدلالة على الزمان داخلة في مفهوم القضية كما هو الواقع في لغة اليونان، فلا يكفي حينئذ ما يدل على

---

[1] في الأصل (لبدل).

[2] المرجع نفسه.

[3] في الأصل (فهذا) وكتبت في الهامش (فها هنا).

[4] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل السادس.

نسبة شيء إلى شيء من غير أن يدل على الزمان، وحينئذ يجب أن يوجد الزمـــان في تعريف القضية[1] (25/ب).

الفصل الخامس[2]

في تفسير لفظ الجهة والمادة والتفرقة بينهما

هذه النسبة التي هي نسبة المحمول إلى الموضوع، قد تكون قوية موثقة كنسبة الحيوان إلى الإنسان، فإنه لا يجوز أن تنفك عنه البتة، بل كلّما وجد الإنسان لزمه أن يكون حيوانا. وقد تكون رخوة سلسة كنسبة الكاتب إلى الإنسان، فإنه يجوز أن ترفع نسبته إليه، فيوجد إنسانا ولا يكون كاتبا. وكيفية هذه النسبة باعتبار الأمر في نفسه تسمى مادة، وهي كون القضية في نفس الأمر محمولها واجبا[3] لموضوعها كالحيوان للإنسان، أو ممتنعا[4] له كالحجر له، أو لا واجب ولا ممتنع كالكتابة له[5]. ويسمى اللفظ الدال على كيفية النسبة في وثاقتها وضعفها جهة، وقد يسمى اعتقاد تلك الكيفية جهة أيضا. والفرق بين الجهة والمادة من وجوه:

أحدها: أن المادةَ معتبرة بحسب الأمر في نفسه كما بيّنا، والجهةَ معتبرة بحسب اللفظ أو الاعتقاد.

---

[1] من بين العوامل التي أدّت إلى تطور المنطق في أوروبا تجاوز علاقة الحمـــل القائمـــة علـــى أســـاس فعـــل الكينونة(Être) المرتبطة باللغة اليونانية عموما، وبالأنطلوجية الأرسطية خصوصا.

[2] في الأصل (الرابع).

[3] في الأصل (واجب).

[4] في الأصل (ممتنع).

[5] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل السابع.

وثانيها: أن الجهة قد تعتبر في السلب والإيجاب، والمادة هي كيفية النسبة الإيجابية في نفس الأمر، فاعتبارها بحسب الإيجاب فقط.

وثالثها: أن الجهة قد تنقل القضية من الصدق إلى الكذب وبالعكس، ولا كذلك المادة، فإنّا إذا قلنا: بالضرورة الإنسان كاتب كذبنا، فإذا قلنا: بالإمكان الإنسان كاتب صدقنا (26/ب). واعلم أنه قد تختلف المادة والجهة في قضية واحدة، وتكون صادقة كقولنا: واجب أن لا يكون الإنسان حجرا، فالقضية صادقة، والجهة بالوجوب، والمادة مادة الامتناع، لأن نسبةَ الحجر إلى الإنسان نسبةُ الامتناع[1].

الفصل السادس[2]

في ذكر أقسام القضايا بحسب الجهات

أصول الجهات أربعةٌ: ضرورةٌ ودوامٌ وإمكانٌ وإطلاقٌ[3]. وضرورة الحكم قد تكون مطلقا، وقد تكون بحسب ذات الموضوع، وقد تكون على غير ذلك، وكذلك الدوام.

[الضرورة]

وإذا قلنا: في قضية أنها ضرورية، أردنا أنها كذلك بحسب ذات الموضوع[4]، وأن تكون الضرورة لأجل الذات لا لسبب خارجي، وإلا جاز أن تصدق الضرورية

---

[1] المرجع نفسه، المقالة الثانية، الفصل الرابع.

[2] في الأصل (الخامس).

[3] – (أصول الجهات أربعة ضرورة ودوام وإمكان وإطلاق) وكتب في الهامش.

[4] + (لا وقد تكون على غير ذلك، وكذلك الدوام. وإذا قلنا في قضية أنها ضرورية، أردنا أنها كذلك بحسب ذات الموضوع إلى) وشطب عليها في الأصل. والحرفان (لا) في بداية الجملة و(إلى) في آخرها علامة على حذف ما بينهما.

مع صدق الممكنة المخالفة في الكيف، إذ الإمكان الذاتي لا ينافي الضرورة بالغير؛ فتكون القضية(26/ب) الضرورية هي التي بيّن فيها لزوم حكمها، سواء كان إيجابا أو سلبا لموضوعها، ما دامت ذاته موجودة، سواء كانت أزلية أو محدثة. لكنها إن كانت الذات أزلية، كان الحكم ضروريا دائما كقولنا: بالضرورة الله عالم[1]. وإن كانت محدثة لم يكن الحكم ضروريا على الإطلاق، بل ما دامت الذات موجودة، كقولنا: بالضرورة الإنسان حيوان، فإن الإنسان ما دام موجود الذات كان وجوب الحيوان عليه ضروريا. وأما لوعدم الإنسان لم يبق وجوب الحيوان عليها ضروريا، إلا بمعنى أنه لو وجد لوجب له الحيوان ما دامت ذاته[2].

المشروطة العامة: قضية حملية بُيّن فيها أن حكمها ضروري، ما دامت ذاتُ موضوعِها موصوفةً بما صارت به موضوعه[3].

المشروطة الخاصة قضية حملية بيّن فيها أن حكمها ضروري ما دامت ذاتُ موضوعِها موصوفةً بما جعلت معه موضوعه، وغير ضروري ما دامت الذات، كقولنا: كل متحرك متغير بالضرورة، مادام متحركا لا ما دامت ذات المتحرك موجودة[4].

الوقتية: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها ضروري في وقت معين، لا ما دامت ذات الموضوع موجودة، ولا ما دامت موصوفة، كالخسوف للقمر[5].

---

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الثالث، (ص.21).

[2] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الواجب والممتنع وبالجملة الضروري، (ص. 29).

[3] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الثالث، (ص. 22).

[4] المرجع نفسه.

[5] المرجع نفسه، (ص . 22-23).

المنتشرة: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها ضروري في وقت غير معين، لا ما دامت الذات(ا/27) موجودة أو موصوفة، كالتنفس لذي الرئة[1].

الوجودية اللاضرورية: هي المطلقة الخاصة، وسنذكرها.

[الدوام]

الدّائمة: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها دائم بدوام ذات موضوعها من غير بيان كون ذلك الدوام ضروريا أو ليس، وأما هل يمكن صدق حكم كلي دائم غير ضروري أو لا يمكن، فليس على المنطقي.

العرفية العامة: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها دائم لموضوعها ما دامت ذاته موصوفة بما صارت به موضوعة.

العرفية الخاصة: قضية حملية بيّن أن حكمها دائم[2] لموضوعها ما دامت ذاته موصوفة بما صارت به موضوعة[3]، لا ما دامت موجودة.

الوجودية اللادائمة: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها في إيجابه أو سلبه له وجود وقتا ما لا دائما.

[الإمكان]

الممكنة العامية: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها في إيجابه أو سلبه غير ممتنع، فقد يكون واجبا وقد لا يكون، لأن الإمكان عند العامة ما يلزم سلب الامتناع، فالأشياء

---

[1] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الواجب والممتنع وبالجملة الضروري، (ص. 30).

[2] في الأصل (دائما).

[3] – (العرفية الخاصة قضية حملية بيّن أن حكمها دائما لموضوعها ما دامت ذاته موصوفة بما صارت به موضوعة) وكتب في الهامش.

عندهم إما ممكنة وإما ممتنعة، فما ليس بممتنع فهو عندهم ممكن وما ليس بممكن فهو عندهم ليس ما ليس بممتنع، فهو ممتنع. فالواجب داخل في هذا الممكن لأنه يصدق عليه أنه ليس بممتنع.

الممكنة الخاصية: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها في إيجابه أو سلبه غير ممتنع وغير واجب، كالكتابة للإنسان؛ وذلك لأن الخاصة لما رأوا ما نِسْبَتُهُ كنسبة الحيوان إلى الإنسان مختصا باسم الواجب، (27/ب) وما نسبته كنسبة الحجر إلى الإنسان فمختص[1] باسم الممتنع، وأما ما نسبته كنسبة الكتابة إلى الإنسان فلم يكن له اسم خاص، لأن الإمكان بالمعنى العامي كان معناه يصدق عليه وعلى غيره، فأرادوا أن يخصصوه باسم، ثم رأوا هذا مختصا بصدق الإمكان العامي عليه في جانبيه جميعا، أعني جانبي سلبه وإيجابه، فإنه يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي أن يكون، لأنه غير ممتنع أن يكون، ويصدق عليه ممكن بالإمكان العامي أن لا يكون، وليس هذا لغيره من المواد، فإن الواجب يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي أن يكون، ولا يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي أن لا يكون، لأنه ممتنع أن لا يكون. والممتنع يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي أن لا يكون، لأنه غير ممتنع أن لا يكون، ولا يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي أن يكون، لأنه ممتنع أن يكون، فلذلك خصصوه باسم الإمكان، والواجب خارج عنه[2]. إلاّ أن ضعفاء النظر[3] قالوا: الواجب[4] أن يكون إن كان ممكنا أن يكون، والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون، فالواجب أن يكون ممكن أن لا

---

[1] في الأصل (مختصا).

[2] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الممكن وتحقيقه، (ص. 26-27).

[3] (إلاّ أن ضعفاء الرأي) العبارة نفسها في **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الممكن وتحقيقه، (ص. 27).

[4] - (الواجب) وكتبت في الهامش.

يكون ،هذا خلف[1]. وإن كان الواجب أن يكون غير ممكن أن يكون، وما ليس ممكنا أن يكون فهو ممتنع أن يكون، فالواجب أن يكون ممتنع أن يكون، هذا خلف. وجوابه أن الواجب ممكن بالمعنى العامي ولا يلزم ذلك أن يكون ممكنا أن لا(28/ا) يكون، وليس بممكن بالمعنى الخاصي ولا يلزم ما ليس بممكن بذلك المعنى أن يكون ممتنعا. فالممكن الخاصي هو: الذي انتفت الضرورة الذاتية عن جانبي وجوده وعدمه، وأما الممكن الأخص فهو: الذي حكمه خال[2] عن جميع أقسام الضرورة المذكورة كالكتابة للإنسان، فإنها غير ضرورية، لا بحسب ذات الإنسان ولا بحسب وصفه ولا في وقت معين أو غير معين، ولكنها ضرورية ما دام الإنسان كاتبا، فإنه لا تخلو قضية عن هذه الضرورة، لأن كل شيء فإنه ما دام موجودا يستحيل أن لا يكون موجودا[3]. وأما الممكن الاستقبالي[4]فهو ما حكمه غير ضروري أن يكون وأن لا يكون بحسب المستقبل، من غير اعتبار حاله في الحال. وبعضهم يشترط في هذا أنه لا يكون موجودا في الحال لأنه يعتقد أنه إذا كان موجودا في الحال كان واجبا، والواجب لا ينقلب ممكنا. فنقول: وإذا كان معدوما كان واجب العدم ممتنعا فوجب أن لا ينقلب ممكنا، وإن كان الامتناع لا يمنع الإمكان، فكذلك الوجوب. وأيضا الوجود في الحال لا ينافي العدم في ثاني الحال، فبِأَنْ لا ينافي إمكان العدم أولى. وأيضا إن كان ممكن الكون يجب في الحال أن لا يكون موجود الكون، فممكن اللاكون يجب في الحال أن لا

---

[1] **النجاة**، الصفحة نفسها.

[2] في الأصل (خاليا).

[3] **النجاة**، الصفحة نفسها.

[4] ترجمة للمصطلح الأرسطي Le future contingent، انظر،

Aristote, *Organon II, De l'interprétation*, ch. 9, 18a 25-35.

أرسطو، **العبارة**، ج.01، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الفصل التاسع، 182ب، 25-35(ص. 109).

يكون موجود اللاكون، لكن ممكن اللاكون هو بعينه ممكن (28/ب)الكون، فممكن الكون، يجب على أصولهم، أن لا يكون موجود اللاكون[1]، هذا خلف.

[الإطلاق]

المطلقة العامة: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها بالفعل من غير بيان وقت وحال، فيدخل فيها جميع القضايا الموجهة الفعلية .

المطلقة الخاصة: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها بالفعل ولكنه غير ضروري، أي الضرورة الذاتية، فيدخل فيها كل ما فيه ضرورة بشرط غير الذات، وكلّ ما[2] شرط فيه دوام بشرط أن لا يكون ضروريا الضرورة الذاتية والوجودية اللادائمة.

فهذا ما رأينا إيراده في هذا المختصر من أصناف القضايا. والفرق بين كون الشيء بالقوة وبين كونه بالإمكان، أن الشيء إذا وجد بطل كونه بالقوة، ولا يلزم بطلان كونه بالإمكان. والقضية الممكنة تنقسم إلى ساذجة وهي التي اقتصر فيها على بيان الإمكان فقط، وإلى مقيّدة بقيد اللاوجود البتة، وإلى مقيّدة بقيد الوجود في وقت.

الفصل السابع[3]

في تعديد أجزاء الحملية وذكر مواضعها

القضية الثنائية هي التي اقتصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول و لم يذكر لها رابطة ولا جهة، سواء ذكر لها سور أو لم يذكر، لأن السور لا يزيد في أجزاء القضية؛ وإنما هو(29/ا) لتعيين الموضوع أنه كل أو بعض.

---

[1] **النجاة**، ص. 28-29.

[2] في الأصل (كُلّمَا).

[3] في الأصل السادس.

القضية الثلاثية هي التي ذكر لها مع الموضوع والمحمول رابطة، كقولك: الإنسان يكون حيوانا.

القضية الرباعية هي التي ذكر لها مع الموضوع والمحمول والرابطة جهة، كقولك: بالضرورة الإنسان يوجد حيوانا[1].

واعلم أن القضية لما كانت قولا[2] يحكم فيه بنسبة شيء إلى شيء، كانت الأجزاءُ الذاتية لها ثلاثةً: محكوم به هو المحمول، ومحكوم عليه هو الموضوع، ونسبة بينهما هو الرابطة. وأما الجهة فهي: كيفية النسبة، فتكون لازمة لا مقوِّمة للقضية. فإن عَدُّوها من الأجزاء فيجب أن يعدّوا السور أيضا. ولأن الموضوع محكوم عليه فمكانه أن يكون مقدَّما، والمحمول محكوم به فوجب أن يؤخر، والرابطة تدل على النسبة التي بينهما فيجب أن يتوسطهما، والسور يدل على تعيين الموضوع فيجب أن يكون معه، وهذه هي الأماكن الطبيعية. وقد يعرض أن تزال عن مواضعها، حتى السور، فيقال: رأيت الناس طرًّا، والمراد كل إنسان فقد رأيته. والجهة تدل على كيفية الرابطة فكان يجب أن تكون معها، لكن يعرض من ذلك خلل، لأنها إن جعلت بعدها وقبل المحمول[3] ، لم يبق فرق بين أن تكون جهة للحمل أو محمولة، وما بعدها يفسرها، كما لو قيل: كل إنسان يوجد بالإمكان كاتبا، فإنه لا يدرى هل المحمولُ(29/ب) الكتابةُ والإمكانُ جهةٌ، فتكون القضية موجهةً بالإمكان، والمادةُ مادةُ الإمكان، أو المحمولُ هو إمكان الكتابة، فتكون القضية مطلقة عامة في اللفظ ومادتها مادة الضرورة، لأن ثبوت إمكان الكتابة للإنسان ضروري. وكذلك لو جعلت بعد المحمول لعرض ما، قلنا مع زيادة خلل آخر، وهو أنه لم يبق فرق بين السالبة الموجهة وبين سالبة الجهة، كقولنا:

---

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الثانية، الفصل الرابع، (ص.112).

[2] في الأصل (قول).

[3] **الشفاء، العبارة**، المقالة الثانية، الفصل الرابع، (ص.112-113).

الإنسان ليس يوجد كاتبا بالإمكان، فإنّا لا ندري أن هذه القضية سالبة موجهة بجهة الإمكان، كأنّا قلنا: بالإمكان الإنسان ليس يوجد كاتبا، أو سالبة للإمكان نفسه، كأنّا قلنا: ليس يوجد للإنسان إمكان الكتابة، فتكون القضية مطلقة عامة[1]، فتعذر أن تجعل بعد المحمول، ولو جعلت قبل الرابطة وبعد الموضوع عرض من ذلك خلل؛ وهو أنه لم يبق فرق بين أن تكون جهة للحمل أو جزءا من الموضوع، كقولك: الإنسان بالإمكان يوجد كاتبا، فإنّا لا ندري هل الإمكان جهة أو جزء[2] من الموضوع، كأنا قلنا: الإنسان الذي إنسانيته بالإمكان يوجد كاتبا؛ فلم يبق لها مكان إلا قبل الموضوع، هكذا بالإمكان الإنسان يوجد كاتبا. فإن كانت الجهة مفردة كالضرورة والدوام والإمكان وجب أن تتقدم على الموضوع ولم يَجُزْ تأخرها عنه إلاّ على سبيل التجوُّز.(30/ا) وإن كانت مركبة كجهة المشروطة الخاصة مثلا، تعذّر أن تتقدم على الموضوع فإنه لا يقال: بالضرورة ما دام متحركا لا ما دامت ذاته كل متحرك متغير، فحسن أن تتأخر. على أن مثل هذه الجهات الأولى أن تجعل جزءا من المحمول لا جهة. فإن قيل: وإذا جعلت الجهة قبل الموضوع احتمل أن يكون جهة للحمل، وأن تكون جهة للسور. والفرق بينهما، أنّا إذا قلنا: بالإمكان كل إنسان كاتب، فإن

---

[1] للتمييز بين العارتين، توضع الجهة في المنطق المعاصر في أوّل العبارة، ويميّز بين مستويين من الخطاب، كما يلي:

- بالإمكان (الجهة مستوى أوّل).
  الإنسان ليس كاتبا (العبارة مستوى ثان).

العبارة، الإنسان ليس كاتبا، قضية، أما الجهة، بالإمكان، فهي لفظ حول القضية.

وتكتب رمزيا من وجهة نظر المنطق المعاصر، حساب المحمولات: ◊ (تا(س) ⟵ ~ فا(س)).

- أما القضية: ليس للإنسان إمكان الكاتبة: فتكتب: تا(س) ⟵ ~ فا(س).

[2] في الأصل (جزءا).

أردنا بالجهة جهة الحمل كان معنى[1] ذلك أن كل واحد من النّاس فإن الكتابة له ممكنة، فتكون القضية صادقة، وإن جعلناها جهة للسور كان معنى ذلك أن الكتابة ممكن أن تكون للكل فتكون القضية مشكوكا فيها، قلنا: نحن قد بيّنا أنا لا نريد بقولنا: كل كذا كذا، إلا كل واحد واحد، فزال اللبس. وأما حرف السلب فقد قالوا: إنه يكون في القضايا الثنائية رافعا للحمل، فيجب أن يدخل على المحمول؛ وفي الثلاثية يكون رافعا للنسبة فيجب أن يدخل على الرابطة؛ وفي الرباعية يكون رافعا للجهة فوجب أن يدخل على الجهة، فيقال: ليس بالضرورة الإنسان يوجد كاتبا، ليكون هذا رافعا لقولنا: بالضرورة الإنسان يوجد كاتبا. ولا يجوز تأخيرُه على الجهة، وإلا جاز أن لا يكون رافعا لها، بل مقررا، كقولنا: بالإمكان الإنسان يوجد كاتبا، فلو قلنا: بالإمكان ليس الإنسان يوجد كاتبا(30/ب)، أو بالإمكان الإنسان ليس يوجد كاتبا، أو بالإمكان الإنسان[2] يوجد لا كاتبا، صدقوا[3] جميعا، وكان السلب مقررا للإيجاب، لأن الممكن أن لا يكون بالإمكان الخاصي يجب أن يكون ممكنا أن يكون. وأما في القضية المسورة فحرف السلب يكون رافعا للسور، فيجب أن يدخل عليه. وأقول: ينبغي أن يجعل حرف السلب في جميع القضايا السالبة متقدما[4]، لتكون السالبة البسيطة متميِّزة عن الموجبة المعدولة تمييزا ظاهرا[1].

---

[1] في الأصل (معنا).

[2] - (الانسان) وكتبت في الهامش.

[3] في الأصل (صدقا).

[4] تكتب هذه القضايا من وجهة نظر المنطق المعاصر، حساب القضايا والمحمولات، كما يلي:

- زيد كاتب = ق، تا(سَ).

- ليس زيد كاتبا = ~ ق، ~ تا(سَ).

- بالإمكان زيد كاتب = ◊ ق، ◊ تا(سَ).

الفصل الثامن[2]

في تحقيق الموضوع والمحمول

إذا قلنا: كل جب بالضرورة مثلا أو بالإمكان أو الدوام أو مطلقا، فهنا شـــرائطُ معتبرة في الموضوع والمحمول. ولنذكر الشرائط التي تعم جميع القضايا، ثم ما يخص كل واحد منها.

[تحقيق الموضوع]

أما شرائط الموضوع فهي أربعة:

أحدها، أنّا لا نعني بذلك أن كلية ج ب، أي الكل من حيث هو كل، ولا نعني أيضا أن الج الكلي هو ب، بل نريد بذلك كل واحد واحد أو كل فرد فرد[1]. والفرق

- ليس بالإمكان زيد كاتبا = ~ ◊ ق، ~ ◊ تا(سَ).
- ليس بالإمكان ليس زيد كاتبا = ~ ◊ ~ ق، ~ ◊ ~ تا(سَ).
- الإنسان كاتب = تا(س) ⟵ فا(س).
- ليس الإنسان كاتبا = تا(س) ⟵ ~ فا(س).
- كل إنسان كاتب = ∀ (س) (تا(س) ⟵ فا(س)).
- ليس كل إنسان كاتبا = ~ ∀ (س) (تا(س) ⟵ فا(س)) = ∃ (س) (تا(س) ∧ فا(س)).
- ليس كل إنسان ليس كاتبا = ~ ∀ (س) (تا(س) ⟵ ~ فا(س)) = ∃ (س) (تا(س) ∧ ~ فا(س)).
- ليس الإنسان بالإمكان كاتبا = (تا(س) ⟵ ~ فا(س)).
- بالإمكان الإنسان كاتب = ◊ (تا(س) ⟵ فا(س)).
- ليس بالإمكان الإنسان ليس كاتبا = ~ ◊ (تا(س) ⟵ ~ فا(س)).

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الثانية، الفصل الرابع، (ص. 114-113).

[2] في الأصل (السابع).

بين هذه المعاني: أما الأول فلأنه قد يصدق على الكل ما لا يصدق على كل واحد، وبالعكس فإنه يصدق على الكل أنه كل، ولا يصدق على كل واحد أنه كل. وكذلك يصدق على كل واحد من الناس، مثلا، أنه يمكن أن يدخل هذه الدار،(1/31) ولا يصدق ذلك على كلهم.

وثانيها أنا لا نعني بذلك كلّ ما الج حقيقته، وإلا لم يظهر إنتاج الشكل الأول، على ما سيأتي. ولا نعني بذلك كلّ ما الج صفته، وإلاّ لم يدخل في ذلك ما يكون الموضوع هو الذات، كقولنا: كل إنسان. ولأن كل واحد منهما أخص من قولنا:ج فوجب أن يؤخذ الأعم، وهو ما يقال لهج سواء كانت ا لج ذاته أو صفته.

وثالثها، لا نعني بذلك ما يقال له ج دائما أو لا دائما، لأن كل واحد من هذه أخص من الذي يقال له ج، فليؤخذ ما يعم ذلك، وهو كل ما يقال لهجكيف كان.

ورابعها، لا نعني بذلك ما هو بالإمكان ج، وإن لم يكن بالفعل ج، وإن كان ذلك أعم؛ بل يشترط أن يكون ذلك بالفعل، لأن اللغات تأبى الاكتفاء بالإمكان، لأن الذي بالقوة متحرك هو في الحقيقة غير متحرك. فهذه الشروط معتبرة في موضوع كل قضية.

[تحقيق المحمول]

وأقول: يجب أن تكون الشروط الثلاثة الأخيرة معتبرة في المحمول أيضا، حتى يكون معنى قولنا: كلج ب، كل واحد من ج على الشرائط المذكورة، فإنه يكون الشيء الذي هو ب، سواء كان ب صفة لذلك الشيء، أو ذاته. وعلى كلا التقديرين

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الأولى، الفصل الثالث، (ص. 20).

وهو التحليل الذي اعتمده المناطقة المعاصرون. انظر، برتراند راسل، **الفلسفة الذرية المنطقية**، المحاضرة الثامنة: "القضايا العامة والوجود"..

فهو صفة لج وسواء كان ذلك الشيء[1]ب دائما أو غير دائم بعد أن يكون بالفعل ب وبعد أن يكون دائما لذاته بدوام الحكم، وواجبا(31/ب) بوجوبه[2].

وأما الشرط الأول الذي في الموضوع فإنما وقع بين جهة السور، فلذلك هـــوغير معتبر في المحمول.

[القضايا الحقيقية والتقديرية والوجودية]

ثم القضايا تنقسم، بوجه آخر، إلى حقيقية وتقديرية ووجودية. ونحن رأينا أن نسمي الوجودية خارجية لئلا يقع الغلط في استعمالها، فيظن أنّا نريد الوجودية اللادائمة أو الوجودية اللاضرورية. وكل واحدة منها رأينا أن نقسمها إلى حالية وشائعة. والحقيقية تنقسم إلى حقيقية مطلقا وإلى حقيقية الموضوع، وكذا الخارجية. فمعنى الحقيقية مطلقا، أن يكون الموضوع والمحمول، بعد الشرائط المذكورة، كذلك عند العقل، فيكون قولنا: كل جـ، أي كل واحد مما يقال لهجـ دائما أو غير دائم بعد أن يكون بالفعلجـ عند العقل، ولا بد وأن يكون مع إمكان وقوعه حتّى لو كان كذلك عند العقل، وكان ممتنع الوقوع في الخارج لم يَصِح، وإلا صحّ أخذ الموضوع على تقدير أن لا يثبت له المحمول، فيلزم أن لا تصدق قضية كلية البتة. ومعنى الحقيقية الموضوع أن يكون موضوعها كذلك عند العقل. وأما محمولها فيكون خارجيا، ومعنى الخارجية مطلقا، أن يكون الموضوع والمحمول، بعد الشرائط المذكورة، كذلك في الخارج. ومعنى الخارجية الموضوع أن يكون موضوعها كذلك في الخارج، وأما محمولها فيكون كذلك عند العقل، ومعنى التقديرية أن يكون الموضوع والمحمول

---

[1] – (الشيء) وكتب في الهامش.

[2] **الشفاء، القياس**، المقالة الأولى، الفصل الثالث.

ما(32/أ) لو وجد في الخارج لكان ما ذكرناه بالفعل، ولا بد من إمكان وجوده لما قلناه. ومعنى القضية الحالية أن يكون الموضوع سواء كان خارجيا أو حقيقيا أو تقديريا على ما ذكرناه، حالة ثبوت الحكم الإيجابي أو السلبي، فيكون معنى قولنا: كل ج ب، أي كل واحد من ج فإنه حين ما هو ج هو ب. ومعنى القضية الشائعة، أن يكون الموضوع سواء كان خارجيا أو حقيقيا أو تقديريا على ما ذكرناه، وقتا ما، إما حالة الحكم أو قبله أو بعده. ويظهر الفرق بين الحالية والشائعة إذا كان وصف الموضوع مضادا لوصف المحمول، فإن الحالية لا تكون صادقة، وقد تصدق الشائعة، فإنّا لو قلنا: كل نائم مستيقظ، صدق في الشائعة بأن يكون الوقت الذي تتصف الذات بالنوم غير وقت ثبوت اليقظة، ولا يصدق في الحالية. وقد يقع غَلَطٌ بسبب إغفال لون الجهةِ، جهةٍ للموضوع أو للمحمول أو للحمل، فالجهة المعتبرة في كون القضية مطلقة أو موجهة هي جهة الحمل، أي جهة نسبة المحمول إلى الموضوع، حتى لو قلنا: ما هو بالضرورة ج فهو الذي هو بالضرورة ب كانت القضية مطلقة[1].

الفصل التاسع[2]

في تحقيق تقابل القضايا وشروطه

القضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان في الكيف، أعني في الإيجاب والسلب، (32/ب) ويتفق موضوعهما ومحمولهما في المعنى، وكونه خارجا أو عقليا أو تقديريا

---

[1] مضمون هذا الفصل يشبه إلى حد بعيد ما جاء في الفصلين المعنونين: "في تحقيق الموضوع في الحملي" و"في تحقيق المحمول في الحملي" من كتاب **منطق المشرقيين**، ص. 113-115.

[2] في الأصل (الثامن).

أو شائعا أو حاليا، وفي الإضافة والزمان والمكان والكل والجزء والقوة والفعل والشرط. لأن السلب سلب الإيجاب، فيجب أن نسلب ما أوجب. فإذا أوجب شيء معين في مكان معين وزمان معين وإضافة معينة، وغير ذلك مما عددناه على شيء معين، فيجب في سلب ذلك أن نسلب ذلك الشيء عن ذلك الشيء بجميع الشروط، حتّى لو اتفق المحمول والموضوع فيهما، أعني في الموجبة والسالبة في اللفظ، و لم يتفق المعنى، لم يكن المسلوب هو الموجب. ولذلك لو اختلف في كونهما خارجيين أو حقيقيين أو معدومين[1] لن يتقابلا، لأن المحكوم عليه بالإيجاب، وليكن ما هو بالفعل عند الفعل ج، يكون غير المحكوم عليه بالسلب، وليكن ما هو بالفعل في الخارج ج، وكذلك بالعكس. وكذلك لو اختلفت الإضافة، فكان الأب، مثلا، في أحديهما لغير ما في الأخرى، لم يتقابلا. وكذلك لو اختلف الزمان فقيل مثلا: زيد جالس وأريد اليـــوم، وقيل: زيد ليس بجالس وأريد أمس، لم يتقابلا. وكذلك لو اختلف المكان فقيل: زيد جالس، أي على الأرض، زيد ليس بجالس، أي على الفلك، لم يتقابلا. وكذلك لو قيل: الشراب مسكر، أي بالقوة، الشراب ليس بمسكر، أي بالفعل، لم يتقابلا. وكذلك(1/33) لو قيل: الزنجي أسود وأريد بشرته، الزنجي ليس بأسود، وأريد جملة أعضائه، لم يتقابلا. وكذلك لو قيل: زيد جالس، وأريد إن كان كذا زيد ليس بجالس، وأريد إن كان شيء آخر، لم تتقابلا[2].

واعلم أن مضادة السلب للإيجاب أكثر من إيجاب الضد، لأن من المحمولات ما لا ضد له، فلو جعل ضد الإيجاب إيجاب الضد خلت تلك القضية عن الضد، ولأن سلب الشيء يصدق على كل ما يخالفه، وإيجاب ضده لا يصدق على كل ما يخالفه، ولأن قولنا: زيد ليس بعادل، لا يضاده قولنا: زيد جائر، لأنهما قد يصدقان، ولا

---

[1] في الأصل (معدوين).

[2] **النجاة**، القسم الأول، فصل في القضيتين المتقابلتين، (ص.39).

قولنا: أنه ليس بجائر، فقد يصدقان أيضا، فإذا إنما يضاده قولنا: زيد عادل، وكل ضد فهو ضد لضده، فيكون قولنا: زيد عادل ضده قولنا: ليس بعادل[1].

الفصل العاشر[2]

في القضية الواحدة والكثرة،

وما يصدق مجموعا، ومتفرقا، وما لا يصدق

قد علمت أن كون القضية موجبة أو سالبة لا لأن جزئيها إيجابيين أو سلبيين، بل لأن الحكم إيجابي أو سلبي. كذلك كون القضية واحدة أو كثيرة، هو لكون الحكم واحدا أو كثيرا. وإذا كان الموضوع كثيرا وحكم عليه من حيث مجموع لشيء واحد، فالقضية واحدة، كقولنا: من به حمى لازمة ووجع ناخس وسعال فيه ذات الجَنْبِ، فإن هذه قضية واحدة ولا يصدق الحكم على كل(33/ب) واحد من أجزاء الموضوع كليا. وأما إذا كان الحكم على كل واحد من تلك الكثرة، لم تكن قضية واحدة بل قضايا بعدد الموضوعات، كقولنا: كل واحد من زيد وعمرو وخالد فهو إنسان، فإنّ هذه في قوة قولنا: زيد إنسان وعمرو إنسان وخالد إنسان، ويكون الحكم صادقا على كل واحد، كما صدق على الجميع. وأما إذا كان المحمول كثيرا فإن كان محمولا على أن الكثير شيء واحد، كانت القضية واحدة، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، أي حيوان متحقق الحيوانية بأنه ناطق، وهذا قد يصدق متفرقا، كما في هذا المثال، فإنه يصدق الإنسان حيوان ويصدق الإنسان ناطق، وقد لا يصدق. كما أنه يصدق قولنا: الإنسان معدوم النظير[3] ولا يصدق الإنسان معدوم. وكذلك قد

---

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل السابع، (ص. 97).

[2] في الأصل (التاسع).

[3] في الأصل (النضير).

يصدق أيضا متفرقة ولا يصدق مجموعة، إذا حملت على أنها شيء واحد، فإنه قد يصدق على زيد أنه طبيب، ويصدق عليه أنه فارِه إذا كان فارِها في النجوم مثلا، ولا يصدق عليه أنه طبيب فاره على أنه محمول واحد. وكذلك قد يحسن الشيء متفرقا ويقبح مجموعا، فإنه يحسن قولنا: زيد إنسان، ويحسن أيضا زيد حيوان، ويقبح زيد إنسان حيوان، لأن الحيوان يكون مكررا[1].

الفصل الحادي عشر[2]

في أقسام القضايا الشرطية

الشرطية تنقسم أولا إلى متصلة ومنفصلة(34/ا)، لأن النسبة بين الجزئين إما التلو ومقابلة، أو العناد ومقابلة، والأولى هي المتصلة، وتنقسم إلى:

لزومية، وهي التي بيّن فيها لزوم تاليها لمقدَّمها[3]، إن كانت موجبة، أو لا لزومية إن كانت سالبة.

وإلى اتفاقية[4]، وهي التي بيّن فيها اتفاق صدق تاليها عند صدق مقدَّمها، إن كانت موجبة، ولا صدقه إن كانت سالبة. وقد تكذب اللزومية مع صدق الاتفاقية،

---

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الثانية، الفصل الثالث.

[2] في الأصل (العاشر).

[3] تسمى في المنطق المعاصر بالقضية الشرطية Conditionelle ، ويرمز لرابطها بـ (←)، ودالة صدقها مثل دالة صدق رابط الشرط في المنطق المعاصر(1101)، أي يكذب فقط في حالة صدق المقدم وكذب التالي.

[4] يميّز ابن سينا بين نوعين من القضايا الشرطية المتصلة غير التامة:

– الشرطية اللزومية، وهي التي يرتبط مفهوم مقدمها بمفهوم تاليها، مثل: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

– الشرطية الاتفاقية: هي التي لا يرتبط مفهوم مقدمها بمفهوم تاليها، مثل: إذا كانت الشمس طالعة فالحمار ناهق. انظر، **الشفاء، القياس**، المقالة الخامسة، الفصل الأول.

إذا كان الجزءان صادقين، لكن ليس بينهما لزوم. ولزوم التالي للمقدَّم إما أن يكون لأن المقدم علته، كقولنا: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما لأنه معلول مساو له، كقولنا: إذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة، وإما لأنه معلول علته، كقولنا: إذا كان النهار موجودا فالعالم مضيء، وإما لأنه مضايف[1] له، كقولنا: إن كان هذا أبا[2] لذاك فذاك ابن لهذا[3].

أما المنفصلة فتنقسم إلى:

حقيقية، وهي التي يستحيل اجتماع جزئيها على الصدق أو الكذب، كقولنا: إما أن يكون العدد زوجا وإما أن لا يكون زوجا[4].

وإلى مانعة الخلو، وهي التي يستحيل كذب جزئيها، ولا يستحيل اجتماعهما على الصدق، كقولنا: إما أن لا يكون هذا حيوانا وإما أن لا يكون جمادا، وكقولنا: إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق[5].

وإلى مانعة الجمع، وهي التي يستحيل صدق جزئيها، ولا يستحيل كذبهما، كقولنا: (34/ب) إما أن يكون هذا جمادا وإما أن يكون حيوانا. وسنستقصي الكلام في هذا في كتاب **القياس**[1].

---

[1] في الأصل (مضايفا).

[2] في الأصل (أب).

[3] تحتاج هذه الأصناف من القضايا إلى تحليل مستقل لاستخراج علاقات منطقية منها.

[4] تسمى في المنطق المعاصر بقضية الفصل الاستبعادي(القوي) Disjonction exclusive، ويرمز لرابطها بـ (W)، ودالة صدقها(0110)، أي تكذب في حالة صدق أو كذب الطرفين معا.

[5] تسمى في المنطق المعاصر بقضية الفصل غير الاستبعادي (الضعيف)Disjonction non exclusive ، ويرمز لرابطها بـ (V)، ودالة صدقها(0111)، أي تكذب في حالة واحدة، عند كذب الطرفين معا.

وكل واحدة من المتصلة والمنفصلة، إما أن لا يكون بين جزئيها اشتراك البتة، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن لا يكون النهار موجودا وإما أن تكون الشمس طالعة. وإما أن يكون بينهما اشتراك في جزء واحد، كقولنا: إن كان الإنسان حيوانا فالإنسان[2] حساس، وإن كان الإنسان حيوانا فالناطق حيوان، وإما أن لا يكون الإنسان حساسا وإما أن يكون الإنسان حيوانا، وأيضا إما أن لا يكون الناطق حيوانا، وإما أن يكون الإنسان حيوانا. وإما أن يكون[3] بينهما اشتراك في الجزئين، كقولنا: إن كان كل إنسان حيوانا فبعض الحيوان إنسان، وإما أن لا يكون شيء من الحيوان إنسانا، وإما أن يكون بعض الحيوان إنسانا.

وكل واحدة من المتصلة والمنفصلة فقد تكون مؤلفة من حمليتين ومن متصلتين ومن منفصلتين ومن حملي ومتصل[4] ومن حملي ومنفصل ومن متصل ومنفصل. والمتصلة لمقدمها تُمَيِّزُ عن تاليها، فيمكن وقوع الأقسام الثلاثة الأخيرة فيها على وجهين، ولا كذلك المنفصلة لعدم تَمَيُّزِ مقدمها عن تاليها[5].

[أقســـام المتصلـــة]

ولنمثل أولا أقسام المتصلة:

---

[1] تسمى في المنطق المعاصر بالقضية العنادية، أو المتنافرة Incompatibilité، ويرمز لرابطها بـــ (|)، ودالة صدقها (1110)، أي تكذب في حالة واحدة، عند صدق الطرفين معا.

[2] في الأصل (فالإنساس).

[3] - (أن يكون) وكتبت في الهامش.

[4] - (ومن حملي ومتصل) وكتبت في الهامش.

[5] **الشفاء، القياس**، المقالة الخامسة، الفصل الأول.

فالأول من حمليتين، كقولك: كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود[1].(1/35)

والثاني من متصلتين: إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكلّما لا يكون النهار موجودا لا تكون الشمس طالعة، ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه.

والثالث من منفصلتين، كقولك: إن كان الحيوان إما ناطقا وإما غير ناطق فالجسم إما ناطق وإما غير ناطق، ضرورة أن ما قسم الخاص قسم العام.

والرابع من حملي مقدم ومتصل تالي، كقولك: إن كان هذا علّة لذلك فكلّما وجد هذا وجد ذاك.

والخامس عكسها، كقولك: إن كان كلّما وجد هذا وجد ذاك، فذاك لازم لهذا.

والسادس من حملي مقدم ومنفصل تالي: إن كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد.

---

[1] يميّز ابن سينا بين نوعين من الشرطي المتصل:

- المتصل التام (التشارط) ويعرّفه بـ: " ما يلزم فيه المقدم التالي كما لزم التالي المقدم، كقولهم: كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلّما كان النهار موجودا فالشمس طالعة"، وتسمى في المنطق المعاصر بقضية التشارطBiconditionelle ، ويرمز لرابطها بـ (↔)، ودالة صدقها(1001)، أي تكذب في حالة صدق أو كذب الطرفين معا.
- المتصل غير التام(الشرط) ويعرّفه بـ: "... يكون المقدم يلزمه التالي ولا ينعكس، كقولك: كلّماكان هذا إنسانا فهو حيوان، ولا ينعكس، فليس إذا كان ذلك حيوانا فهو إنسان"، أي القضية الشرطية بالمعنى المعاصر، انظر، **الشفاء، القياس**، المقالة الخامسة، الفصل الأول، (ص. 232).

والسابع عكسها: إن كان هذا إما زوج وإما فرد فهوعدد .

والثامن من متصل مقدم ومنفصل تالي، كقولك: إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإما أن لا يكون النهار موجودا وإما أن تكون الشمس طالعة، لأن كل شيء لزمه شيء كان بين انتفاء اللازم ووجود الملزوم معاندة.

والتاسع عكسها، كقولك: إن كان العدد إما زوج وإما فرد فكلّما كان زوجا فهو ليس بفرد وإلا اجتمع النقيضان[1].

[أقسام المنفصلة]

وأما أقسام المنفصلة:

فالأول من حمليتين، إما(35/ب) أن يكون العدد زوجا، وإما أن يكون فردا.

والثاني من متصلتين: إما أن يكون كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون قد تكون الشمس طالعة، والنهار ليس بموجود.

والثالث من منفصلتين: إما أن تكون هذه الحمى صفراوية أو دموية، وإما أن تكون سوداوية أو بلغمية.

والرابعة من حملي ومتصل: إما أن لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار، أو يكون كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

والخامس من حملي ومنفصل: إما أن لا يكون هذا عددا، وإما أن يكون إما زوج وإما فرد.

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الخامسة، الفصل الأول.

والسادس من متصل ومنفصل: إما أن يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنـــهار موجود، وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة، وإما أن يكون النهار موجودا[1].

الفصل الثاني عشر[2]

في حصر الشرطيات، وإهمالها،

وخصوصها، وصدقها، وكذبها، وإيجابها، وسلبها

[في حصر الشرطيات وإهمالها وخصوصها]

والشرطيات أيضا فقد يدخلها إهمال وحصر وخصوص. وكون الشرطية كلية أو جزئية أو مهملة أو مخصوصة ليس لأن مقدمها أو تاليها كذلك، فإنّك إذا قلت: كلّما كان زيد يكتب فهو يحرك يده كانت المتصلة كلية من مخصوصتين[3].

فالشرطية الكلية هي التي(36/ا) بيّن فيها تلوّ تاليها لمقدمها أو عناده له أو ليس بتلو ولا عناد في كل حال يمكن وقوع المقدم عليها، وإنّما شرطنا الإمكان لأن من جملة الأحوال أن يكون المقدم ثابتا مع عدم تلوّ التالي أو عناده أو وجود المانع من ذلك.

والجزئية هي التي بيّن فيها تلوّ التالي للمقدم أو عناده أو لا تلو ولا عناد في بعض الأحوال التي يمكن وقوع المقدم عليها.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] في الأصل (الحادي عشر).

[3] **الشفاء، القياس**، المقالة الخامسة، الفصل الرابع.

والمهملة هي التي اقتصر فيها على بيان التلوّ أو العناد أو عدمهما فقط، و لم يبيّن أن ذلك في كل الأحوال أو بعضها مع إمكان كل واحد منهما، كقولك: إذا جئتني[1] أكرمتك.

والمخصوصة هي التي بيّن فيها أن التلوّ والعناد أو عدمهما في حال معينة، كقولك: إن جئتني اليوم أكرمتك.

وسور المتصلة الموجبة الكلية كلّما أو دائما، كقولك: كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وهذا لا يصدق في الاتفاقية إلا إذا أخذ ذلك باعتبار ماهية الجزئين، كأنه قيل: كلّما كان الإنسان تقتضي ماهيته أن يكون ناطقا، فماهية الحمار تقتضي أن يكون ناهقا. وأما إذا أُخِذَ باعتبار الوجود، فلا لاحتمال أن يكون الإنسان موجودا وقتا ما ولا يكون الحمار موجودا البتة.

[في إيجاب وسلب الشرطيات]

والموجبة الجزئية قد تكون كقولك: قد يكون إذا كان الجسم حيوانا فهو إنسان(36/ب).

والكلية السالبة ليس البتة، كقولك: ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

والجزئية السالبة، كقولك: كلّما أو ليس دائما إذا كان النهار موجودا فالسماء مصحية.

---

[1] في الأصل (جيتني).

وسور المنفصلة الموجبة، الكلية "دائما" كقولك: دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون العدد فردا.

والجزئية " قد يكون" كقولك: قد يكون العدد إما زائدا وإما ناقصا، حيث علم اللامساواة.

والسالبة الكلية " ليس البتة "، كقولك: ليس البتة[1] إما أن يكون العدد كيفا وإما أن يكون جوهرا.

والجزئية " قد[2] لا يكون" و" ليس دائما" كقولك: ليس دائما إما أن يكون الحيوان متنفسا وإما أن لا يكون[3].

[في صدق وكذب الشرطيات]

وكذلك ليس كون الشرطية صادقة أو كاذبة هو لكون جزءاها صادقين أو كاذبين، بل لكون التلوّ أوالعناد أوعدمهما صادقا أو كاذبا، فقد تتألف المتصلة الصادقة من صادقتين، كقولك: كلّما كان الإنسان ناطقا فهو حيوان؛ ومن كاذبتين لأنه إذا لزم شيء شيئا لزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، كقولك: لو كان الإنسان ليس بحيوان لكان ليس بناطق. ومن مقدم كاذب وتال صادق لجواز كون اللازم أعم من الملزوم، كقولك: لو كان الإنسان فرسا لكان حيوانا. وأما عكس هذا فممتنع لاستحالة أن يلزم الصادقَ كاذبٌ. ومن مجهولتي (37/ا) الصدق والكذب، كقولك: كلّما كان عبد الله يكتب فهو يحرك يده، إذا كنا نجهل حركته وكتابته وعدمهما.

---

[1] – (ليس البتة) وكتبت في الهامش.

[2] – (قد) وكتب في الهامش.

[3] **الشفاء، القياس**، المقالة الخامسة، الفصل الرابع.

والكاذبة قد تتألف من كاذبتين، كقولك: كلّما كان الإنسان حجرا فهو كيف، ومن صادقتين. وهذا في اللزومية ظاهر لجواز أن يكونا صادقين[1]، لا يلزم أحدهما الآخر. وأما في الاتفاقية فلا يتصور؛ ومن مقدم صادق وتال كاذب، كقولك: كلّما كان الإنسان ناطقا فهو حجر، ومن مقدم كاذب وتال صادق، كقولك: كلّما كان الإنسان حجرا فهو ناطق، ومن مجهولي الصدق والكذب، كقولك: كلّما كان زيد في الشام فهو بالحجاز إذا جُهِل أين هو.

والمنفصلة الحقيقية، ومانعة الجمع الصادقتان[2] لا يمكن أن تكون أجزاؤهما صادقين[3]. والحقيقية ومانعة الخلو الصادقتان لا يمكن أن تكون أجزاؤهما كاذبتين.

والسالبة المنفصلة، تكون صادقة إذا كان جزءاها[4] صادقين أو كاذبين، أو أحدهما صادق والآخر كاذب، لكن لا عناد بينهما إلا في منفصلة مترلتها مترلة الاتفاقية في المتصلة.

وكذلك أيضا كون الشرطية موجبة أو سالبة هو لكون اللزوم أو العناد موجبا أو مسلوبا، لا لكون أجزاءها كذلك، فقد يظن أن قولنا: كلّما كان ا ب فليس ج د سالبة، كيف كان وليس كذلك، فإنّها إنّما تكون سالبة إذا كان حكمها(37/ب) سلب لزوم التالي لا لزوم سلب التالي، فيكون معناها إذا كانت سالبة أنه ليس البتة إذا كان ا ب يلزم ج د، أو كلّما كان ا ب فليس يلزم ج د، وأما إذا كان معناها أنه إذا

---

[1] في الأصل (يكون صادقان).

[2] في الأصل (صادقتان).

[3] في الأصل كتبت (صادقتين) وكتبت في الهامش.

[4] في الأصل (أجزاها).

كان ا ب لزمه سلب ج د، أي لزمه أن لا يكون ج د، فإنها موجبة، وتشبه المعدولة من الحمليات[1].

الفصل الثالث عشر[2]

في القضايا المحرفة وفي هيئات

تلحق القضايا تفيدها أحكاما زائدة

إنه قد يقال: لا يكون ا ب أو يكون ج د أو حتى يكون ج د أو إلا أن يكون ج د. وهذه القضية شرطية يمكن أن تكون متصلة ويمكن أن تكون منفصلة. أما أنها شرطية فلأنها توجب نسبة بين حكم وحكم، وتشبه من المتصلات قولك: كلّما كان ا ب فـ ج د. ومن المنفصلات قولك: إما أن يكون ج د وإما أن لا يكون ا ب، إلا أن لحوقها بالمنفصلات لا تغير كيفيةً فهي بها أولى. وكذلك قد يقال: لا يكون ا ب و ج د، وهي شرطية أيضا لما علمت. وتشبه من المتصلات، إن كان ج د فلا ا ب. ومن المنفصلات، إما أن لا يكون ا ب وإما أن لا يكون ج د[3]. إلا أن لحوقها بالمتصلات أولى، لأنها لا تغير منها كيفية. وقد يقال: قد يكون ا ب وليس ج د، فهي شرطية أيضا لما علمت، وفي قوة قولنا: قد يكون إذا كان ا ب فليس ج د. ويقال أيضا: إنما يكون ا ب إذا كان ج د، وهي شرطية لما علمت[4]، وفي قوة متصلة(38/ا) وهي: إذا

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الخامسة، الفصل الخامس.

[2] في الأصل (الثاني عشر).

[3] – (فلا ا ب ومن المنفصلات إما أن لا يكون ا ب وإما أن لا يكون ج د) وكتبت في الهامش.

[4] في الأصل (تعلم) ثم شطب عليها وكتب فوقها (علمت).

كانج د فـ ا ب. ويدل إنما على تخصيص وجود ا ب بوجودج د، ويقال: إنما يكون الإنسان حيوانا[1] فيفيد إنما تخصيص الموضوع بالمحمول، كأنّا قلنا: لا يكون الإنسان إلا حيوانا. وقال الشيخ: إنّ[2] إنّما ها هنا تجعل الحمل مساويا للموضوع أو خاصا بـه. وكذلك في قولنا: إنما يكون بعض الناس كاتبا. و لم أفهم هذا من اللفـظ، وكـذلك نقول: إن الإنسان هو الضحاك بالألف واللام في لغة العرب، فيدل على أن المحمـول والموضوع متساويان في الوجود، بل وفي المعنى. ونقول: أيضا ليس الإنسان إلا الناطق ويفهم منه معنيين: أحدهما أنه لا معنى للإنسان إلا معنى النـاطق، ولـيس تقتـضي الإنسانية معنى آخر. وثانيهما أنه لا يوجد إنسان إلا ناطقا، فكـل إنـسان نـاطق. وكذلك يقال في الشرطيات: لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فيفيد ذلك مع وجوب الاتصال وضع المقدم وتسليمه وإنتاج وضع التالي، كأنه قيـل: إن كانـت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود، فأفادت زيادة لّمـا على مفهوم القضية إن صارت هذه القضية في قوة قياس ونتيجتة[3].

---

[1] – (حيوانا) وكتب في الهامش.

[2] – (أن) وكتب في الهامش.

[3] **الشفاء، القياس**، المقالة الخامسة، الفصل الثاني، (ص. 251-252).

كتـــاب أنولوطيقـــا الأولـــى[1]

وهو كتاب القياس، ويشتمل على جملتين.

الجملة الأولى: تشتمل على فصول[2]:

الفصل الأول(38/ب)

في أقسام الحجة، وحد القياس،

وتفسير ألفـــاظ تستعمل في هذا الكتاب

[أقسام الحجة]

أصناف ما يحتج به ثلاثة: القياس والاستقراء والتمثيل[3]؛ لأن الاستدلال إمـــا أن يكون بالعام على الخاص، وهو القياس؛ لأن القائس يستدل بثبوت الحدوث الممكن على ثبوته للجسم، وهو أخص من الممكن؛ وإما أن يكون بالخاص على العام، وهـــو

---

[1] في **الفـــهرست** لابن النديم، المقالـــة السابعـــة، الفن الأول، " **أنالوطيقا** معناه تحليل القياس". أما في **مفاتيح العلـــوم**، المقالـــة الثانيـــة، البـــاب الثاني، الفصل الرابـــع في أنولوطيقا: فقال "هـــذا الكتـــاب يـــسمى باليونانية: **أنولوطيـــقا**، ومعناه العكس، لأنه يذكـــر فيه قلب المقدمـــات، ومـــا يـــنعكس منـــها ومـــا لا ينعـــكس"، وهو عنوان للأصل اليوناني، (*τα προτεδααναλυτιχα, Analytica priora*).

[2] وهي في الجملة خمسة عشر فصلا.

[3] **الإشارات والتنبيهات**، النهج السابع، الفصل الأول، (ص.415).

الاستقراء، لأن المستقري يستدل بثبوت الحكم لهذا ولذلك من نوع على ثبوته لذلك النوع، وإما أن لا يكون كذلك، وهو التمثيل، لأن به يستدل بثبوت الحكم لـــصورة معينة على ثبوته[1] لصورة أخرى، وليست أعم منها ولا أخص.

[تعريف القياس]

والعمدة هو القياس. وهو قول مؤلف من أقوال متى سلّمت لزم عنها بالذات قول آخر[2]. فقولنا: قول، يدخل فيه[3] كل لفظ مؤلف؛ وبقولنا: مؤلف من أقوال، يخرج عنه ما عدا الشرطيات، فيكون كالجنس القريب، وباقيه كالفصل؛ وقولنا: متى سلّمت، لا يلزم منه أن تكون مسلّمة في نفسها، بل تكون بحيث متى سلّمت لزِم عنها القول الآخر، حتى لو كانت مسلّمة ولا يلزَم عنها القول الآخر لم يكن ذلك قياسا ولو كانت كاذبة، لكنها متى سلّمت لزِم القول الآخر، فهو قياس[4]؛ وقولنا: لزِم عنه أعم من كون ذلك اللزوم بيّنا أو غير بيّن. وأيضا لا بدّ وأنّ كون القول الآخر لازِم الصدق عنها، (1/39) بمعنى أن كل من سلّم صدق تلك الأقوال لزِمه الاعتراف بلسانه أو بقلبه لزوم ذلك القول الآخر لها، ولو كان القول الآخر بديهيا، وعُمِلَ تأليف لإنتاجه لم يكن ذلك قياسا، لأنه حينئذ لا يكون مستفادا عنه؛ وقولنا: بالذات احترزنا به عن شيئين: أحدهما، أن يكون ذلك اللزوم بسبب مقدمة محذوفة كقول المهندس: خطا ا ب خرجا من المركز إلى المحيط فهما متساويان، فإن ذلك إنما لزم لمقدمة محذوفة وهي: وكل الخطوط المُخْرَجة من المركز إلى المحيط متساوية. وثانيهما، أن

---

[1] في الأصل (صورته) وكتبت في الهامش (ثبوته)، وإن لم يشطب على لفظ (صورته).

[2] **الإشارات والتنبيهات**، (ص.421).

[3] في الأصل (عليه) وكتبت في الهامش(فيه).

[4] **الشفاء، القياس**، المقالة الأولى، الفصل السادس، (ص.55).

يكون ذلك اللزوم بسبب لازم مقدمه، كما يقال: جزء الجوهر يلزم من رفعه رفع الجوهر وما ليس بجوهر لا يلزم من رفعه رفع الجوهر فجزء الجوهر جوهر، فإن هذا إنّما لزم لعكس نقيض المقدمة الثانية، وهي كل ما يلزم من رفعه رفع الجوهر، فهو جوهر[1]. فإن قيل: فيلزم من هذا خروج الشكل الثاني والثالث، بل وأكثر اختلاطات الشكل الأول عن كونها أقيسة لأنها إنما تتبيّن نتائجها إما بعكس أو خَلْفٍ أو غير ذلك، وأيضا فإن هذا من الشكل الثاني فكيف قلتم إنه ليس بقياس؟ قلنا: إنا نريد بقولنا بالذات، أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه إلى تغير حدود الأقوال، والشكل الثاني، مثلا، وإن تبيّن بالعكس، إلا أن العكس المستوي لا تتغير فيه الحدود،(39/ب) بل مواضعها فقط. وأما الاعتراض فهو مجرّد تسمية كما سنبيّن؛ على أن أمثال هذه إنما هي لتبيين اللزوم لا لِلزوم. ولهذا، فإن فاضل الذهن قد يلحظ اللزوم بدون ذلك. وأما أن هذا من الشكل الثاني فصحيح. وقولنا: إنه ليس بقياس، أي أنّه ليس بقياس على إنتاج أن جزء الجوهر جوهر، ونتيجته على أنه من الشكل الثاني أن جزء الجوهر ليس ما ليس بجوهر؛ وقولنا: قول آخر، الفرق بين الآخر والغير أن الآخر أخص، لأن الغير يُكتفى فيه باختلاف الصفات، والآخر يُشترط فيه اختلاف الذوات، فلا بد وأن يكون القول اللازم مغايرا في حدوده، أي أجزائه، لكل قول في القياس، لأن كل قضية صدقت، لزِمها[2]صدقُ عكسِها وعكسُ نقيضها وجزئيها، وكذبُ نقيضها، وليست هذه أقوال أخر، بل غَيْر، فاحترزنا بقولنا: آخر عن ما يلزم القضايا من ذلك. وكل قياس، فإما أن يكون بحيث يمكن حلّه إلى أقيسة، وهو المركب، أو لا يمكن بل ينحّل أول انحلاله إلى قضايا، وهو البسيط. والقياس البسيط، إما أن يكون القول اللازم عنه أو نقيضه مذكورا فيه بالفعل، وهو الاستثنائي لأن فيه استثناء. أولا يكون كذلك

---

[1] المصدر نفسه، (ص. 59-60).

[2] في الأصل(لأن كل قضية صد ـــلزم اصدق) وكتبت في الهامش (لزمها).

وهو الاقتراني، لأن فيه قرن مقدمة بأخرى. مثال الاقتراني قولك: كل ج ب وكل ب ا يلزمه كل ج ا. وليس مصرحا به ولا(40/ا) بنقيضه في القياس.

[تفسير الألفاظ المستعملة في هذا الكتاب]

والمقدمة: قضية هي جزء قياس، فلهذا لم يقل في تعريف القياس: إنه قول مؤلف من مقدمات لئلا يلزم الدور. وأجزاء المقدمة التي تبقى بعد فك الرباط، أي النسبة التي بينها تسمى حدودا. لأن الحد هو الطرف، ولا محالة أنه لا يبقى بعد رفع النسبة إلاّ محمول وموضوع، أو مقدم وتال[1]. وأما الجهة، فلأنها كيفية النسبة وقد رفعت فيرتفع وصفها. وما يتكرر من الحدود مثل ب في مثالنا، يسمى حدا أوسط، لأنه يتوسط عند الذهن في ثبوت القول اللازم. والحدان الآخران يسميان طرفين ورأسين. والذي يصير منهما موضوع القول اللازم مثل ج في مثالنا أو مقدمة تسمى حدا أصغر، لأن الموضوع يجوز أن يكون أخص من المحمول، والأخص كالأصغر عند الأعم. ومقدمة الأصغر تسمى صغرى، والذي يصير محموله أو تاليه يسمى حدا أكبر ومقدمته كبرى. وتأليف الصغرى والكبرى تسمى قرينة. وما كان من القرائن يلزمه القول الآخر فيسمى قياسا. وهيئة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط من الحدين الآخرين يسمى شكلا. وما دام يؤلف يسمى ما يلزم عنه في العلوم مطلوبا، إذ السعي لأجله، ويسمى في غير العلوم وضعا[2]، فإذا لزم سمي نتيجة، وقبل التأليف دعوى. والحد الأوسط إن كان محمولا أو تاليا في الصغرى، موضوعا أو مقدما(40/ب) في الكبرى، كان هذا الشكل بيّنا، لأن الحكم على الأوسط يكون حكما على

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الأولى، الفصل السادس، (ص. 59).

[2] – (ويسمى في غير العلوم وضعا) وكتبت في الهامش.

الأصغر،فيجب أن يكون هذا الشكل هو الشكل الأول، لأن قياسيّته تظهر عن قرب، ولا تحوج فيه الذهن إلى تخلف. ويجب أن يكون عكسه أعني ما يكون الأوسط فيه موضوعا أو مقدما في الصغرى، محمولا أو تاليا في الكبرى،مطرحا لشدّة مخالفته الأول الطبيعي[1]، وإن كان الأوسط محمولا أو تاليا في المقدمتين معا فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعا أو مقدما فيهما فهو الثالث[2].

الفصل الثاني

في الشكـــل الأول

وهذه الأشكال الثلاثة قد تتألف من الحمليات، ومن الشرطيات، ومن خلـــط منهما.

الشكل الأول من الحمليات:

إنا نعلم بالضرورة أنه إذا كان صادقا كلج ب أو بعضج ب بالفعل مـــثلا، سواء كان دائما أو غير دائم أو ضروريا، ثم كان صادقا كل ب ا، أي كل واحد مما يقال له ب بالفعل أو يحكم عليه بأنه ب بالفعل بأي جهة كان. ولنأخذ المعنى الأعم من المعاني التي لخصناها كالشائعة، أي كل واحد مما حكم عليه بأنه ب بالفعل في أي وقت كان أو بالمعنى المأخوذ فيه المحمول في الصغرى. وبالجملة ما يعم الموضوع فإنه ا

---

[1] يذكر أرسطو الثلاثة الأولى، أما الرابع الذي أضافه المنطقيون من بعده، فيهمله. وقد حُدّدت الفترة التي أضيف فيها هذا الشكل بما بين القرنين الثاني والحادي عشر ميلاديا، أي ما بين بويس Boèce وبيار الإسبانيPierre d'Espagne.

[2] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الرابع، (ص. 106-108).

إما بالضرورة أو دائما أو ممكنا أو غير ذلك مما سوى المشروطتين(41/ا) والعـــرفيتين، فإننا نعلم حينئذ أنج تدخل تحت هذا الحكم حتى يكون كلج ا أو بعضج ا بتلـــك الجهة، وكذلك لو كانت الكبرى سالبة، وهذا فالصغرى فيه موجبة كلية أو جزئيـــة، والكبرى كلية موجبة أو سالبة، فتكون إذا هذه الضروب أربعة.

[أضرب الشكل الأول من الحمليات]

الضرب الأول: من كليتين موجبتين تنتج كلية موجبة: كلج ب وكل ب ا، فكلج ا.

الثاني: من كليتين والكبرى سالبة تنتج كلية سالبة: كلج ب ولا شيء من ب ا، فلا شيء منج ا.

الضرب الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: بعضج ب وكل ب ا، فبعضج ا.

الضرب الرابع: من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنـــتج ســـالبة جزئية: بعضج ولا شيء من ب ا، فلا كلج ا[1].

فقد أنتج المحصورات الأربع، فلذلك يسمى كاملا. ولم يحتج في إنتاجـــه إلى بيان، فلذلك يسمي بيِّنا. والمعلِّم الأوّل يعني بالكامل ما لا يحتاج في إنتاجه إلى بيان[2].

---

[1] المرجع السابق، (ص. 106-108).

[2] Aristote, *Organon IV, Les seconds analytiques*, traduit par Jules Tricot, Nouvelle édition, J.Vrin, Paris, 1966, LI, ch. 14, 79a 25-30.

أرسطو، **أنولوطيقا الأواخر**، ج. 02، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المقالة الرابعة عـــشرة 206 ا، 25-30(ص. 374).

وقد تبعت النتيجة الصغرى في الكم والكبرى في الكيف. وإنما اقتصرنا على المحصورات لأن المهملة في قوة الجزئية، والمخصوصة قليلة النفع في العلوم وأكثر ما تستعمل صغرى وخصوصا في أعمال الطب، والطبيعية فأكثر وقوعها صغرى. ومن علم(41/ب) إنتاج المحصورات لم يَشكُل عليه إنتاج الباقي. وأما إذا كانت الصغرى سالبة لم يكن الأصغر من جملة ما قيل له الأوسط، فلا يلزم تعدي حكمه إليه. وكذلك لو كانت الكبرى جزئية كقولنا: بعض ب ا أو بعض ب ليس ا، احتمل أن يكون البعض الآخر من الأوسط يخالف ذلك ويكون هو الأصغر، لاحتمال كون الأصغر أخص من الأوسط، كقولنا: كل ج ب وبعض ب ا، فقد يكون بعض ب ليس ا، ويكون ذلك هو ج. فشرط إنتاج هذا الشكل، أن تكون صغراه موجبة وكبراه كلية، لكنه لو كانت الصغرى سالبة في قوتها صدق موجبة كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة أنتج ولو من سالبتين، ويكون الشرط كلية الكبرى فقط[1].

[أضرب الشكل الأول من المتصلات]

الشكل الأول من المتصلات[2]: من المتصلات والشركة في جزء تام الشروط وعدد الضروب كما في الحمليات، لأنه إذا كان كلّما وجد شيء وجد شيء ثان، وكلّما وجد الثاني وجد أوانتفى شيء ثالث، علمنا بالضرورة أنه كلّما وجد الأول وجد أو انتفى[3] الثالث. وكذلك لو كانت الصغرى جزئية، فلو كانت سالبة لم تنتج، فإنه إذا كان ليس البتة أو ليس كلّما إذا وجد شيء وجد شيئ ثان، وكان كلّما وجد

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الرابع، ص. 106-109.

[2] في **الشفاء** يعرض أضرب الأشكال الثلاث من القياس الحملي المؤلف من المحصورات في فصل واحد(المقالة الثانية، الفصل الرابع)، ثم ينتقل إلى باقي أنواع القضايا.

[3] في الأصل (انتفى).

الثاني وجد ثالث أو انتفى، لم يلزم من ذلك أن يكون إذا وجد الأول (42/ا)وجد الثالث أو انتفى[1] لاحتمال أن يكون وجود الثالث أو انتفاؤه أعم من وجود الثاني، فيكون وجوده أو انتفاؤه قد يكون عند عدم الثاني أيضا. وكذلك لو كانت الكبرى جزئية لم تنتج، لأنه إذا صدق أنه قد يكون إذا وجد الأوسط بلا الأكبر لم يمنع ذلك أن يكون قد يكون إذا وجد لا يتلوه، ويكون ذلك حين ثبوت الأوسط للأصغر، لجواز أن يكون وجود الأوسط أعم من وجود الأصغر، وكذلك لو كانت الكبرى جزئية سالبة.

الضرب الأول: من كليتين موجبتين تنتج كلية موجبة: كلّما كان ا ب فهـ ر وكلّما كان هـ ر فـ ج د فكلّما كان ا ب فـ ج د.

الضرب الثاني: من كليتين والكبرى سالبة تنتج كلية سالبة: كلّما كان ا ب فـ هـ ر وليس البتة إذا كان هـ ر فـ ج د فليس البتة إذا كان ا ب فـ ج د.

الضرب الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: قد تكون إذا كان ا ب فـ هـ ر وكلّما كان هر فـ ج د فقد يكون إذا كان ا ب فـ ج د.

الضرب الرابع: من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية: قد تكون إذا كان ا ب فـ هـ ر وليس البتة إذا كان هـ ر فـ ج د فليس كلّما كان ا ب فـ ج د[2].

وهذا إنّما يكون قياسا مفيدا إذا كانت المتصلة لزومية، أما لو كانت اتفاقية (42/ب) لم يفد القياس، لأن الاتفاقية لا تكون صادقة إلا إذا كان التالي صادقا،

---

[1] في الأصل (انتفى).

[2] - (وليس كلّما كان ا ب فـ ج د) وكتب في الهامش.

فالكبرى لا تكون صادقة إلا إذا كان تاليها صادقا، فإذا أضفنا إليه مقدم الصغرى كانت الاتفاقية التي تظن نتيجه صادقة، وإن لم يلتفت إلى الوسط البتة[1].

[أضرب الشكل الأول من المنفصلات، والشركة إما أن تكون في جزء تام أو في جزء غير تام]

الشكل الأول من المنفصلات، والشركة إما أن تكون في جزء تام أو في جزء غير تام. أما الأول فلا تختلف فيه الأشكال، إذ المنفصلات لا تتعيّن مقدماتها من تواليها، فيمكن جعل الجزء المشترك تاليا في المقدمتين ومقدما فيهما، وتاليا في إحداهما مقدما في الأخرى وشرط إنتاجه. أما إن كانت المنفصلات حقيقية أن يكون فيه موجبة وكلية. أما الشرط الأول، فلأن سلب العناد يصدق سواء كانت الأجزاء صادقة أو كاذبة، فلو كان التأليف من سالبتين لم يدل ذلك[2] على صدق الأجزاء الغير المشتركة، ولا على كذبها. وأما الشرط الثاني، فلأنّه كان من جزئيتين جاز أن يكون حال[3] عناد إحدى المقدمتين غير حال عناد الأخرى، فيجوز أن يكون الجزءان اللذان ليسا بمشتركين متلازمين، ويجوز أن يكونا متباينين، فيسقط إذاً من الضروب الستة عشر الممكنة سبعة، تبقى الضروب المنتجة تسعة.

الأول: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون هـ ر(43/ا) ودائما إما أن يكون هـ ر وإما أن يكون ج د، ينتج دائما كلّما كان ا ب لزمه ج د، ودائما كلّما كان ج د

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة السادسة، الفصل الأول، (ص. 296).

[2] - (ذلك) وكتب في الهامش.

[3] - (حال) وكتب في الهامش.

لزمه ا ب ضرورة أن ا ب وج د لازمان مساويان لنقيض هـ ر، ولأنه كلّما صدق ا ب لزمه كذب هـ ر، وكلّما كذب هـ ر لزمه صدق ج د، وبالعكس.

الضرب الثاني: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون هـ ر وليس البتة إما أن يكون هـ ر وإما أن يكون ج د، فليس البتة إذا كان ا ب يلزمه ج د وليس البتة إذا كان ج د يلزمه ا ب، لأنه لما جاز مع صدق السالبة المنفصلة أن تكون الأجزاء صادقة وكاذبة، فليس يلزم أحد جزئي الموجبة صدق الجزء الذي ليس بمشترك من السالبة ولا كذبه، وكذلك لا يكون لازما له.

الضرب الثالث: ليس البتة إما أن يكون ا ب وإما أن يكون هـ ر ودائما إما أن يكون هـ ر وإما أن يكون ج د، فليس البتة إذا كان ا ب يلزمه ج د وليس البتة إذا كان ج د يلزمه ا ب.

الضرب الرابع: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون هـ ر وقد يكون إما أن يكون هـ ر وإما أن يكون ج د، فقد يكون إذا كان ا ب يلزمه ج د وقد يكون إذا كان ج د يلزمه ا ب.

الضرب الخامس: قد يكون إما ا ب وإما هـ ر ودائما إما أن يكون هـ ر وإما أن يكون ج د، فقد يكون إذا كان ا ب يلزمه ج د وقد يكون إذا كان(43/ب) ج د يلزمه ا ب.

الضرب السادس: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون هـ ر وقد لا يكون إما أن يكون هـ ر وإما أن يكون ج د، فليس كلّما كان ا ب يلزمه ج د وليس كلّما كان ج د يلزمه ا ب.

الضرب السابع: قد لا يكون إما أن يكون ا ب وإما أن يكون هـ ر ودائما إما أن يكون هـ ر، وإما أن يكون جـ د، فليس كلّما كان ا ب يلزم جـ د وليس كلّما كان جـ د يلزم ا ب.

الضرب الثامن: ليس البتة إما أن يكون ا ب وإما أن يكون هـ ر وقد يكون إما أن يكون هـ ر وإما أن يكون جـ د، فليس كلّما كان ا ب يلزم جـ د وليس كلّما كان جـ د يلزم ا ب.

الضرب التاسع: قد يكون إما أن يكون ا ب وإما أن يكون هـ ر وليس البتة إما أن يكون هـ ر[1] وإما أن يكون جـ د، فليس كلّما كان ا ب يلزم جـ د وليس كلّما كان جـ د يلزم ا ب[2].

[أضرب الشكل الأول من منفصلات مانعة الخلو]

وأما إذا كانت المنفصلات مانعة الخلو فقط، فهي لا تكون إلا موجبة. فشرط إنتاجه أن تكون فيه موجبة لما بيّناه. وضروبه إذا تكون ثلاثة، ولا ينتج إلاّ جزئية.

الضرب الأول: وينبغي أن نعبر بالعبارة المعتادة في العرف ليكون ذلك أقرب إلى الفهم: دائما أحد الأمرين لازم وهو إما ا ب أو هـ ر، ودائما أحد الأمرين لازم وهو إما هـ ر وإما جـ د، فقد يكون إذا كان ا ب(44/ا) يلزم جـ د، وقد يكون إذا كان جـ د يلزم ا ب، ضرورة أن ا ب وج د لازمان عامان لنقيض هـ ر، وإنما لا تجب النتيجة كلية لجواز أن يكون أحدهما أعم من الآخر، وليس كلّما وجد العام وجد الخاص.

---

[1] – (وليس البتة إما أن يكون هـ ر) وكتب في الهامش.

[2] **الشفاء، القياس**، المقالة السادسة، الفصل الثالث.

الثاني: دائما أحد الأمرين لازم، وهو إما ه ر أوج د، فقد يكون إذا كان ا ب لزمهج د، وقد يكون إذا كانج د لزمه ا ب.

الثالث: قد يكون أحد الأمرين لازما[1] وهو: إما ا ب وإما ه ر، ودائما أحد الأمرين لازم وهو إما ه ر وإماج د، فقد يكون إذا كان ا ب لزمهج د، وقد يكون إذا كانج د لزمه ا ب.

[أضرب الشكل الأول من منفصلات مانعة الجمع]

وأما إذا كانت المنفصلات مانعة الجمع[2] فقط فإن التأليف يكون غير منتج، لأن كل واحد من ا ب وج د يكون أخص من نقيض ه ر، فلا يلزم من ذلك أن يكونا متلازمين أو متعاندين أو مقابل ذلك حتى لو صرح بتأليف ا ب وج د مع نقيض ه ر، كان ذلك تأليفا[3] من جزئيتين.

[أضرب الشكل الأول من المنفصلات والشركة في جزء غير تام]

هذا، وأما إذا ألفت المنفصلات وكانت الشركة في جزء غير تام، فلا شك أنه إذا كان ا قد قيلت عليه أشياء، بمعنى أنه يحكم عليه بأنه إما هذا وإما هذا، إما على وجه يكون أحدهما فقط صادقا والثاني كاذبا، أو على وجه لا يجتمعان في الصدق أو لا يجتمعان في الكذب، ثم صدق على كل[4] ما قيل(44/ب) عليه واحد من تلك أنه يصدق عليه أحد شيئين أو أشياء ويكذب الباقي، أو لا يجتمع على الصدق أن ا يدخل

---

[1] في الأصل (لازم).

[2] في الأصل (الخلو) شطب عليها ثم صححت في الهامش.

[3] في الأصل (تأليف).

[4] - (كل) وكتب في الهامش.

في ذلك الحكم أيضا، فيجب أن تكون الصغرى موجبة، والجزء الذي وقع الاشتراك فيه موجبا، ليكن الأصغر مما يقال له ذلك، وأن تكون الكبرى كلية لتعم الأصغر. ثم الصغرى قد تكون كلية وقد تكون جزئية، والكبرى قد تكون موجبة وقد تكون سالبة، فتكون الضروب إذا أربعة:

الضرب الأول: دائما ا إما ب وإما جـ، ودائماجـ إما هـ وإما د، فإن شئت أن تجعل أجزاء النتيجة بعدد أجزاء الصغرى لتكون الكبرى جزءا واحدا قلت: فدائما ا إما ب وإما أنها هـ وإما د. وإن شئت أن تكثر أجزاء النتيجة بعدد أجزاء الكبرى قلت: فدائما ا إما ب وإما هـ وإما د.

الضرب الثاني: دائما ا إما ب وإماجـ ولا شيء البتة منجـ إما هـ وإما د، فليس لك هاهنا أن تكثّر عدد الأجزاء، بل أن تجعل الكبرى جزءا واحدا فيكون عدد أجزاء النتيجة كعدد أجزاء الصغرى، وهي دائما ا إما ب وإما أن لا يكون إما هـ وإما د.

الضرب الثالث: قد يكون ا إما ب وإما جـ، ودائماجـ إما هـ وإما د، فقد يكون ا إما ب وإما هـ وإما د أو قد يكون ا إما ب وإما[1] هـ وإما د.

الضرب الرابع: قد يكون ا إما ب وإماجـ ولا شيء(45/ا) البتة منجـ إما هـ وإما د، فقد يكون ا إما ب وإما أن لا يكون إما هـ وإما د. فهذا التأليف ينتج الموجب وإن كان فيه مقدمة سالبة.

[أضرب الشكل الأول من متصل وحملي]

الشكل الأول من متصل وحملي، ولتكن الحملية كبرى تشارك تالي المتصلة، ويجب أن يكون التالي مع الحملية كما في الحمليات، وتكون النتيجة متصلة، مقدمها

[1] + (إما) مكرر في الأصل.

مقدم المتصلة وتاليها نتيجة تأليف التالي مع الحملية، لأن التالي اللازم للمقدم يلزمه نتيجة تأليفه مع الحملية، ولازم اللازم لازم للملزوم.

الضرب الأول: كلّما كان ا ب فكل ج د وكل د هـ، فكلّما كان ا ب فكل ج هـ.

الثاني: كلّما كان ا ب فكل ج د ولا شيء من د هـ، فكلّما كان ا ب، فلا شيء من ج هـ.

الثالث: كلّما كان ا ب فبعض ج د وكل د هـ، فكلّما كان ا ب فبعض ج هـ.

الرابع: كلّما كان ا ب فبعض ج د ولا شيء من د هـ، فكلّما كان ا ب فلا كل ج هـ[1].

وأربعة أخرى، والمتصلة جزئية، ولتكن الحملية صغرى، والشركة في التالي والشروط، وعدد الضروب كما قلنا، لأن نتيجة تأليف التالي بالحملية لازمة للتالي اللازم للمقدم.

الضرب الأول: كل ج هـ وكلّما كان ا ب فكل هـ د، فكلّما كان ا ب فكل ج د.

الثاني: كل ج هـ وكلّما كان ا ب فلا شيء من هـ د، فكلّما كان ا ب فلا شيء من ج د.

الثالث: بعض ج هـ وكلّما كان ا ب(45/ب) فكل هـ د، فكلّما كان ا ب فبعض ج د.

الرابع: بعض ج هـ، وكلّما كان ا ب فلا شيء من هـ د، فكلّما كان ا ب فلا كل ج د.

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة السادسة، (ص. 326-327).

وأربعة ضروب أخرى، والمتصلة جزئية.

[أضرب الشكل الأول من حملي ومنفصل، والحملي صغرى]

الشكل الأول من حملي ومنفصل، والحملي صغرى. ولا شك أنه إذا كان ا قيل: أنه ب، وكان كلّما قيل له ب، فإنه يصدق عليه أحد شيئين ويكذب الآخر أن ا يكون كذلك، فيجب أن تكون الحملية واحدة وموجبة، والمنفصلة كلية تشارك الحملية بالموضوع للانفصال في الأجزاء كلها الذي هو محمول الحملية، وتكون النتيجة منفصلة تتبع الصغرى في الكم والكبرى في الكيف، وتكون الضروب أربعة.

الأول: كل ا ب ودائما كل ب إما ج وإما د، فكل ا إما ج وإما د.

الثاني: كل ا ب وليس البتة شيء من ب إما ج وإما د، فليس البتة شيء من ا إما ج وإما د.

الثالث: بعض ا ب ودائما كل ب إما ج وإما د، فبعض ا إما ج وإما د.

الرابع: بعض ا ب وليس البتة شيء من ب إما ج وإما د، فليس كل ا إما ج وإما د.

[القياس المُقسَّم]

وأما إذا كانت المنفصلة صغرى والحملية كبرى والنتيجة حملية، فهو القياس المُقسَّم. ولاشك أنه إذا كانت أشياء قد قيلت على شيء واحد، ثم حكم على كل واحد مما قيلت عليه كل واحدة من تلك بحكم أن ذلك الشيء يدخل في ذلك الحكم(46/أ)، وأن الشروط وعدد الضروب كما في الحمليات، فيجب أن تكون

المنفصلة وأجزاؤها موجبات، والحمليات، كليات وتشترك كلها في محمول واحد وتتحد في الكيف[1].

الضرب الأول: كل ا إما ب وإماج وكل ب ه وكلج ه، فكل ا ه.

الثاني: كل ا إما ب وإماج ولا شيء من هولا شيء منج ه، فلا شيء من ا ه.

الثالث: بعض ا إما ب وإماج وكل ب هوكلج ه، فبعض ه.

الرابع: بعض ا إما ب وإماج ولا شيء من ب ه، ولا شيء منج ه فليس كل ا ه[2].

[أضرب الشكل الأول من متصل ومنفصل]

الشكل الأول من متصل ومنفصل ، وليكن المتصل هو الصغرى، والشركة في جزء غير تام. إنا نعلم بالضرورة أنه إذا لزم شيء شيئا ثم كان اللازم يلزمه شيء أن ذاك يكون لازما للملزوم الأول. مثلا: ا ب إذا كان يلزمهج د ويلزمج د نتيجة تأليفه مع المنفصلة، فتلك النتيجة تكون لازمة لـ ا ب، فتكون النتيجة متصلة، مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف والتالي والمنفصلة[3]. فيجب أن يكون التالي موجبا

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة السادسة، الفصل السدس.

[2] هذا الضرب عند ابن سينا يأخذ الصورة التالية: كل ب إما ج أوه أو ز، وكل ج وه وز ا، فكل ب ا. المصدر نفسه.

[3] – (فتكون النتيجة متصلة، مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف والتالي والمنفصلة) وكتبت في الهامش.

كليا أو جزئيا، وأن تكون المنفصلة كلية موجبة أو سالبة. فهـذه أربعـة ضـروب. والمتصلة قد تكون كلية وجزئية فتكون ثمانية أضرب:

الضرب الأول: كلّما كان ا ب فكلّ ج د، وكل د إمـا ه وإمـا ر، ينـتج (46/ب) مقدم المتصلة، وتاليها نتيجة التأليف من التالي والمنفصلة، وهي كلّما كان ا ب فكلّ ج إما ه وإما ب.

الثاني: كلّما كان ا ب فكلّ ج د، وليس البتة شيء من د إما هوإما ر، فكلّما كان ا ب فليس البتة شيء من ج إما هوإما ر.

الثالث: كلّما كان ا ب فبعض ج د، وكل د إما ه وإما ر، فكلّما كـان ا ب فبعض ج إما ه وإما ر.

الرابع: كلّما كان ا ب فبعض ج د، وليس البتة شيء من د إمـا ه وإمـا ر، فكلّما كان ا ب فليس كل ج إما ه وإما ر.

وأربعة ضروب أخرى، والمتصلة جزئية، وما سوى ذلـك مـن الاقترانـات الشرطية فقد رأينا أن لا نطوِّل بـه كتابنا هذا[1].

الفصل الثالث

في الشكـل الثـالـث

إن هاهنا بيان حقيقي لإنتاج الشكل الثالث. ومعرفة جهته، لا تتوقف علـى عكس ولا على برهان افتراض أو خلف. لم نجد مثله في الشكل الثـاني، فرأينـا أن

[1] كتب في الهامش (بلغ)، أي بلغت المقابلة بأصل.

نبتدئ أولا بالكلام في الشكل الثالث، فقد نستعين به في كثير مما نحتاج إلى إثباتـــه. والشكل الثالث خاصيته في ترتيب حدوده، أن الأوسط موضوع في مقدمتيه جميعـــا. ونريد أن نتكلم فيه أوّلا بحسب المشهور، ولنقدِّم(47/ا) قبل ذلك مقدمة فنقـــول: إذا قلنا كلج ب أو بعضج ب مطلقا مثلا، وكان ذلك صادقا، فيجب أن نصدِّق بعض بج مطلقا عاما، لأن لنا أن نفرض شيئا ما يكونج وب، وليكن ذلك الـــشيء د، فتكون د هيج وب، فيكون شيء ما هوج وب، فيكون ذلك الشيء هو ب وج فـــ ب فـــاج. وهذا الشكل لا يجوز أن تكون صغراه سالبة لأنّه، حينئذ يجوز أن يكـــون الأكبر أعم من الأصغر أو خاصا به موجبا عليه. ويجوز أن يكون مباينا لـــه، ســـواء كانت الكبرى موجبة أو سالبة. ولا يجوز أن تتألف من جزئيتين لأنه حينئذ يحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بإيجاب الأكبر أو ســـلبه، وجاز أن يكون هو هو. فلا ندري أن الحق هو الإيجاب أوالسلب، فتكـــون ضـــروبه ستة، لأن الصغرى الموجبة الكلية تتألف مع الكبرى علـــى أي قـــسم كانـــت مـــن المحصورات الأربع، فيكون ذلك أربعة أضرب. والصغرى الموجبة الجزئية تتألف مـــع الكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية، وذلك ضربان فتكون الضروب ستة[1].

[أضرب الشكل الثالث من الحمليات]

الأول: من كليتين موجبتين تنتج موجبة جزئية، كل بج وكل ب ا فبعضج ا، لأنا نعكس الصغرى فتكون بعض(47/ب)ج ب، نقرنها بالكبرى فيكون الـــضرب الثالث من الشكل الأول.

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الرابع، (ص. 116-117).

الثاني: من كليتين والكبرى سالبة تنتج جزئية سالبة، كل ب‌ج ولا شيء من ب ا، فلا كل‌ج ا، لأنّا إذا عكسنا الصغرى صار الضرب الرابع من الشكل الأول.

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية، بعض ب‌ج وكل ب ا فبعض‌ج ا. كما بيّنا في الأول.

الرابع: من موجبتين والكبرى جزئية تنتج موجبة جزئية، كل ب‌ج وبعض ب ا فبعض‌ج ا، لأنا نعكس الكبرى ونجعلها صغرى فينتج بعض ا ج، ثم نعكس النتيجة لأن المطلوب كان نسبة الأكبر إلى الأصغر، فيصير بعض‌ج ا. وهذا وإن بيّن الإنتاج فلا يتبيّن به جهة النتيجة، لأن عكس الموجبات كما ستعلمه لا يحفظ الجهات، ونتبيّن ذلك بالافتراض وستعلمه.

الخامس: من موجبه جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية، بعض ب‌ج ولا شيء من ب ا ، فلا كل‌ج ا، لأنا نعكس الصغرى فيكون رابع الأول[1].

السادس: من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية لا يبيّن بالعكس، لأن

الصغرى تنعكس جزئية فيكون(48/ا) التأليف من جزئيتين فلا ينتج، والكبرى لا تنعكس لأنها سالبة جزئية، فإنا إذا قلنا: ليس كل حيوان إنسانا وصدق، لا يلزم أن يصدق ليس كل إنسان حيوانا. فطريقه الافتراض أو الخَلْف: أما الافتراض فإنّا نفرض البعض من ب الذي ليس ا د حتى يكون لا شيء من د ا، فنقول: كل د ب وكل ب ج، فكل دج ولا شيء من د ا فلا كل‌ج ا. وفي هذا بحث سنذكره في الشكل الثاني.

---

[1] عند ابن سينا الضرب السادس متقدم على الخامس، انظر، **الشفاء** ، **القياس**، المقالة الثانية، الفصل الرابع، (ص. 118-119).

وأما الخَلْفُ فلأنّه لو لم يصدق ليس كلجـ ا فكلجـ ا، وكل بجـ فكل ب ا، وكان لا كل ب ا، هذا خلف[1].

وأما البيان الآخر فلا يحتاج إلى هذا التطويل، بل نقول: إذا كان كل بجـ وكل ب ا فيكون ب، فقد قيل لهاجـ وا، فشيء هوجـ وا وهو ب، فبعضجـ ا و لم يجب كلجـ ا، لأنا لم نتحقق أن ذلك الشيء الذي قيل لهجـ قيل عليه كل ما هو جـ، فقد يكونجـ ما غير مقول على الشيء الذي هو ب الذي قيل له ا أو سلب عنه ا. ويجوز أن تكون الكبرى موجبة وسالبة كلية وجزئية، والصغرى جزئية وكلية، ولا بد وأن يكون فيهما كلي، وإلا لم يتحقق أن الشيء الذي قيل لهجـ هو الذي حكم عليه بثبوت ا أو سلبه، وأن تكون الصغرى موجبة ليكون الأوسط قد قيل له الأصغر. وكذلك لو كانت سالبة في قولها صدق(48/ب)موجبة. ومهما كانت الصغرى موجبة فعليه، أي ما عدا الممكنات، أو سالبة في قولها صدق موجبة فعليه كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، فإن سلبها يستلزم الإيجاب بالفعل، فتستلزم قول الأصغر على الأوسط، وكانت جهة الكبرى لا تتعلق بشرط وصف الموضوع، لتعلق المشروطتين والعرفيتين كانت النتيجة تابعة للكبرى في الكيف والجهة. لأنه إذا كان شيء من ب بالفعلجـ وكان ذلك الب قيل له ا فذلك الـ جـ الذي هو ب قيل له ا بتلك الجهة. وأما إذا كانت الكبرى إحدى المشروطتين أو العرفيتين فيجب أن تكون النتيجة مطلقة. أما في العاميتين فعامة، لأنا لا ندري أن الـا ثبت لما قيل لهجـ ما دام موصوفا بـج أو في وقت آخر لأنه كان الشرط ما دام موصوفا بـب، و لم يكن شرط أن لا يكون ذلك دائما بدوام الذات، فيجوز أن يكون، فلهذا جعلنا النتيجة مطلقة عامة. وأما في الخاصتين، ففي المشروطة الخاصة وجودية اللاضرورية لأنجـ

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الرابع، (ص. 116-119).

الذي هو ب يكون ا لا بالضرورة ما دامت ذاته. وفي العرفية الخاصة وجودية لا دائمة لأنج الذي هو ب يكون ا لا دائما، إذ كما قلنا: كل ب ا ما دام ب لا دائما. وأما إذا كانت الصغرى ممكنة فلنؤخر الكلام فيه إلى المختلطات.

[أضرب الشكل الثالث من المتصلات والشركة في جزء تام]

الشكل الثالث من المتصلات والشركة في جزء تام(49/ا)، ونحن نعلم أيضا بالضرورة أنه إذا كان شيء إذا وجد لزمه وجود شيء آخر، ووجود شيء آخر[1] أيضا أو انتفاؤه. إنه قد يكون في وقت ما إذا وجد أحد ذينك الشيئين لزمه وجود الآخر أوانتفاؤه، وذلك عند وجود الملزوم. ولا يلزم أن يكون ذلك في كل وقت، فقد يكون وجود كل واحد منهما أعم من وجود الملزوم. فلا بد وأن يكون في المقدمتين كلية ليتحقق إيجاد زمان وجد فيه اللازمان. ولا بد وأن تكون الصغرى موجبة ليكون قد وجد الأصغر في زمان وجد فيه الأكبر، أو انتفاؤ وجوده فيه، إن كانت الكبرى سالبة. فتكون الضروب إذا ستة كما في الحمليات .

الضرب الأول: من كليتين موجبتين تنتج موجبة جزئية: كلّما كان ا ب فج د وكلّما كان ا ب فـ ه ر، فقد يكون إذا كانج د فـ ه ر.

الثاني: من كليتين والكبرى سالبة، تنتج سالبة جزئية: كلّما كان ا ب فج د وليس البتة إذا كان ا ب فـ ه ر، فقد لا يكون إذا كانج د فـ هر.

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: قد يكون إذا كان ا ب فج د وكلّما كان ا ب فـ ه ر، فقد يكون إذا كانج د فـ ه ر.

---

[1] - (ووجود شيء آخر) وكتب في الهامش.

الرابع: من موجبتين والكبرى جزئية، تنتج موجبة جزئية: كلّما كان ا ب فـجـ د وقد يكون إذا كان ا ب فـ هـ ر، فقد يكون إذا كانجـ د فـهـ ر.

الخامس: من موجبة جزئية صغرى(49/ب)، وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية: قد يكون إذا كان ا ب فـجـ د وليس البتة إذا كان ا ب فـهـ ر، فقد لا يكون إذا كانجـ د فـهـ ر .

السادس: من كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية كبرى تنتج سالبة جزئية: كلّما كان ا ب فـجـ د، وقد لا يكون إذا كان ا ب فـهـ ر، فليس دائما إذا كانجـ د فـهـ ر.

وإذا كانت المتصلات اتفاقية لم يكن للقياس فائدة، لأن المقدمتين إنّما يصدقان إذا صدق تاليهما، وحينئذ يتحقق اتفاق صدقهما من غير حاجة إلى وسط أو تأليف قياس[1].

[أضرب الشكل الثالث من حملي ومتصل]

الشكل الثالث من حملي ومتصل، وقد رأينا أن نقتصر على ما يكون الحملي كبرى تشارك التالي، كراهة الإطالة بما يقِل استعماله. وإنا نعلم بالضرورة أنه إذا كان شيء يلزمه شيء، ويلزم ذلك اللازم شيء آخر، أن ذلك اللازم الآخر يكون لازما للملزوم. فإذا كان، مثلا، كلّما وجد ا ب لزمه وجود كل د جـ، وإذا وجد كل دجـ لزمه مع الحملية الصادقة وهي كل د هـ أن بعضجـ هـ، كان بعضجـ هـ لازما لـ ا ب، فيجب أن يكون التالي موجبا، ولا بد من أن يكون هو والحملي أحدهما كليا.

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالةالسادسة، الفصل الأول، فصل القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الأشكال الثلاثة.

الضرب الأول: كلّما كان ا ب فكل دج وكل د ه، فكلّما كان ا ب فبعض ج ه.

الثاني: كلّما كان ا ب فكل دج ولا شيء من د ه،(1/50) فكلّما كان ا ب فلا كل ج ه.

الثالث: كلّما كان ا ب فبعض دج وكل د ه، فكلّما كان ا ب فبعض ج ه.

الرابع: كلّما كان ا ب فكل دج وبعض د ه، فكلّما كان ا ب فبعض ج ه.

الخامس: كلّما كان ا ب فبعض دج ولا شيء من د ه، فكلّما كان ا ب فلا كل ج ه.

السادس: كلّما كان ا ب فكل دج وليس كل د ه، فكلّما كان ا ب فلا كل ج ه.

وستة أخرى، والمتصلة جزئية، ولتكن الحملية صغرى، فتكون الضروب وعدد الضروب كما قلناه، إذ نتيجة تأليف التالي بالحملية لازمة للتالي اللازم للمقدم، فهي لازمة له أيضا.

الضرب الأول: كل دج وكلّما كان ا ب فكل د ه، فكلّما كان ا ب فبعض ج ه.

الثاني: كل دج وكلّما كان ا ب فلا شيء من د ه، فكلّما كان ا ب فلا كل ج ه.

الثالث: بعض دج وكلّما كان ا ب فكل د ه، فكلّما كان ا ب فبعض ج ه.

الرابع: كل دج وكلّما كان ا ب فبعض د ه، فكلّما كان ا ب فبعض ج ه.

الخامس: بعض دج وكلّما كان ا ب فلا شيء من د ه، فكلّما كان ا ب فلا كل ج ه.

السادس: كل دج وكلّما كان ا ب فلا كل د ه، فكلّما كان ا ب فلا كل ج ه.

وستة ضروب أخرى والمتصلة جزئية.

الفصل الرابع

في القضية العدمية، والمحصلة،(50/ب)

والمعدولة من أصناف الحمليات، والتفرقة بينها

القضية العدمية هي التي محمولها دال على عدم شيء عن شيء من شأنه أن يكون له في الوقت الذي فقده، كقولنا: للكهل أنه جاهل. وقد يقال: هي التي محمولها دال على عدم شيء عن شيء من شأنه أن يكون له أو لنوعه أو لجنسه القريب أو البعيد، وهذا أعم من الأول. وقد يقال: هي التي محمولها أخسّ المتقابلين، كالجور والظلمة[1].

والقضية المحصلة، على الإطلاق، هي التي ليس في موضوعها ولا في[2] محمولها عدول البتة. وإذا أطلقنا لفظ المحصلة أردنا التي بحسب المحمول، أي المحصلة المحمول، سواء كان في موضوعها عدول أو لم يكن، فيكون محمولها إسما[3] محصلا أو كلمة محصلة، كقولنا: "زيد قائم" و"زيد يقوم". ومنهم من يشترط في المحصلة أن لا يكون محمولها عدميا. ونحن نتبع هؤلاء في ذلك لتكون العدمية قسما خارجا عن المحصلة لا قسما منها.

والقضية المعدولة، على الإطلاق، هي التي موضوعها اسم معدول ومحمولها اسم معدول، أو كلمة معدولة، كقولنا: "ما ليس بحي يكون ليس بعالم"، أو "يكون لا يعلم". وإذا أطلقنا لفظ المعدولة أردنا التي بحسب المحمول. فلنفرّق بين الموجبة المعدولة

---

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الأولى، الفصل الثالث.

[2] – (في) وكتبت في الهامش.

[3] في الأصل (اسم).

عند إطلاق اللفظ(51/ا) وبين السّالبة المحصلة عند تأخير حرف السلب عن الموضوع، والفرق بينهما من جهة اللفظ والمعنى. أما من جهة اللفظ فالقضية إن كانت ثلاثيـــة تميَّزت الموجبة المعدولة عن السالبة المحصلة، بأنّ حرف السلب يكون في السالبة متقدِّما على الرابطة كما بيَّناه. وأما في الموجبة المعدولة فإنه يتأخر لأنه داخـــل في المحمـــول فيجب أن يتأخر لتكون الرابطة قد ربطت المحمول بكماله، ولو قُدِّم حرف الـــسلب على الرابطة لم تكن الرابطة ربطت المحمول بل جزءه، ويكون حرف الـــسلب وقـــع خارجا عن المحمول غير مربوط بالرابطة، بل ولا يصح هذا أيضا، لأن حرف السلب صار جزءا من اللفظ الذي هو المحمول، كالهمزة من إنسان، فلا يجوز أن **يعبر**[1] عـــن موضعه؛ وأنت تعلم أنّك لو قلت: "زيد عبد يكون الله"، على أن تجعل المحمول "عبد الله" لم يصح، ولو جعلت "عبد الله" وصفا ولفظا مؤلفا، فكيف لو جعلته لقبا على أنه لفظ مفرد. والاسم المعدول أو الكلمة المعدولة لفظ مفرد كما بيّنا، فلا يجوز فـــصل بعضه عن بعض. وأما لو تجوز متجوّز في السالبة المحصلة الثلاثية تَقَدُّمَ الرابطة علـــى حرف السلب، وقال: هذا نقل للحرف عن موضعه، كما قد ينقل السور فهذا تَجَوُّزٌ مُخِلٌّ[2]، فإن جوّزت اللغة ذلك فتكون التفرقة بين السالبة(51/ب) والمعدولة بالنِّيـــة. وأما إن كانت القضية ثنائية فالنِّية تفرق بينهما. فإن القائل إن أراد بقوله: "زيد ليس بصيرا" أن المحمول هو مجموع ليس بصيرا، فالقضية معدولـــة موجبـــة. وإن أراد أن المحمول هو البصر وحده، وأنّ "ليس" رافعةٌ للحمل فالقضية سالبة محصلة. وكـــذلك أيضا اللغة، قد يفرَّق بينهما بأن يكون بعض حروف السلب للعدول وبعضها للسلب، فيشبه أن يكون في لغة العرب لّما جوَّزوا حذف[3] الرابطة، فرَّقوا بين حروف الـــسلب

---

[1] لعله (يغير).

[2] في الأصل (يجوز محل).

[3] في الأصل (حد من).

لئلا يقع اللُّبْس بحسب ذلك. فيشبه أن يكون في لغتهم "غير" تستعمل للعدول و"ليس" للسلب. فإذا قالوا: "زيد غير بصير" فالقضية معدولة، وإذا قالوا: "زيد ليس بصيرا" فالقضية سالبة، ولذلك لا يجوز في لغتهم تقديم "غير" على الرابطة[1]، كما يجوز تقديم "ليس". فلا يصح أن يقال: "زيد غير يكون عادلا"، وتجوز "ليس يكون عادلا"[2]. وأما الفرق من جهة المعنى، فقد تجعل المعدولة في قوة العدمية بالتفسير الأول، وقد تجعل في قوة العدمية بالتفسير الثاني، فلا يقال على التفسير الأول للصبي: إنه لا عالم، ويقال ذلك للكهل. وعلى التفسير الثاني يصح ذلك، حتى يصح أن يقال للحائط: إنه لا عالم. وعلى هذين التفسيرين فالفرق بين المعدولة الموجبة والسالبة (52/أ)المحصلة ظاهر، لأن السلب لا يشترط فيه كون المسلوب من شأنه أن يكون للموضوع ولا لشيء من المحمولات عليه. وقد يجعل أعم من ذلك، وهو أن يكون محمولها شيء عُبِّر عنه بِسَلْبِ ما ليس هو، سواء كان ذلك الشيء ملكة أوعدما أو غير ذلك. وبهذا المعنى يوصف الله عز وجل بالأسماء غير المحصلة. وحينئذ يكون الفرق بينها وبين السالبة المحصلة، أن المعدولة حكمها ثبوت نسبة لا كذا، الذي هو المحمول إلى الموضوع لأنها موجبة، وحكم الموجبة هو ثبوت نسبة المحمول، سواء كان محصلا أو معدولا إلى الموضوع. وأما السالبة فحكمها رفع النسبة الإيجابية بينهما، ولا يلزم ذلك ثبوت نسبة بينهما، إذ الحكم بلا نسبة. وأما في المعدولة فالحكم هو بنسبة لا كذا إلى الموضوع[3]. ويتفرع على هذا أنّا إذا قلنا: "ج هو ليس ب"، ثم قلنا: "كل ما ليس هو[4] ب"، أي كل ما حكم عليه بأنه ليس ب، دخل ج فيه. وإذا قلنا: "ج ليس هو ب"،

---

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الثانية، الفصل الأول، (ص. 78-79).

[2] كذا في الأصل.

[3] - (إلى الموضوع) وكتبت في الهامش.

[4] - (هو) وكتبت في الهامش.

ثم قلنا: "كل ما هو ليس هو ب"، أي كل ما حكم عليه بأنه ليس ب، لم تدخل ج في ذلك، إذ ليس ج مما حكم عليه بأنه ليس ب، بل حكم بلا نسبة بين ج وب. وأيضا فإن معنى السالبة أنّه: ليس شيء هو بالفعل ج وب، أي ليس شيء هو بالفعل ج، إما في الخارج في القضية الخارجية، أو في العقل في الحقيقية، أو تقديرا في التقديرية(52/ب)، وهو بالفعل ب، فلا يلزم من ذلك أن يكون شيء حكم العقل عليه أنه ج في الحقيقة أو شيء هو في الخارج أو في الخارجية، أو شيء هو لو وجد لكان ج في التقديرية، وكذلك لا يلزم ذلك في ب. وأما المعدولة فمعناها: أن ما هو بالفعل ج، إما في الخارج في الخارجية أو في الفعل في الحقيقية، أو لو وجد لكان بالفعل ج في التقديرية، فهو محكوم عليه بأنه ما هو بالفعل لا ب. ومعلوم أن صدق ذلك يتوقف على موضوع هو بالفعل كذلك، لأن الحكم بثبوت وصف لشيء يستدعي ثبوت ذلك الموصوف وذلك الوصف. وأقول أيضا: لو قلنا "ليس ج ب" وفرضنا أن شيئا هو ج بالفعل لم يلزم أن يكون ذلك الـ ج محكوما عليه بأنه ليس ب، وإن كان له ثبوت، لأن حكمنا بأنه لا ج ب حكم برفع النسبة، وأما الحكم بإثبات نسبة لا ب فهو حكم بثبوتٌ النسبة، ولا يلزم من الحكم بلا ثبوت شيء الذي هو النسبةُ الحكمَ بثبوته، فلا يلزم من الحكم بلا ثبوت نسبة كذا الحكم بثبوت نسبة لا كذا ، إذ قد يوجد الحكم بلا ثبوت نسبة كذا مع عدم الحكم بثبوت نسبة لا كذا، كما إذا لم يكن للموضوع تحقق. فعلى هذا، يكون صدق السالبة أعم، لأن الموجبة تكذب تارة بكذب النسبة وتارة بعدم تحقق الموضوع. والسالبة لا تكذب إلاّ بثبوت النسبة الإيجابية بين المحمول المتحقق والموضوع المتحقق[1]. ولا شك أن المتوقف على شروط أكثر، أقل وجودا. فوجود كذب(53/ا) السالبة أقل، ووجود كذب الموجبة

---

[1] - (والسالبة لا تكذب إلاّ بثبوت النسبة الايجابية بين المحمول والمتحقق والموضوع المتحقق) وكتبت في الهامش .

أكثر، لأن توقفه على شروط أقل ووجوهه أكثر. وصدق السالبة أكثر لأن شروطه أقل. وصدق الموجبة أقل، لأن شروطه أقل[1]. وأكثر ما يقع الغلط في أمر السالبة حين يؤخر حرف السلب عن الموضوع، فيوهم أنه محكوم عليه، فينبغي أن يجعل دائما مقدما على الموضوع. وكل واحدة من العدمية والمحصلة والمعدولة قد تكون موجبة كما مثّلناه. وقد تكون سالبة كقولنا في العدمية: "لا شيء من الإنسان بالحي"، وفي المحصلة لا شيء من الإنسان[2] بحجر، وفي المعدولة، إما معدولة الموضوع، كقولنا: "لا شيء مما ليس بحي بصيرا"، وإما معدولة المحمول كقولنا: "لا شيء من الإنسان غير بصير"، وإما معدولة الموضوع والمحمول كقولنا: "لا شيء مما ليس بحي غير ميت". والقضية المحصلة تسمى بسيطة، لأن أجزاءها أقل. والأقل أجزاء يسمى بسيطا بالقياس إلى الأكثر أجزاء. واعلم أن بين هذه القضايا تلازم وتعاند، فلنجعل[3] لذلك قانونا نمتحن عليه، ولنقتصر على المخصوصات كراهة الإطالة، ولِنُسامَح. ونسمي العدمية ما محمولها أخس المتقابلين. ونقول: كل موضوع، فإما أن يكون له وجود أو لا يكون. والثاني كقولنا: العنقاء عادل. والأول إما أن يكون قد حصل له المحمول بالفعل أولا يكون، والأول كقولنا: "عمر رضي الله عنه عادل"، والثاني إما أن يكون قد حصل له ضد المحمول كقولنا: "الحجاج جائر"، أو المتوسط كقولنا: "المأمون عادل(53/ب) وجائر"، وإما أن لا يكون قد حصل له واحد منها. فإما أن يكون ذلك بالقوة كقولنا: "الصبي عادل"، أو ولا بالقوة كقولنا: "الحجر عادل"[4]. وكلّما صدق الأخص صدقا، صدق الأعم، ضرورة استلزام الأخص الأعمَ ولا ينعكسُ، وإلا بطل العموم.

---

[1] – (وصدق الموجبة أقل لأن شروطه أقل) وكتبت في الهامش.

[2] – (بالحيّ وفي المحصلة لا شيء من الانسان) وكتبت في الهامش.

[3] في الأصل (فليجعل).

[4] **الشفاء، العبارة**، المقالة الثانية، الفصل الأول، ص. 82.

وكلّما كذب الأعم كذب الأخص ضرورة انتفاء الخاص عند انتفاء العام، ولا ينعكس، وإلاّ بطل العموم. وكلّما كان أعم صدقا من آخر، فنقيضه أخص صدقا من نقيضه، ضرورة أن الصدق والكذب لا يخرج عن النقيضين. فإذا فرضنا الأمور مثلا سبعة وصدق الخاص على ثلاثة والعام على أربعة، وجب أن يصدق نقيض الخاص على أربعة، ونقيض العام على ثلاثة، ولأنه كلّما صدق نقيض العام صدق نقيض الخاص، وليس كلّما صدق نقيض الخاص صدق نقيض العام. أما الأول، فلأنه لو جاز صدق نقيض العام مع كذب نقيض الخاص، وكلّما كذب نقيض الخاص صدق الخاص، لجاز صدق الخاص عند صدق نقيض العام، وكلّما صدق نقيض العام كذب العام، فيجوز صدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف. وأما الثاني، فلأنه كلّما كذب الخاص صدق نقيضه، فلو كان كلّما صدق نقيض الخاص(54/ا) صدق نقيض العام، لزم منه كلّما كذب الخاص صدق نقيض العام، وكلّما صدق نقيض العام كذب العام، فكلّما كذب الخاص كذب العام، هذا خلف. وأيضا كلّما كذب نقيض الخاص كذب نقيض العام، وليس كلّما كذب نقيض العام كذب نقيض الخاص. أما الأول، فلأنه لو جاز كذب نقيض الخاص مع صدق نقيض العام، وكلّما صدق نقيض العام كذب العام، لجاز كذب نقيض الخاص مع كذب العام. لكن كلّما كذب نقيض الخاص صدق الخاص، فيجوز صدق الخاص مع كذب العام، هذا خلف. وأما الثاني فلأنه كلّما صدق العام كذب نقيضه، فلو كان كلّما كذب نقيض العام كذب نقيض الخاص، وكلّما كذب نقيض الخاص صدق الخاص، فكلّما صدق العام صدق الخاص، هذا خلف. ويلزم مما ذكرنا أن يكون نقيض الخاص أعم من نقيض العام. ولنتخذ لذلك لوحا يقربه إلى الحس[1](54/ب):

---

[1] اللوح نفسه في، **الشفاء، العبارة**، المقالة الثانية، الفصل الأول، (ص. 84)، مع بعض الاختلاف، مثل استعمال فعل الكينونة "يكون" بدلا عن "يوجد" في **الشفاء**.

زيد يكون عادلا	زيد ليس يكون عادلا
يصدق في واحد وهو إذا كان عادلا ويكذب في خمسة وهو إذا كان جائرا أو متوسطا وإذا كان ليس شيء من ذلك بالفعل بل بالقوة وإذا كان لا بالفعل ولا بالقوة وهو موجود أو معدوم	يكذب في الواحد الذي صدق فيه نقيضه ويصدق في الخمسة التي كذب فيها نقيضه
زيد ليس يكون لا عادلا	**زيد يكون لا عادلا**
يصدق في إثنين إذا كان عادلا أو معدوما، ويكذب في الأربعة الباقية	يكذب في الإثنين اللذين صدق فيهما نقيضه ويصدق في الأربعة الباقية التي يكذب فيها نقيضه
زيد ليس يكون جائرا	**زيد يكون جائرا**
يكذب في واحد وهو إذا كان جائرا ويصدق في الخمسة الباقية	يصدق في الواحد الذي كذب فيه نقيضه ويكذب في الخمسة التي صدق فيها نقيضه

فكل اثنين من هذه، فهما في العُرْضِ متناقضان. وأما في الطول فاللوح الأيمن، ما هو منه أعلى، فهو أخص صدقا وأعم كذبا مما هو أسفل، وما هو أسفل فهو أعم صدقا وأخص كذبا مما هو أعلى. فنسبة البسيطة الموجبة إلى المعدولة السالبة كنسبة المعدولة السالبة(55/ا) إلى السالبة العدمية. وكذلك نسبة السالبة العدمية إلى السالبة المعدولة، كنسبة السالبة المعدولة إلى الموجبة المحصلة.

وأما اللوح الأيسر، فما هو أعلى فهو أعم صدقا مما هو أسفل وأخص كذبا، وما هو أسفل فهو أعم كذبا وأخص صدقا مما هو أعلى، فهو على عكس الأيمن، والنسبة فيه كما في الأيمن. وأما اعتبار النسبة بينهما قطرا، فإن الأول من الأيمن مع الثاني أو الثالث من الأيسر، والثاني من الأيمن مع الثالث من الأيسر يمتنع اجتماعهما على الصدق، ولا يمتنع على الكذب، يحقق ذلك الاعتبار. ولأنه لو جاز صدق "زيد يكون عادلا" مع صدق "يكون لا عادلا"، أو مع صدق "يكون جائرا"، أو جاز صدق "ليس يكون لا عادلا" مع صدق "يكون جائرا"، وكلّما صدق ذلك كذب نقيضه، فجاز أن يكذب "ليس يكون لا عادلا" الذي هو نقيض "يكون لاعادلا"، المفروض صادقا عند صدق "يكون عادلا"، فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف. وكذلك يلزم جواز كذب "ليس يكون جائرا"، الذي هو نقيض "يكون جائرا"، المفروض صادقا عند صدق "يكون عادلا" أو عند صدق "ليس يكون لا عادلا"، فيكذب العام (55/ب)عند صدق الخاص، هذا خلف. وكذلك يلزم كذب "ليس يكون عادلا"، الذي هو نقيض "يكون عادلا"، المفروض صدقه مع صدق "يكون لا عادلا" أو "يكون جائرا"، فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف. وكذلك يلزم كذب "يكون لا عادلا" الذي هو نقيض "ليس يكون لا عادلا"، المفروض صدقه عند صدق "يكون جائرا"، فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف. وأما أن هذه لا يمتنع اجتماعها على الكذب، فلأنه لو لزم من كذب "يكون

عادلا"، صدقَ "يكون لا عادلا" أو صدق "يكون جائرا"، وكلّما صدق ذلك كذب نقيضه، فيلزم أن يكذب "ليس يكون لا عادلا"، الذي هو نقيض "يكون لا عادلا"، و"ليس يكون جائرا"، الذي هو نقيض "يكون جائرا"، كلّما كذب يكون عادلا فيكون كلّما كذب الخاص كذب العام، هذا خلف. وكذلك لو كان كلّما كذب "ليس يكون لا عادلا" صدق "يكون جائرا"، وكلّما صدق ذلك كذب "ليس يكون جائرا"، فكلّما "كذب ليس يكون لا عادلا" الخاص، كذب "ليس يكون جائرا" العام، هذا خلف. وكذلك لو كان يلزم من كذب "يكون لا عادلا" أو "يكون جائرا" صدق "يكون عادلا". وكلّما صدق ذلك كذب "ليس يكون عادلا"(56/أ)، فيكون كلّما كذب "يكون لا عادلا" أو "يكون جائرا" الخاص، كذب "ليس يكون عادلا" العام، هذا خلف. وكذلك لو لزم من كذب "يكون جائرا" صدق "ليس يكون لا عادلا"، وكلّما صدق ذلك كذب "يكون لا عادلا"، فكلّما كذب "يكون جائرا" الخاص، كذب "يكون لا عادلا" العام، هذا خلف. وأما القطر، الأخذ من الأول من الأيسر إلى الثاني أو الثالث من الأيمن، والقطر، الأخذ من الثاني من الأيسر إلى الثالث من الأيمن، فبالعكس من ذلك. وذلك لأن هذه يمتنع اجتماعها على الكذب، ولا يمتنع اجتماعها على الصدق، يتحقق ذلك الاعتبار. ولأنه لو جاز اجتماعها على الكذب لصدقت نقائضها، فتجتمع تلك الأقطار على الصدق، وقد بيّنا أن ذلك محال. ولأنه لو جاز عند كذب "ليس يكون عادلا" كذب "ليس يكون لا عادلا" أو "ليس يكون جائرا"، وكلّما كذب ذلك صدق نقيضه، وهو "يكون لا عادلا" أو "يكون جائرا" لجاز كذب "ليس يكون عادلا" العام، عند صدق "يكون لا عادلا" أو "يكون جائرا" الخاص، هذا خلف. وإن شئت قلت: لجاز صدق "يكون لا عادلا" أو "يكون جائرا"، عند كذب "ليس يكون عادلا"، فيصدق الخاص(56/ب) عند كذب العام، هذا خلف. وكذلك لو كذب "ليس يكون جائرا" عند كذب "يكون لا عادلا" لصدق

نقيضه، وهو "يكون جائرا"، فيصدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف. وأيضا لو جاز[1] كذب "ليس يكون عادلا" عند كذب "ليس يكون لا عادلا"، أو "ليس يكون جائرا"، وكلّما كذب ذلك صدق نقيضه، وهو "يكون عادلا"، فيصدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف. وكذلك لو كذب "يكون لا عادلا" عند كذب "ليس يكون جائرا"، وكلّما كذب ذلك صدق نقيضه، وهو "ليس يكون لا عادلا"، فيصدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف. وأما أنه لا يمتنع اجتماع هذه على الصدق، فلأنه لو كان كلّما صدق "ليس يكون عادلا"، كذب "ليس يكون لا عادلا" أو "ليس يكون جائرا"، وكلّما كذب ذلك صدق نقيضه، وهو "يكون لا عادلا" أو "يكون جائرا"، لكان كلّما صدق "ليس يكون عادلا" العام، صدق "يكون لا عادلا" أو "يكون جائرا" الخاص، فكلّما صدق العام صدق الخاص، هذا خلف. وكذلك لو كان كلّما صدق "يكون لا عادلا العام"، كذب "ليس يكون جائرا"، ويلزم ذلك صدق يكون جائرا الخاص، فكلّما صدق العام صدق الخاص، هذا محال. وكذلك لو كان(57/ا) كلّما صدق "ليس يكون لا عادلا" أو "ليس يكون جائرا"، كذب "ليس يكون عادلا"، ويلزم ذلك صدق "يكون عادلا"، فكلّما صدق "ليس يكون لا عادلا" أو "ليس يكون جائرا" العام، صدق "يكون عادلا" الخاص، هذا محال. وكذلك لو كان كلّما صدق "ليس يكون جائرا" العام، كذب "يكون لا عادلا"، ويلزم ذلك صدق "ليس يكون لا عادلا" الخاص، فكلّما صدق العام صدق الخاص، هذا خلف.

---

[1] - (جاز) وكتبت في الهامش.

الفصل الخامس

في تلازم ذوات الجهة

وقد رأينا أن نتخذ لذلك لوحا، ونضع كل طبقة مع نقائضها عرضا، ولوازمها طولا، ولنبتدئ بطبقة الوجـــوب.

الطبقة الأولى:

متلازمة متعاكسة	طبقة الوجوب	متلازمة متعاكسة	ونقائضها
	واجـــب أن يـــــوجد		ليس بـــواجب أن يوجد
	لا يمكن العامي أن لا يوجد		ممكـــن العامي أن لا يوجد
	ممتنـــع أن لا يـــوجـــد		لا يمتنع أن لا يوجد
	وتلزم هذه من غير معاكسة		
	ممكن العامي أن يوجد		ليس يمكن الخاص أن يوجد
	ليس بواجب أن لا يوجد		ليس يمكن الخاص أن لا يوجد
	ليس بممتنع أن يوجد		

(57/ب)الطبقة الثانية:

طبقة الامتناع		ونقائضها
واجب أن لا يوجد	متلازمة متعاكسة	ليس بواجب أن لا يوجد
لا ممكن العامي أن يوجد		ممكن العامي أن يوجد
ممتنع أن يوجد		لا يمتنع أن يوجد
وتلزم هذه من غير معاكسة		ليس بواجب أن يوجد
ممكن العامي أن لا يوجد		ليس بممكن الخاص أن لا يوجد
ليس بممتنع أن لا يوجد		ليس بممكن الخاص أن يوجد

الطبقة الثالثة:

طبقة الممكن الخاصي		ونقائضها
م ممكن الخاص أن يوجد	متلازمة متعاكسة	ليس بممكن الخاص أن يوجد
ممكن الخاص أن لا يوجد		ليس بممكن الخاص أن لا يوجد
وتلزم هذه من غير معاكسة		ممكن العامي أن لا يوجد
ممكن العامي أن يوجد		ليس بواجب أن لا يوجد
ليس بواجب أن يوجد		ليس بممتنع أن لا يوجد[1]
ليس بممتنع أن يوجد		

[1] **الشفاء، العبارة**، المقالة الثانية، الفصل الأول، (ص. 122-123).

فقد ظهر من هذا أن قولنا: واجب أن يوجد، مثل قولنا: ممتنع أن لا يوجد، وقولنا: واجب أن لا يوجد، مثل قولنا، ممتنع أن يوجد، وقولنا: ممكن العامي أن يوجد، (58/ا) مثل قولنا: ليس بواجب أن لا يوجد، وقولنا: ممكن العامي أن لا يوجد، مثل قولنا: ليس بواجب أن يوجد، وقولنا: ممكن الخاص أن يوجد مثل قولنا: ممكن الخاص أن لا يوجد .

الفصل السادس

في التناقض

والتناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتيهما أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. فالاختلاف يدخل فيه اختلاف القضايا وغيرها، وقولنا: قضيتين تخرج غيرهما. ثم اختلاف القضيتين قد يكون بالجهة أو بالمحمول والموضوع أو العدول أوغير ذلك. فيكون اختلاف[1] قضيتين بالإيجاب والسلب أخص، فيكون كالجنس القريب وباقيه كالفصل. وقولنا: لذاتيهما، لأنه لو كانت إحداهما صادقة والأخرى كاذبة لا لذاتيهما، لم يتناقضا، كقولنا: "بالضرورة الإنسان حيوان"، "بالضرورة ليس الإنسان بحيوان"، فإن هاتين وإن اقتسما[2] الصدق والكذب، فليستا بمتناقضتين، بل لا بد في تناقضهما من تقدم حرف السلب على

---

[1] - (اختلاف) وكتب في الهامش.

[2] في الأصل (انقسما).

الجهة، فيقال: "ليس بالضرورة الإنسان حيوانا"[1]، إذ لو لم يتقدم حرف السلب لجاز أن يصدقا وأن يكذبا. أما صدقهما، فكقولنا: "بالإمكان الإنسان كاتب"، "بالإمكان[2] ليس الإنسان بكاتب". وأما كذبهما، فكقولنا: "بالضرورة الإنسان كاتب"، "بالضرورة ليس الإنسان(58/ب) بكاتب". وأيضا لو اقتسما الصدق والكذب، وكانا جزئيتين أو كليتين لم يتناقضا، كقولنا: "بعض الإنسان حيوان"، "ليس كل إنسان بحيوان"، فإن إحدى هاتين صادقة والأخرى كاذبة، ومع ذلك لا لذاتيهما، فإنه لو كان لذات الموجبة الجزئية أن تكون مناقضة للسالبة الجزئية لكان ذلك في كل مادة، وليس كذلك، فإن قولنا: "بعض الإنسان كاتب"، ليس كل إنسان كاتب صادقتين غير متناقضتين. وكذلك الكليتان فإنّهما قد يكذبان في مادة الإمكان أيضا، فلا يتناقضان. وكذلك أيضا لو كان موضوع القضية أعم من محمولها، لكذبت الكليتان وصدقت الجزئيتان، كقولنا: "كل حيوان إنسان"، و"لا شيء من الحيوان بإنسان"، فإنّهما كاذبتان. وقولنا: "بعض الحيوان إنسان"، ليس كل حيوان بإنسان" صادقتان، فإذاً شرط تناقض المحصورات، الاختلاف بالكمية. فَلْنُسَمِ الكليتين المختلفتين بالكيف متضادتين، لأنّهما يجوز أن يكذبا ولا يجوز أن يصدقا، فأشبها الضدين من حيث يجوز ارتفاعهما ولا يجوز اجتماعهما. ولنسم الجزئيتين المختلفتين بالكيف داخلتين تحت التضاد، لأن الإيجاب الجزئي داخل تحت الإيجاب الكلي، وكذا السلب الجزئي داخل تحت السلب الكلي. ولنسم المتفقتين في الكيف المختلفتين بالكم متداخلتين، والمختلفتين بالكم[3] والكيف متناقضتين(59/ا). ولنتخذ لذلك لوحا نقربه إلى الفهم، ولنضع الموجبة الكلية، وتحتها الموجبة الجزئية، ويسرتها السالبة الكلية، وتحت السالبة

---

[1] في الأصل (حيوان).

[2] - (الانسان كاتب بالامكان) وكتب في الهامش.

[3] - (متداخلتين والمختلفتين بالكم) في الأصل كتبت في الهامش.

الكلية السالبة الجزئية، فنجد اللوح أعلاه يتضاد، وأسفله داخل تحت التضاد، وقطراه متناقضان، ويتداخل سمكا[1].

متضادتان[2]

كل ج ب ولا شيء من ج ب

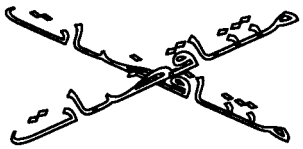

بعض ج ب ليس كل ج ب

داخلتان تحت التضاد[3]

ونحن نعلم بالضرورة أن كل قضيتين مخصوصتين متقابلتين بشرائط التقابل[4]، فإن إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، لذاتهما في كل مادة؛ وأنّ كل قضيتين محصورتين مختلفتين في الكم متقابلتين، فكذلك أيضا. فلنفصّل الكلام في نقيض كل واحدة من

---

[1] أي من أعلى إلى أسفل (عموديا) من الجهتين، بين(كل ج ب وبعض ج ب) و(لا شيء ج ب وليس كل ج ب).

[2] في الأصل (متضادان).

[3] لا نعلم إن كان المربع من وضعه أم أخذه عن غيره، لأنه غير موجود في ما وقفنا عليه من مؤلفات ابن سينا المنطقية(**الشفاء، النجاة، الإشارات والتنبيهات، ومنطق المشرقيّين**).

[4] – (مخصوصتين متقابلتين بشرائط التقابل) وكتب في الهامش.

القضايا، ولا نشتغل بالنقيض الحقيقي فإنّه قليل الفائدة، فإنّا مثلا إذا بيّنا أن نقيض قولنا: "بالضرورة كل ج ب" هو قولنا: "ليس بالضرورة كل ج ب"، لم نعرف بذلك ما جهة هذه السالبة، فيجب أن نشتغل ببيان ما يلزم ذلك من الجهات، ولنجعل الكلام أولا في الموجبة الكلية منها، فنقول:

المطلقة العامة لا تناقضها مطلقة عامة، لعدم تحقق اتحاد الزمان، فجائز أن يصدقا في زمانين، كقولنا: "كل حيوان متحرك" و"لا شيء من الحيوان بمتحرك"، فإنهما صادقتان، فنقيضها دائمة، لأنه إن ثبت ب لكل فرد من ج وقتا ما صدق الإيجاب الكلي المطلق وكذب[1] كذلك(59/ب) السلب الجزئي الدائم، وإلا انتفى عن البعض دائما، فصدق السالب الجزئي الدائم وكذب الموجب الكلي المطلق. ولا يجوز أن يُعتبر في هذه الدائمة الضرورة أو اللاضرورة، وإلاّ جاز كذب المطلقة العامة مع الدائمة المأخوذة بأحد الاعتبارين عند صدق الدائمة بالاعتبار الآخر، وإذ نقيض المطلق العام دائم فنقيض الدائم مطلق عام، لأنّه إن صدق ب على كل فرد من ج دائما، صدق الإيجاب الكلي الدائم، وكذب الجزئي السالب المطلق العام، وإلا صدق سلب ب عن بعض ج وقتا ما، فصدق السالب الجزئي المطلق العام[2]، وكذب الموجب الكلي الدائم.

الممكنة العامة الساذجة تناقضها الضرورية، لأنه إما أن لا يمتنع ثبوت ب لكل فرد من ج، فيصدق الكلي الموجب الممكن العامي الساذج، ويكذب السالب الجزئي الضروري، أو يمتنع ثبوته لكل الأفراد، فيصدق السلب الضروري الجزئي، ويكذب

---

[1] – (وكذب) وكتب في الهامش.

[2] – (وإلا صدق سلب ب عن بعض ج وقتا ما، فصدق السالب الجزئي المطلق العام) وكتب في الهامش.

الموجب الكلي الممكن العامي الساذج. وكذلك نقيض الضرورية، ممكنة عامية ساذجة.

الممكنة الخاصية الساذجة، لما كان معناها أنه، لا ضرورة في ثبوت حكمها ولا في سلبه، فيناقضها أنه ليس كذلك بل ضرورة، إما في ثبوته للبعض أو سلبه عن البعض، وليس يجمعهما لفظ، فممكن العبارة به، ولأن ب، إما أن يكون ثابتا لشيء من أفرادج بالضرورة، فيصدق أحد جزئي النقيض أولا يكون، فإمّا أن(60/ا) يكون مسلوبا عن بعضج بالضرورة فيصدق الجزء الآخر، أو لا يكون واحدا منهما، فيمكن ثبوته لكل فرد منج وانتفاؤه عن كل فرد بالإمكان العامي، وذلك هو الممكن الخاصي الساذج.

المشروطة العامة نقيضها ممكن بالإمكان العامي الساذج أن لا يكون كلج ب في بعض أوقات كونه ج، وتسمى هذه الحينية الممكنة، لأن ب إما أن لا يمتنع سلبه عن بعض أفرادج في شيء من أوقات كونه ج، فتصدق الحينية الممكنة السالبة الجزئية، أو يمتنع ذلك فتصدق المشروطة العامة الموجبة الكلية.

المشروطة الخاصة نقيضها ليس كذلك، بل إما بعضج ثابت[1] له ب بالضرورة، ما دامت ذاته، أو بعضج مسلوب عنه ب بالإمكان العامي الساذج[2] في بعض أوقات كونه ج، لا بد إما أن يكون شيء منج يثبت له ب بالضرورة فيصدق الجزء الأول أو لا يكون، فإما أن لا يمتنع انتفاء ب عن فرد منج في بعض أوقات كونهج فيصدق الآخر، وإلا صدق أن كل فرد منج يثبت له ب بالضرورة ما دام موصوفا بج، لا ما دامت ذاته الوقتية لَمَّا تعيّن وقتها، فنقيضها إما يمكن بالإمكان

---

[1] في الأصل (ثابتا).

[2] - (الساذج) وكتب في الهامش.

العامي الساذج أن لا يكون ذلك في ذلك الوقت للبعض، أو البعض ثابت له ذلك بالضرورة ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة بما جعلت به موضوعه، لأنه إما أن لا يمتنع سلب ب في ذلك الوقت لفرد ما، فيصدق ممكن(60/ب) بالإمكان العامي الساذج أن لا يكون بعضج ب في ذلك الوقت، أو يمتنع، فإن ثبت لفرد ما[1] بالضرورة ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة، صدق الجزء الآخر من النقيض، وإلا صدق الوقتي.

المنتشرة نقيضها أنه ليس كذلك، بل إما ممكن بالإمكان العامي الساذج أن ينتفي الحكم عن البعض في كل وقت، أو يثبت للبعض بالضرورة ما دامت الذات، أو الوصف، لأنه إما أن لا يمتنع السلب عن البعض في كل وقت فيصدق أحد الجزئين، أو يجب الثبوت لكل فرد. فإما أن يكون ذلك بالضرورة لفرد ما، ما دامت ذاته موجودة، أو موصوفة فيصدق الجزء الآخر، وإلا صدقت المنتشرة.

الوجودية اللاضرورية نقيضها ليس كذلك، بل إما بعضج ليس ب دائما، أو بعضج ب بالضرورة، لأنّه إما أن يثبت ب لكل فرد منج وقتا ما، أو لا. فإن كان الثاني صدق السلب الجزئي الدائم، وإن كان الأول، فإما أن يكون لبعضج بالضرورة فيصدق الإيجاب الجزئي الضروري، وإلا صدقت الوجودية اللاضرورية.

العرفية العامة نقيضها بعضج ليس ب في بعض أوقات كونه ج، وتسمى هذه حينية مطلقة، لأنه إن انتفى ب عن بعض أفرادج في بعض أوقات كونه ج، صدقت الحينية، وإلا صدقت العرفية العامة[2].

---

[1] - (ما) وكتب في الهامش.

[2] - (العامة) وكتب في الهامش.

العرفية الخاصة نقيضها ليس كذلك(61/ا)، بل إما بعضج ليس ب في بعض أوقات كونه ج، وإما بعضج ب دائما، لأن ب إن انتفى عن فرد منج في بعض أوقات كونه ج، صدق الجزء الأول، وإن ثبت لكل فرد من ج، فإن ثبت لفرد ما دائما صدق الجزء الآخر، وإلا صدقت العرفية الخاصة.

الوجودية اللادائمة نقيضها ليس كذلك، بل بعضج دائما ليس ب أو بعضج دائما ب، لأن ب إما أن ينتفي عن فرد منج دائما، فيصدق الجزء الأول، أو يثبت لكل فرد وقتا ما. فإما أن يثبت لفرد ما دائما، فيصدق الجزء الآخر، وإلا صدقت الوجودية اللادائمة.

المطلقة الخاصة هي الوجودية اللاضرورية، وقد ذكرنا نقيضها.

الممكنة اللاوجودية لا يختلف فيها الإمكان العامي والخاصي، لأن قولنا: بالإمكان كلج ب مع أن ذلك لم يوجد البتة، هو في قوة سالبة كلية دائمة غير ضرورية السلب، فيمكن الإيجاب، وهذا الإيجاب يستحيل أن يكون ضروريا، لأن الفرض أنه لم يوجد البتة. ونقيضها ليس كذلك، بل إما بالضرورة بعضج ليس ب، أو بعضج ب في وقت ما بالفعل، لأنه إما أن يثبت ب لفرد منج وقتا بالفعل، فيصدق الجزء الأخير، أو ينتفي عن جميع الأفراد دائما؛ فإما أن يكون ذلك الانتفاء ضروريا لبعض الأفراد، فيصدق الجزء الأول(61/ب)، وإلاّ صدقت الممكنة اللاوجودية.

الممكنة العامية الوجودية هي في قوة المطلقة العامة، ونقيضها نقيضها، لأن ب إما أن يثبت لكل فرد منج في وقت ما أعم من كونه دائما أو ضروريا، فيصدق الممكن العامي الوجودي، وإلاّ انتفى عن بعض أفرادج دائما، فيصدق السلب الجزئي الدائم.

الممكنة الخاصية الوجودية هي في قوة المطلقة الخاصة، ونقيضها نقيضها، لأن ب إما أن تنتفي عن بعض أفرادج دائما، فيصدق السلب الجزئي الدائم، أو يثبت لكل فرد، فإما أن يكون ضروريا للبعض، فيصدق الموجب الجزئي الضروري، وإلاّ صدق الممكن الخاصي الوجودي.

وإذ قد عرفت نقائض الكلي الموجب من هذه القضايا، فيسهل عليك أن تعرف نقائض الكلي السالب، إذ تجعل ما كان موجبا سالبا وما كان سالبا موجبا. وأما الموجب الجزئي فما كان من القضايا نقيضه شيء واحد، كالممكنة العامية الساذجة والمطلقة العامة والضرورية والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامية، فسهل عليك في هذه القضايا الست تَعَرُّفُ نقيض موجبها الجزئي، لأن في الموجب الكلي منها كنت تجعل أصل القضية كليا موجبا ونقيضها جزئيا سالبا، وها هنا تجعل أصل القضية موجبا جزئيا ونقيضها [1] كليّا سالبا. وكذلك أيضا تعرف نقيض الجزئي السالب منها، لأنك تجعل ما هو (1/62) في الموجب الجزئي موجبا سالبا، وما هو سالب موجبا. وأما القضايا التي ذكرنا لنقيضها جزئين، فلنفصِّل الكلام في كل واحد منها .

المشروطة الخاصة ،كقولنا: "بعضج ب" بالضرورة ما دامج لا دائما، لا يناقضه قولنا: إما "ممكن، بالإمكان الساذج، أن لا يكون شيء منج ب" في بعض أوقات كونه ج، أو "كلج ب" بالضرورة ما دامت ذاته، كما كان الجزءان من هذين هما نقيض الموجبة الكلية. لأن قولنا: "بعض الحيوان فرس" بالضرورة ما دام موصوفا بأنه حيوان لا دائما بدوام ذاته كاذب. وقولنا: "ممكن، بالإمكان العامي الساذج، أن لا يكون شيء من الحيوان فرسا" في بعض أوقات كونه حيوانا كاذب. وقولنا: "كل

[1] – (جزئيا سالبا ها هنا تجعل أصل القضية موجبا جزئيا ونقيضها) وكتب في الهامش.

حيوان فرس" بالضرورة ما دامت ذاته كاذب، وإذا كذب الجزءان كذبت المنفصلة. فلو كانت هذه المنفصلة نقيض الموجبة الجزئية المشروطة الخاصة، لزم كذب النقيضين، هذا محال. بل نقيضها إما "بالإمكان، العامي الساذج، أن لا يكون شيء من ج ب" في بعض أوقات كونه ج، أو البعض من ج الذي يثبت له ب يكون ثبوته له ضروريا ما دامت ذاته، لأنه إما أن لا يجب ثبوت ب ولا لفرد من ج ما دام ج، فيصدق السلب الكلي الممكن العامي الساذج الحيني، أو يجب ذلك لفرد ما، وحينئذ، إما أن(62/ب) تكون هذه الضرورة لهذا البعض من ج ما دامت ذاته، فتكذب الموجبة الجزئية المشروطة الخاصة ويصدق الجزء الأخير من النقيض، وإلا كذب ذلك الجزء وصدقت المشروطة الخاصة.

العرفية الخاصة لا تناقضها منفصلة من سالبة كلية حينية مطلقة، وموجبة كلية دائمة. لأن قولنا: "بعض الحيوان فرس" ما دام حيوانا لا دائما كاذب مع كذبهما، بل نقيضها إما "لا شيء من ج ب" في بعض أوقات كونه ج، أو البعض من ج الذي ثبت له ب يكون ثبوته له دائما، لأن كل فرد من ج إما أن ينتفي عنه ب في بعض أوقات كونه ج، فتصدق السالبة الكلية الحينية المطلقة، وتكذب العرفية الخاصة والدائمة الجريان، أو لا ينتفي عن بعض أفراد ج ولا في وقت من أوقات كونه ج، فإمّا أن يكون ذلك دائما لما يثبت له ذلك، فيصدق الجزء الآخر من النقيض، وتكذب العرفية الخاصة والسالبة الحينية، أو لا دائما فيصدق العرفية الخاصة، ويكذب الجزءان.

الوقتية لا يناقضها "لا شيء من ج ب" في ذلك الوقت بالإمكان العامي الساذج، أو "كل ج ب" بالضرورة، ما دامت ذات ج موجودة أو موصوفة، فإنه يكذب قولنا: "بالضرورة بعض الحيوان فرس" في وقت معين لا دائما بدوام ذاته موجودة،(63/ا) أو موصوفة، مع كذب قولنا: بالإمكان العامي "لا شيء من الحيوان

بفرس" في ذلك الوقت، وكذب قولنا: "كل حيوان فرس" بالضرورة ما دامت ذاته موجودة، أو موصوفة، بل نقيضه إما "لا شيء من الحيوان بفرس" في ذلك الوقت بالإمكان العامي الساذج، أو "البعض من الحيوان الذي يكون فرسا" في ذلك الوقت يكون فرسا بالضرورة ما دامت ذاته موجودة، أو موصوفة.

المنتشرة لا يناقضها إما "لا شيء من ج ب" في كل وقت، أو "كل ج ب" بالضرورة، ما دامت ذات ج موجودة، أو موصوفة. فإنه يكذب قولنا: "بعض الحيوان فرس" بالضرورة في وقت ما لا ضروريا، ولا ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة، مع كذب بالإمكان العامي الساذج "لا شيء من الحيوان بفرس" في كل وقت، وكذب "كل حيوان فرس" بالضرورة، ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة، بل نقيضها إما "ممكن، بالإمكان العامي الساذج، أن لا يكون شيء من الحيوان فرسا" في كل وقت، أو "البعض من الحيوان الذي يكون فرسا" يكون كذلك دائما، ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة بأنها حيوان.

الوجودية اللادائمة لا يناقضها إما دائما لا شيء من ج ب، ودائما كل ج ب، لأنه يكذب قولنا: بعض الحيوان إنسان، لا دائما مع كذب كل حيوان إنسان دائما، وكذب (63/ب) لا شيء من الحيوان إنسان دائما، بل نقيضها إما دائما لا شيء من الحيوان إنسان، أو البعض الذي يكون من جملة الحيوان إنسانا يكون إنسانا دائما. وقد عرفت البرهان فلا حاجة إلى الإطالة بذكره في كل قضية، وقد ذكر بعض من قرب من زماننا من الفضلاء أن نقيضها كل حيوان إما دائما إنسان، وإما دائما لا إنسان، وهذا لا يصح. لأن قولنا: كل ج، فإما كذا وإما كذا، قد يكذب عند عدم ج البتة فلا يكون لازما للنقيض.

الوجودية اللاضرورية لا يناقضها إما "دائما لا شيء من ج ب"، أو "بالضرورة كل ج ب"، لأنه يكذب قولنا: "بعض الحيوان إنسان" لا بالضرورة، مع كذب دائما "لا شيء من الحيوان بإنسان"، وكذب "بالضرورة كل حيوان إنسان"، بل نقيضها إما "دائما لا شيء من الحيوان بإنسان"، أو "البعض من الحيوان الذي يكون إنسانا، يكون إنسانا بالضرورة".

الممكنة الخاصية الساذجة لا يناقضها إما "بالضرورة لا شيء من ج ب" أو "بالضرورة كل ج ب"، لأنّهما قد يكذبان مع كذب الممكنة الخاصية الساذجة، إذا كان "البعض من ج بالضرورة ب"، أو "البعض بالضرورة ليس ب"، كقولنا: "ممكن، بالإمكان الخاصي الساذج، أن يكون بعض الحيوان إنسانا"، فإنّه(64/ا) كاذب مع كذب "بالضرورة كل حيوان إنسان"، وكذب "بالضرورة[1] لا شيء من الحيوان إنسان"، والصادق "بعض الحيوان إنسان" بالضرورة، وبعضه "بالضرورة ليس بإنسان"، بل نقيضها إما "بالضرورة لا شيء من الحيوان إنسان" أو "البعض من الحيوان الذي يكون إنسانا يكون إنسانا بالضرورة". وقد يُعبّر عنه بعبارة أخرى، وهي إما "بالضرورة لا شيء من ج ب"، أو "بالضرورة كل ج ب"، أو "بالضرورة بعض ج ب"، و"بعضه ليس ب".

الممكنة اللاوجودية لا تختلف الخاصية والعامية، إذ الحكم غير موجود، فيستحيل أن يكون ضروريا. وقوتها قوة الدائمة الغير ضرورية المخالفة في الكيف الموافقة في الحكم. فلا يناقض الموجبة الجزئية منها قولنا: إما "بالضرورة لا شيء من ج ب"، أو كل ج له ب بالوجود، لأنّهما قد يكذبان مع الموجبة الجزئية الممكنة

---

[1] - (كل حيوان إنسان وكذب بالضرورة) وكتب في الهامش.

اللاوجودية، بل نقيضها إما "بالضرورة لا شيء من ج ب"، أو البعض من ج الذي يمكن أن يكون ب هو بالوجود ب.

الممكنة العامية الوجودية هي كالمطلقة العامة، ونقيضها نقيضها.

الممكنة الخاصة الوجودية هي والمطلقة الخاصة، أي الوجودية اللاضرورية، سواء، ونقيضها نقيضها[1].

الفصل السابع

في تحقيق أقسام الشرطية

(64/ب) المنفصلة، وتلازم الشرطيات

أقسام الشرطية المنفصلة ثلاثة، أحدها:

الحقيقية، وهي التي معناها أنه لا يخلو الأمر عن أحد أجزائها، وينحصر فيها طرفا النقيض فلا تجتمع أجزاؤها في صدق ولا كذب. وتتألف إما من عين النقيضين كقولنا: إما أن يكون ج د وإما أن لا يكون ج د، وإما من أحد النقيضين ولازم مساو للنقيض الآخر، كقولنا: إما أن يكون ج د وإما أن يكون ا ب إذا كان ا ب لازما مساويا لـلا ج د.

وثانيها مانعة الخلو، وهي التي يستحيل اجتماع جزئيها على الكذب، ويمكن اجتماعهما على الصدق. وذلك بأن يكون كل واحد من جزئيها أعم من نقيض

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الأولى، الفصل الخامس.

الآخر، كقولنا: إما أن لا يكون هذا نباتا، وإما أن لا يكون حيوانا، تقديره إما أن لا يكون نباتا وإما أن يكون نباتا، وإذا كان نباتا لزمه أن لا يكون حيوانا، وهو أعم منه، لأنه يصدق عليه وعلى غيره، وهذه تمنع كذب الجزأين لأنهما لو كذبا، وكلّما كذب العام كذب الخاص لزم كذب النقيضين، وهو محال. ويجوز أن يصدقا لأنه قد يصدق قولنا: إنّه ليس بحيوان عند كذب أنه نبات ضرورة جواز صدق العام عند كذب الخاص، وإلا لم يكن أعم منه(65/ا). وكلّما كذب أنه نبات، صدق أنه ليس بنبات، فقد يصدق إذا أنه ليس بحيوان عند صدق أنه ليس بنبات.

وثالثها مانعة الجمع، وهي التي يستحيل اجتماع جزئَيْها أو أجزائها على الصدق، ويجوز اجتماعها على الكذب. وهي أن يكون كل واحد من جزئيها أو أجزائها أخص من نقيض الباقي، كقولك في جواب من يقول: إن هذا حيوان شجر، إنّه إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا، فيستحيل اجتماع جزئيها على الصدق لأنّه إذا صدق الخاص صدق العام ، فلو اجتمعا على الصدق صدق النقيضان، وهو محال. ويجوز أن يكذبا، لأنّه يجوز أن يكذب أنه شجر الخاص عند صدق أنه ليس بحيوان العام. وكلّما صـــدق أنّه ليس بحيوان كذب أنه حيوان، فيجوز أن يكذب أنه شجر عند كذب أنه حيوان. ونقول: فرق بين قولنا: إما أن يكون العدد زوجا، وإما أن لا يكون، وبين قولنا: للعدد إما أن يكون زوجا، وإما أن لا يكون[1]، فإن الثانية تشبه الحمليات، ويكون تقدير الكلام: العدد محكوم عليه بأنّه، إما كذا وإما كذا. وكذلك في المتصلة إذا قلنا: الشمس إذا كانت طالعة كان النهار موجودا، فإنّ هذه تشبة الحملية، وتكون الشمس هي الموضوع، وقد حكم عليه بأنّه كذا وكذا.

[1] – (وعن قولنا للعدد إما أن يكون زوجا، وإما أن لا يكون) وكتب في الهامش.

وكل متصلة موجبة كلية، فإنّه يلزمها متصلة سالبة كلية مؤلفة من مقدمها ونقيض تاليها، كما إذا صدق كلّما كان ج د (65/ب) فـــ اب، فإنّه يلزمه صدق ليس البتة إذا كان ج د فلا ا ب، لأنّه إذا كان ا ب لازما لـــ ج د فلا يكون نقيضه لازما له، وإلا لزم من صدقه صدق النقيضين[1]، هذا خلف. قالوا: وهذه السالبة يلزمها صدق الموجبة فيكونان متعاكسين. وبنوا على ذلك كثيرا من الأحكام خصوصا في الاقترانيات الشرطية، فإنّهم يستعملون السالبة مكان الموجبة، ونحن فقد أسقطنا ذلك لفساد هذا الأصل، وذلك لأنّه إذا كان شيء لا تعلق له بشيء آخر، لم يكن يلزمه ذلك ولا نقيضه، كما إذا صدق ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقا فالمثلث شكل. أعني بهذه السالبة، السالبة اللزومية، أي ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقا يلزمه أن يكون المثلث شكلا، فإن هذا لا يلزمه كلّما كان الإنسان ناطقا لزمه أن لا يكون المثلث شكلا. ولا يقال: لو لم يلزم ذلك لجاز ارتفاع النقيضين، قلنا: لا يلزم ذلك، بل يلزم جواز أن لا يلزمه ولا واحد من النقيضين. ونحن نقول: بذلك، فإنه إذا كان الإنسان ناطقا لم يلزمه أن لا يكون المثلث شكلا ولا أن يكون، بل يجوز أن يكون ذلك ويجوز أن لا يكون بالنظر إلى كون الإنسان ناطقا. نعم إنه لا يخلو من صدق أحدهما، ولكن(66/ا) باتفاق لا بلزوم. واحتجوا على ذلك بأنّه لو لم يلزم صدق السالبة الكلية، صدق الموجبة الكلية المؤلفة من مقدمها ونقيض تاليها، لجاز صدق نقيض هذه الموجبة الكلية عند صدق السالبة الكلية، ويلزم من ذلك كذب السالبة الكلية، مثاله لو لم يلزم عند صدق قولنا: ليس البتة إذا كان ج د فلا ا ب، صدق قولنا: كلّما كان ج د فـــاب، لجاز صدق قولنا: قد يكون إذا كان ج د فلا ا ب عند صدق السالبة الكلية. ولو صدق ذلك لكذبت السالبة الكلية، فتكون السالبة الكلية كاذبة على تقدير كونها صادقة، هذا محال. ونحن نقول: لا يلزم من صدق نقيض الموجبة الكلية

[1] في الأصل (النقيضان).

كذب السالبة الكلية، لأن نقيض قولنا: كلّما كان ج د فـــ اب ليس دائما إذا كان ج د يلزمه ا ب، ولا يلزم من ذلك كذب ليس البتة إذا كان ج د يلزمه لا ا ب، فقد يكون ج د ولا يلزمه ا ب ولا نقيضه. وأما إن عنوا بقولهم: قد يكون إذا كان ج د فلا ا ب، أي فيلزمه لا ا ب، فهذا ليس نقيضا للموجبة الكلية، وليس يلزم كذبها صدقه، إذ قد يكون ج د لا يلزمه ا ب ولا نقيضه. وكل متصلة موجبة كلية، فإنّه يلزمها منفصلة مانعة الجمع بين مقدمها ونقيض تاليها. أما(66/ب) أنّها تمنع الجمع، فلاستحالة وجود الملزوم مع عدم اللازم. وأما أنها لا تمنع الخلو، فلأن التالي قد يكون أعم من المقدم، فيصدق مع كذب المقدم، وكلّما صدق، كذب نقيضه، فجاز كذب نقيض التالي مع كذب المقدم، و[1] مثاله، كلّما كان اب فـــج د، يلزمه إما أن يكون ج د وإما أن لا يكون ا ب. ويلزم هذه المنفصلة أيضا صدق المتصلة الموجبة الكلية، فيكون اللزوم منعكسا، وذلك لأنه إذا كان ا ب لا يجوز أن يجتمع مع لا ج د، فكلّما كان ا ب لزمه ج د، وإلا اجتمع ا ب ولا ج د. ويلزم هذه المتصلة أيضا منفصلة مانعة الخلو من نقيض مقدمها وعين تاليها لزوما معاكسا أيضا. أما جواز الجمع على الصدق، فلأن التالي قد يكون أعم من المقدم، فيجوز أن يصدق مع نقيضه. وأما أنها تمنع الخلو، فلأنّه لو كذب التالي مع نقيض المقدم، وكلّما كذب نقيض المقدم صدق المقدم، لزم صدق المقدم مع كذب التالي، هذا خلف. وأما أن هذا اللزوم منعكس[2] ، فلأنه إذا استحال الخلو عن نقيض المقدم وعين التالي، فكلّما وجد المقدم لزم التالي، وإلا لزم الخلو. وإذ كل واحدة من المنفصلة المانعة للخلو والمانعـــة(67/ا) للجمع لازمتان للموجبة الكلية المتصلة، وهي لازمة لكل واحدة منهما، فهمـــا متلازمتان.

---

[1] في الأصل كتبت الجملة " و[لا] كلّما صدق كذب نقيضه، فجاز كذب نقيض التالي مـــع كـــذب المقدم [إلى] " وكتب الحرفان (لا) في بداية الجملة و(إلى) في آخرها علامة على حذف ما بينهما.

[2] في الأصل (منعكسا).

ولأنّه إذا استحال الخلو عن نقيض المقدم وعين التالي، وجب أن لا يجتمع عين المقدم مع نقيض التالي، وإلا لزم الخلو المذكور؛ ويلزم هذه المتصلة الموجبة الكلية سالبة كلية منفصلة من مقدمها وعين تاليها، ضرورة أن كل شيئين بينهما تلازم استحال أن يكون بينهما تعاند، وهذه السالبة المنفصلة لا يلزمها الموجبة المتصلة حتى يكون اللزوم متعاكسا، لأنه لا يلزم من انتفاء التعاند بين شيئين ثبوت التلازم بينهما[1].

الفصل الثامن

في القياس الاستثنائي

والقياس الاستثنائي يتألف من شرطية، إما متصلة، وإما منفصلة. ومن وضع لو رفع لأحد[2] جزئيها فيلزم وضع الجزء الأخير أو رفعه. ويسمى اللازم نتيجة، والواضع أو الرافع المستثناة. فإن كان الجزء الذي يوضع أو يرفع شرطيا، فالمستثناة شرطية، وإن كان حمليا فالمستثناة حملية، والجزء الآخر إن كان شرطيا فالنتيجة شرطية. وإن كان حمليا فحملية. والشرطية إما أن تكون متصلة أو منفصلة[3].

والمتصلة كما علمت، إما لزومية أو اتفاقية. فإن كانت اتفاقية، لم يفد القياس منها، لأن الاتفاقية إنما تكون صادقة، إذا كان تاليها صادقا في(67/ب) نفسه، وحينئذ فلو استثنى نقيضه كانت المستثناة كاذبة، وإن استثني عين المقدم لإنتاج عين التالي لم يفد ذلك، لأن صدق التالي كان معلوما قبل القياس. وأما إن كانت لزومية واستثني

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الخمسة، الفصل الثاني.

[2] كذا في الأصل ولعله (أحد).

[3] **الشفاء، القياس**، المقالة الثامنة، الفصل الأول.

من المقدم فيجب أن يكون عينه، فينتج عين التالي ضرورة ثبوت اللازم عند وجود الملزوم، وإن استثني نقيضه لم ينتج، لجواز كون اللازم أعم من الملزوم وجواز وجود العام عند انتفاء الخاص. وإن استثني من التالي فيجب أن يكون نقيضه، فينتج نقيض المقدم ضرورة لزوم انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه، فلو استثني عينه لم ينتج لجواز كون اللازم أعم من الملزوم، وجواز عدم الخاص عند وجود العام. وقد جرت العادة أن نذكر الشرطية مهملة، وهو عندنا غير منتج. لأن المهملة في قوة الجزئية، والشرطية الجزئية لا تمنع أن تكون للمقدم حال أخرى يخالف حكمها، وحينئذ يجوز أن تكون تلك الحال هي حال ثبوت وضع المقدم أو رفع التالي، مثاله لو قلنا: إن كان ا ب فـ جـ د على أنها مهملة، كانت في قوة قولنا: قد يكون إذا كان ا ب فـجـ د، وهذا لا يمنع أن تكون حال ما تكون فيه اب ولا جـ د، فإذا قلنا: لكن ا ب احتمل أن يكون ذلك هو حال كون ا ب، جـ د(68/ا)، واحتمل أن يكون هو حال كون ا ب لا جـ د. وكذلك لو قلنا: لكن لا جـ د، احتمل أن يكون ذلك هو حال تكون فيها ا ب ولا جـ د، فلا يلزم ذلك نتيجة. أما لو كانت الشرطية كلية، فقلنا: كلّما كان ا ب فـ جـ د، ثم قلنا: لكن ا ب، وجب من ذلك أن يكون جـ د، وكذلك لو قلنا: لكن لا جـ د لزم لا ا ب. وهذا إنما يكون إذا كانت الشرطية موجبة، أما لو كانت سالبة ففيه بحث يجب أن نؤخره إلى تتمة الكلام في هذا القياس وتفصيل ضروبه، وذلك عندما نريد أن نختم هذه الجملة، فإن قيل: إنّا نجد استثناء عين المقدم ونقيض التالي ينتج في بعض المواد كما ذكرتم، ولا ينتج استثناء عين التالي ولا نقيض المقدم، وفي بعض المواد ينتج استثناء عين التالي ونقيض[1] المقدم، ولا ينتج استثناء عين المقدم ولا نقيض التالي؛ أما الأول فظاهر، وأما الثاني، فلأنّا إذا قلنا: إن كان هذا المقبل حيوانا فيمكن أن يكون إنسانا، فهنا استثناء نقيض المقدم، وهو أنه ليس بحيوان، ينتج نقيض

[1] – (التالي ولا نقيض المقدم. وفي بعض المواد ينتج استثناء عين التالي ونقيض) وكتب في الهامش.

التالي وهو أنه ليس بإنسان، ضرورة أنه يلزم من انتفاء العام انتفاء الخاص. وكذلك استثناء عين التالي، وهو أنه إنسان، ينتج عين المقدم، هو أنه حيوان ضرورة ثبوت العام عند ثبوت الخاص. ولو استثني عين المقدم وهو أنه حيوان، لم يلزم أنه إنسان، أو ليس بإنسان، وكذلك لو(68/ب) استثنى نقيض التالي، وهو أنه ليس بإنسان، لم يلزم أنه حيوان أو ليس بحيوان. وكذلك نقول: إن كان زيد في البحر فيمكن أن يغرق، لكنه غرق، فهو[في] البحر، ضرورة أنّا نعني بالبحر كل ما يُغرق، أو لكنه ليس في البحر فهو لا يغرق. ولو قيل: لكنه في البحر، لم يلزم أن يغرق أو لا يغرق، ولو قيل: لكنه لم يغرق، لم يلزم أنه في البحر، أو ليس في البحر. وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون هذا القياس غيرَ منتج، لأنا إذا استثنينا عين المقدم، لم ندر أنه من المادة التي ينتج فيها عين استثناء المقدم أو نقيضه. وكذلك لو استثنينا نقيض التالي، لم ندر أنه من المادة التي ينتج فيها استثناء نقيض التالي أو عينه. فنقول: إن التالي ها هنا هو إمكان أن يكون إنسانا، وهذا الإمكان معناه الاحتمال، ونحن إذا استثنينا عين المقدم، وهو أنه حيوان، أنتج عين التالي، وهو أنه يحتمل أن يكون إنسانا، أنتج نقيض المقدم، وهو أنه ليس بحيوان، لأن كل حيوان إذا علمناه و لم نعلم خصوصيته، احتمل أن يكون إنسانا، وإن لم نفسره بذلك لم تصدق الشرطية. وكذلك نقول في الصورة الأخرى، فإن التالي فيها هو إمكان أن يغرق. وقد قال بعضهم: إن التالي إذا كان مساويا للمقدم في العموم، كأنْ استثني عين كل واحد منهما ينتج عين الآخر، واستثني نقيض كل(69/ا) واحد منهما ينتج نقيض الآخر، وذلك كقولنا: إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء، فإن استثنينا وقلنا: لكن النهار موجود، أنتج فالعالم مضيء، أو لكن العالم مضيء، أنتج فالنهار موجود. وإن قلنا: لكن النهار ليس بموجود أنتج، فالعالم ليس بمضيء، أو لكن العالم ليس بمضيء، أنتج فالنهار ليس بموجود؛ قلنا: إنّ ذلك لا لأجل أنه استثناء نقيض المقدم أو عين التالي، بل لأنّهما لما تساويا، كان كل واحد

منهما صالحا لأن يكون مقدما وتاليا، فأيّهما استثني عينه كان مقدرا بأنه مقدم، وأيهما استثني نقيضه كان مقدرا بأنه تالٍ[1].

وأما إذا كانت الشرطية منفصلة فلا بد وأن تكون أيضا كلية، لأنا إذا قلنا: قد يكون إما أن يكون اب وإما أن يكون جـ د، لم يمنع ذلك أن يكون في حال يكون ا ب وجـ د، أو يكون لا ا ب ولا جـ د، فإذا قلنا: لكن ا ب احتمل أن يكون هو تلك الحال. والمنفصلة، كما علمت، إما حقيقية أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو. فإن كانت حقيقية فأيّها استثني عينه أنتج نقيض الآخر ضرورة استحالة اجتماع النقيضين، وأيّها استثني نقيضه أنتج عين الآخر ضرورة استحالة انتفاء النقيضين، مثاله: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون جـ د، لكن ا ب، فلا جـ د، أو لكن جـ د، فلا ا ب، أو لكن لا ا ب فجـ د، أو لكن لا جـ د فـ ا ب.(69/ب) وأما إذا كانت المنفصلة مانعة الخلو، كقولنا: دائما إما أن لا يكون هذا نباتا، وإما أن لا يكون حيوانا، وكقولنا: دائما إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق، فأيّهما استثني نقيضه أنتج عين الآخر، وإلا لزم الخلو عنهما، واستثني عين أيٍّهما كان لا ينتج، لاحتمال اجتماعهما. فإنّك لو قلت بعد المنفصلة: لكنه غرق أنتج أنه في البحر، أو قلت: لكنه ليس في البحر أنتج أنه لا يغرق. وأما لو قلت: لكنه لم يغرق أو لكنه في البحر، لم يلزمه شيء. والعبارة التي جرت بها العادة في زماننا، إذا كان القياس شرطيته مانعة الخلو، أن يقال أحد الأمرين أو الأمور لازم، ثم يقال: وكذا منها، منتف فيلزم الآخر. وأما إذا كانت المنفصلة مانعة الجمع، فاستثناء عين أيّهما كان، ينتج نقيض الآخر، ضرورة استحالة الاجتماع. وأما استثناء نقيض أيّهما كان، فلا ينتج، لاحتمال الخلو عنهما، مثاله: إما أن يكون هذا حجرا، وإما أن يكون شجرا، لكنه حجر فليس

---

[1] في الأصل كتب" تالي".

الشفاء، القياس، المقالة الثامنة، الفصل الأول.

بشجر، أو لكنه شجر فليس بحجر. ولو قيل: لكنه ليس بحجر أولكنه ليس بشجر، لم يلزمه شيء. والعبارة المستعملة في زماننا للمنفصلة المانعة للجمع، أن يقال: هذا وذاك مما لا يجتمعان، وهذا ثابت، فذاك منتف، أو ذاك ثابت، فهذا منتف. وهـذا الـذي ذكرناه إنّما هو إذا كانت المنفصلة ذات جزئين، فلو(70/ا) كانت ذات أجزاء، فإمـا أن تكون أجزاؤها متناهية أو غير متناهية. فإن كانت متناهية، فالحقيقة إذا استثني عين أيّها كان أنتج نقيض البواقي، ضرورة استحالة اجتماع النقيضين. ولك أن تـستنتج سالبة منفصلة من البواقي، لأنه إذا كان الحق هو ذلك الجزء، فجميع الأجزاء كاذبة، فليس أحدها[1] صادقا[2] فلا معاندة بينها، وإن استثني[3] نقيض أحدها أنـتج منفـصلة موجبة من البواقي، مثالـه إما أن يكون ا ب أو ج د أو هـ ر، لكن ا ب فلا ج د ولا هـ ر، أو فلا إما ج د وإما هـ ر، أو لكن لا ا ب فإما ج د وإمـا هـ ر. وإن كانـت الأجزاء في مانعة الجمع غير متناهية، لم يكن للقياس فائدة. لأن استثناء نقيض أحدها لا ينتج، لأنها مانعة الجمع فقط، واستثناء عين أحدها لا يمكن أن ينتج عين الباقي غير معلوم وغير متصور، بل إنما يمكن أن ينتج عين ما بقي مما ذكر، وذلـك متنـاه. وإن كان الغرض باستثناء عين أحدها ثبوت المستثنى، فذلك بما لا حاجة إلى ذكر الشرطية، ويلغى ما يدل على صدق نفس المستثناة في ذلك[4].

---

[1] في الأصل (أحدها).

[2] في الأصل (صادق).

[3] في الأصل (استثناء).

[4] **الشفاء، القياس**، المقالة الثامنة، الفصل الثاني.

الفصل التاسع

في قياس الخَلْـــف[1]

الخَلْفُ هو المحال، وسمي قياس الخَلْف بذلك لأنه ينتج المحال، وهـــو مقابـــل المفروض. وقيل: سمي بذلك لأن المستدَل به لا يأتي المطلوب من بابه، بل من خلفـــه. وبعضهم سماه قياس الخُلْف(70/ب) بالخاء المضمومة وهو باطل، لأن الخُلف لا يكون إلاّ في المواعيد[2]. وحاصل قياس الخلف الاستدلال بانتفاء لازم نقيض المطلوب علـــى انتفائه، وبانتفائه على ثبوت المطلوب، فهو يثبت المطلوب بإبطال نقيضه[3]. فالقـــائس بالمستقيم يقصد أولا إلى المطلوب، وفي الخلف يقصد أولا إنتاج شيء غير المطلوب، ثم يبيِّن كذبه إن احتاج إلى بيان، ثم يبيِّن أن سبب كذبه هو نقيض المطلوب، فيلزم مـــن ذلك صدق المطلوب. والقياس بالمستقيم يحتاج أن تُسلِم له جميع مقدماته، وبالخلف لا يحتاج إلى تسليم الكل. أما في جزئه الاقتراني فالمتصلة لا يمكن أن تمنع، لأن حاصـــلها إن لم يكن هذا حقا فنقيضه حق، وهذا معلوم. وأما أن نقيضه كذا فهو[4] مفروغ منه، فلا يمكن منعه. وأما جزؤه الاستثنائي، فإن شرطيته هي نتيجة القياس الاقتراني وذلك لا يمكن منعه. وقياس الخَلْف مؤلف من قياسين، أحدهما اقتـــراني وصـــغراه متـــصلة

---

[1] Syllogisme par réduction à l'absurde.

[2] قارن بين هذا التعريف، وتعريف ابن سينا: "ومعنى قولهم: قياس الخَلْفِ، أي القياس الذي يرد الكـــلام إلى المحال، فإن الخَلْفَ اسم للمحال. وأما الذين يقولون: قياس الخُلْفِ بضم الخاء، فقد زاغوا، إذ الخُلْفُ إنّما يكون في المواعيد فقط. وبعضهم قال: إنّما سمِّي قياس الخَلْفِ، لأنّه لا يأتي الشيء من بابه، بل يأتيه من ورائه وخلفه؛ إذ يأتيه من طريق نقيضه. والأَوْقع عندي أن الخَلْفَ المستعمل ههنا هو بمعنى المحال لا غير". **الشفاء، القياس**، المقالة الثامنة، الفصل الثالث، (ص. 411).

[3] المرجع نفسه.

[4] - (معلوم وأما أن نقيضه كذا فهو) وكتب في الهامش.

مقدمها فرض كذب المطلوب، وتاليها صدق نقيضه، وكبراه يجوز أن تكون حملية، ويجوز أن تكون غير ذلك. وثانيهما استثنائي من شرطية هي نتيجة الاقتراني، ولا محالة يكون مقدمها هو فرض كذب المطلوب، وتاليها نتيجة تأليف نقيض المطلوب(71/ا) مع المقدمة الأخرى. ومن استثنائي[1] نقيض التالي فينتج نقيض المقدم، وهو فرض كذب المطلوب، فتكون النتيجة ليس كذب المطلوب حقا، فيكون صدقه حقا[2]؛ مثاله: وليكن المطلوب ليس كل ا ب، إنه إن لم يكن حقا أنه ليس كل ا ب، فنقيضه حق وهو كل ا ب، ثم كل ب ج على أنها مقدمة صادقة في نفسها أو ببيان ينتج، إن لم يكن حقا أنه ليس كل ا ب فكل ا ج، ونجعل هذه النتيجة مقدمة في القياس الاستثنائي، ونستثني نقيض تاليها، إما لأنه بيِّن بنفسه، أو ببيان فيلزم نقيض المقدم، كقولك في هذا: لكن ليس كل ا ج، فليس لا يكون حقا أنه ليس كل ا ب. ثم نقول: وذلك لا لفساد القياس في صورته، لأن الصورة صحيحة، فتكون لفساد مادته. واستثناء نقيض التالي حق، والمقدمة المأخوذة في القياس الاقتراني مع نقيض المطلوب حق، فبقي أن يكون الفساد من المقدمة المشكوك فيها، فهي نقيض المطلوب فهي كاذبة، فالمطلوب حق. وأما أن قياس الخلف كيف يرجع إلى المستقيم، فبأن توجد المقدمة المأخوذة صادقة، وهي المؤلفة مع نقيض المطلوب، وتقترن بالمستثناة، فينتج المطلوب بالاستقامة، مثاله من المثال المذكور،(71/ب) ليس كل ا ج وكل ب ج ينتج ليس كل ا ب، وهو المطلوب[3].

واعلم أن قياس الخَلْف تستعمل فيه الأشكال الثلاثة؛ إلا أنه إذا كان المطلوب إثبات موجب كلي، لا يمكن استعمال الشكل الأول فيه، لأن نقيضه يكون سالبا

---

[1] في الأصل (استثنى).

[2] في الأصل (حق).

[3] **الشفاء، القياس**، المقالة الثامنة، الفصل الثالث.

جزئيا لا يمكن جعله في الشكل الأول صغرى لأنه سالب، ولا كبرى لأنه جزئي. ويمكن استعماله في الشكل الثاني صغرى، فيجب أن تكون الأخرى موجبة كلية، ولا يمكن كبرى لأنه جزئي. ويمكن استعماله في الشكل الثالث كبرى، فيجب أن تكون الأخرى كلية موجبة، ولا يمكن صغرى لأنه سالب. فإذا كان سالبا كليا كان نقيضه موجبا جزئيا، فيمكن استعماله في الشكل الأول صغرى، لأنه موجب فيجب أن تكون الأخرى كلية. ويجوز أن تكون سالبة وموجبة، ولا يمكن كبرى لأنه جزئي. ويمكن أن تستعمل في الشكل الثاني صغرى، فيجب أن تكون الأخرى سالبة كلية، ولا يمكن كبرى لأنه جزئي. وأما في الشكل الثالث فيمكن صغرى، لأنه موجب، فيجب أن تكون الأخرى كلية، ويجوز أن تكون سالبة وموجبة، ويمكن كبرى فيجب أن تكون الأخرى كلية [1] موجبة. وإذا كان المطلوب سالبا جزئيا، كان نقيضه موجبا كليا، فأمكن استعماله في الشكل الأول، إما صغرى فيجب أن تكون الأخرى كلية ويجوز أن تكون سالبة، وإما كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة(72/أ)، ويجوز أن تكون جزئية. وأما في الشكل الثاني فيمكن إما كبرى فيجب أن تكون الأخرى سالبة، ويجوز أن تكون جزئية، وإما صغرى فيجب أن تكون الأخرى كلية سالبة. وأما في الشكل الثالث، فيمكن إما صغرى فيجوز أن تكون الأخرى إحدى المحصورات الأربع، وإما كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة، ويجوز أن تكون جزئية. وإذا كان المطلوب موجبا جزئيا كان نقيضه سالبا كليا، فأمكن استعماله في الأول كبرى، فيجب أن تكون الأخرى موجبة، ويجوز أن تكون جزئية. وأمّا في الثاني فيمكن إما صغرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة كلية، وإما كبرى فيجب أن

[1] – (ويجوز أن تكون سالبة وموحية، ويمكن كبرى فيجب أن تكون الأخرى كلية) وكتب في الهامش.

تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية. وأما في الثالث فيمكن كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية[1].

الفصل العاشر

في العكس المستوي

العكس المستوي هو جعل المنسوب إليه نسبة حُكمية بكماله منسوبا، والمنسوب بكماله منسوبا إليه، مع بقاء الكيفية والصدق. وإنما قلنا: المنسوب إليه و لم نقل: الموضوع، ليعم التعريف عكس الشرطيات[2]. وإنّما لم نقل المحكوم عليه لأن المقدم ليس محكوما عليه، بل منسوبا إليه التالي. وإنما قلنا: نسبة حكمية(72/ب) لتخرج باقي النسب كالإضافة وغيرها. وإنّما قلنا: بكماله في المنسوب والمنسوب إليه لأنه لو جعل لا بكماله لم يكن عكسا، فإنك لو قلت: لا شيء مما هو غير متناه من حيث هو غير متناه معلوم، لم يكن عكسه لا شيء من المعلوم غير متناه، لأن بعض المعلوم غير متناه، لأنه يكون معلوما لا من جهة ما هو غير متناه. وكذلك لو قلت: لا شيء من الدّن في الشراب، لم يكن عكسه لا شيء من الشراب في الدّن، بل لا شيء من الشراب فيه الدّن. وكذلك، قولنا: الوتد في الحائط فإن عكسه، في الحائط الوتد، لا الحائط في الوتد. وإنما لم نشرط بقاء الكذب لأنه قد يكون عكس الكاذب صادقا، فإنا إذا قلنا: كل حيوان إنسان كان ذلك كاذبا، وعكسه وهو بعض الإنسان

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل الرابع عشر.

[2] وبهذا يكون هذا التعريف أشمل من الذي وضعه ابن سينا (معنى العكس تصيير الموضوع محمولا، والمحمول موضوعا، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله)، الشفاء، **القياس**، المقالة الثانية، الفصل الأول.

حيوان صادق. وإنما لم نقل: العكس هو تبديل مكانيْ جزئيْ القضية لأن الجزأين قد يتبدلان ولا يكون عكسا كقولنا: زيد قام وقام زيد، فإن هذا ليس بعكس، لأن الموضوع فيهما واحد بحاله والمحمول واحد بحاله، وإنما قدم في اللفظ لأن قام لا يمكن جعله موضوعا لأنه كلمة. والفرق بين العكس والقلب، أن القلب لا يشترط فيه بقاء الصدق، ويشترط ذلك في العكس. فقولنا: كل إنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان، وأما قلبه فكل حيوان(73/أ) إنسان[1].

ولنبدأ أولا ببيان عكس الموجبات، وهذه القضايا الخمس، أعني الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة، إذا صدقت موجبة كلية أو جزئية صدق عكسها موجبا جزئيا مطلقا عاما، لأنه إذا كان كل ا وبعض الأفراد التي هي بالفعل إما في الخارج أو في العقل أو تقدير ا ج قد قيل لها أنها بالفعل الشيء الذي هو بالفعل إما في الخارج أو في العقل، أو تقدير ا ب، فلا شك أن شيئا مما هو بالفعل من جملة الأفراد التي هي بالفعل بأحد الوجوه ج، لأنه إذا كان شيء هو ج، وهو بالفعل ب، فلا شك أنه هو بالفعل ب وج. ويجب أن يكون مع كونه بالفعل يحتمل الضرورة وغيرها فيكون مطلقا عاما، وإن كان الأصل ليس ضروريا، فإنه قد يجب الشيء لما لا يجب له، فإنه يصدق كل إنسان مشيء لا بالضرورة، ومع ذلك بعض الشيء إنسان[2] بالضرورة. ولا يجب أن يصدق هذا العكس كليا وإن كان أصل القضية كليا فقد يكون المحمول أعم من الموضوع. وإذا ثبت العام لكل فرد من الخاص لم يجب ثبوت الخاص لكل فرد من العام. ومتى كان أصل القضية خارجيا مطلقا، كان العكس خارجيا مطلقا، لأنه إذا كان الشيء الذي هو في الخارج ج هو الشيء الذي هو في الخارج ب، فلا شك أن شيئا مما هو في الخارج(73/ب) ب يكون من جملة ذلك الشيء الذي ه و في

---

[1] الشفاء، **القياس**، المقالة الثانية، الفصل الأول.

[2] في الأصل (كل انسان مشي لا بالضرورة، ومع ذلك بعض المشي انسان).

الخارج ج. وإن كان أصل القضية خارجي الموضوع عقلي المحمول كان العكس عقلي الموضوع خارجي المحمول، لأنه إذا كان الشيء الذي هو في الخارج ج هو الشيء الذي هو بحكم العقل ب، فلا شك أن شيئا مما هو بحكم العقل ب يكون من جملة الشيء الذي هو في الخارج ج. وكذا إن كان أصل القضية عقليَّ الموضوع خارجيَّ المحمول كان العكس خارجي الموضوع عقلي المحمول، لأنه يكون شيء مما هو في الخارج ب هو من جملة الشيء الذي هو بحكم العقل ج. وإن كان أصل القضية عقليا مطلقا فالعكس كذلك. وكذلك لو كان أصل القضية تقديريا كان العكس تقديريا. وإن كان أصل القضية شائعا كان العكس شائعا، لأنه إذا كان الوقت الذي فيه ذلك الشيء ج وب وقتا غير معين، فلا شك أن ذلك الوقت هو بعينه يكون فيه ذلك الشيء ب وج، وهو غير معين. وإن كان الأصل خاليا فالعكس خاليا، لأنه إذا كان الوقت الذي ذلك الشيء فيه ب هو من جملة أوقات كونه ج مع كونه معينا يخص الحكم، فلا شك أن في ذلك الوقت يكون ذلك الشيء ب وج، لأنّا شرطنا في المحمول أن يكون ثابتا له وصفه عند الحكم، ودائما بدوامه(74/ا)، فكان بعض ب في حال الحكم هو ج. والحالية قوتها قوة الحينية، وإن كانت الحينية من جهة أنه لا يتعين فيها كون ذلك الوقت هو وقت الحكم أعم منها. وأما هذه القضايا الأربع، أعني الضرورية والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة، فإنها إذا صدقت موجبة كلية أو جزئية، صدق عليها موجبا جزئيا مطلقا عاما حينيا مطلقا. أما بيان صدق العكس وكونه لا يجب كليا ويحتمل الضرورة وغيرها فقد علمته. وأما أنه يكون حينيا مطلقا، فلأنه إذا كان المحمول دائما بدوام وصف الموضوع، فلا شك أنه يكون قد اجتمع وصف المحمول والموضوع بالفعل في وقت واحد. وكذلك لو كان دائما بدوام ذات الموضوع، لأن الدائم بدوام الذات لا شكّ أنه يدوم بدوام الوصف، وإذا اجتمع الوصفان في وقت واحد صدق أن بعض ما هو بالفعل ب المحمول يكون

بالفعل في ذلك الوقت الشيء الذي هو بالفعل ج[1] الموضوع. ولا يجوز أن يعتبر في ذلك كونه دائما أولا دائما، لما قلنا: إنه قد يكون عكس ما ليس بضروري ضروريا. فإذا جعلنا ذلك العكس الضروري أصل القضية كان عكسه غير ضروري، فإنه قد لا يجب الشيء لما يجب له، وقد لا يكون كذلك، بل يكون عكس الضروري ضروريا. وكذلك في الدوام، فإن وجود المحمول قد يكون أعم من وجود الموضوع.(74/ب) فإذا كان المحمول ثابتا في كل زمان وجود الموضوع لم يلزم ثبوت الموضوع في كل زمان وجود المحمول. وأما متى يكون هذا العكس عقليا أو خارجيا أو تقديريا فعلى ما قلناه أولا[2].

وأما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة، فالموجبتان الكليتان والجزئيتان[3] ينعكسان موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة. أما بيان العكس وكونه جزئيا وحينيا مطلقا، فكما علمت. وأما أنه يكون لا دائما، فلأنه إذا كان كل فرد، أو بعض الأفراد التي هي بالفعل جـ، يكون بالفعل الشيء الذي هو بالفعل ب في جميع زمان كونه جـ لا دائما، كان لنا شيء هو بالفعل جـ وب، وهو ب ما دام جـ وليس دائما بدوام ذلك الشيء، وذلك هو ذات جـ، فيجب أن يكون ذلك الشيء جـ في بعض أوقات كونه ب ولا يجب أن يكون جـ في كل أوقات كونه ب، فقد يكون وقت كونه ب أعم من أوقات كونه ج؛ ويجب أن يكون لا دائما بدوام ذلك الشيء، إذ ذلك الشيء هو ذات جـ وإلاّ كان كونه ج[4] دائما له، هذا خلف، لأن كون ذلك

---

[1] - (ج) وكتب في الهامش.

[2] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الثاني.

[3] في الأصل (فالموجبتين الكليتين والجزئيتين).

[4] - (ويجب أن يكون لا دائما بدوام ذلك الشيء، ذلك الشيء هو ذات جـ وإلاّ كان كونه جـ) وكتب في الهامش.

الشيء ب في كل وقت هو جـ، ولا دائما بدوامه، يوجب أن يكون كونه جـ لا يدوم بدوامه. وأما متى يكون هذا العكس خارجيا أوعقليا أو تقديريا فعلى ما قلناه، وقد قال فاضل في زماننا: إن عكس جميع القضايا الموجبة الكلية الفعلية، أعني ما عدا الممكنات، يجب أن يكون ضروريا إذا أخذت عقلية،(75/ا) وهو يريد بالعقلية ما سمّيناه نحن بالتقديرية؛ قال: لأن كل ما هو بالضرورة جـ فهو ب، لأن الفرَض صدق قولنا: كل جـ ب والذي هو بالضرورة جـ من جملة ذلك، فلو لم يصدق بالضرورة بعض ب جـ لصدق بالإمكان العامي لا شيء من ب جـ، وكان كل ما هو بالضرورة جـ فهو ب ينتج بالإمكان العامي لا شيء مما هو بالضرورة جـ بـ جـ، هذا خلف. ونحن نقول: إن هذا إنما يلزم في مادة يصدق فيها على شيء أنه بالضرورة جـ، أو يمكن وجود شيء لو وجد لكان بالضرورة جـ، فإنّا قد شرطنا في الحقيقية والتقديرية أن يكون الموضوع ممكن الوجود في الخارج. وحينئذ فإذا صدق هذا العكس في تلك المادة يكون ذلك لأجل المادة، لأن القضية موجبة كلية فعلية حقيقية أو تقديرية[1].

وأما الممكنتان الموجبتان الكليتان والجزئيتان، فالمقيّدتان بالوجود في وقت يكونان في حكم المطلقتين، وأما المقيّدتان بقيد اللاوجود البتة، فلا يخالف الممكن العامي فيهما الممكن الخاصي، لأن الفرض أن حكمهما لم يوجد البتة، فلا يكون عدمه ممتنعا ولا وجوده أيضا ممتنعا[2]، لأنهما ممكنتان موجبتان، والكليتان منهما والجزئيتان تنعكس موجبة جزئية ممكنة خاصية لا وجودية. أما بيان العكس فلأنه إذا كان شيء هو بالفعل جـ، إما في الخارج أو الفعل أو تقديرا، (75/ب)وقد أمكن أن يكون الشيء الذي هو بالفعل إما بالعقل في الخارج أو في العقل أو تقديرا، أي يمكن اجتماعهما لشيء واحد فلا شك أن ذلك الواحد إذا أمكن أن يجتمع فيه جـ وب فقد

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الثالث.

[2] في الأصل (ممتنع).

أمكن أن يجتمع فيه ب وج، فيصدق بالإمكان شيء هو ب وج، فبعض ب ج. وأما أن هذه الموجبة تكون جزئية فلما علمته في الفعليات، وأما أن ذلك يكون لا وجوديا فلأنه إذا كان ذلك الشيء الذي هو ج لم يوجد البتة له ب، بل دام خلوه عن مجموعهما، فلا شك أنه إذا كان ب وجب أن لا يكون ج البتة، ولا في وقت ما، وإلا اجتمعا فيه، والفرض أنهما لا يجتمعان، هذا خلف. ولأنه لو وجد بالفعل ب ما ج لوجد ج ما بالفعل، والفرض أن كل ج لم يوجد له ب البتة، هذا خلف. وأما أن هذا الإمكان يكون خاصيا، فلأنه غير وجودي، فلا يجوز أن يكون ضروريا أن يكون وهو غير ضروري أن لا يكون، لأنه ممكن أن يكون، وما هو غير ضروري أن يكون وأن لا يكون فهو ممكن خاصي. وزعم فاضل في زماننا، أن الموجبات الممكنة لا تنعكس، واحتج بأنه قد يكون شيء ممكنا لشيئين، أحدهما مسلوب عن الآخر بالضرورة، و لم يوجد ذلك الشيء إلا لأحد الشيئين، وانتفى عن الآخر البتة، وليكن ذلك الشيء مأكول زيد وهو ب(76/ا) والشيء الذي لم يأكله البتة الخبز وهو ج، والشيء الذي اقتصر في وجوده على أكله اللحم وهو ا، فيصدق كل واحد مما هو بالفعل ج، فيمكن أن يكون ما هو بالفعل ب لأن كل واحد من الخبر، فيمكن أن يكون مأكول زيد، ومع ذلك فلا يصدق أن بعض ما هو بالفعل ب، فيمكن أن يكون ما هو بالفعل ج، لأن الذي هو بالفعل ب وهو مأكول زيد هو ا وهو اللحم، وهو مسلوب بالضرورة عن ج وهو الخبز. لأن الفرض أن كل واحد منهما مسلوب عن الآخر بالضرورة. ونحن نقول: إنه إن زعم كل واحد من ج يمكن أن يكون من كل جهة، فهو محال، لأن الذي هو بالفعل ب هو اللحم، والخبز لا يمكن أن يكون هو اللحم، لأن الفرض أنه مسلوب عنه بالضرورة، بل إنّما هو ممكن له من حيث هو مأكول زيد، لا من حيث هو لحم وهو من هذه الجهة، فالخبز ممكن له لأن ما هو مأكول زيد من حيث هو مأكول زيد يمكن أن يكون خبزا، فيصدق إذا أن يقال: إن

بعض ب من حيث ما هو ب يمكن أن يكون ج. وأما متى يكون هذا العكس خارجيا أو عقليا أو تقديريا، فكما قلناه في الفعليات[1].

وأمّا الممكنتان الساذجتان الكليتان والجزئيتان فينعكسان موجبة جزئية ممكنة عامية ساذجة. أما بيان العكس وكونه جزئيا، فلما بيّناه. وأما أن ذلك يكون بالإمكان العامي الساذج، فلأن إمكان(76/ب) أصل القضية كان ساذجا، فيجوز أن يكون وجوديا، وحينئذ يكون العكس فعليا، ويجوز أن يكون لم يوجد البتة، فيكون العكس كذلك. فإذاً العكس يجوز أن يكون بالفعل ويجوز أن لا يكون. وإذا كان بالفعل فقد يكون بالضرورة، وقد لا يكون كما قلنا في عكس الفعليات، فوجب أن يكون ممكنا عاميا ساذجا. وأما أن هذا العكس متى يكون حقيقيا أو خارجيا أو تقديريا أو شائعا أو حاليا، فكما بيّناه في الفعليات.

وأما السوالب فالجزئيات منها لا تنعكس لاحتمال كون موضوعها أعم من محمولها لجواز سلب الأخص عن بعض الأعم، وامتناع سلب الأعم عن شيء من الأخص؛ فإنّه يصدق ليس كل حيوان إنسانا ولا يصدق ليس كل إنسان حيوانا، بل كل إنسان حيوان بالضرورة. لكنه قد يظن أن السالبة الممكنة الخاصية سواء كانت كلية أو جزئية تنعكس سالبة جزئية، وذلك لأن الممكن الخاصي ينقلب من السلب إلى الإيجاب، فإن الممكن أن لا يكون ممكن أن يكون، فإذا صدق بالإمكان الخاصي لا شيء من ج ب أو ليس كل ج ب لزم ذلك صدق كل أو بعض ج ب بالإمكان الخاصي، فينعكس بعض ج ب. وهم يعتقدون أن هذا العكس ممكن خاصي ينقلب إلى ممكن أن لا يكون بعض ب ج، والحق أنه ليس كذلك.(77/ا) فإنّا بيّنا أن عكس الموجبة الممكنة سواء كانت خاصية أو عامية، وسواء كانت كلية أوجزئية موجبة،

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الثالث.

جزئية ممكنة عامية. والممكن العامي لا ينقلب من الإيجاب إلى السلب، فلا يلزم انقلاب هذه الموجبة الجزئية سالبة جزئية حتى يكون عكسا للسالبة الجزئية أو الكلية الممكنة الخاصية[1].

وأما السوالب الكلية، فالضرورية والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة تنعكس لنفسها في الكم والجهة. وأما كون ذلك حقيقيا أو خارجيا أو تقديريا، فكما قلنا في الموجبات. فإنه إذا صدق بالضرورة لا شيء من ج ب فبالضرورة لا شيء من ب جـ، وإلا فممكن بالإمكان العامي الساذج أن يكون بعض ب جـ، فينعكس بالإمكان العامي الساذج بعض جـ ب، وكان بالضرورة لا شيء من جـ ب، هذا خلف. فإن قيل: قد يسلب شيء عن شيء بالضرورة، ولا يمكن سلب ذلك الشيء عنه بالضرورة، كما لو فرضنا أنه لم يكن مأكول زيد إلا اللحم، وكان الخبز ممكن أن يكون مأكوله، فيصدق بالضرورة ، لا شيء من مأكول زيد بخبز ضرورة أن كل ما هو مأكول زيد بالفعل هو اللحم، وبالضرورة لا شيء من اللحم بخبز، ولا يصدق بالضرورة لا شيء من الخبز بمأكول زيد، لأن كل خبز فيمكن أن يكون مأكول زيد، والحق أنه ليس كذلك. فإنّه إن أريد أن ما هو مأكول زيد (77/ب) بالفعل، فسلب الخبز عنه بالضرورة من جهة ذاته فصحيح. ولكن يصدق عكسه، فإنه يصدق بالضرورة لا شيء من الخبز الشيء الذي هو بالفعل مأكول زيد، من جهة أنه ذات الشيء الذي هو مأكول زيد بالفعل. وإن أريد أن سلب الخبز عنه بالضرورة من جهة ما هو مأكول زيد فهو كاذب، فإنه ليس بالضرورة لا شيء من مأكول زيد بخبز، لأن مأكول زيد يمكن أن يكون خبزا من حيث هو مأكول زيد، لا من حيث هو لحم. ولذلك نقول في الدائمة: إذا صدق دائما لا شيء من جـ ب وجب

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الثالث.

أن يصدق دائما لا شيء من ب جـ، وإلا صدق نقيضه، وهو بعض ب جـ، فينعكس بعض جـ ب، وكان دائما لا شيء من جـ ب، هذا خلف. وهذه الدائمة إن أخذت على أنها ضرورية فهي بعينها الضرورية، وإن أخذت على أنها غير ضرورية، لم يَجُزْ أن يكون عكسها ضروريا في الكل، وإلا انعكس ضروريا مكذبا لأصل القضية، هذا خلف؛ ولما كانت الموجبة الممكنة اللاوجودية منعكسة، هذا خلف، فعكسها إذاً دائم غير ضروري في الكل، بل يجوز أن يكون ضروريا في البعض. ولذلك نقول في المشروطة العامة: إن لم يصدق لا شيء من ب جـ بالضرورة ما دام ب، صدق نقيضه وهو بعض ب جـ بالإمكان العامي السّاذج في بعض أوقات(78/ا) كونه ب، فينعكس بعض جـ ب في بعض أوقات كونه جـ بالإمكان العامي الساذج ضرورة إمكان اجتماع الوصفين في وقت واحد، وكان لا شيء من جـ ب بالضرورة ما دام موصوفا لـ جـ، هذا خلف. وكذلك العرفية العامة، إن لم يصدق لا شيء من ب جـ ما دام ب، صدق بعض ب جـ في بعض أوقات كونه ب. وينعكس بعض جـ ب في بعض أوقات كونه جـ ضرورة اجتماع الوصفين في وقت واحد، وكان لا شيء من جـ ب ما دام جـ ، هذا خلف[1].

وأمّا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصية فينعكسان، ولكن لا كنفسيهما، فقد يسلب شيء عن شيء آخر لا دائما بل ما دام موصوفا، ويكون سلب الآخر عنه دائما بدوام ذاته، فإنه يصدق قولنا: لا شيء من الكاتب بساكن لا دائما بل ما دام كاتبا، ولا يصدق قولنا: لا شيء من الساكن بكاتب لا دائما بل ما دام ساكنا، لأن كثيرا من الأشياء تسلب عنه الكتابة دائما، وسكونه في بعض الأوقات، ولا أيضا ينعكسان عامتين على وجه يمكن صدق المشروطة العامة ضرورية بحسب الذات لكل

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الثالث.

فرد، وإلا فليكن بالضرورة لا شيء من ب ج، فينعكس بالضرورة لا شيء من ج ب، وكان لا بالضرورة، هذا خلف. فيجب أن يكون عكسهما عامتين يصدقان خاصتين(78/ب) في البعض. وقد يُزاد في عكسهما قيد اللاضرورة، أو اللادوام في الكل من حيث هو كل، كقولنا: في عكس العرفية الخاصة لا شيء من ب ج ما دام ب لا دائما في الكل، وهو حسن. وبحسب[1] الخاصتين أنهما في الحقيقة في قوة سالبة كلية عرفية عامة أو مشروطة عامة مع كلية موجبة مطلقة عامة، فيكون العكس مؤلفا من عكسهما، أعني عكس المشروطة العامة أو العرفية العامة، وهو سالبة كلية عرفية عامة أو مشروطة عامة مع عكس الموجبة المطلقة، وهو جزئية موجبة مطلقة عامة، ويلزم مجموعهما ما قلناه. فإن قيل: البرهان قد يدل على انعكاسهما عامتين، وذلك لأنه إن لم يكن لا شيء من ب ج ما دام ب، صدق نقيضه وهو بعض ب ج، في بعض أوقات كونه ب، فبعض ج ب في بعض أوقات كونه ج، وكان لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائما، هذا خلف. قلنا: هذا البرهان إنّما دلّ على صدق العامة من المشروطة والعرفية، ونحن لا نمنع ذلك، بل لو كان عكسهما خاصتين للزم صدق العامتين، ضرورة أنّه متى صدق الخاص صدق العام. إنما الكلام في أنّه هل يكون العكس بحيث يحتمل الضرورة بحسب الذات في المشروطة أو الدوام بحسب الذات في العرفية، أم لا، (79/ا) والبرهان المذكور لم يوجب ذلك و لم يمنعه. وأما القضايا الأخر السوالب الكلية فإنها لا تنعكس، لأنه قد يكون شيء يتصف بشيء لا دائما بدوام ذاته، ولا وصفه، وتكون تلك الصفة لا توجد إلاّ فيه، فيمكن سلبها عنه ولا يمكن سلبه عنها، فإنه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف، ولا شيء من ذي الرئة يتنفس، أي في وقت ما، ولا يصدق لا شيء من المنخسف بقمر، ولا شيء من المتنفس بذي رئة. فإن كل منخسف قمر بالضرورة، وكل متنفس ذو رئة بالضرورة.

[1] في الأصل (حسن وبحسى)، وقرأناه كما في المتن، ويمكن أن يقرأ (حسن. بخلاف).

وكذلك تعلم ذلك في الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وفي المطلقة العامة والخاصة والممكنة الخاصية والعامية، سواء كانتا ساذجتين أو وجوديتين أو لا وجوديتين. وما ذكرناه من الخلف لا يتأتى ها هنا، لأن نقيض هذه السوالب إذا عكس كان مطلقا أو ممكنا، فلا يناقض أصل القضية. وقد قيل: إن هذه السوالب المذكورة الكلية تنعكس سالبة جزئية دائمة، فإذا صدق لا شيء من ج ب على أحد الأنحاء السبعة قالوا: يجب أن يصدق بعض ب دائما ليس بـ ج، لأنّه حينئذ يكون ما هو دائما ب فهو ب في الجملة، ولا شيء من ب دائما بـ ج دائما ينتج من الشكل الثالث، بعض ب ليس بـ ج دائما. والصغرى (79/ب) قالوا بيِّنة بنفسها. وأما الكبرى فلأنه لو لم تصدق صدق نقيضها، وهو بعض ما هو ب دائما ج بالإطلاق. وتتميّز صغرى قياس كبراه أصل القضية منتج، كقولنا: بعض ما هو ب دائما ليس ب على أحد الأنحاء السبعة، هذا خلف. والحق أنه ليس كذلك، فإنه يصدق بالإمكان لا شيء من الإنسان بكاتب، ولا يصدق بعض الكاتب ليس بإنسان، بل كل كاتب إنسان بالضرورة. وبيان فساد الشبهة، أن الصغرى وهي، أن ما هو دائما ب فهو ب في الجملة، إن أخذت خارجية فقد تكون كاذبة عند عدم ما هو دائما ب، فإنه قد لا يكون لما هو دائما ب وجود البتة عند صدق قولنا: بالإطلاق أو بالوجود أو غير ذلك، لا شيء من ج ب إذا كان ب لا يوجد إلا بـ ج، كما في قولنا: لا شيء من الإنسان بضاحك أو بكاتب، فإن وجود ما هو دائما ضاحك أو كاتب، مع صدق السوالب، محال. وأما إذا أخذت حقيقية أوتقديرية، فقد بيّنا أن ذلك لا يصح حتى يكون بحيث يمكن وجود الموضوع. وقد لا يمكن وجود ما هو دائما ب عند صدق قولنا: لا شيء من ج ب كما بيّنا. فإن قيل: فنحن لا نلزم إمكان وجود الموضوع في الحقيقية والتقديرية، بل يصح عندنا ذلك(80/ا) ولو كان الموضوع ممتنعا، قلنا: هذا باطل لوجهين، أحدهما أنه لو جوِّز ذلك لما صدقت قضية كلية حقيقية أو تقديرية؛

لأنّا إذا قلنا: كل ج ب أي كل واحد مما لو وجد لكان ج، ولو كان وجوده ممتنعا كان من جملة ذلك الممتنع، الشيء الذي إذا وجد كان ج وينفي عنه ب. وحينئذ لا يصدق كلّما لو وجد وكان ج فهو ب، وكذلك في الحقيقية. والثاني أنّا لو صالحنا على ذلك وجوّزنا دخول الممتنع في موضوع الحقيقية والتقديرية، لم يتم ما ذكرتموه من الشبهة، لأن وجود الممتنع جاز أن يلزمه الممتنع، فيصير كأنّه قيل: إنّه لو وجد هذا الممتنع الذى هو دائما ب لكان ب. قلنا: ليس كذلك، فجائز أنّه إذا وجد الممتنع أن يكون الشيء ينفي عن نفسه، فجائز أنّه لو وجد هذا الممتنع الذي هو دائما ب أنه لا يكون ب، بل ويتأتى المنع في جميع المقدمات التي في الشبهة على تقدير وقوع المحال[1].

الفصل الحادي عشر

في الشكل الثاني

هذا الشكل خاصيته في ترتيب حدوده، أن الأوسط يكون محمولا أو تاليا في مقدمتيه جميعا. وخاصيته في الإنتاج، أنه لا ينتج إلا سالبة كلية أو جزئية، وأن لزوم ما يلزم عنه غير بيّن بنفسه. وحاصله الاستدلال بتباين اللوازم على تباين(80/ب) الملزومات. فإنه إذا كان شيء واحد وليكن ب ثبت لشيء وليكن ج، وانتفى[2] عن شيء وليكن ا، فلا شك أن ا يكون مُغايرا لـ ج. ولكن لا يكفي هذا في صدق سلب ا عن ج، فإن كل شيئين موجب أحدهما على الآخر فمفهومهما متغايران، وإلا فلا حمل ولا وضع، فتفتقر في بيان ذلك إلى بيانات نذكرها بعد. ولا ينتج الإيجاب لأن

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الثالث.

[2] في الأصل(انتفا).

تباين اللوازم وإن سلّمنا أنه لا ينتج السلب إنتاجا ظاهرا، فظاهر أنه لا ينتج الإيجاب. وشرطه في إنتاجه أن تكون كبراه كلية، ويخالف الصغرى في الكيف. أما اشتراط الاختلاف بالكيف فلأن سلب شيء عن شيئين، أو إيجابه عليهما، لا يوجب سلب أحدهما عن الآخر ولا إيجابه عليه. فإنّه يجوز أن يكون شيئان مسلوب كل واحد منهما عن الآخر، كالإنسان والحجر، ويسلب عن كل واحد منهما أشياء كثيرة، كما يسلب عن الإنسان والحجر جميع ما تحت المقولات التسع من الأنواع والفصول والأجناس وغير ذلك. وكذلك يجوز أن يكون شيئان متلازمين، أي موجب كل واحد منهما على الآخر، كالإنسان والناطق، ويسلب عن كل واحد منهما أشياء كثيرة كما يسلب عن الإنسان والناطق جميع الأجناس الداخلة تحت العرض وأنواعها وفصولها وخواصها(81/ا)، وغير ذلك. وكذلك أيضا يجوز أن يكون شيئان مسلوب كل واحد منهما عن الآخر، كالإنسان والحجر، وتوجب على كل واحد منهما أشياء كثيرة، كما قد يوجب على الإنسان والحجر جنسهما القريب والبعيد وفصول أجناسهما وخواصها وأعراضها العامة. وكذلك يجوز أن يكون شيئان متلازمين يوجب كل واحد منهما على الآخر، كالإنسان والناطق، ويوجب على كل واحد منهما أشياء كثيرة، كما قد يوجب على كل واحد من الإنسان والناطق جنسها القريب والبعيد والمتوسط وفصول أجناسهما وخواصها وأعراضها العامة. ومن المعلوم بالضرورة أنه إذا كان تأليف يكون الحق معه تارة للإيجاب وتارة للسلب، أن ذلك التأليف لا يوجب إيجابا ولا سلبا، فإنه مع وجوده لا ندري، هل الحق الإيجاب أو السلب، فيكون حالنا في العلم بالمطلوب معه، كحالنا قبل وجوده، فلا يدل إذا اتفاق شيئين في إيجاب شيء عليهما أو سلبه عنهما، على أن أحدهما موجب على الآخر أو

مسلوب عنه. أما لو اختلفا، فكان مثلا ج موجبا عليه ب وا مسلوبا عنه ب، لزم أن يكون ج مسلوبا[1] عنه ا، وإلاّ فلو وجب[2] عليه ا فيوجب عليه حكمه، وهو سلب ب فيكون ج مسلوبا عنه وموجبا[3] عليه ب، هذا محال. وأما اشتراط كلية الكبرى فلأنها لو كانت جزئية أمكن أن يكون الأكبر(81/ب) المخالف في بعض جزئياته للأصغر، يخالفه في البعض الآخر فيسلب عنه، وأمكن أن يكون البعض الآخر لازما للأصغر موجبا عليه، وذلك أنه يمكن أن يكون الأكبر أعم من الأصغر موجبا عليه، كما قد يكون الأكبر مثلا الحيوان والأصغر الإنسان، فحينئذ لا يمتنع أن يوجب على بعض الأعم ما يسلب عن الأخص، كما قد يوجب على بعض الحيوان أنه فرس أو صاهل، ويسلب ذلك عن كل واحد من الإنسان، ومع ذلك فيكون الحق إيجاب الأكبر على الأصغر، ولا يمتنع أيضا أن يسلب عن بعض الأكبر الأعم ما يوجب على كل الأصغر. كما قد يسلب عن بعض الحيوان أنه ناطق، وقابل لقوة الضحك، ويوجب ذلك على كل واحد من الإنسان، ومع ذلك فيكون الحق إيجاب الأكبر كالحيوان على الأصغر كالإنسان. ويمكن أيضا لو كانت الكبرى جزئية، أن يكون الأكبر مسلوبا عن الأصغر، كما قد يكون الأكبر مثلا الحجر والأصغر الإنسان، وحينئذ فلا يجب لو سلب عن بعض الأكبر ما يوجب على الأصغر، أو أوجب على بعض الأكبر ما يسلب عن الأصغر، ومع ذلك يكون الحق سلب الأكبر عن الأصغر. فثبت أنه لو كانت الكبرى جزئية وكانت مخالفة للصغرى في الكيف، أو موافقة فإنه لا يلزم من ذلك كون الأكبر مسلوبا عن الأصغر أو موجبا عليه. أما لو كانت كلية مخالفة للصغرى(82/ا) في الكيف، كان الحق السلب دائما. فإن قيل: فلو كانت الصغرى

---

[1] في الأصل (فكان مثلا ج موجب عليه ب وا مسلوب عنه ب، لزم أن يكون ج مسلوب عنه ا).

[2] في الأصل (فلوجب).

[3] في الأصل (فيكون ج مسلوب عنه وموجب عليه ب).

جزئية احتمل أيضا أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، وأن يكون مباينا له، ويجيء[1] ما قلتموه. قلنا: سواء كان الأصغر أعم من الأكبر أو مباينا له، واختلفت الصغرى والكبرى في الكيف فإن الحق يكون السلب، لأن سلب الخاص عن بعض العام جائز، وأما سلب العام عن بعض الخاص أو كله فغير جائز. أما إذا كان الأصغر والأكبر متباينين[2] فظاهر، ولا شكّ أن الأكبر يكون مسلوبا عن بعض الأصغر. وأما إذا كان الأصغر أعم من الأكبر، وقد خالف بعض الأصغر في حكمه فلا شكّ أن ذلك الخاص الأكبر يكون مسلوبا عن ذلك البعض من العام الأصغر، ولا يمكن هذا لو كانت الكبرى جزئية. فإن قيل: و لم لا يكون المسلوب عن الأصغر الأخص حين الأكبر أعم منه، والكبرى جزئية ذلك البعض المخالف له في حكمه، فإن الإنسان مسلوب عنه الحيوان الذي ليس بناطق. قلنا: نحن لا نعتبر السور في المحمول، فلا يوجب ولا يسلب إلا طبيعة المحمول فقط، ولا ننظر إلى بعض أفرادها أو غير ذلك، فإن المطلوب هل كل واحد أو بعض الآحاد من ج انتفى عنه ا أو ثبت له. وأما هل ثبت لـج بعض ا أو انتفى عنه فليس هو المطلوب، إلا أن نعكس المطلوب فنجعل موضوعه محمولا ومحموله موضوعا.

فلنتكلم في(82/ب) ضروب هذا الشكل، ولنبدأ أولا بالحمليات على أن جهتها الدوام مثلا.

[أضرب الشكل الثاني من الحمليات]

الشكل الثاني من الحمليات. قد علمت أن هذا الشكل شرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية، فهي إما موجبة وإما سالبة. فإن كانت سالبة فالصغرى لا بد وأن

---

[1] في الأصل (**ويجى**) ويمكن قراءتها (ويجزي).

[2] في الأصل (متباينان).

تكون موجبة، إذ شرطه اختلاف مقدمتيه في الكيف، فهي إمّا كليّة وإمّا جزئية. وإن كانت كبراه موجبة، فالصغرى لا بد وأن تكون سالبه، إمّا كليّة وإمّا جزئية، فتكون الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة[1].

الضرب الأول: من كليتين والكبرى سالبة تنتج كلية سالبة. دائما كل جـ ب ودائما لا شيء ا ب، فدائما لا شيء من جـ ا. بيانه من وجهين: أحدهما بأن نعكس الكبرى فيبقى العكس مع الصغرى الضرب الثاني من الشكل الأول، وينتج المطلوب. فنقول: دائما كل جـ ب ودائما لا شيء من ب ا، فدائما لا شي من جـ ا. وثانيهما الخلف، إن لم يكن حقّا أنه دائما لا شيء من جـ ا فبعض جـ ا بالإطلاق العام، ودائما لا شيء من ا ب، فدائما بعض جـ ليس ب، وكان دائما كل جـ ب، هذا خلف. وصورة القياس صحيحة والكبرى حق؛ بقي نقيض قولنا: دائما لا شيء من جـ المشكوك فيه كذب، فنقيضه حق، وهو المطلوب.

الضرب الثاني: من كليتين والصغرى سالبة تنتج كلية سالبة. لا شيء من جـ ب وكل(82/ب) ا ب، فدائما لا شيء من جـ ا. بيانه أنّا نعكس الصغرى ونجعلها كبرى، والكبرى صغرى، فتنتج دائما لا شيء من ا جـ، وينعكس لنفسه دائما لا شيء من جـ ا، لأن المطلوب كان نسبة الأكبر إلى الأصغر، لا نسبة الأصغر إلى الأكبر. وبالخلف، إن كذب دائما لا شيء من جـ ا صدق نقيضه وهو بعض جـ ا بالإطلاق العام، ودائما كل ا ب، فدائما بعض جـ ب، وكان دائما لا شيء من جـ ب ، هذا خلف.

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الثانية، الفصل الرابع، (ص. 114).

الضرب الثالث: من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية. بعض ج ب ولا شيء من ا ب، فدائما ليس كل ج ا. بيانه بالعكس والخلف كالأول.

الضرب الرابع: سالبة جزئية صغرى وكلية موجبة كبرى تنتج سالبة جزئية صغرى، وكلية موجبة كبرى تنتج سالبة جزئية. ليس كل ج ب وكل ا ب فدائما ليس كل ج ا. لا يتبيّن بالعكس لأن الصغرى جزئية سالبة لا تنعكس، والكبرى تنعكس جزئية، ولا قياس عن جزئيتين. بقي أن يبيَّن بالافتراض أو الخلف. أما الافتراض، فلنفرض البعض من ج الذي ليس ب د، ومعنى أنا نفرضه، أنا نسميه بذلك حتى لا يقال: فلا نسلم حينئذ صدق الموجبة الكلية التي هي الكبرى لأن التسمية لا تغير من أحوال الوجود شيئا، فإذا كانت الكبرى الموجبة الكلية صادقة وسمينا هذا البعض(83/ب) من ج الذي ليس هو ب د أو غير د، بقي الأمر على ما كان عليه، و لم يكن لهذه التسمية مدخل في صدق شيء ولا كذبه. ثم نقول: لا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا وج، وبعض ج د فلا كل ج ا. إلا أن ها هنا شكا صعبا[1]، وهو أن السلب لا يشترط فيه ثبوت الموضوع، فلا يتوقف صدق قولنا: ليس كل ج ب على ثبوت شيء حكم عليه بـ ج، فلا يلزم من ذلك جواز إمكان فرض شيء من ج د، لأن ذلك يتوقف على ثبوت شيء حكم عليه بأنه ج، وأمكن وجوده خارجا. وأما الخلف فلأنه لو لم يصدق أنه دائما ليس كل ج ا فبالإطلاق العام كل ج ا ودائما كل ا ب فدائما كل ج ب، هذا خلف. فقد علمت أن النتيجة في هذا الشكل تكون سالبة تابعة للصغرى في الكم[2].

---

[1] في الأصل (**سك صعب**).

[2] الشفاء، **القياس**، المقالة الثانية، الفصل الرابع.

[أضرب الشكل الثاني من المتصلات]

الشكل الثاني من المتصلات. لا شكّ أنه إذا كان شيء إذا وجد لزمه وجود شيء، وشيء آخر إذا وجد لم يلزمه وجود ذلك الشيء، أن الأول إذا وجد لا يلزمه وجود ذلك الآخر، إذ لو لزمه لكان الآخر لازما للآخر، إذ اللازمان لشيء واحد متلازمان. فيجب أن تختلف المقدمتان في الكيف، لأنه لو لزم شيء لوجود شيئين، لم يدل ذلك على تلازمهما ولا على عدم تلازمهما؛ وأن تكون الكبرى كلية، وإلا جاز أن يكون وجود الأكبر أعم من وجود(84/ا) الأصغر، ومع ذلك يكون الأكبر لازما للأصغر، وجاز أن يكون وجود الأكبر مباينا لوجود الأصغر، فلا يدل ذلك على تنافي وجود الأكبر لوجود الأصغر، ولا لزومه له، فتكون الضروب إذا أربعة، كما في الحمليات:

الضرب الأول: كلّما كان ا ب فـه ر، وليس البتة إذا كان ج د فـه ر، فليس البتة إذا كان ا ب فـج د.

الضرب الثاني: ليس البتة إذا كان ا ب فـ ه ر، وكلّما كان ج د فـه ر، فليس البتة إذا كان ا ب فـج د.

الضرب الثالث: قد يكون إذا كان ا ب فـه ر، وليس البتة إذا كان ج د فـهر، فقد لا يكون إذا كان ا ب فـج د.

الضرب الرابع: قد لا يكون إذا كان ا ب فـ ه ر، وكلّما كان ج د فـه ر، فقد لا يكون إذا كان ا ب فـج د[1].

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة السادسة، الفصل الأول، (ص. 300-302).

[أضرب الشكل الثاني من حملي ومتصل]

الشكل الثاني من حملي ومتصل. ولنقتصر على ما يكون للشركة في الثاني، ولا شكّ أنه إذا كان شيء إذا وجد لزمه وجود شيء، وإذا وجد ذلك اللازم لزمه شيء ثالث، أن ذلك الثالث يكون لازما للأول؛ ونتيجة تأليف التالي مع الحملية لازمة لصدق التالي والحملية. لكن كلّما صدق المقدم لزمه صدق التالي والحملية صادقة مطلقا، فتكون النتيجة لازمة لصدق المقدم، كما قلنا في الشكل الأول. ولا شك أن التالي مع الحملية يجب أن يكون كما(84/ب) في الحمليات.

الضرب الأول: كلّما كان ا ب فكلّ ج د ولا شيء من ه د، فكلّما كان ا ب فلا شيء من ج ه.

الثاني: كلّما كان ا ب فلا شيء من ج د وكل ه د، فكلّما كان ا ب فلا شيء من ج ه.

الثالث: كلّما كان ا ب فبعض ج د ولا شيء من ه د، فكلّما كان ا ب فلا كل ج ه.

الرابع: كلّما كان ا ب فلا كل ج د وكل ه د، فكلّما كان ا ب فلا كل ج ه[1].

وأربعة أخرى، والمتصلة جزئية ولتكن الحملية صغرى، ولا شكّ أن نتيجة تأليف التالي مع الحملية يكون لازما للتالي، اللازم للمقدم، فيكون لازما للمقدم.

الضرب الأول: كل [ج]د وكلّما كان ا ب فلا شيء من ه د، فكلّما كان ا ب فلا شيء من ج ه.

---

[1] المرجع نفسه، الفصل الرابع، (ص. 333).

الثاني: لا شيء من ج د وكلّما كان ا ب فكل هـ د، فكلّما كان ا ب فلا شيء من ج هـ.

الثالث: بعض ج د وكلّما كان ا ب فلا شيء من هـ د، فكلّما كان ا ب فلا كل ج هـ.

الرابع: ليس كل ج د وكلّما كان ا ب فكل هـ د، فكلّما كان ا ب فلا كل ج هـ.

وأربعة أخرى والمتصلة جزئية[1].

الفصل الثاني عشر

في المختلطات في الشكل الأول

قد كنّا قسّمنا القضايا إلى ممكنة عامية وممكنة خاصية، ومطلقة عامة ومطلقة خاصة، وضرورية ومشروطة (85/ا)عامة ومشروطة خاصة ووقتية ومنتشرة ودائمة وعرفية عامة وعرفية خاصة ووجودية اللادائمة، وهذه ثلاث عشرة قضية. وكل واحدة منها إذا كانت صغرى أمكن أن تكون الكبرى أحد هذه، فيمكن إذا تأليف القياسات الحملية على مائة وتسعة وستين وجها من الاختلاط. لكن قد علمت أن الشّكل الأول مهما كانت الصغرى فيه فعلية، أعني ما عدا[2] الممكنتين الساذجتين والمقيَّدتين بلا وجود، والكبرى، أعني ما عدى المشروطتين والعرفيّتين، كانت النتيجة

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة السادسة، الفصل الرابع، (ص.327-328)

[2] في الأصل(ما عدى).

في جهتها تابعة للكبرى، لأن معنى قولنا: كل ب ا، أي كل ما يقال له ب بالفعل ا ومن جملة ذلك ج، فيدخل ج تحت هذا الحكم، وفي كونه ضروريا أو دائما أو غير ذلك، لأنه من جملة ما قيل له ب. ولا يختلف في ذلك كون الكبرى موجبة أو سالبة، لأن معنى السالبة أنّه لا شيء البتة مما يقال له ب وهو ا، ومن جملة ما يقال له ب ج فيكون لا شيء من ج ا، وبتلك الجهة. وأما إذا لم يكن كذلك بل، إما إن كانت الصغرى ممكنة وإما إن كانت فعلية، لكن الكبرى إحدى المشروطتين والعرفيتين احتيج في ذلك إلى تفصيل.

ولنقدم أولا ما تكون الصغرى فعلية والكبرى إحدى المشروطتين والعرفيتين. والصغرى(85/ب) الفعلية، إما أن تكون ضرورية أو دائمة، أو لا تكون. فإن كان الثاني، فإما أن تكون إحدى المشروطتين والعرفيتين أو لا تكون. فإن كانت ضرورية أو دائمة فالكبرى إما مشروطة عامة فتكون النتيجة ضرورية، لأن كل ما حكم عليه بالأوسط فإنه يثبت له أو ينتفي عنه الأكبر بالضرورة ما دام موصوفا بالأوسط، والأصغر يدوم له الاتصاف بالأوسط ما دامت ذاته، فالأصغر ضروري له ثبوت الأكبر أو نفيه ما دامت ذاته. وأما إذا كانت الكبرى عرفية عامة فالنتيجة دائمة، لأن كلّما ثبت له الأوسط فالأكبر ثابت له أو منتف عنه ما دام موصوفا بالأوسط، والأصغر ثبت له الأوسط واتصف به ما دامت ذاته، فيثبت له الأكبر أو ينتفي عنه ما دامت ذاته. وإن كانت الكبرى مشروطة خاصة أو عرفية خاصة، لم ينتظم قياس صادق المقدمات، لأن الكبرى معناها أن كل ما يوصف بالأوسط فإنه يوصف بالأكبر، أو يكون ضروريَّ الاتصاف به ما دام موصوفا بالأوسط، لا ما دامت ذاته. وإنما يكون ذلك صادقا إذا كان كل ما يوصف بالأوسط فإن اتصافه به لا يدوم بدوام ذاته، لكن الصغرى معناها أن الأصغر يوصف بالأوسط، ما دامت ذاته فهما متكاذبتان. فإن قيل: فالمشروطة العامة (86/ا) والعرفية العامة تحتمل كونهما في قوة

الخاصتين، فإذا كانت الصغرى ضرورية أو دائمة احتمل كون المقدمات كاذبة فلا تنتج، بل لو كانت الكبرى مطلقة عامة والصغرى ضرورية أو دائمة احتمل ذلك، بل لو كانت الصغرى والكبرى مطلقتين عامتين أو والكبرى مطلقة خاصة، بل لو كانتا ممكنتين عامتين أو والكبرى ممكنة خاصة، احتمل ذلك. قلنا: مُسَلَّمٌ أن ذلك محتمل، ولكن كون القياس بحيث يحتمل أن تكون مقدماته كاذبة، لا يمنع أن يكون قياسا منتجا، لأن القياس ما لو سلمت مقدماته لأنتج. وفي صوره أن تكون الصغرى ضرورية أو دائمة، والكبرى مشروطة خاصة أو عرفية خاصة. لا نقول: أنه لا ينتج لو سلمت مقدماته، بل المدعى أنه لا يمكن صدق مقدمتيه، وإلا فلو سلّمنا لأنتج. وإن كانت الصغرى إحدى المشروطتين أو العرفيتين مع كون الكبرى كذلك فالنتيجة كالكبرى، لأن الكبرى دلّت على أن ما ثبت له الأوسط يثبت له أو ينتفي عنه الأكبر، ما دام الأوسط ثابتا له، إما بالضرورة بحسب دوام اتصافه بالأوسط في المشروطتين، أو دواما بحسب ذلك في العرفيتين. وإما لا دائما أو لا ضروريا بحسب الذات في الخاصتين، أو من غير اعتبار ذلك في العاميتين، سواء كان الأوسط(86/ب) ثابتا للأصغر ما دامت ذاته أو لا يكون، وسواء كان ثبوته له ضروريا ما دام وصفه، أولا يكون بعد أن يكون ثبوته له دائما بدوام وصفه. فيكون الأكثر ثابتا لكل ما يثبت له الأوسط. ومن جملته الأصغر ما دام موصوفا بالأوسط مع خصوصية جهة الكبرى في كونها عامة أو خاصة أو مشروطة. والأوسط يدوم للأصغر الموصوف به ما دام وصفه، فيكون الأكبر دائما لما يدوم له الأوسط، ما دام وصفه مع خصوصية زيادة جهة الكبرى على ذلك. وكون الصغرى خاصة لا تمنع عموم النتيجة، لجواز ثبوت الأكبر للأصغر أو سلبه عنه عند انتفاء وصفه بالأوسط. وكون الصغرى عرفية لا تمنع كون النتيجة مشروطة لأن الشيء إذا كان ضروريا مادام شيئا[1]فهو ضروري في ذلك

[1] في الأصل(شيئ).

الوقت، وإن كان دوام ذلك الوصف غير ضروري. وأما إذا كانت الصغرى ما عدا[1] ذلك من الفعليات، وهي خمس من القضايا، المطلقة العامة والخاصة والوجودية اللادائمة والوقتية والمنتشرة، فإن كانت الكبرى مشروطة عامة أو عرفية عامة فالنتيجة مطلقة، عامة لأن ج يكون ا أو ينتفي عنه ا ما دام موصوفا بـ ب، إذ كان كل ما حكم عليه بـ ب فإنّه أو لا ا ما دام موصوفا بـ ب، إما مع ضرورة بحسب ذلك الوصف في المشروطة أو دواما من غير(87/ا) تعرض للضرورة بحسب ذلك الوصف في العرفية، ومن جملة ما حكم عليه بـ ب ج. ولكن ليس مشروطا في الصغرى أن ذلك الحكم دائم[2] بدوام ذات الأصغر أو بدوام وصفه، ولا فيها مانع عن كون الأكبر ضروريا أو دائما بحسب ذات الأصغر أو وصفه، ولا الكبرى مانعة أيضا من ذلك، فوجب أن تكون النتيجة مطلقة عامة. فإن كانت الكبرى مشروطة خاصة كانت النتيجة مطلقة خاصة، أي وجودية اللاضرورية. لأن ج يكون قد ثبت له أو سلب عنه، أو يجب أن يكون ذلك لا ضروريا، لأنّا حكمنا في الكبرى أن الأكبر ثابت، أو منفى عن الموصوفات بالأوسط، ومن جملتها الأصغر لا بالضرورة ما دامت ذاته، وأيضا لو صدق بعض ج ا بالضرورة، ومعنا كل ج ب فنجعلها صغرى الشكل الثالث، وينتج بالضرورة بعض ب ا، هذا خلف. وإن كانت الكبرى عرفية خاصة فالنتيجة وجودية اللادائمة، لأنا حكمنا في الكبرى أن الأكبر ثابت أو منتف عن الموصوفات بالأوسط، ومن جملة ذلك الأصغر لا دائما بدوام ذاته ولأنه لو كان شيء من ج ا دائما جعلناه كبرى والصغرى بحالها صغرى، فينتج بالشكل الثالث بعض ب ا دائما، هذا خلف. وأما القسم الأول، أعني أن تكون الصغرى ممكنة، فالشيخ الرئيس يرى(87/ب) أنه إذا كانت الكبرى ضرورية، فالنتيجة ضرورية، وإن كانت الكبرى

---

[1] في الأصل(ما عدى).

[2] في الأصل (كاتبا).

لا تحتمل الضرورة فالنتيجة ممكنة خاصية، وإن كانت محتملة للضرورة واللاضرورة فالنتيجة ممكنة عامية[1].

وبعض فضلاء زماننا زعم أنه مهما كانت الصغرى ممكنة، فالقول غير منتج، واحتج على أن التأليف من الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية غير منتج بأنه يكون الحق فيه تارة الإيجاب الضروري، كما عند قولنا: بالإمكان كل إنسان كاتب وبالضرورة كل كاتب حيوان والحق بالضرورة كل إنسان حيوان، وتارة السلب الضروري كما لو فرضنا أن زيدا لم يركب البتة فرسا وكان مركوبه الحمار فيصدق بالإمكان كل فرس فهو مركوب زيد وبالضرورة كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو حمار، والحق بالضرورة لا شيء من الفرس بحمار. وذكر غيره صورة أخرى، وهي كل نطفة يمكن أن يكون حيوانا، وكل حيوان فهو بالضرورة حساس، والحق بالضرورة لا شيء من النطفة بحساس. فنقول:

أما الصورة الأولى، فأولا إن هذا الممكن المفروض الوجودي ودعواه عامة. وأمّا ثانيا، فإن أراد بقوله: كل فرس يمكن أن يكون مركوب زيد، أن كل فرس[2] فيمكن أن يكون الشيء الذي هو بالفعل مركوب زيد، كانت هذه كاذبة، لأن الذي هو بالفعل مركوب زيد هو الحمار[3]، والفرس لا يمكن أن يكون حمارا. وإن قال: لا أريد تفسيركم، بل أعني بقولي:(88/ا) كل فرس فيمكن أن يكون مركوب زيد، أن كل فرس فإنه يمكن أن يتصف بأنه مركوب زيد من جهة ما هو مركوب زيد لا من حيث ذاته التي هي معْروض مركوب زيد التي هي الحمار. فنقول: حينئذ إن أراد بقوله: كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو بالضرورة حمار، أن كل ما هو

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الرابعة، الفصل الثاني، (ص. 190-198).

[2] - (يمكن أن يكون مركوب زيد أن كل فرس) وكتب في الهامش.

[3] - (الحمار) وكتب في الهامش.

مركوب زيد، فإنه من جهة ما هو مركوب زيد فهو بالضرورة حمار، كـــذبت. وإن أراد بذلك أن كل ما هو بالفعل مركوب زيد فهو بالضرورة حمار بـــالنظر إلى ذات ذلك الشيء الذي عرض له أن مركوب زيد، لم يتحد الوسط، فلا يلزمه نتيجـــة؛ لا لأن تأليف الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية عقيم، بل يجـــوز أن يكـــون لأن المحكوم به على الأصغر بالإمكان غير المحكوم عليه بالأكبر.

وأما الصورة الأخرى، فنقول: الصغرى غير صادقة لأنه يصدق بالـــضرورة لا شيء من النطفة بحيوان، فإن منع هذا فنحن نمنع صِدْقَ "بالضرورة لا شيء من النطفة بحساس"، لأن النطفة إذا أمكن أن تكون حيوانا فقد أمكن أن تكون حـــساسا، ولأن عكسها ظاهر الصدق وهو "بالضرورة[1] لا شيء مـــن الحيـــوان بنطفـــة" فيـــصدق "بالضرورة لا شيء من النطفة بحيوان". وإذا صدق "بالضرورة لا شيء مـــن النطفـــة بحيوان"، كذب "بالإمكان كل نطفة حيوان". وإنما نعتقد صدق هذه لتقارب مفهوم ما بالقوة وما بالإمكان. فإن كل نطفة فهي بالقوة حيوان[2]. فالإمكـــان هـــا هنـــا بمعنى(88/ب) القوّة. وقد ذكرنا الفرق بينهما في **باريرمينياس**[3].

وأما الشيخ الرئيس، فقد احتج على أن اختلاط الصغرى الممكنة مع الكـــبرى الضرورية ينتج ضرورية بوجوه؛ أجودها أنّا نفرض الممكن موجودا ونـــدّعي أنـــه لا استحالة في ذلك وإن كان كاذبا، وأن الكذب الغير محال لا يلزم منه محـــال. لكـــن صدق الممكن وجودا ينتج مع الكبرى الضرورية ضروريةً، فإذاً، كون النتيجة ضرورية

---

[1] في الأصل (بالضرو).

[2] في الأصل (حيوانا).

[3] الفصل السادس، في ذكر أقسام القضايا بحسب الجهات، الفقرة (27/ا - 28/ب).

ليس بمحال، فوجب أن تكون ضرورية، لأنّها لو لم تكن ضرورية استحال كونها ضرورية عند فرض ممكن ليس بمحال[1].

ونحن نقول: إن هذا عليه شكوك كثيرة.

أحدها، أنّا نمنع أن فرض الممكن موجودا ليس محالا[2]. فإنّ الممكن إذا كان قد فرض أنه لا وجوديا كان فرض وجوده محالا.

وثانيها، أنه حينئذ يكون ممكنا وجوديا، وليس الكلام فيه فقط، بل في كل ما موجه بجهة الإمكان، ومن جملة ذلك الممكن اللاوجودي.

وثالثها، أن كون الشيء ممكنا أو ضروريا إنّما هو باعتبار ذاته وحقيقته، وجائز أن يكون شيء ممكنا لشيء باعتبار حقيقته، ومع ذلك يكون وجوده مستحيلا لأمر من خارج. وليس له أن يقول: إنّا لا نعني بالممكن إلا ما لا يمتنع باعتبار حقيقته ولا باعتبار غيره، لأن هذا لا يستقيم على أصوله، لأنّه يجعل الممكن العامي(89/ا) مع الضروري المخالف في الكيفية والكمية متناقضين، ولو فُسِّر الممكن بذلك لم يلزم ذلك.

وأمّا نحن فينبغي لنا أن لا نستحي من قول الحق، ونقول:

إنّه إذا كانت الصغرى ممكنة فإمّا أن تكون وجودية، فيكون للممكنة العامية كالمطلقة العامة، والممكنة الخاصية كالمطلقة الخاصة، وحكمهما مع الكبريات حكمها؛ وإما أن تكون لا وجودية فحينئذ تكون في قوة الدائمة الغير ضرورية المخالفة في الكيف، ولا يختلف في ذلك الممكن العامي والخاصي إذ الحكم لا وجود له، فيستحيل

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة الرابعة، الفصل الثاني، (ص. 195-196).

[2] في الأصل(محالا).

دخول الواجب فيه. وحينئذ، إما أن تكون هذه الصغرى الممكنة اللاوجودية سالبة أو موجبة. فإن كانت سالبة كانت في حكم الموجبة الدائمة الغير ضرورية، ويكون حكمها مع الكبريات حكمها، وإن كانت موجبة، فالكبرى لا تخلو إما أن تكون موجبة فعلية أو ممكنة أو سالبة في قوتها صدق موجبة، إما فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، وإما ممكنة، فالمشروطة الخاصة والمطلقة الخاصة والوقتيتين والممكنة الخاصية، أو لا تكون كذلك. فإن كان الأول فتكون موجبة ممكنة عامية فيما عدا[1] كون الكبرى سالبة مشروطة خاصة، فإن النتيجة حينئذ تكون ممكنة خاصية، إن شئت سالبة وإن شئت موجبة. أما إذا كانت الكبرى موجبة فعلية أو في قوتها، فلأنه إذا كان كل ج ب بالإمكان وكل ب ا بالفعل فكل ج فهو بالإمكان الشيء(89/ب) الذي هو بالفعل، أوذلك الشيء هو ب فكل ج فهو بالإمكان ما هو بالفعل ا. وأما أن هذا الإمكان يكون عاميا فلأن الأكبر، وإن كان غير ضروري لذات الأوسط لما هو هو، فإنه لا امتناع في أن يكون ضروريا لذات الأصغر، وقد يكون شيء ضروريا لشيء لما هو هو، ولا يكون ضروريا لوصفه الذي له بالإمكان لما هو هو. إلا أنه حيث الكبرى سالبة مشروطة خاصة، يجب أن تكون النتيجة ممكنة خاصية، لأن عكس المشروطة الخاصة صادق، وهو لا شيء من ا ب بالضرورة ما دام ا لا ضروريا ما دامت ذاته في الكل، فيكون لا محالة بعض ما من ا ليس مسلوبا عنه ب بالضرورة ما دامت ذاته، وهو مسلوب عنه ما دام وصفه. فنقول: لو صدق بالضرورة بعض ج ا، فذلك البعض من ج الذي هو بالضرورة ا لا يخلو إما أن يكون هو البعض من ا الذي سلب ب عنه ضروريا ما دام وصفه وليس ضروريا ما دامت ذاته، فيلزم أن يكون ذلك البعض من ج ضروريا له ا ما دامت ذاته، وغير ضروري له ما دامت ذاته، هذا خلف. ويجيء ما قلناه في التأليف من صغرى ضرورية أو دائمة مع كبرى

[1] في الأصل(ما عدى).

مشروطة خاصة أو عرفية خاصة، أو يكون ذلك البعض من ج الذي هو بالضرورة ا من البعض الذي سلب ب(90/ا) عنه بالضرورة ما دامت ذاته، فيكون ذلك البعض من ج بالضرورة ليس ب وكان بالإمكان كل ج ب، هذا خلف. وأما إذا كانت الكبرى موجبة ممكنة، فلأن الأصغر يكون لذاته قابلا للاتّصاف بالأوسط، فهو دائما قابل له وإن امتنع عن ذلك وقتا ما لعارض. والأوسط قابل لذاته الاتصاف بالأكبر فيكون الأصغر قابلا لذاته للاتصاف بالأوسط عند كونه متصفا بالأكبر، فيكون قابلا لذاته للأكبر. لكن يكون ذلك بقوة أبعد من قوّة قبوله للأوسط. فإن قيل: فلم لا يجوز أن يكون الأصغر عند اتصاف الأوسط بالأكبر غير قابل للاتصاف بالأوسط لجواز أن يكون الأكبر مانعا من ذلك؟ قلنا: لو جوِّز ذلك لكان المانع شيئا خارجا عن ذات الأصغر، ويكون الأصغر لذاته قابلا له. وأما إن كان هذا الإمكان يكون عاميا فَلِما قلناه حيث الكبرى موجبة فعلية، وكذلك لو كانت الكبرى سالبة في قوتها صدق موجبة ممكنة. وإن كان الثاني، أعني أن تكون الكبرى سالبة وليس في قوتها صدق موجبة لا فعلية ولا ممكنة، فإما أن تكون السالبة ضرورية فتكون النتيجة ضرورية، لأنه إذا كان صادقا بالإمكان كل ج ب وبالضرورة لا شيء من ب ا صدق بالضرورة لا شيء من ا ب، وصدق بالضرورة لا شيء من ا ج، وإلا صدق نقيضه وهو بعض ا ج(90/ب) بالإمكان، وبالإمكان كل ج ب، فبالإمكان بعض ا ب، وكان بالضرورة لا شيء من ا ب، هذا خلف. وإذا كان صادقا بالضرورة لا شيء من ا ج، فبالضرورة لا شيء من ج ا. وإن كانت السالبة غير ما ذكرنا لم تنتج، لأن الصغرى موجبة ممكنة لا وجودية فهي في قوة سالبة دائمة غير ضرورية. وإذا كان الأوسط مسلوبا عن الأصغر دائما فيكون الأصغر مسلوبا عن الأوسط دائما. ويجوز أن يكون له ضرورة في وقت حتى يصدق سلب الأصغر عن الأوسط بأحد تلك السوالب، وحينئذ قد يكون الأكبر هو الأصغر بعينه، وقد غير اسمه بأن كان الأصغر

الإنسان فيجعل الأكبر أكثر أو يجعل الأكبر مقوِّما للأصغر أو لازما له. كما قد يجعل الأكبر هاهنا الناطق أو القابل للكتابة، فيكون الحق هو الإيجاب الضروري. ويجوز أن يكون الأكبر مباينا للأصغر، إذ لا امتناع إن سلب متباينان عن معنى واحد دائما، وحينئذ يكون الحق السلب. وأما إذا كانت الصغرى الممكنة ساذجة، فإن كانت موجبة احتمل أن تكون وجودية وأن تكون لا وجودية. والوجودية تنتج مع الكُبريات أخص من نتيجة أن لا وجودية. فيجب أن تجعل في قوة اللاوجودية، لأن الأعم هو المتيقن. وإن كانت سالبة، فإن كانت ممكنة خاصية ففي قوتها صدق(91/ا) الموجبة الممكنة، فيكون حكمها حكم الموجبة الممكنة. وإن كانت عامية لم تنتج لاحتمال أن تكون ضرورية، فلا تكون في قوة موجبة البتة. فالحاصل من هذا أنه إذا كانت الصغرى ممكنة، فإما أن تكون وجودية فتكون كالمطلقة أو لا وجودية. فإن كانت سالبة فهي كالموجبة الدائمة الغير ضرورية، وإن كانت موجبة، فالكبرى إن كانت موجبة فعلية أو ممكنة أو سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة أو في قوتها صدق موجبة ممكنة كالمشروطة الخاصة والمطلقة الخاصة والممكنة الخاصية والوقتيتين، كانت النتيجة موجبة ممكنة، لكنها حيث الكبرى مشروطة خاصة ممكنة خاصية، وفي الثاني ممكنة عامية وإن كانت الكبرى سالبة ضرورية فالنتيجة ضرورية. وإن كانت سالبة تحتمل الضرورة والدوام كالمطلقة العامة والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة والممكنة العامية لم ينتج. وإذا كانت الصغرى ممكنة ساذجة، فإن كانت موجبة أو سالبة وهي خاصية فحكمها حكم اللاوجودية. ومن ما ذكرنا، نعلم أنّه إذا كانت مقدمة سالبة في قوتها صدق موجبة، إما فعلية وهي الوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة أو ممكنة كالمشروطة الخاصة والوقتيتين والممكنة الخاصية، جاز أن تكون صغرى في الشكل الأول، وتنتج موجبة إن كانت الكبرى(91/ب) موجبة، وسالبة إن كانت سالبة، وتكون جهة النتيجة حيث

السالبة في قوتها صدق موجبة فعلية، ما تكون حيث الصغرى موجبة فعلية، وتكون حيث السالبة في قوتها صدق موجبة ممكنة ما تكون النتيجة حيث الصغرى كذلك. بقي ها هنا شكّان: الأول، أنّ ما ذكرتموه في إنتاج الاختلاط من صغرى ممكنة وكبرى موجبة فعلية، يقتضي أن تكون النتيجة في جميع اختلاطات الشكل الأول تابعة للصغرى، لأنه إذا كانت الصغرى مثلا ضرورية والكبرى مطلقة كقولنا: بالضرورة كل ج ب وبالإطلاق العام كل ب ا. فأقول: بالضرورة كل ج ا، لأن كل ج فهو بالضرورة الشيء الذي هو بالفعل ا بعين ما قلتم. الإشكال الثاني أن بهذه الطريقة يُبيّن أنّه إذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى سالبة محتملة للضرورة واللاضرورة، أن ذلك يكون قياسا منتجا للسالبة الممكنة، وذلك لأنه إذا كان كل ج يمكن أن يكون ب وبالإطلاق لا شيء من ب ا، فكل ج يمكن أن يكون ما هو بالفعل ليس ا، فيصدق بالإمكانكل ج فهو ليس ا فبالإمكان لا شيء من ج ا لأن المعدولة الموجبة أخص من السالبة البسيطة، فإذا صدقت المعدولة الموجبة وجب أن تصدق السالبة البسيطة، ضرورة أنه كلّما صدق الخاص صدق العام. الجواب:(1/92) أما الأول، فإنّا قد بيّنا في **باريرمينياس** أنّه لا بدّ وأن يكون وصف المحمول دائما لذاته إن كان الحكم دائما وواجبا إن كان واجبا[1]. وفي صورة أن تكون الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية لا تكون كذلك، لأن الأكبر لا يكون ثابتا للأوسط ما دام ثابتا للأصغر، ولا واجبا بوجوبه. فإن قيل: فهذا الشرط أنتم شرطتموه ونحن لا يلزمنا أن نقول به. قلنا: لا بدّ من هذا الشرط لأنّه لو لم يشترط ذلك، فلنفرض الكبرى المطلقة غير ضرورية، وبما ذكرتم يصدق كل ج ا بالضرورة، لكن هذا محال. لأنّ قولنا: كل ب ا لا بالضرورة، معناه كل ما حكم عليه بـ ب فإنه ا لا بالضرورة، ومن جملة ذلك ج، فيكون كل ج ا لا بالضرورة. وأمّا الإشكال الثاني، فإنّا نمنع أنّه إذا صدق بالإمكان كل ج ب

[1] الفصل الخامس، في تفسير لفظ الجهة والمادة والتفرقة بينهما، (25/ب – 1/26).

فهو الشيء الذي هو ليس ا، لأن هذا إنّما يَلزَم إذا كان كل ب محمولا عليه بأنّه ليس ا، وإنّما يكون هذا إذا كانت الكبرى موجبة معدولة، ونحن حينئذ نقول بذلك، والكلام ليس إلا إذا كانت الكبرى سالبة، وحينئذ لا يكون كل ب محكوما عليه بأنّه ليس ا، بل الحكم حينئذ أنّه ليس ب، أي ليس شيء هو بالفعل ب، وهو بالفعل ا، ولا يلزم ذلك أن يكون شيء هو بالفعل ب البتة، فضلا عن أن يكون هو بالفعل ب وهو لا ا، حتى يكون كل ج(92/ب) المحكوم عليه بـ ب محكوما عليه بأنه ما ليس ا. فإن قيل: إنّه إذا صدق قولنا: لا شيء من ب لزم ذلك صدق أن ب المحكوم به على ج ليس ا، لأن السالبة إنما تصدق إذا كان الواقع أحد أمرين: أحدهما أن لا يكون شيء البتة محكوما عليه بأنه ب، وثانيهما أنه يكون ما حكم عليه بأنه ب ليس محكوما عليه بأنه ا، وها هنا إذا صدق كل ج ب بالإمكان، أي كل واحد من ج، فإنه يمكن أن يكون ما هو بالفعل ب، فقد تحقق لنا شيء محكوم عليه بأنّه ب، فوجب أن لا تكون ا لتصديق قولنا: لا شيء من ب ا. قلنا: إن ادعيتم أنه إذا كان شيء قد حكم عليه بأنه ب وجب أن لا يكون محكوما عليه بأنه ا، فهذا حق، ولا يلزم ذلك أن يكون محكوما عليه بأنه لا ا، لأنّ الحكم بأنّ هذا لا ا بإثبات نسبة ما حكم عليه بلا ا إلى هذا الذي هو ب. وأما الحكم بأنه ليس ب ا، أي ليس المحكوم عليه ب هو محكوم عليه بـ ا، فهو حكم بلا نسبة بين أحد شيئين إلى الآخر. والأول حكم بثبوت النسبة بين ما هو ب وهو لا ا، ولا شك أن الحكم بثبوت نسبة بين شيئين ليس بلازم للحكم بلا نسبة بين أحد ذينّك الشيئين ومقابل الآخر. ثم الإسم المعدول أو الكلمة المعدولة هو ما يدل على معنى يسلب ما ليس هو. وهذا يتوقف على معنى يعبّر عنه بقولنا: لا ا. وأما قولنا: ليس ب ا (93/ا) فلا يتوقف على معنى عبِّر عنه

بعدول أو تحصيل، فلا تكون المعدولة لازمة للسالبة. وإن كان موضوع السالبة له ثبوت[1] لأنّه قد لا يكون هناك معنى عبِّر عنه بسلب ما ليس هو[2].

الفصل الثالث عشر

في المختلطات في الشكل الثاني، والثالث

[في المختلطات في الشكل الثالث]

أما الشكل الثالث، فصغراه إمّا أن تكون موجبة فعلية، أو في قوتها؛ فتكون نتيجته ما قد علمت. وأما إن كانت صغراه ممكنة، فإن كانت وجودية فهي فعلية، وإن كانت لا وجودية فإما أن تكون سالبة فيكون حكمها حكم الموجبة الدائمة الغير ضرورية، أو تكون موجبة فالكبرى إما أن تكون موجبة، فعلية أو ممكنة أو سالبة في قوتها صدق الموجبة الفعلية أو الممكنة، فتكون النتيجة موجبة جزئية ممكنة عامية، إلا حين الكبرى سالبة مشروطة خاصة فإن النتيجة تكون ممكنة خاصية. ويتبيّن ذلك بعكس الصغرى وردّ القرينة إلى الشكل الأول. فإن كانت الكبرى جزئية، بيِّن ذلك بالافتراض، ولتكن القرينة كل ب ج بالإمكانوبعض ب ا بالإطلاق. فأقول: بالإمكان العامي بعض ج ا، لأنّا نفرض بعض ب الذي هو ا د، فنقول: كل د ب، وبالإمكان كل ب ج، فبالإمكان كل د ج وكل د ا بجهة قولنا: بعض ب ا، فبالإمكان العامي بعض ج ا. وحين الكبرى سالبة من السوالب المذكورة إنّما يستعمل الموجب الذي(93/ب) في قوتها. وأما إذا كانت الكبرى سالبة ليس في قوتها صدق موجبة،

---

[1] في الأصل(ثبوتا).

[2] **الشفـــاء، القياس**، المقالة الرابعة، الفصل، الأول والثاني والثالث، (ص. 195-196).

فإما أن تكون ضرورية فتكون النتيجة سالبة جزئية ضروريـــة، وتتبيّن بعكس الصغرى ورد القرينة إلى الشكل الأول، وبالافتراض إن كانت السالبة جزئية، ولتكن القرينـــة بالإمكان كل ب جـ وبالضرورة ليس كل ب ا. فأقول: بالضرورة ليس كل جـ ا، لأنا نفرض بعض ب الذي ليس ا د فيكون كل د ب، وبالإمكان كل ب جـ فبالإمكان كل د جـ، وبالضرورة لا شيء من د ا فبالضرورة ليس كل جـ ا. واعلم أن الافتراض عليه إشكال، فإنه إذا صدق ليس كل ب ا لا يلزم من ذلك أن يكون لـــ ب ثبوت حتى يفرض ذلك د، فالواجب أن نبيّن ذلك بالخلف. فنقول: إن لم يصدق بالضرورة ليس كل جـ ا صدق بالإمكان العامي كل جـ ا، ومعنى بالإمكان كل ب جـ فبالإمكان العامي كل ب ا، وكان بالضرورة ليس كل ب ا، هذا خلف. وأما إذا كانت الكبرى سالبة تحتمل الضرورة وغير الضرورة، لم ينتج لجواز أن يكون الأكبر هو بعينه الأصغر وقد غير اسمه أو يكون مقوِّما له أولازما، وقد ثبت الأصغر للأوسط بالإمكان اللاوجودي، وسلب عنه الأكبر بأحد أنحاء تلك السوالب، ويكون الحق الإيجاب الضروري وجواز أن يكون مباينا له، فيكون الحق السلب.(94/ا) وإن كانت الصغرى الممكنة ساذجة، فإن كانت موجبة احتمل كونها وجودية واحتمل كونها لا وجودية، فتكون النتيجة القدر المشترك، وهو الإمكان العام حيث جعلنا اللاوجودية منتجة لذلك، وحيث ذكرنا أنها لا تنتج، وجب كون الساذجة كذلك، لاحتمال كونها لا وجودية. وإن كانت الصغرى الممكنة الساذجة سالبة، فإن كانت عامية لم تنتج لاحتمال كونها ضرورية. والسالبة الضرورية لا يمكن جعلها صغرى الشكل الثالث، لأن الحق يكون تارة السلب وتارة الإيجاب، كقولنا: لا شيء من الإنسان بفرس وكل إنسان ناطق، والحق السلب الضروري. وكقولنا: لا شيء من الإنسان بفرس وكل إنسان حيوان والحق الإيجاب الضروري. وإن كانت الصغرى الممكنة الساذجة السالبة خاصية، كانت في قوتها صدق موجبة ممكنة، فيكون حكمها

حكمهما. ومن هذا يعلم أنه، إذا كانت مقدمة سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، جاز جعلها صغرى في الشكل الثالث، ويكون حكمها حكم الموجبة الفعلية. وإن كانت مقدمـــة سالبة في قوتها صدق موجبة ممكنة جاز جعلها صغرى في الشكل الثالث، ويكون حكمها حكم الموجبة الممكنة[1].

[في المختلطات في الشكل الثاني]

وأما الشكل الثاني، فإنه إن كانت فيه مقدمة ضرورية، فإن كانت سالبة والأخرى موجبة أو سالبة في قوتها صدق موجبة،(94/ب) كانت النتيجة ضرورية. ويتبيّن ذلك بعكس السالبة الضرورية وجعلها كبرى للموجبة، أوْ لِما في قوة السالبة على هذا تأليف الشكل الأول سالبة، ولتكن السالبة الضرورية كبرى كل ج ب وبالضرورة لا شيء من ا ب ينعكس بالضرورة لا شيء من ب ا، فينتج بالضرورة لا شيء من ج ا. ولتكن السالبة صغرى بالضرورة لا شيء من ج ب وكل ا ب، فلنجعل الكبرى صغرى ونعكس الصغرى ونجعلها كبرى كل ا ب وبالضرورة لا شيء من ب ج فبالضرورة لا شيء من ا ج، فلو كانت المقدمة الأخرى سالبة في قوتها صدق موجبه فلك أن تأخذ ما في قوتها وتؤلفه[2] مع السالبةكما بيّناه، ولك أن تبقيها على صورتها، ويبيّن ذلك بالخلف. مثاله، لا شيء من ج ب بالوجود لا دائما وبالضرورة لا شيء من ا ب، فإن شئت قلت: كل ج ب، وألفت إليها عكس السالبة الضرورية. وإن شئت قلت: لو لم تصدق بالضرورة لا شيء من ج ا صدق بالإمكان العامي الساذج بعض ج ا وبالضرورة لا شيء من ا ب فبالضرورة ليس كل ج ب،

---

[1] **الشفـــاء، القياس**، المقالة الرابعة، الفصل السادس.

[2] في الأصل (تألفه).

وكان لا شيء من ج ب لا دائما، هذا خلف. وكذلك أيضا لو كانت السالبة الضرورية صغرى جزئية فنقول: بالضرورة ليس كل ج ا، وإلا بالإمكان العامي الساذج كل ج ا وكل ا ب،(95/أ) فبالإمكان العامي كل ج ب، وكان بالضرورة ليس كل ج ب، هذا خلف. وأما إذا كانت المقدمة الأخرى سالبة ضرورية أو سالبة مُحْتمِلة للضرورة، لم ينتج لأنه يكون من سالبتين، وليس فيهما مقدمة في قوتها صدق موجبة، واتفاق شيئين في سلب شيء عنهما لا يوجب سلب أحدهما عن الآخر ولا إيجابه عليه، فقد يسلب شيء عن متباينين وعن متلازمين. وأما إذا كانت المقدمة الضرورية موجبة، فالأخرى إن كانت سالبة ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة فالنتيجـــة ضرورية، ويتبيّن بعكس السالبة والردِ إلى الشكل الأول حين السالبة ضرورية أو مشروطة عامة كلية، وبالخلف حين المشروطة خاصة أوالسالبة جزئية. ولتكن المشروطة الخاصة السالبة كبرى، إن لم يكن بالضرورة لا شيء من ج ا فبالإمكان بعض ج ا ولا شيء من ا ب بالضرورة، ما دام ا لا دائما بدوام ذاته فبالإمكان الخاصي لا كل ج ب، وكان بالضرورة كل ج ب، هذا خلف. ولتكن السالبة صغرى، إن أمكن أن يكون بعض ج ا أمكن أن تكون بعض ا ج، وبالضرورة لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائما بدوام ذاته، فبالإمكان لا كل ا ب وكان بالضرورة كل ا ب، هذا خلف. أو يؤلف نقيض النتيجة مع الصغرى السالبة(95/ب) على هيئة الشكل الثالث وينتج كذب الكبرى. مثاله ولتكن السالبة صغرى جزئية سواء كانت ضرورية أو مشروطة خاصة، إن لم يكن حقا أنه بالضرورة ليس كل ج ا فبالإمكان العامي الساذج كل ج ا وبعض ج ليس ب فبعض ا ليس ب، وكان بالضرورة كل ا ب، هذا خلف. فإن كانت السالبة الجزئية الصغرى مشروطة عامة، فالذي ثبت عندي أن النتيجة تكون دائمة ضرورة بحسب الوصف، أما أنها دائمة فلأنه لو صدق بالإطلاق كل ج ا وبالضرورة كل ا ب فبالضرورة كل ج ب، وكان لا

كل ج ب بالضرورة ما دام ج، هذا خلف. وأما أنها ضرورية بحسب الوصف، فلأنه لولا ذلك صدق بالإمكان كل ج ا في بعض أوقات كونه ج وبالضرورة كل ا ب، فبالإمكان كل ج ب في بعض أوقات كونه ج، وكان بالضرورة لا كل ج ب ما دام ج ج ، هذا خلف. ولو أمكن بالافتراض أن نجعلهما كلية لأنتج ضرورية ويبيّن بعكسها. لكنا أفسدنا بيان الافتراض، وإن كانت المقدمة الأخرى سالبة غير ما ذكرنا أو موجبة في قوتها صدق سالبة فعلية أو ممكنة، كانت النتيجة دائمة، ويتبيّن إذا كانت السالبة عرفية عامة أو دائمة(96/ا) بعكسها ورد القرينة إلى الشكل الأول، وإن كانت غير ذلك بالخلف. مثاله ولتكن الضرورية الموجبة صغرى، إنْ لم يكن حقا أنه دائما[1] لا شيء من ج ا فبعض ج ا ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ب، وكان بالضرورة كل ج ب، هذا خلف. ولتكن الموجبة كبرى، إنْ صدق بعض ج ا بالإطلاق العام وكل ا ب بالضرورة فبعض ج ب بالضرورة وكان لا شيء من ج ب، هذا خلف، فكاذب بالإطلاق العام بعض ج ا، فدائما لا شيء من ج ا. وكذلك لو كانت الصغرى جزئية، وإن كانت المقدمة الأخرى موجبة ضرورية أو موجبة ليس في قوتها صدق سالبة، أي موجبة محتملة للضرورة، لم ينتج لأن ذلك يكون من موجبتين وليس فيهما مقدمة في قوتها صدق سالبة، واتفاق شيئين في إيجاب شيء لا يوجب إيجاب أحدهما على الآخر ولا سلبه، فقد يوجب شيء على شيئين متلازمين ومتباينين. بقي ها هنا إشكالان، أحدهما: أنه يجب إذا كان هذا الشكل من موجبتين وإحداهما ضرورية والأخرى غير ضرورية أن تكون النتيجة ضرورية، لأنه إذا صدق كل ج ب بالضرورة(96/ب) صدق كل ج، فإن إيجاب ب عليه ضروري. وإذا صدق كل ا ب لا بالضرورة صدق كل ا، فإن إيجاب ب عليه غير ضروري. فأقول: بالضرورة لا شيء من ج ا، لأنه لو أمكن أن يكون شيء من ج ا وكل ا فإن إيجاب

[1] في الأصل (دائما).

ب عليه غير ضروري لزم بعض جـ إيجاب ب عليه غير ضروري ، هذا خلف.
الإشكال الثاني: أنّكم جعلتم النتيجة ضرورية، حيث السالبة مشروطة خاصة والموجبة ضرورية. وكان يجب أن لا ينتج البتّة، لأن عكس المشروطة الخاصة ليس مشروطة عامة، فوجب أن يكون مكذبا للموجبة الضرورية بما قلتم في الشكل الأول، لأنه يكون بالضرورة كل جـ ب ولا شيء من ب ا بالضرورة ما دام ب لا دائما في الكل ما دامت الذات. وهذا إنّما يصدق إذا كان ما يوصف بـــب يوصف به وقتا ما لا ما دامت ذاته، وذلك مكذب للموجبة الضرورية. الجواب: أما الأول فنقول: هذه النتيجة هي بعض جـ، يمكن أن يكون ما إيجاب ب عليه غير ضروري، فلا يناقض قولنا: كل جـ، فإن إيجاب ب عليه غير ضروري لأن الضمير في عليه في هذه القضية عائد إلى جـ، وفي النتيجة عائد إلى ا، لأن(97/ا) كبرى القياس المنتج لها كل ا فإن إيجاب ب عليه غير ضروري، والضمير في عليه يعود إلى ا تقديره، كل ا فإن إيجاب ب على ا غير ضروري، فتكون النتيجة بعض جـ، يمكن أن يكون الشيء الذي إيجاب ب عليه غير ضروري وذلك هو ا. وهذا لا يناقض قولنا: كل جـ، فإن إيجاب ب عليه ضروري إذا جعلنا الضمير في هذا القول عائدا[1] إلى ج. وأما الإشكال الثاني: فإنا نقول: إن عكس المشروطة الخاصة على ما بيّنا، ليس مشروطة خاصة. وقولنا: في عكسها لا ما دامت الذات في الكل، أي في الكل من حيث هو كل، فالذي يلزم أن يسلب عنه دوام الضرورة بحسب الذات هو البعض فقط، فيجوز أن يكون ذلك البعض غير البعض المحمول على جـ، أي يجوز أن يكون ب أعم من جـ، ويكون البعض من ب الذي لا يحمل على جـ هو الذي سلب عنه دوام الضرورة بحسب الذات. وأما إذا لم يكن في الشكل الثاني مقدمة ضرورية، فإما أن تكون فيه مقدمة أو لا تكون، فإن كان فيه مقدمة دائمة والأخرى مخالفة في الكيف فعلية أو موافقة في الكيف وفي

[1] في الأصل (عائد).

قوّتها صدق مخالفة فعلية، فالنتيجة دائمة إن لم تكن الأخرى سالبة ضرورية أو مشروطة عامة، ويتبيّن بعكس السالبة الدائمة(97/ب) ورد القرينة إلى الشكل الأول، فإن كانت السالبة جزئية أو الدائمة موجبة، بُيِّن ذلك بالخلف. مثاله، ولتكن أولا الدائمة سالبة كبرى والصغرى موجبة فعلية، فأقول: دائما لا شيء من ج ا لأنا نعكس الكبرى دائمة لا شيء من ب ا، وبضمِّها إلى الصغرى فينتج دائما لا شيء من ج ا، ولتكن السالبة الدائمة صغرى والكبرى موجبة فعليـــة، فأقول: دائما لا شيء من ج ا، لأنّا نعكس الصغرى ونجعلهـــا كبرى والكبرى صغرى، فينتج دائما لا شيء من ا ج، ونعكس ذلك دائما لا شيء من ج ا، فلو كانت الصغرى السالبة الدائمة جزئية بُيِّن ذلك بالخلف، إن لم يكن دائما ليس كل ج ا فبالإطلاق العام كل ج ا، وكل ا ب بالفعل فكل ج ب بالفعل، وكان دائما ليس كل ج ب، هذا خلف. فلو كانت المقدمة الأخرى سالبة غير دائمة، كالوجودية اللادائمة أو العرفية الخاصة، فلك أن تأخـــذ ما في قوتها وتعمل كما قلناه، ولك أن تبيِّن ذلك بالخلف، ولتكن الدائمة السالبة كبرى والعرفية الخاصة السالبة صغرى، فأقول:دائما لا شيء من ج ا وإلا فبعض ج ا ودائما ولا شيء من ا ب، فبعض ج دائما ليس ب، وكان لا شيء من ج ب لا دائما بل ما دام ج، هذا خلف.(98/ا) وكذلك لو كانت السالبة الدائمة صغرى والسالبة العرفية كبرى، فأقول: دائما لا شيء من ج ا وإلا بالإطلاق العام بعض ج ا، ولا شيء من ا ب ما دام ا لا دائما فبعض ج ليس ب لا دائما، وكان لا شيء من ج ب دائما، هذا خلف. ولتكن المقدمة الدائمة موجبة، فإما كبرى والصغرى سالبة فعلية أو موجبة في قوتها صدق سالبة فعلية، فأقول: دائما لا شيء من ج ا وإلا بعض ج ا بالإطلاق العام، ودائما كل ا ب فدائما بعض ج ب، وكان لا شيء من ج ب بالفعل، هذا خلف. ولو كانت الدائمة الموجبة صغرى والكبرى سالبة فعلية أو موجبة وفي قوتها صدق سالبة فعلية، فأقول: دائما لا شيء من ج ا وإلا بعض

ج ا ولا شيء من ا ب بالفعل، فبعض ج ليس ب بالفعل، وكان دائما كل ج ب، هذا خلف. إلاّ أنّه إذا كانت الدائمة موجبة والسالبة ضرورية أو مشروطة عامة كانت النتيجة ضرورية، لأنّا نعكس السالبة ونرد القرينة إلى الشكل الأول، فينتج مع الصغرى الدائمة ضرورية. وبالخلف إذا كانت السالبة الضرورية جزئية إن لم يصدق بالضرورة ليس كل ج ا فبالإمكانكل ج ا ودائما كل ا ب، فبالإمكان كل ج ب، وكان بالضرورة لا كل ج ب، هذا خلف. فلو كانت السالبة المشروطة العامة جزئية فالنتيجة دائمة ضرورية بحسب الوصف، لأنه إن لم يصدق (98/ب) دائما لا كل ج ا فبالإطلاق كل ج ا، ودائما كل ا ب فدائما كل ج ب، هذا خلف. وإن لم يصدق بالضرورة لا كل ج ا ما دام ج ، فبالإمكان كل ج ا في بعض أوقات كونه ج، ودائما كل ا ب فبالإمكان كل ج ب في بعض أوقات كونه ج، هذا خلف. وأما إذا لم يكن في الشكل الثاني مقدمة ضرورية وكانت إحدى مقدمتيه دائمة وليست الأخرى فعلية مخالفة في الكيف ولا في قوتها صدق مخالفة في الكيـــف فعلية، فهو غير منتج. أما إذا كانتا موجبتين دائمتين فظاهر، لأن إيجاب شيء على شيئين لا يدل لا على تلازمهما ولا على تباينهما. وأما إذا كانت الأخرى مخالفة ممكنة لا وجودية أو ساذجة أو موافقة في قوتها صدق مخالفة ممكنة لا وجودية أو ساذجة فإنه لا ينتج أيضا، لأنه يجوز أن يكون الأكبر هو بعينه الأصغر وقد غير اسمه، أو يكون لازما للأصغر مقوِّما أو غير مقوم، وقد أوجب على الأصغر ما سلب عن الأكبر الذي هو هو، أو لازمه سلبا بالإمكان، وكذلك بالعكس ويكون الحق الإيجاب، ويجوز أن يكون الأمر بيانيا للأصغر ويكون الحق السلب. وأما إذا لم يكن في الشكل الثاني مقدمة ضرورية ولا دائمة، فإمّا أن تكون فيه سالبة منعكسة أولا تكون، فإن كان فيه سالبة منعكسة، فإما أن تكون مشروطة أو عرفية، فإن كانت مشروطة سواء كانت عامة(99/ا) أو خاصة، فلا تخلو إما أن تكون الأخرى موجبة فعلية أو سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية أو لا

تكون. فإن كانت الأخرى موجبة فعلية أو سالبة، يلزمها صدق الموجبة الفعلية فتلك الموجبة، إما أن تكون ضرورية أو دائمة أو لا تكون، لكن الفرض أنه ليس في القياس ضرورية ولا دائمة، إذ قد ذكرنا حكمها وأن النتيجة تكون ضرورية، فحينئذ، إما أن تكون تلك الموجبة الفعلية إحدى المشروطتين والعرفيتين أو لا تكون. فإن كانت إحدى المشروطتين والعرفيتين والسالبة مشروطة، كانت النتيجة مشروطة عامة، ويتبيّن ذلك بأن نعكس السالبة، سواء كانت صغرى أو كبرى ونجعلها كبرى والموجبة صغرى، فترتد القرينة إلى الشكل الأول، ويتبين أن النتيجة مشروطة عامة. فإن احتيج إلى عكس ذلك لم يضر، إذ عكس المشروطة العامة لنفسها. وقولنا: في عكس المشروطة الخاصة لا ضروريا ما دامت الذات في الكل لا توجب كون النتيجة مشروطة خاصة، لجواز كون الأصغر ليس من البعض الذي نفي عنه الضرورة الذاتية. وأما إذا كانت المشروطة السالبة صغرى جزئية لم يكن بيان ذلك بالعكس ولا الاقتراض، لما بيّنا أن الافتراض موقوف على تحقق البعض من الموضوع، والسالبة قد لا يكون لموضوعها تحقق. بقي أن نبيِّن ذلك بالخلف. إن لم يكن حقّا أنه(99/ب) ليس كل جـ ا بالضرورة ما دام جـ فيمكن بالإمكان العامي الساذج أن يكون كل جـ ا في بعض أوقات كونه جـ، وكل ا ب ما دام ا فكل جـ يمكن أن يكون ما هو بالفعل ب في بعض أوقات كونه جـ، وكان بالضرورة ليس كل جـ ب ما دام جـ، هذا خلف. وإن لم تكن الموجبة الفعلية إحدى المشروطتين والعرفيتين، بل كانت موجبة فعلية غير ذلك وغير الضرورة والدائمة، أو سالبة يلزمها صدق موجبة فعلية، فلا تخلو المشروطة السالبة من أن تكون كبرى أو صغرى، فإن كانت كبرى فالنتيجة مطلقة عامة، ويتبين ذلك بعكس السالبة المشروطة وبجعل العكس كبرى والموجبة صغرى، فينتج بالشكل الأول سالبة مطلقة عامة. وقولنا: في عكس المشروطة الخاصة لا ضروريا ما دامت الذات في الكل لا يمنع كون النتيجة عامة، لجواز كون الأصغر ليس هو البعض المنفي

عند الضرورة الذاتية، وإن كانت السالبة المشروطة صغرى لم ينتج، فإنه يصدق قولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتبا، وقولنا: كل إنسان ساكن وقت[1] ما وقع ذلك، فالحق بالضرورة كل كاتب إنسان، إذ يجوز أن يسلب عن شيء شيء بالضرورة ما دام موصوفا بوصف، ويوجب عليه ذلك الشيء عند عدم ذلك الوصف، بل معنى المشروطة الخاصة هو هذا. فإن(100/ا) قولنا: بالضرورة لا شيء من ج ا ما دام ج لا دائما بدوام الذات، يتضمن سلب ا عن ج ما دام موصوفا بـــ ج، وثبوته له وقتا لا يكون فيه موصوفا بـــ ج. وما ذكر من العكس والخلف لا يتم. أما بالعكس، فلأن السالبة صغرى فتحتاج في بيان العكس أن تجعل كبرى والكبرى صغرى، وحينئذ تنتج سالبة مطلقة عامة، ولكن ليست هي المطلوب بل عكسها، والمطلقة العامة لا تنعكس. وأما الخلف، فلأن تركيب الكبرى مع نقيض النتيجة تنتج مطلقة، فلا تصلح لتكذيب المشروطة. بقي ها هنا شكّ، وهو أن ما ذكرتموه من امتناع النتيجة حيث المشروطة صغرى، فهو بعينه وارد عليكم حيث المشروطـــة كبرى. قلنا: لا يلزم ذلك لأنه إنما يصح أن يوجب شيء على شيء ويسلـــب عنه ما دام وصف من أوصافه، إذا كان ذلك الوصف ليس بلازم له، وحينئذ يجوز سلبه عنه. وذلك الوصف إذا كانت المشروطة السالبة كبرى يكون هو الأكبر، فيمكن سلبه عن الذات الذي هو الأصغر، وأما إذا كانت المشروطة السالبة صغرى، كان ذلك الوصف هو الأصغر والأكبر هو الذات، والذات لا يجوز سلبها عن الوصف إذا كان الوصف خاصا بالموصوف كالكتابة للإنسان، فإن لم يكن خاصا كالمشي للإنسان، فلا يجوز سلب الذات عنه سلبا كليا، لأن بعض الماشي[2] إنسان بالضرورة ضرورة أنا فرضنا(100/ب) المشي أعم من الإنسان، ويجوز أن تسلب الذات عنه سلبا جزئيا، ولكن ذلك إنّما

---

[1] في الأصل (وقتا).

[2] في الأصل (المشي).

يكون إذا كان الوصف أعم، فإذا لم يعلم أنه أعم أو مساو لا يلزم سلب الذات عن شيء من الوصف. وأما إذا كانت المشروطة السالبة كبرى والأخرى موجبة ممكنة لا وجودية أو ساذجة، أو كانت الكبرى سالبة ليس في قوتها صدق موجبة فعلية، سواء كان في قوتها صدق موجبة أو لا يكون، فإن ذلك لا ينتج لاحتمال كون الأصغر والأكبر متلازمين أو هما شيء واحد، وقد غير اسمه وأوجب على أحدهما بالإمكان ما يسلب عن الآخر بالضرورة ما دام وصفه، فإن ذلك لأننا في إمكان الوجوب، وحينئذ يكون الحق الإيجاب، ولاحتمال أن يكون الأكبر شيئا مباينا للأصغر، ويكون الحق السلب. وأما إذا كانت الأخرى سالبة ليس في قوتها صدق موجبة البتة فعقم التأليف ظاهر. وكذلك لو كانت المشروطة السالبة هي الصغرى. وأما إذا كانت السالبة المنعكسة عرضية فالأخرى لا تخلو، إما أن تكون موجبة فعلية أو سالبة في قوتها صدق الموجبة الفعلية أولا تكون. ويجيء ما ذكرناه بعينه، والنتيجة حيث ذكرنا أنها عند كون السالبة مشروطة ضرورية تكون ها هنا دائمة، وحيث ذكرنا هناك أنها مشروطة عامة تكون ها هنا عرفية عامة، وحيث ذكرنا أنّها(101/أ) مطلقة عامة ها هنا كذلك، وحيث ذكرنا أن التأليف غير منتج فها هنا كذلك. والبيانات هي بعينها تلك البيانات. فلنتكلم الآن في بقية القياس الاستثنائي[1].

الفصل الرابع عشر

في بقية الكلام في القياس الاستثنائي

قد ذكرنا أن القياس الاستثنائي يكون المطلوب أو نقيضه مذكورا فيه بالفعل، فلا بد وأن يكون مشتملا على شيء آخر، إذ المطلوب لا يكون وحده مطلوبا وحجة

[1] **الشفـــاء، القياس**، المقالة الرابعة، الفصل الخامس.

على نفسه، ولو كان شيء معرفا لنفسه لما كان مجهولا البتة، ولا بد وأن يكون لذلك الشيء إلى المطلوب نِسْبَة. ثم النسبة وحدها لا تكفي في بيان ثبوت المطلوب أو انتفائه[1]، بل ربما كفت في بيان صحبة المطلوب أو عناده لذلك الشيء. وأما ثبوته أو انتفاؤه فيتوقف على وضع ثبوت ذلك الآخر أو رفعه. وما يمكن أن يوضع ثبوته أو انتفاؤه فهو لا محالة قضية والمطلوب قضية أيضا. وما حكمه نسبة قضية إلى قضية فهو شرطي، إما متصل وإما منفصل، فإذا يجب أن يكون تأليف هذا القياس من شرطي متصل أومنفصل ومن وضع أو رفع لأحد جزئي الشرطية، فليزم وضع الجزء الآخر أو رفعه. وهذا القياس هو في الحقيقة بعينه اقتراني مؤلف من حملية هي المستثناة ومن شرطية، والشرطية هي الكبرى، والمستثناة هي الصغرى، وذلك لأن قولنا: لكن ا ب(101/ب) بعد قولنا: كلّما كان ا ب فـــج د، إذا أضمرنا فيه الواقع أوالحق، كان كأنا قلنا: الواقع أو الحق أنه ا ب وكلّما كان ا ب فـــج د ينتج الواقع أوالحق أنه ج د، فيكون الحق أو الواقع هو الأصغر وا ب هو الأوسط وهو محمول الواقع أو الحق. إلا أن العادة جرت بحذف الأصغر وإيراده على ما ذكرناه قبل.

فلنفصل الآن ضروبه، وقد ذكرنا أن المتصلة إذا كانت اتفاقية لم يفد القياس[2]، وأما إذا كانت لزومية، وكان الاستثناء من المقدم فإنه يكون على هيئة الشكل الأول وتكون ضروبه أربعة.

[الشكل الأول]

الضرب الأول: كلّما كان ا ب فـــج د، لكن دائما ا ب، فدائما ج د.

---

[1] في الأصل (انتفاؤه).

[2] **الشفـــاء، القياس**، المقالة الثامنة، الفصل الثالث، (ص. 390).

الضرب الثاني: ليس البتة إذا كان ا ب فـــج د لكن دائما ا ب، فدائما لا يلزم ج د.

الضرب الثالث: كلّما كان ا ب فـــج د لكن قد يكون ا ب، فقد يكون ج د.

الضرب الرابع: ليس البتة إذا كان ا ب فـــج د لكن يكون ا ب، فقد لا يكون ا ب فقد لا يكون ج د.

وأما إذا كان الاستثناء من التالي فإنه يكون على هيئة الشكل الثاني وتكون ضروبه أربعة.

[الشكل الثاني]

الضرب الأول: ينبغي أن توجد السالبة الشرطية على مثال الموجبة المعدولة من الحمليات كقولنا: كلّما كان ا ب لزمه أن لا يكون ج د لكن دائما ج د، فدائما لا ا ب. وأما إذا أخذت السالبة على مفهومها الواجب لها لم ينتج، لأنا إذا قلنا: ليس البتة ا ب(102/ا) يلزمه ج د، ثم قلنا: الواقع ج د لم يلزم من ذلك ثبوت ا ب ولا سلبه، لأن سلب لزوم شيء لا يوجب لزوم نقيضه.

الضرب الثاني: كلّما كان ا ب فـــج د لكن دائما لا ج د، فدائما لا ا ب.

الضرب الثالث: يجب أن توجد فيه السالبة بالمعنى الذي قلناه في الضرب الأول، كلّما كان ا ب يلزمه أن لا يكون ج د لكن قد يكون ج د، فقد لا يكون ا ب.

الضرب الرابع: كلّما كان ا ب فـــج د ولكن قد لا يكون ج د، فقد لا يكون ا ب[1].

---

[1] المرجع نفسه، المقالة الثامنة، الفصل الأول.

وأما إذا كانت الشرطية منفصلة، فشرطها أن يكون مع كونها كلية موجبة فإن السالبة، منها معناها أن لا عناد بين الأجزاء فيجوز اجتماعها وارتفاعها. فإذا وضعنا[1] أحد الجزئين لم يلزم من ذلك وضع الآخر ولا رفعه لجواز أن يجتمعا وأن يرتفعا، وكذلك لو رفعنا أحد الجزئين كقولنا: ليس البتة إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د، فإنّا إذا قلنا: لكن ا ب أو لكن ج د ولكن ليس ا ب أو لكن ليس ج د لم يلزم من ذلك شيء، لجواز الارتفاع والاجتماع.

وأما إذا كانت موجبة كلية، فالحقيقة هنا يلزمها أربع قضايا[2] متصلة موجبة كلية، فإذا قلنا: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لزم ذلك كلّما كان ا ب لزمه أن لا يكـــون ج د وإلا اجتمعا. وكلّما كان لا ا ب لزمه ج د وإلاّ ارتفعا، وكلّما كان ج د فلا ا ب وإلاّ اجتمعا. وكلّما لا يكون(102/ب) ج د فـــ ا ب وإلا ارتفعا. فعلى هذا أي جزء استثني عينه كان ذلك من الشكل الأول، وقد شرطنا كون المنفصلة موجبة فيكون المنتج منه ضربين[3] فقط، وأي جزء استثني نقيضه كان ذلك من الشكل الثاني والمنتج ضربان أيضا كذلك، وذلك لأن المنفصلة لا يتعين لها مقدم ولا تال، فيمكن جعل تقدير كل واحد منهما مقدما ويستثنى عينه، ويمكن تقديره تاليا ويستثنى نقيضه، ولا كذلك المتصلة.

[الشكل الأول]

فالضرب الأول: من الشكل الأول والاستثناء من ا ب، دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن دائما ا ب، فدائما لا ج د.

---

[1] في الأصل (وصفنا).

[2] في الأصل (قضا).

[3] في الأصل (ضربان).

والضرب الثاني: عقيم.

الضرب الثالث: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن قد يكون ا ب، فقد لا يكون ج د.

والضرب الرابع: عقيم.

[الشكل الثاني]

الضرب الأول: من الشكل الثاني عقيم.

الضرب الثاني: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن دائما لا ا ب، فدائما ج د.

الضرب الثالث: عقيم.

الضرب الرابع، دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن قد لا يكون ا ب، فقد يكون ج د.

وكذلك إذا استثنيت من ج د.

[الشكل الأول]

فالضرب الأول: من الشكل الأول إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن دائما ج د، فدائما لا ا ب.(103/ا)

الضرب الثاني: عقيم.

الضرب الثالث: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن قد يكون ج د، فقد لا يكون ا ب.

الضرب الرابع: عقيم.

[الشكل الثاني]

والضرب الأول: من الشكل الثاني عقيم.

والضرب الثاني: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن دائما لا ج د، فدائما ا ب.

الضرب الثالث: عقيم.

الضرب الرابع: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن قد لا يكون ج د، فقد يكون ا ب.

فتكون إذا مجموع الضروب ثمانية.

وأما إذا كانت المنفصلة الموجبة كلية مانعة الجمع، كان المنتج هو استثناء العين فقط، وينتج رفع الجزء الآخر وإلاّ لزم الاجتماع. وأما استثاء النقيض فلا ينتج جواز الارتفاع. وهذه يلزمها قضيتان متصلتان موجبتان كليتان أحدهما: كلّما كان المقدم لزِم أن لا يكون التالي، وثانيهما كلّما كان التالي لزِم أن لا يكون المقدم، فيكون المنتج من استثناء كل واحد من الجزئين ضربين[1] فقط. أحدهما ينتج كليا والآخر جزئيا.

[1] في الأصل (ضربان).

[الشكل الأول]

فالضرب الأول: من الشكل الأول والاستثناء من ا ب، دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن دائما ا ب، فدائما لا ج د.

الضرب الثالث: دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن قد يكون ا ب، فقد لا يكون ج د.

والضربان الآخران: عقيمان(103/ب).

[الشكل الثاني]

وأما والاستثناء من ج د فضربان آخران.

دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن دائما ج د، فدائما لا ا ب.

وأيضا دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن قد يكون ج د، فقد لا يكون ا ب.

والضربان الآخران عقيمـــان، فتكون مجموع الضروب أربعـــة.

وأمّا إذا كانت المنفصلة الموجبة الكلية مانعة الخلو كان المنتج هو استثناء النقيض[1] فقط، وينتج وضع الآخر وإلا لزِم الخلو. وأما استثناء العين فلا ينتج لاحتمال الاجتماع، وهذه يلزمها قضيتان متصلتان موجبتان كليتان أحدهما: كلّما لا يكون المقدم يلزم أن يكون التالي، وثانيهما: كلّما لا يكون التالي يلزم أن يكون المقدم،

[1] في الأصل (المقيض).

فيكون المنتج من استثناء كل واحد من الجزئين ضربين[1] فقط من الشكل الثاني. أحدهما ينتج كليا والآخر جزئيا، فما يستثنى أولا من ا ب:

دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د، لكن دائما لا ا ب، فدائما ج د.

وأيضا دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن قد لا يكون ا ب، فقد يكون ج د.

والضربان الآخران عقيمان.

وليستثنى من ج د:

دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د لكن دائما لا ج د، فدائما ا ب.

وأيضا دائما إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د،(104/ا) لكن قد لا يكون ج د، فقد يكون ا ب.

والضربان الآخران عقيمان. فتكون الضروب أربعة[2].

وينبغي أن نسلك العبارات[3] المشهورة في مانعة الجمع ومانعة الخلو لئلا يقع الغلط فيظن حقيقته، كقولنا في مانعة الجمع: دائما ا ب وج د مما يجتمعان، وكقولنا في مانعة الخلو: دائما أحد الأمرين لازم وهو إما ا ب وإما ج د، فهذا ما يكون، والمنفصلة ذات جزئين. أما إذا كانت ذات أجزاء فقد علمت ماذا ينتج. ويمكنك أن تعرف ضروبه مما قد علمته، فلنتلكم الآن كلاما كليا في القياس، كالخاتمة لهذه الجملة.

---

[1] في الأصل (ضربان).

[2] **الشفـــاء، القياس**، المقالة الثامنة، الفصل الثاني.

[3] في الأصل (العباريا).

الفصل الخامس عشر

كـــلام كلـــي في القيـــــــاس

كل قياس فإنّما تتم قياسته بشروطه؛ أحدها، أنه لا بدّ فيه من مقدمتين، وسنذكر البرهان على ذلك. وأما المقدمة الواحدة، فإنها لا تكون قياسا ولا يلزمها نتيجة، وإن كان يلزمها عكسهـــا وعكس نقيضها وكذب نقيضها وصدق جزئيها إذا كانت كلية، وعكســـه وعكـــس نقيضه وكذب نقيضه. فإن قيل إنّا نقول: فلان يتحرك بالإرادة فهو حي، وهذه مقدمة واحدة وقد أنتجت فهو حي. وكذلك نقول: لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وهذه شطر مقدمة(104/ب) وقد أنتجت فالنهار موجود؛ قلنا: أما الأول فإنّما أنتجت ذلك بسبب مقدمة محذوفة، وهي وكل من يتحرك بالإرادة فهو حي، وحينئذ ينتج أن فلانا حي، وحذفت الكبرى للعلم بها. وأما الثانية، فقد بيّنا حالها، وأن لفظَه لما أفاد قطع الوضع وتَسَلَّمَ وضع المقدم حتى أنتج ذلك وضع التالي، فتقدير الكلام إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود، فأفادت لما هذه الزيادة.

الشرط الثاني، أن تكون المقدمات أظهر من النتيجة، ويكون صدق النتيجة مستفادا عن صدقها حتى لو عمل تأليف على إنتاج قضية أزلية لم يكن ذلك قياسا. وكذلك لو كانت النتيجة أعرف من المقدمات أو معلومة معها، لم يكن ذلك قياسا لأن القياس هو كالعلة للعلم بالنتيجة.

الشرط الثالث، أن المقدمتين لا بد وأن يشتركا في حد، وذلك هو الوسط. لأنّه لولا اشتراكهما كانا كالمتباينين، ولا يكون لهما شيء يوجب الجمع بين طرفيهما حتى يكون ذلك هو النتيجة.

الشرط الرابع، أنّه لا بد في كل قياس من المحصورات من مقدمة كلية، وتكون الأخرى داخلة تحتها إما[1] بالفعل كما في الشكل الأول، أو بالقوة كما في الشكلين الآخرين. وقدّمنا هذا(105/ا) في شروط كل شكل.

الشرط الخامس أنّه لا بد في كل قياس من مقدمة موجبة أوفي حكمها. وقد بيّنا ذلك أيضا في كل شكل.

وقد أتينا على أمر القياس الاستثنائي والاقتراني، وبيّنا شروطهما وعدد ضروبهما، وبيّنا اختلاط المقدمات الموجهة في الاقتراني، لكنّا كنّا اقتصرنا على المقدمات المحصورة. وأما المقدمات المهملة فإنها في قوة الجزئية، فلا يجوز استعمالها حيث شرطنا أن تكون كلية، ويجوز في غير ذلك. وأما المخصوصات فلا ينتفع بالقياسات منها في العلوم بل قد تذكر للتدرب أو الامتحان، وقد ينتفع بها صغرى، وخصوصا في الأقسام العملية من العلوم كما في عمليات الطب، كقولنا: فلان به حمّى دموية وكل من به حمّى دموية فيجب فصده، ففلان يجب فصده. وأما المقدمات الطبيعية فهي أكثر نفعا في العلوم، لأن المحكوم عليه فيها هو طبائع الأشياء وحقائقها المأخوذة بلا شرط كونها كلية أو جزئية. لكنه إذا كان المطلوب محموله مشتملا على لام التعريف في لغة العرب، كما لو كان المطلوب أن الإنسان هو الضحاك، وكذلك ما هو على هذا المعنى في لغة أخرى، وجب أن يكون (105/ب) الأوسط كذلك، فنقول: الإنسان هو الناطق والناطق هو الضحاك. ولو قلت: الإنسان ناطق وكل ناطق هو الضحاك كان ذلك كاذبا، لأنّه إذا كان الضحّاك أحد الناطقين استحال أن يكون هو آخر. فلو صدق أن كل ناطق هو الضحّاك لزم أن يكون الضحّاك مختصّا بكل واحد، وغير موجود له بحال، ولو قلت: الإنسان ناطق والناطق هو الضحّاك لزم أن

---

[1] – (إما) وكتب في الهامش.

الإنسان ضحّاك، و لم يلزم أن الإنسان هو الضحّاك، لأنك تقول: الإنسان جسم، والجسم هو الجوهر الذي له امتدادات ثلاثة متقاطعة بقوائم، ولا يلزم بل ولا يصح أن نقول: الإنسان هو الجوهر الذي له امتدادات ثلاثة متقاطعة بقوائم. وكذلك نقول: زيد إنسان، والإنسان هو البشـــر، ومهما كان الوسط في مقدمة من مقدمات القياس مركبا، فيجب أن يكون في الأخرى كذلك. فلو قلت: زيد في راحة وكل راحة فهي مطلوبة، لم يلزم أن زيدا في مطلوبه، لأنّه لم يوجد في الكبرى الوسط بكماله. وكذلك إذا كان الوسط في إحدى المقدمتين محصلا وجب أن يكون في الأخرى كذلك. وإن كان معدولا وجب أن يكون في الأخرى معدولا، فلو قلت: زيد هو ليس يبصر وكل بصير فإنه يبصر، لم يلزم أن زيدا هو يبصر، بل لا بد وأن نقول: وكل ما ليس يبصر فهو كذا. ويجوز أن يتفق الأصغر والأكبر في كونهما محصليْن(106/ا) ومعدوليْن وخارجيْن[1] وحقيقييْن وتقديرييْن وغير ذلك. ويجوز أن يختلفا وتكون النتيجة معدولة الموضوع أو محصلته أو خارجيته أو حقيقيته أو تقديريته أو غير ذلك، بحسب حال الأصغر. ويكون محمولها كذلك بحسب حال الأكبر.

واعلم أنّا إنّما قدّمنا الشكـــل الثالث على الثاني في الذكر فقط، لأنّا بيّناه بما لا يتوقف على العكس ولا على برهان الخلف، فأمكن تقديمه على العكس والخلف. وأمّا الثاني فبيانه بالعكس والخلف، فاحتيج إلى تأخيره عليه. وأمّا في الشرف، فالشكل الثاني لأنّه ينتج الكلي والثالث لا ينتجه ولا يعارض ذلك إنتاج الثالث الإيجاب دون الثاني، لأن فضيلة الكلية على الجزئية أعظم من فضيلة الإيجاب على السلب، لأن من السوالب ما يلزمها صدق الإيجاب وليس من الجزئيات ما يلزمها الكلي.

---

[1] في الأصل (خارجيين).

وأمّا السبب في تقديم الضروب بعضها على بعض فهو أنّه ينبغي تقديم الأشرف. والشرف يكون بالكلية والإيجاب، والخسّة تكون بالجزئية والسلب. إلاّ أن الكلية أشرف من الإيجاب، فإذا اشتمل الضرب على شرف أكثر وجب تقديمه، فلهذا ترتّبت ضروب الشكل الأول الترتيب المذكور، وقدِّم الضرب الأول على الثاني من الشكل الثالث لحصول الكلية والإيجاب في مقدمتيه، ولأنّه يُنتج الإيجاب والثاني يُنتج السّلب، فإن تساوى ضربان فيما يُوجبه الشرف والخسة، قدِّم أقربهما(106/ب) إلى الطبع وأسهلهما بيانا للإنتاج. فلهذا قدِّم الضرب الأول على الثاني من الشكل الثاني، والثالث على الرابع من الشكل الثالث، وكذا الخامس على السادس. على أنّ هذا الترتيب إنّما هو على سبيل الأخلق[1] والأولى، لا على أنّه واجب.

[1] الأخلق: مفرد خَلْقاء والجمع خُلْق ويعني الأجدر، وهو المعنى الأقرب إلى السياق.

الجملـــة الثـــانية: في توابع القياس، وتشتمل على فصول[1]:

الفصل الأول

في بيان ما هو أشرف
المطالب، وما هو أخس، وما هو منها
أسهل، وما هو منها أصعب، وفي وجوه إبطال المطالب
في اكتساب الأقيسة، واستفراد النتائج، ومتى تكون صادقة أو كاذبة.

قد بينا أن الشرف يكون بالكلية والإيجاب، وأن شرف الكلية على الجزئية أكثر من شرف الإيجاب على السلب. فعلى هذا يكون أشرف المطالب هو الكلي الموجب، ثم الكلي السالب، ثم الموجب الجزئي، ثم الجزئي السالب.

وكلّما كانت الطرق الموصلة إلى الشيء أكثر كان تحصيله أسهل، وكلّما كانت الطرق إليه أقل كان تحصيله أعسر. وأيضا كلّما كان الشيء مبطَلا[2] بأمور أكثر، كان إبطاله أسهل مما يُبْطَل بأمور أقل. والكلي الموجب لا ينتجه إلا الضرب الأول، من الشكل الأول، فكان تحصيله أعسر. ثم الكلي السالب، لأنه يستنتج بثلاثة ضروب وفي شكلين(107/ا)، ضرب من الشكل الأول وضربان من الثاني. ثم الموجب الجزئي، لأنه يستنتج بأربعة ضروب وفي شكلين، ضرب من الأول وثلاثة من الثالث.

---

[1] وهي في الجملة سبعة فصول.

[2] في الأصل (مبطل).

ثم الجزئي السالب، لأنه يستنتج بستة ضروب في ثلاثة أشكال، ضرب من الأول وضربان من الثاني وثلاثة من الثالث.

وبالجملة، فتحصيل الكلي أعسر من تحصيل الجزئي، والموجب أعسر من السالب، وإبطال الكلي أسهل من إبطال الجزئي، لأن الكلي يبطل بضده وبنقيضه، والجزئي لا يبطل إلا بنقيضه، ونقيضه أعسر من نقيض الكلي، لأن نقيض الجزئي كلي ونقيض الكلي جزئي. وإبطال الإيجاب أسهل من إبطال السلب، لأن الإيجاب يبطل بضروب أكثر، فيكون الكلي الموجبأسهل المطالب إبطالا، لأن إبطاله إما بضده وهو الكلي السالب وذلك بثلاثة ضروب، وإما بنقيضه وهو السلب الجزئي وذلك بستة ضروب، فيكون إبطاله بتسعة[1] ضروب. وأما إبطال الكلي السالب فيكون بخمسة ضروب، واحد لضده وأربعة لنقيضه. والجزئي الموجب يبطل بثلاثة ضروب لنقيضه. والجزئي السالب بضرب واحد لنقيضه، فهو أعسر المطالب إبطالا.

وليس ينبغي أن يرضى المنطقي بأن يقتصر على أن يعرف أن هذا القياس منتج أو ليس، بل وأن نعلم أنه إذا كان(107/ب) لنا مطلوب فكيف تحصل له مقدمات تنتجه[2]. فلنضع أولا طرفي المطلوب، ثم يحصل بالحمل على كل واحد منهما من أجناسه وفصوله وخواصه وأعراضه العامة اللازمة والمفارقة، وما يحمل على كل واحد منهما من تلك[3] من أجناسها وفصولها وخواصها وعوارضها وحدودها وحدود المحمولات عليها وحد كل واحد من الطرفين وحد ما يحمل على كل واحد منهما. وكذلك يحصل كل ما يسلب عن كل واحد من الطرفين بين أضداده ومخالفاته وحدود ذلك. وكذلك كل ما يحمل عليه الطرفان بأحد الوجوه وليستكثر من ذلك

---

[1] في الأصل (بنسبة).

[2] في الأصل (ينتجه).

[3] - (من تلك) وكتب في الهامش.

ما أمكن، ويحصل كلاهما[1] على حدِّه. ولا تشتغل بطلب ما لا يناسب مطلوبك. فلا تشتغل بما يحمل بالظن أو في المشهور، إذْ كان مطلوبك اليقين، ولا بالسكوت إذا كان مطلوبك الإيجاب، ولا بما يحمل على الطرفين أو يسلب عنهما، فإن ذلك لا غناء له. وإذا كان مطلوبك الإيجاب الكلي فانظر هل في لواحق الأصغر لحوقا كليا، أي لكل واحد من أفراده ما يلحق لكل أفراده الأكبر فينعقد لك الضرب الأول من الشكل الأول. وإن كان السلب الكلي فانظر هل في لواحق كلية الأصغر ما لا يلحق فردا منه البتة الأكبر فيعمل للضرب الثاني منه، أو في لواحق كلية أحدهما ما لا يلحق شيئا البتة(108/ا) من الآخر فتعمل ضربين من الشكل الثاني. وإن كان المطلوب إيجابا جزئيا فانظر هل في لواحق بعض الأصغر ما يلحق كله الأكبر فيعمل الضرب الثالث من الشكل الأول. وفي ملحوقات أحد الطرفين ما يلحقه الآخر، إما كليا فيهما أو في أحدهما فتنعقد ضروب ثلاثة من الشكل الثالث. وإن كان سلبا جزئيا فانظر هل شيء يلحق بعض الأصغر ويسلب عن كله الأكبر فيكـــون الضرب الرابع من الشكل الأول، أو في لواحق بعض الأصغر ما يسلبه عن كلية الأكبر، أو فيما لا يلحق بعض الأصغر ما يلحق كل الأكبر فيتألف ضربان من الشكل الثاني، أو في ملحوقات كل الأصغر أو بعضه ما لا يلحقه الأكبر فتتألف ثلاثة ضروب من الشكل الثالث. وكذلك أيضا ليس ينبغي للمنطقي إذا عمل قياسا على مطلوب أن يحمل عند نتيجته، بل ليعلم أن المنتج للكلي منتج بالذات للجزئي، وبالعرضي لعكس المطلوب وعكس نقيضه، وكذب نقيضه وكذب ضده، وبالعكس جزئه وعكس نقيض جزئه وكذب نقيضه. ولنا، في **عكس النقيض كتاب مفرد**[2]، فرأينا أن لا نطوِّل به **هذا الكتاب**. والمنتج للخاص من القضايا الموجهة منتِج للعام، لأنه كلّما صدق الخاص صدق العام. والمنتج

---

[1] في الأصل (كلا).

[2] في الأصل (كتابا مفردا).

للموجبة المعدولة المحمول منتج للسالبة المحصلة المحمول،(108/ب) لأنها أعم من المعدولة. والمنتج للموجبة العدمية منتج للموجبة المعدولة والسالبة المحصلة. والمنتج للموجبة المحصلة منتج للسالبة المعدولة ومنتج للسالبة العدمية. والمنتج للسالبة المعدولة منتج للسالبة العدمية. وإذا انعقد القياس على كُليٍّ في[1] الشكل الأول انعقد بالقوة على كل ما يشارك الأصغر في الاندراج تحت الأوسط، وعلى كل موضوع الأصغر فانعقدت قياسات كأنها ذلك القياس بعينه لاتصالها به في الذهن. وفي الوجه الأول تكون نتائجها مع نتيجة القياس الأول، وفي الوجه الثاني تكون تحت نتيجته. وأما في الشكل الثاني والثالث فلأنه يستتبع النتيجة ما معها، لأن ذلك إنما يكون حيث تكون أشياء تشارك الأصغر في الاندراج تحت الأوسط، والأوسط محكوما عليه بالأكبر، ويكون ذلك بالقول فيهما ليكون بيّنا. وفي الثاني والثالث ليس ذلك بالفعل، وليس بيّنا إنتاجها، فكيف يستتبعان بيِّنا، والمنتج للجزئي لا يستتبع نتيجته ما تحتها، لأن ذلك إنّما يكون حيث تكون النتيجة كأنّها كبرى في الشكل الأول للنتيجة المستتبعة حتى يتصل عند الذهن، فيكون الكل كالقياس الواحد[2].

واعلم أنّه مهما كانت المقدمات صادقة فالنتيجة لا محالة صادقة، وإلاّ فلا ثقة بالعلوم. وليس كلّما كانت المقدمات كاذبة(109/ا) كانت النتيجة كاذبة، فإنك تقول: كل إنسان حجر وكل حجر حيوان، هذا، إذا سلِّم لزِم كل إنسان حيوان، وهو حق مع كذب المقدمتين. وكذلك عليك أن تعرف ذلك في كل شكل. وإذا كانت الكبرى في الشكل الأول وحدها كاذبة وكذبها كلي، أي ضدها صادق، كقولنا: كل إنسان حيوان وكل حيوان حجر، فها هنا لا يمكن أن تكون النتيجة صادقة، لأنها لو جاز أن تكون صادقة، وضد الكبرى صادق، فتجعل كبرى للصغرى،

---

[1] – (كلي في) وكتب في الهامش.

[2] **الشفـــاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل التاسع والعاشر.

قد ينتج ضد النتيجة الأولى صادقا، لأنه من صادقتين، فيصدق الضدان، هذا محال. ومثاله أن نقول بعد قولنا: كل إنسان حيوان، لا شيء من الحيوان بحجر، لا شيء من الإنسان بحجر، ويكون ذلك صادقا مع صدق قولنا: كل إنسان حجر[1].

الفصل الثاني

في القياس البسيط والمركب

وعـــدد المقدمات والحـــدود والنتائـــج

كل قياس فإمّا أن يكون بسيطا وإما أن يكون مركبا.

[القياس البسيط]

وكل قياس بسيط فإنه يتم بمقدمتين، لأن المطلوب إنما يعلم بعدما هو مجهـــول بشيء ثان، إذ لو كان الذهن وحده كافيا في العلم به لم يكن مجهولا البتة. وهذا الثاني لا بد وأن يكون له بالمطلوب تعلق ما بحيث إذا أحضر في الذهن نسبته إلى المطلـــوب حصل(109/ب) العلم بالمطلوب وإلا لم يكن كافيا في العلم به. وحينئذ نقول[2]: هذا الثاني إما أن تكون نسبته إلى كمال المطلوب، بحيث يلزم عن وضعه أو رفعه المطلوب، وذلك هو القياس الاستثنائي، ولابد فيه من الدلالة على النسبة وذلك بالشرطي، ومن وضع التالي أو رفعه وذلك هو المستثناة، فيكون فيه مقدمتان لا محالة. وأما إذا لم تكن النسبة كذلك، فلا بد وأن تكون له نسبة إلى أجزاء المطلوب، لأنه ا ب لم تكن له إليه

---

[1] المرجع نفسه، الفصل الحادي عشر.

[2] في الأصل (يقول).

ولا إلى أجزائه نسبة فلا تعلق له به البتة، هذا خلف. وحينئذ نقول: إما أن تكون نسبته إلى الأجزاء نسبة تختص بالأجزاء ولا توجب نسبة لأحد الأجزاء إلى الآخر، فلا يكون ذلك يفيد العلم بالمطلوب بل بأجزائه، هذا خلف. وإما أن توجب نسبة لأحد الأجزاء إلى الآخر، فإما أن يكون ذلك الثاني شيئا واحدا فيكون ذلك هو الأوسط، ويكون له نسبة إلى الأصغر، والأكبر نسبة تعلم منها نسبة الأكبر إلى الأصغر، وتكون الحدود ثلاثة ومقدمتان، إحداهما نسبة الأوسط إلى الأصغر، والأخرى نسبة الأكبر إلى الأوسط، والنتيجة هي نسبة الأكبر إلى الأصغر. وإما أن يكون ذلك الثاني أشياء كثيرة، فإن كان إيجابها للنسبة التي بين طرفي المطلوب بوحده(110/ا) يحصل لها فالجملة في حكم واحد وهو الوسط، وإن لم يكن كذلك، فإما أن يكون كل واحد منها هو الموجب للنسبة فيكون ذلك هو الوسط والثاني فضل لا تحتاج إليه، وإما أن لا يكون منها شيء يوجب النسبة ولا جملتها من حيث حصل لها وحده، فلا تكون موجبة للنسبة لا بجملتها ولا بأجزائها، فلا تكون موجبة للنسبة، هذا خلف. أو يفرق ذلك فيكون مثلا د منها له إلى جـ الأصغر نسبة، وهـ له إلى الأكبر نسبة، فهو لـ د إما أن يكون له إلى هـ نسبة توجب له إلى ا نسبة أو لا تكون؛ فإن كان الثاني، لم يكن ذلك مفيدا للعلم بالمطلوب بل بأجزائه إن كان، وإن كان الأول، صار ذلك نسبة إلى هـ وهـ له إلى ا نسبة، فيكون لـ د ا إلى ا نسبة وكان لـ د[1] إلى جـ نسبة، فيكون الوسط هو د .والمقدمتان إحداهما نسبةُ جـ إلى د والأخرى نسبة د إلى ا. وكذلك نقول: في نسبة هـ إلى ا. فإذاً كل قياس بسيط فإنّه يتم بمقدمتين، فإذا وجد قياس يشتمل على أكثر من مقدمتين فهو مركب، ويكون القياس الأول البسيط من مقدمتين فقط، والباقي لتبيين مقدماته.

---

[1] في الأصل (وكان لـ دا لي جـ نسبة).

[القياس المركب]

والقياس المركب على نوعين: مفصول وموصول[1]. والموصول هو الذي تُوصَلُ نتائجه بمقدماته، فتذكر تارة على أنها نتيجة وتارة على أنها مقدمة[2]. والمفصول(110/ب) هو الذي تفصل نتائجه فلا تذكر البتة، بل توصل مقدماته بعضها ببعض.

[القياس المركب الموصول]

مثال الموصول، وليكن المطلوب أن كل ا ب، فنقول في قياسه الأول: كل ا ج وكل ج ب. ثم تارة نريد بيان إحدى المقدمتين فقط، وتارة نريد بيان كِلْتَيْهِما، فنقول: كل ا ب وكل ب ج تنتج كل اج، ثم نقول: كلج ه وكلهـ ب فتنتج كلج ب.

وكل قياس بسيط أو مركب موصول بمقدماته زوج. أما البسيط فظاهر، وأما المركب الموصول، فإنّه إن كان التبيين لمقدمة واحدة كان للقياس الأول مقدمتان،

---

[1] **الشفاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل الثالث.

[2] مثاله:

1-كل ا ج.

كل ج ب

كل ا ب.

2- كل ا ب

كل ب ج

كل ا ج.

القضية(كل ا ب)نتجة في القياس(1)، أصبحت مقدمةً في القياس(2).

ومقدمتان لبيان إحدى المقدمتين[1]. وإن كان التبيين لمقدمتيه جميعا، كان للأول مقدمتان ولكل مقدمة مقدمتان[2]. والزوج إذا أضيف إليه زوج، صار الكل زوجا، ولكل مقدمتين نتيجة ومجموعها قياس، فيكون عدد النتائج مثل عدد الأقيسة، ومثل نصف عدد المقدمات، ومجموع النتائج والأقيسة مثل عدد المقدمات[3]. وكلّما زِدْنا في بيان المقدمات مَرْتبة[1] ضعَّفنا[2] المقدمات والنتائج والأقيسة[3].

---

[1] مثالُه المثالُ السابق:

مقدِّمتا القياس الأول هما: كل ا ج وكل ج ب.

ومقدِّمتا القياس الثاني، المبيِّنتان لإحدى مقدمتي الشكل الأول، كل ا ج، هما: كل ا ب وكل ب ج.

[2] مثاله:

1-كل ا ج.

كل ج ب

كل ا ب.

2- كل ا ب.

كل ب ج

كل ا ج.

3- كل ج د

كل د ب

كل ج ب.

- مقدِّمتا القياس الأول هما: كل ا ج وكل ج ب.

- ومقدِّمتا القياس الثاني، المبيِّنتان للمقدمة الأولى من الشكل الأول كل ا ج، هما: كل ا ب وكل ب ج.

- ومقدِّمتا القياس الثالث، المبيِّنتان للمقدمة الثانية من الشكل الأول كل ج ب، هما: كل ج ب وكل د ب.

[3] إذا كان القياس بسيطا كانت المقدمات اثنتين، والنتيجة واحدة، والقياس واحدا، ومجموعهما اثنين، أي بعدد المقدمات. والعملية نفسها تصدق بالنسبة إلى أية حالة أخرى، فلو افترضنا على سبيل المثال، أن المقدمات

عشرة، فإن عدد النتائج يكون خمسا وعدد الأقيسة خمسا، ومجموعهما عشرا، أي بعدد المقدمات، وهكذا دواليك. ويمكن صياغة ذلك وفقا للقوانين الثلاث التالية:

- عدد المقدمات = عدد النتائج + عدد الأقيسة.
- عدد النتائج = عدد المقدمات : 02.
- عدد الأقيسة= عدد المقدمات : 02.

[1] المقصود بالمرتبة، مرتبة القياس الذي نحن بصدد تبيان- البرهنة-مقدماته، فإذا بيّنا مقدمتي القياس الأول تكون **المرتبة الأولى**، وإذا انتقلنا إلى تبْيان مقدمات القياس الثالث التي استعنّا بها لتبيان مقدمتي القياسين الأول والثاني تكون **المرتبة الثانية**، فإذا انتقلنا إلى تبيان مقدمات الأقيسة التي استعنا بها لتبيان مقدمات أقيسة المرتبة الأولى والثانية، تكون **المرتبة الثالثة**، وهكذا دواليك، إلى أن نصل إلى القياس **ن +1**، فتكون المرتبة **ن +1**، والأمثلة اللاحقة(هامش، 04) توّضح لك ذلك أكثر.

[2] يتضع معناها بالشرح التالي.

[3] **المرتبة الأولى**، وفيها حالتان:

الحالة الأولى بيان مقدمة واحدة:

1- كل ا ج وكل **ج ب**، إذا كل ا **ب**.

2- كل ا ب وكل ب ج، إذاً كل ا **ج**.

بيّنا المقدمة (ا ج) في القياس الأول بواسطة المقدمتين(ا ب، ب ج)في القياس الثاني، فكان مجموع المقدمات أربعا(ا ج، ج ب، ا ب، ب ج)، ونتيجتين(اب، ا ج،، ج د ب)، وقياسان(1 و2، 3).

الحالة الثانية بيان المقدمتين معا:

1- كل ا ج وكل **ج ب**، إذا كل ا **ب**.

2- كل ا ب وكل ب ج، إذاً كل ا **ج**.

3- كل ج د وكل د ب، إذاً كل **ج ب**.

بيّنا المقدمتين (ا ج، ج ب) في القياس الأول بواسطة المقدمات(ا ب، ب ج، ج د، د ب)في القياس الثاني والثالث، فكان مجموع المقدمات ستة(ا ج، ج ب، ا ب، ب ج، ج د، د ب)، وثلاثة نتائج(اب، ا ج،، ج د ب)، وثلاث أقيسة(1 و2، 3).

المرتبة الثانية:

1- كل ا ج وكل ج ب، إذا كل ا ب.

2- كل ا ب وكل **ب ج**، إذاً كل ا ج.

3- كل جـ د وكل د ب، إذا كل جـ ب.

4- كل ب ر وكل ر جـ، إذاً كل **ب جـ**.

بيّنا المقدمات (ا جـ، جـ ب، ب جـ)من القياس الأول والثاني، فكان مجموع المقدمات ثماني مقدمات(ا جـ، جـ ب، ا ب، ب جـ، جـ د، د ب، ب ر، ر جـ)، أربع نتائج(اب، ا جـ، جـ ب، ب جـ)، أربعة أقيسة(1 و2 و3، 4).

المرتبة الثالثة:

1- كل ا جـ وكل جـ ب، إذا كل ا ب.

2- كل ا ب وكل ب جـ، إذاً كل ا جـ.

3- كل **جـ د** وكل **د ب**، إذا كل جـ ب.

4- كل ب ر وكل ر جـ، إذاً كل ب جـ.

5- كل جـ ض وكل ض د، إذا كل **جـ د**.

6- كل د ط وكل ط ب، إذا كل **د ب**.

بيّنا كل المقدمات (ا جـ، جـ ب، ب جـ، جـ د، د ب، ب ر، ر جـ)من القياس(1، 2، 3، 4)، فكان مجموع المقدمات اثنى عشر(ا جـ، جـ ب، ا ب، ب جـ، جـ د، د ب، ب ر، ر جـ، جـ ض ، ض د، د ط، ط ب)، وستة نتائج (ا ب، ا جـ، جـ ب، ب جـ، جـ د، د ب، ب ر، ر جـ) وثماني أقيسة(1، 2 ، 3، 4 ،5، 6).

بعد تبيان مقدمات المرتبة الأولى (القياس الأول)، ومقدمات المرتبة الثانية(القياس الثاني)، ومقدمات المرتبة الثالثة (القياس الأول والثاني والثالث) يمكن عرض ذلك وفقا للمتتاليات التالية:

- تبيان مقدمات المرتبة الأولى يعطينا: أربع(04) مقدمات، (02) نتيجتان، (02) قياسان.
- تبيان مقدمات المرتبة الثانية يعطينا: 08 مقدمات، 04 نتائج، 04 أقيسة.
- تبيان مقدمات المرتبة الثالثة يعطينا: 12 مقدمات، 06 نتائج، 06 أقيسة.

والجدول الآتي يوّضح ذلك:

المرتبة	المقدمات	النتائج	الأقيسة
المرتبة الأولى مقدمة واحدة	04	02	02
المرتبة الثانية	08	04	04
المرتبة الثالثة	12	06	06
المرتبة الرابعة	16	08	08

ففي أول مرتبة، إن بيّنا مقدمة واحدة كان مجموع المقدمات أربعا وقياسين ونتيجتين[1]، وإن بيّنا المقدمتين كان مجموع المقدمات ستا وثلاثة أقيسة، الأول وإثنان للمقدمتين[2]، وثلاث[3] نتائج[4].

إذن، وباستثناء المرتبة الأولى التي نبرهن فيها على مقدمتين، كلّما برهنا على مقدمتين من قياس، فإنّ الزيادة تتم وفقا للمتتاليتين الحسابيتين التاليتين:

- المقـــــدمات: ن + 4.
- النتائج والأقيسة: ن + 2.

[1] البرهنة على مقدمة واحدة من المرتبة الأولى:

1- كل ا ج.

كل ج ب

كل ا ب.

2- كل ا ب

كل ب ج

كل ا ج.

بعد البرهنة على المقدمة الأولى(كل ا ج)، صار لدينا: أربع مقدمات(ا ج، ج ب، اب، ب ج)، وقياسين(1، 2)، ونتجتين (اب، ا ج).

[2] يقصد بالأول القياس(1)، وبالإثنين القياسين(2) و(3) اللذين أتينا بهما للبرهنة على مقدمات الأول.

[3] في الأصل (ثلاثة).

[4] البرهنة على مقدمتين من المرتبة الأولى:

1- كل ا ج.

كل ج ب

كل ا ب.

2- كل ا ب

كل ب ج

وفي المرتبة الثانية تُبيّن كل مقدمة(111/ا)بقياس يشتمل على مقدمتين، فتكون مقدمات المرتبة الثانية ثماني[1]مقدمات وأربعة أقيسة وأربع نتائج[2]، ويكون مجموع

كل ا جـ.

3- كل جـ د

كل د ب

كل جـ ب.

بعد تبيان المقدمة الأولى (كل ا جـ)، والمقدمة الثانية(كل جـ ب)صار لدينا: ست مقدمات(ا جـ، جـ ب، ا ب، ب جـ، جـ د. د ب)، وثلاثة أقيسة(1، 2، 3)، وثلاث نتائج(اب، ا جـ، جـ ب).

[1] في الأصل (ثمان).

[2] تبيان مقدمات المرتبة الثانية، أي مقدمات الأقيسة(01، 02)، وهي: كل ا جـ، كل جـ ب، كل ب جـ.

1-كل ا جـ.

كل جـ ب

كل ا ب.

2- كل ا ب

كل ب جـ

كل ا جـ.

3- كل جـ د

كل د ب

كل جـ ب.

4- كل ب ر

كل ر جـ

كل ب جـ.

بعد تبيان مقدمات المرتبة الثانية - وهي مقدمة واحدة(كل ب جـ) من القياس الثاني لأن المقدمة الأولى (كل ا ب)مبرهنة في القياس الأول- صار لدينا: ثماني مقدمات(ا جـ، جـ ب، اب، ب جـ، جـ د، د ب،

ما حصل من المقدمات أربع عشرة[1] مقدمة وسبع نتائج وسبعة أقيسة[2]، وهلمّ جـــرّا على هذا المثال.

وأما الحدود فإن في كل مطلوب حدّين. والقياس الأول يزداد[3] حدا أوســـط يبقى مجموع حدوده ثلاثة. وفي المرتبة الثانية يزداد حدّين آخرين يبقى المجموع خمسة حدود، وهلم جرّا، كلّما زدت مرتبة ضعّفت حدود ما قبلها[4]، وتكون في كل مرتبة

ب ر، ر ج)، وأربعـــة أقيسة(1، 2، 3، 4)، وأربعة نتائج(اب، ا ج، ج ب، ب ج). وهي ضعف مقدمات ونتائج وأقيسة المرتبة الأولى(أربع مقدمات ونتيجتان وقياسان)، والتي بيّنا فيها مقدمة واحدة كذلك.

نلاحظ أن المقدمة الأولى من القياس الثاني، كل ا ب، لم نبرهن عليها، لأنها مبرهنة في القياس الأول.

[1] في الأصل (أربعة عشر).

[2] ست مقدمات، وثلاث نتائج، وثلاث أقيسة، من المرتبة الأولى، وثماني مقدمات، وأربع نتـــائج، وأربعـــة أقيسة، من المرتبة الثانية، فيصير المجموع بين المرتبتين: أربع عشرة مقدمة، وسبع نتائج، وسبعة أقيسة.

[3] في الأصل (يزاد).

[4] 1- كل ا ج وكل ج ب، إذا كل ا ب. القياس الأول، ثلاثة حدود(ا، ب، ج).

2- كل ا ب وكل ب ج، إذاً كل ا ج.

3- كل ج د وكل د ب، إذا كل ج ب.

4- كل ب ر وكل ر ج، إذاً كل ب ج، المرتبة الثانية، خمسة حدود (ا، ب، ج، د، ر).

5- كل ج ض وكل ض د، إذا كل ج د.

6- كل د ط وكل ط ب، إذا كل د ب، المرتبة الثالثة، سبعة حدود(ا، ب، ج، د، ر، ض، ط).

أي أن الزيادة تكون وفقا للمتتالية الحسابية: 3، 5، 7، 9،.... ن + 2، والجدول التالي يبيِّن ذلك:

المرتبة	المقدمات	الحدود
الأولى	02	03
الثانية	04	05
الثالثة	06	07
الرابعة	08	09

الحدود الزائدة نصف المقدمات[1]، فتكون مساوية للأقيسة[2]، ويكون مجموع الحدود التي في تلك الأقيسة كلّها تزيد على عدد مقدمات المرتبة التي انتهيت عندها بواحد[3]، وعدد مقدمات كل واحدة من تلك المراتب زوج، فتكون الحدود المجموعة فردا، ويكون مجموع الحدود المأخوذة إلى مرتبة ما ينقص عن ضعف الحدود المأخوذة إلى المرتبة التي قبلها بواحد، وتلو كل مرتبة فعدد حدودها ضعف عدد حدود ما قبلها[4].

وأما إذا كان المبيَّن من القياس الأول مقدمة واحدة فقط، كانت الحدود بعدد المقدمات لأن المقدمات تكون أربعا، مقدمتا القياس الأول ومقدمتا القياس المبيِّن للمقدمة، وتكون الحدود أربعة أيضا، ثلاثة للقياس الأول وواحد للقياس المبيِّن للمقدمة.

---

[1] – إذا زدنا مقدمتين، زدنا حدا.

– إذا زدنا أربع مقدمات، زدنا حدين.

– إذا زدنا ست مقدمات، زدنا ثلاثة حدود.

[2] تكون نسبة زيادة المقدمات إلى الحدود والأقيسة والنتائج وفقا للجدول التالي:

المقدمات	الحدود	الأقيسة	النتائج
الزائدة	الزائدة	الزائدة	الزائدة
02	01	01	01
04	02	02	02
06	03	03	03
08	04	04	04

[3] انظر الجدول الموجود في الهامش رقم 04، من الصفحة السابقة.

[4] إذا كانت المرتبة الثانية مثلا، فإن مجموع حدودها خمس، وهي بذلك تزيد بضعف عن المرتبة التي قبلها، أي الأولى، والتي مجموع حدودها ثلاث، وتنقص بضعف عن المرتبة اللاحقة، أي الثالثة، والتي مجموع حدودها سبع.

وليس يتسع(111/ب)**هذا الكتاب** لتبيِّين عدد ما يكون في كل مرتبة من الحدود والمقدمات والنتائج والأقيسة، إذا كان التبيِّين في كل مرتبة بعض المقدمات[1].

---

[1] لأن البرهنة على المقدمات قد تكون لمقدمة واحدة، أو لمقدمتين، أو لثلاثة، وقد تكون لكل المقدمات التي استعملت للبرهنة على مقدمات كل مرتبة، فتصبح المرتبة تعني شيئا آخر، وتتغير النسبة بين عدد المقدمات والحدود والنتائج والأقيسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- كل ا ج وكل ج ب، إذا كل ا ب.

2- كل ا ب وكل ب ج، إذاً كل ا ج،

3- كل ج د وكل د ب، إذا كل ج ب.

المرتبة الأولى، 6 مقدمات،4 حدود، 3 نتائج، 3 أقيسة.

4- كل ب ر وكل ر ج، إذاً كل ب ج.

5- كل ج ض وكل ض د، إذا كل ج د.

6- كل د ط وكل ط ب، إذا كل د ب.

المرتبة الثانية، 12 مقدمة، 7 حدود، 6 نتائج، 6 قياس.

7- كل ب ع وكل ع ر، إذاً كل ب ر.

8- كل ر ق وكل ق ج، إذا كل ر ج.

9- كل ج ك وكل ك ض ، إذا كل ج ض.

10- كل ض ل وكل ل د، إذا كل ض د.

11- كل د م وكل م ط، إذاً كل د ط.

12- كل ط ن وكل ن ب، إذا كل ط ب.

المرتبة الثالثة، 24 مقدمة، 13 حدا، 12 نتيجة، 12 قياسا.

نلاحظ أنّه كلّما زدنا مرتبة ضعّفنا عدد المقدمات والأقيسة والنتائج، أما الحدود فتزيد بنسبة: (عدد الأقيسة / 2) + 1.

- تبيان كل مقدمات المرتبة الأولى، يعطينا: 06 مقدمات، 04 حدود، 03 نتائج، 03 أقيسة.
- تبيان كل مقدمات المرتبة الثانية، يعطينا: 12 مقدمة، 07 حدود، 06 نتائج، 06 أقيسة.
- تبيان كل مقدمات المرتبة الرابعة، يعطينا: 24 مقدمة، 13 حدا، 12 نتيجة، 12 قياسا.

ويمكن عرض ذلك وفقا للجدول التالي:

ويجب أن تتولى ذلك بنفسك ليكون ذلك عندك معلوما، حتى إذا قيل لك: إن تأليفا فيه كذا مقدمة تعرف كم فيه حد وقياس ونتيجة، وكذلك لو قيل: تأليف فيه كذا حدا، تعرف كم فيه مقدمة وقياس ونتيجة. وبالجملة أي واحد من هذه عرفته، عرفت الباقي، ونحن نؤخر استقصاء ذلك إلى الكتب المبسوطة.

وإذا ورد عليك قياس موصول وعدد مقدماته فرد ففيه مقدمة محذوفة، إما صغرى أو كبرى[1]، أو مقدمة زائدة لمغالطة أو تفخيم الكلام وتعظيمه أو لإيهام التدقيق[2]، وقد يكون تبيِّين بعض مقدماته بتمثيل أو استقراء، فتكون مقدماته غير مضبوطة.

[القياس المفصول]

وأما القياس المفصول فكقولنا: كل ا ب وكل ب ج وكل ج د فكل ا د ، فهذا يشارك الموصول في أن مقدماته أقل من حدوده بواحد[3]، ويخالفه بأمور، منها أن

المرتبة	المقدمات	الحدود	الأقيسة	النتائج
01	06	04	03	03
02	12	07	06	06
03	24	13	12	12

[1] لأن القياس الموصول عدد مقدماته زوج دائما.

[2] **الشفاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل الثالث(ص. 436-442).

[3] مثاله كل ا ب
كل ب ج
كل ج د

كل ا د.

هذا لا يجب أن يكون عدد مقدماته زوجا ولا عدد حدوده فردا[1]، ومنها أن هذا يكون عدد نتائجه وقياساته أقل من مقدماته بواحد، وأقل من حدوده بإثنين لأن في قياسه الأول ثلاثة حدود ومقدمتان[2]، وكلّما زدنا حدا ازداد مقدمة ونتيجة وقياسا[3].

عدد المقدمات ثلاث، وعدد الحدود أربع.

[1] مثاله كل ا ب

كل ب ج

كل ج د

كل ا د

كل د ر

كل ا ر.

أصبح عدد المقدمات زوجا(أربعة)، وعدد الحدود فردا (خمسة).

[2] في الأصل (قياس).

مثاله:

1- كل ا ب وكل ب ج وكل ج د، إذا كل ا د.

2- وكل د ر وكل ر ض، إذاً كل كل د ض.

3- كل ض ط وكل ط غ، إذا كل ض غ.

4- كل غ ق وكل ق ك، إذا كل غ ك.

تكون النسبة بين المقدمات والحدود والنتائج والأقيسة وفقا للمتتالية التي يُبيِّنها الجدول التالي:

المقدمات	الحدود	الأقيسة	النتائج
03	04	01	01
05	06	02	02
07	08	03	03

[3] مثاله:

1- كل ا ب وكل ب ج وكل ج د، إذا كل ا د.

2- وكل د ر، إذاً كل كل ا ر.

3- وكل ر ض، إذا كل ا ض.

والقياس الأول(112/ا) لا يمكن أن تبيّن مقدماته بقياس واحد مفصول، بل لا بد من قياسين[1].

الفصل الثالث

فـــي تحليـــل القيـــاس

ولأن غاية فضلاء زماننا أن يعرف أحدهم ما أتى به المتقدمون في كتبهم؛ والموجود في الكتـــب من البراهين أكثرها ليس على الوجه الذي بيّنـــاه، لأن ذلك مما يطـــول على المصنِّف، فيحذف أكثر النتائج، ويقتصر على المقدمات التي تحتاج إلى بيان؛ وإنما يوثق بصدق ما بيّنوه، إذا حلّلت أقيستهم على الترتيب المذكور، فما وافق ذلك الترتيب من غير تغيير لمفهومه فهو حق، وما لزِم من رده إلى التأليف الصواب تغيير[2] في مفهومه فليس يلزم أن يكـــون قياسا صحيحا. وينبغي أن يُحَلّ التأليف أولا إلى مقدماته لأنها أقل عددا من الحدود وأكثر في نفسها منها، فيكون الحل إليها أسهل. فإذا حصلت المقدمات فلتنظر هل هي محصلة أو معدولة وموجبة أو سالبة،

4- كل ضـ ط، إذا كل ا ط.

تكون الزيادة في عدد المقدمات والحدود والنتائج والأقيسة وفقا لمتتالية الحسابية، والجدول التالي يبيّن لنا ذلك:

المقدمات	الحدود	الأقيسة	النتائج
03	04	01	01
04	05	02	02
05	06	03	03
06	07	04	04

[1] المرجع نفسه، (ص. 442-443).

[2] في الأصل (تغييرا).

فكثيرا ما يغلط بسبب إغفال ذلك، فيظن بالمعدولة الموجبة أنها سالبة محصلة، ونتوهم فساد التأليف. مثاله قياس المعلّم الأوّل، الفلك ليس يتحرك إلى الوسط ولا عن الوسط، وكل ما لا يتحرك إلى الوسط ولا عن الوسط فهو لا ثقيل ولا خفيف، ينتج الفلك لا ثقيل ولا خفيف[1]. وإنّما يصلح أن يكون هذا قياسا، إذا كانت الصغرى معدولة، إذ يشترط في الشكل الأول كون الصغرى موجبة، وأما الكبرى فيجوز أن تكون(112/ب) موجبة معدولة الموضوع والمحمول، ويجوز أن تكون سالبة معدولة الموضوع. وكذلك قد يظن بالسالبة أنّها موجبة معدولة، ويظن صحة التأليف، مثاله، قولهم في برهانهم على عكس النقيض: إذا صدق كل ج ب فلو لم يصدق كل ما ليس ب يكون ليس ج ، وإلا صدق نقيضه وهو بعض ما ليس ب ليس يكون ليس ج ، فيلزَم أن يكون ج ، وكل ج ب فبعض ما ليس ب يكون ب ، هذا خلف، فنقول: إن أريد أنه يقول الحق في قوله:لأن قولنا: بعض ما ليس بج موجبة فلا يكون نقيضا للموجبة الكلية ولا لازمة لنقيضها[2]، لأنّ نقيضها ليس كل ما ليس ب يكون ليس ج، ولا يلزم ذلك بعض ما ليس ب يكون ج ، لأن الموجبة المحصّلة المحمول قد بيّنا أنّها أخصّ من السالبة المعدولة المحمول، لأن الموجبة يشترط فيها ثبوت شيء هو محكوم عليه بأنّه ليس ب مع إمكان وجوده، ولا يشترط ذلك في السالبة. فإنْ قيل: إذا صدق ليس بعض ما ليس ب يكون ليس ج ، فلو لم يصدق بعض ما ليس ب ج صدق نقيضه وهو لا شيء مما ليس ب ج ، فينتفي عن بعض ما ليس ب ج ولا ج فينتفي

---

[1] Aristote, *Du ciel*, texte établit et traduit par Paul Moraux, Les belles lettres, Paris, 1965, L. I, ch. 2, 269 b.

يستنبط القياس من الفقرة كلّها.

[2] - (ولا لازمة لنقيضها) وكتب في الهامش.

عنه النقيضان، وذلك محال. قلنا: ليس ذلك بمحال، فإنّه إذا لم يكن للشيء تحقق، صدق لا شيء منه كذا، ولا شيء منه لا كذا[1].

وكذلك أيضا يجب أن تراعي المقدمات في كلّيتها وجزئيَّتها، فكثيرا ما يقع بسبب إغفال ذلك غلط، فيظن بالمهملة أنها كلية، كقولنا: إن كان كل(113/أ) إنسان حيوانا فكل إنسان حساس[2]، فقد يظن بسبب كلية جزئيْها أنها كلية. ومثال هذا الغلط أنّه يعتقد أن قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[3] يلزمه، لو علم الله فيهم خيرا لتولّوا وهم معرضون، وليس كذلك، لأن الكبرى ليست كلية لعدمها السور، ويشترط في الشكل الأول كون الكبرى كلية. وكذلك قد يكون موضوع القضية نوعه في شخصه، كقولنا: كل شمس منيرة، فيظن بسبب ذلك كون القضية مخصوصة وليس كذلك، لأن مثل هذا الموضوع يكون كليا وإن كان الموجود منه واحدا فقط. وكذلك يجب أن تراعى القضايا المحرَّفة وتبيانها التي يغيّر معانيها ويُفيدها معاني زائدة، كقولك: لما كان زيد يكتب فهو يحرك يده، فقد بيّنا أن هذه في قوة قولنا: إن كان زيد يكتب فهو يحرك يده لكنه يكتب فهو يحرك يده. وكذلك قد تكون قضية في قوة قضيتين فيقع بسبب إغفال ذلك غلط، كما لو قيل: الإنسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان فالإنسان وحده حيوان، فإن الصغرى في قوة قولنا: الإنسان ضحاك ولا ضحاك غيره، في ذلك قضيتان إحداهما موجبة والأخرى سالبة[4]، والسالبة لا مدخل لها في القياس، والموجبة

---

[1] **الشفـــاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل التاسع.

[2] في الأصل (حساسا).

[3] سورة الأنفال، الآية رقم 23.

[4] التحليل المنطقي للغة ينصب على المعنى Sens بالدرجة الأولى، في حين ينصب التحليل النحوي على المبنى Syntaxe؛ ويمكن توضيح ذلك بالمثالين التاليين:

مع الكبرى تنتج: الإنسان حيوان، وهو حق. وكذلك يجب أن يراعى كون القضية موضوعها أو محمولها شيء واحد أومجموع أشياء. فليعتَبِر ذلك وليعتبر(**113/ب**)إن كان مجموع أشياء، فهل المجموع موضوع أو محمول من حيث هو شيء واحد أو من حيث هو أشياء كثيرة، بحيث يكون الحكم على كل واحد منها أو بكل واحد منها ؟ وقد يعتقد أنه إذا كان المحمول مجموع أشياء وصدق ذلك أنه يصدق الحكم إذا حكم بكل واحد من ذلك المجموع كيف اتفَق، وليس كذلك، فإنه يصدق قولنا: الإنسان معدوم النظير، ولا يصدق الإنسان معدوم، وهذا قد حققناه في **باريرمينياس**[1]، ومثال ذلك أنه قد يقال: كل من قال: إن هذا الحجر ذهب، يقول: إن هذا الحجر جسم، وكل من يقول: إن هذا الحجر جسم فإنه يقول الحق، ينتج: كل من قال: إن هذا الحجر ذهب، فإنه يقول الحق. فنقول: إن أريد أنه يقول الحق في قوله: إنه جسم أو أنه يقول الحق وقتا ما فهو صادق، ولكن النتيجة تكون كل من قال: إن هذا الحجر ذهب فإنّه يقول الحق في قوله: إنه جسم، أو نقول الحق وقتا ما وهذا لا يلزم أن يكون كاذبا، فإنّ من يقول: إنّ هذا الحجر ذهب، لا يمتنع أن يقول الحق وقتا ما وهو صادق في قوله: إنّه جسم. وإن أريد أنّه يقول الحق في كل ما يقوله، فهو كاذب، لأن من جملة ما قاله: إن هذا الحجر ذهب وهو كاذب فيه. وكذلك ليراعي في المقدمة الشرط، فإنه قد يكون المقدم محالا ويؤلف تأليفا[2] يلزمه على تقدير صدق المقدم محال،

- زيد وعمر عالمان.

- زيد وعمر متحابان.

فالقضيتان من وجة نظر نحوية بسيطتان، لأن بنيتهما النحوية واحدة؛ ولكنهما من وجهة نظر منطقية مختلفتان، لأن القضية الأولى مركبة تتألف من قضيتين حمليتين هما: زيد عالم وعمر عالم، أما الثانية فهي قضية بسيطة تعبر عن علاقةRelation بين شخصين.

[1] الفصل العاشر، في القضية الواحدة والكثرة، وما يصدق مجموعا، ومتفرقا، وما لا يصدق، (1/33ا).

[2] في الأصل (يالف تاليف).

مثاله لو كان هذا(114/أ) الإنسان حمارا لكان ناطقا، ضرورة أنه إنسان وكل إنسان ناطق، ولو كان هذا الإنسان حمارا[1] لكان ناهقا ضرورة أنه حمار وكل حمار ناهق، ينتج من الشكل الثالث، قد يكون إذا كان هذا الإنسان ناطقا يكون ناهقا. ووجه الخلل أن المقدم في المقدمتين كاذب ومحال، ووجه المنع أن نمنع كل واحدة من المقدمتين على ذلك التقدير المحال. فإذا حصلت المقدمات وروعي فيها ما يجب مراعاته فينبغي أن تراعى الحدود بمعانيها ولا عليك من الألفاظ، فقد يكون اللفظ الذي في النتيجة غير الذي في المقدمات، وقد يكون في أحدهما اسما[2] وفي الآخر حدا ورسما[3]، فيجب أن يراعى ذلك كله. وربما كان اللفظ الدّال على الحدود في القياس مشتركا، فوقع بسبب إغفال ذلك غلط، ومثاله برهان الشيخ الرئيس على أن المهملة في قوّة الجزئية، قال: لأن المذكور في المهمل طبيعة تصلح أن توجد كلية وتصلح أن توجد جزئية[4]، فأحدها الساذج بلا قرينة مما لا يوجب جعلها كلية، لكنها لما كانت تصلح أن توجد كلية، وهناك تصدق جزئية، لأن المحمول على الكل محمول على البعض، وكذلك المسلوب، وتصلح أن توجد جزئية، ففي الحالتين يصدق الحكم بها جزئيا؛

---

[1] في الأصل (حمار).

[2] في الأصل (اسم).

[3] في الأصل (ورسم).

[4] يقول ابن سينا: "والمهملة قضية حملية موضوعها كلي ولكن لم يبين أن الحكم في كله أو في بعضه، كقولنا: الإنسان أبيض. وتكون موجبة وسالبة، وإذا لم يتبين فيها أن الحكم في كل أو في بعض، فلابد أنه في بعض، وشُكَّ في أنه في الكل، فلذلك كان حكم المهملة حكم الجزئي الذي نذكره". **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في المهملة(ص. 19). وفي **العبارة من الشفاء**، "... ويتضح من هذا أن المهملة في قوة الجزئية. والذي قال إن الألف واللام في المهملات تدل على الحصر الكلي، فإذن لا مهمل إلاّ وهو كلي، فقد غلط...". المقالة الأولى، الفصل السابع (ص. 51).

وهذا غلط، لأن المراد أولا بقوله: طبيعة تصلح أن توجد كلية وتصلح[1] أن توجد جزئية؛ إنّما يصح ذلك إذا عُني بالكلية كون تصور معناها لا يمنع الكثرة، وبالجزئية كون تصور(114/ب) معناها يمنع ذلك. لأن الكلي بمعنى كل واحد، والجزئي بمعنى بعض الآحاد، لا تصدق كون الطبيعة كلية بذلك المعنى أو جزئية، لأن ذلك إنما يصدق عند كون الحكم عامّا لجميع الأفراد أو لبعضها، وذلك كلي الحكم لا كلي المحكوم عليه، إذ الطبيعة من حيث هي هي لا أفراد لها. وأيضا إنّما يصدق ذلك، إذا كانت الطبيعة كلية، بمعنى أن تصور معناها لا يمنع الكثرة، حتى يَصِحَ أن يكون الحكم عاما لكل الأفراد أو لبعضها، وهو برهن على أنها من حيث هي هي، لا كلية ولا جزئية. وأما قوله: لكنها لما كانت تصلح أن توجد كلية وهناك تصدق جزئية، لأن المحمول على الكل محمول على البعض، فظاهر أنه أراد ها هنا بالكلية والجزئية، كون الحكم كليا أو جزئيا، فالحدود ها هنا مختلفة، واللفظ مشترك، فأوهم الصحة. وربما اشتبهت الحدود فلم يُعرف الأصغر والأكبر، وعَرَض من ذلك غلط، كما قيل حين قيل: الكلمة والأداة يستحيل الإخبار عنهما، إن المخبر عنه في هذه القضية، إن كان اسما كذبت القضية، لأن كل اسم يصح الإخبار عنه، ولو بكونه اسما، وإن كان كلمة أو أداة فقد أخبر عنهما بأنه يستحيل الإخبار عنهما، وذلك تناقض. وبيان الخطأ أن المخبر عنه في هذه القضية، وهو الإخبار، والمخبر به هو قولنا: يستحيل. وقولنا: الكلمة والأداة هو من تتمة المخبر عنه، كأنّا قلنا: الإخبار عن الكلمة والأداة يستحيل. وكذلك(115/ا) ربما أهمل في حد شرط، فوقع بسببه غلط، كقولهم: موضوع كل حملية إما أن يكون جزئيا، أي يمنع تصور معناه الشركةَ فيه، فتكون الحملية مخصوصة، أوكليا، فإن بيِّن سورها فهي محصورة، وإلا مهملة. وبرهنوا على أن المهملة في قوة الجزئية، فقيل لهم قولنا: الإنسان عام ونوع لا يصدق جزؤه من أي الأقسام هي،

[1] في الأصل(صلح).

فتخبطوا في ذلك، وتكلّفوا شططا. وبيان الخطأ، أن قولهم: موضوع الحملية، إما أن يكون كليا أو جزئيا، إن أريد بذلك من حيث هو موضوع فيمنع الحصر، لأن الموضوع قد يكون موضوعا من جهة ما هو طبيعة فقط، بلا شرط كونها كلية أو جزئية. وإن أريد به أنه من حيث حقيقته، إما أن يكون بحيث إذا تصور معناه يلزمه أن يكون كليا أو جزئيا فمسلم. ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون ما موضوعها كليا بهذا التفسير و لم يتبين سورها مهملة. ويبقى برهانهم على أنها في قوة الجزئية فاسدا كما بيّناه.

وكذلك ليراعى الحد الأوسط، ولا بد وأن يكون بكماله مكررا كما بيّنـــاه. وكل قياس يراد حلّه، فإما أن يكون بسيطا محرفا أو مركبا. فإن كان بسيطا محرفا فينبغي أن ترد أقواله إلى هيئتها الطبيعية، وَلْيُشْتَغَل بالمعنى ولا علينا من اللفظ، فإن كانت الحدود مذكورة بأقوال مؤلفة كالحدود والرسوم فالأولى أن تترك تلك الأقوال وتستعمل أسماؤها[1] المفردة، فإن لم يكن لها أسماء مفردة، فلا عليك لو وضعت لها أسماء مفردة حتى لا يقع الغلط بسبب التأليف،(115/ب) فإن وجدت المطلوب أو نقيضه مذكورا في القول المؤلف، فالقياس استثنائي والمكرر هو المستثناة، والدال على نسبة المكرر إلى المطلوب أو نقيضه هو الشرطي. فينبغي أن تنظر هل الشرطية متصلة أو منفصلة، والاستثناء هل هو عين أو نقيض، بل وتنظر هل فيه سلبا[2] أو ليس، وهل اللازم مذكور أو نقيضه، ولنعتبر ما ذكرناه من الشروط في الاستثنائي فهناك، تعرف صحيحه من فاسده. وإن لم يكن المطلوب ولا نقيضه مذكورا بالفعل، فإما أن تكون حدوده مذكورة مفرقة، فحينئذ يكون القياس اقترانيا، فتعرف الأصغر لأنه موضوع المطلوب، والأكبر لأنه محموله والأوسط لأنه المكرر، وليس مذكورا في المطلوب،

---

[1] في الأصل (أسماها).

[2] في الأصل (سلب).

فتعرف الصغرى والكبرى والشكل الذي منه القياس والضرب من ذلك الشكل. وإن لم تكن حدود المطلوب مذكورة، فإن كان المذكور بعضها، فإما أن يكون المذكور الأصغر أو الأكبر، فتكون إحدى مقدمتي القياس محذوفة، إما للاستغناء عنها و لمغالطة، أولاحقا كذبها، فيؤلف مع المذكور ما يناسبه مما يمكن به إثبات المطلوب من الشكل الذي يكون بالضرب الذي يمكن ليتم القياس،(116/ا) مثاله: كان المطلوب كل ج ا فوجدت كل ج ب، يحتاج أن تتمم بكل ب ا، وكذا لو وجدت كل ب ا فقط، فتحتاج أن تتمم بكل ج ب، وإن وجدت كل ج ب وكل ب د فالقياس مركب، فإن اتصل كل د ا فقد تم القياس. وإن لم يكن شيء من الحدود مذكورا ولا معانيها، فليس ذلك التأليف بقياس على المطلوب. وإن وجدت في التأليف حدود المطلوب مفرّقة دون المكرر الذي هو الوسط، فالقياس مركب. وأقل ما يكون من أربعة حدود، وليكن المطلوب كل ج ا فوجدت كل ج ب وكل د ا. فإن اتصل كل ب د فقد تم القياس وإلا احتيج إلى زيادة. وكذلك لو وجدت كل ب د وكل د ا واتصل كل ج ب تم القياس وإلا افتقر إلى زيادة. ولو وجدت كل ج ب ولا شيء من ب د واتصل كل د ا لم يدل[1] شيئا، لأن الصغرى من القياس الآخر تكون سالبة. وعليك أن تعُدَّ بنفسك جميع الأقسام الممكنة في كل ضرب من كل شكل، وكل مطلوب وما يتصل به ليتم، وما لا يتم به. وإذا كان في القياس مقدمة أو مقدمات محذوفة أو مقدمات زائدة لما قلناه، فحصل المحذوف وحذف[2] الزائد وما كان محرفا، فلْيُرَد (116/ب) إلى هيئته الطبيعية. وربما كان إثبات بعض المقدمات باستقراء أو تمثيل، فاحرص في رد ذلك كله إلى التأليف الطبيعي، وهناك يظهر الحق لأنه شاهد لذاته ومتفق من جميع جهاته.

---

[1] في الأصل (يبدل) دون تنقيط للياء والباء.

[2] في الأصل(احذف).

الفصل الرابع

في بيان الدّوْر، والعكس،

والقيـــاس من مقدمات متقابلـــة،

والمصادرة على المطلوب، وعكس النتائج لعكس

المقدمات، والمقدمات لعكس النتائج في الأشكال الثلاثة

هذه إنّما نتكلم فيها في كتاب **القياس**، لأنّها أقيسة في الجملة ولأنّها من عوارض القياس، وأما الانتفاع بها فقد يكون للامتحان أو المغالطة أو لنحترز عنها.

[قياس الدَّوْر]

والدور هو: أن تؤخذ النتيجة مع لازم إحدى المقدمتين فتنتج المقدمة الأخرى، وهذا اللازم يسمونه بالعكس، وهو في الحقيقة ليس بعكس، إذ لا يشترط فيه بقاء الكيفية إلا أن يكون لفظ العكس مشتركا. ونحن لا ندعي أن ما نذكره لازم في كل مادة، بل نتكلم فيما يلزمه ذلك من المواد.

فالضرب الأول من الشكل الأول: كل ج ب وكل ب ا، فكل ج ا. فنقول: كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب، أو نقول: كل ب ج وكل ج ا فكل ب ا. فالمقدمة(117/ا) التي كانت كبرى تصير عكسها كبرى، وعكس الصغرى صغرى.

الضرب الثاني منه: كل ج ب ولا شيء من ب ا، فلا شيء من ج ا. فنقول: كل ج هو لا ا وكل ما ليس ا فهو ب، فكل ج ب أو نقول: كل ب ج ولاشيء من ج ا، فلا شيء من ب ا.

الضرب الثالث منه: بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا. فنقول: بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب. ولا يمكن إنتاج الكبرى من النتيجة وعكس الصغرى، لأن ذلك يكون من جزئيتين فلا يكون قياسا، وخصوصا لإنتاج كلي.

الضرب الرابع: بعض ج ب ولا شيء من ب ا فلا كل ج ا. فنقول: بعض ج هو لا ا وكل ما هو لا ا فهو ب، فبعض ج ب .

الضرب الأول من الشكل الثاني: كل ج ب ولا شيء من ا ب، فلا شيء من ج ا. فنقول: كل ج فهو لا ا وكل ما هو لا ا فهو ب فكل ج ب[1]، وكل ب ج ولا شيء من ج ا فلا شيء من ب ا فلا شيء من ا ب.

الضرب الثاني منه: لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا. فنقول: لا شيء من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب، أو نقول: كل ب فهو لا ج وكل ما ليس ج فهو ا فكل ب ا.

الضرب الثالث منه: بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا. فنقول: بعض ج هو لا ا وكل ما هو لا ا (117/ب) فهو ب، فبعض ج ب.

الضرب الرابع منه: كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا. فنقول: ليس كل ج ا وكل ب ا فليس كل ج ب.

---

[1] في الأصل(كل ج ب ا).

وأما الشكل الثالث، فإن نتائجه جزئية فمحال أن تنتج نتيجته وعكس مقدمة مقدمة كلية.

فالضرب الثالث منه: بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا. فنقول: بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب، فبعض ب ج.

الضرب الرابع: كل ب ج وبعض ب ا، فبعض ج ا. فنقول: بعض ج ا وكل ج ب فبعض ا ب فبعض ب ا. ووجه آخر، كل ج ب وبعض ج ا فبعض ب ا.

الضرب الخامس: بعض ب ج ولا شيء من ب ا فلا كل ج ا. فنقول: بعض ج هو لا ا وكل ما هو لا ا فهو ب، فبعض ج ب.

الضرب السادس: كل ب ج ولا كل ب ا فلا كل ج ا. فنقول: كل ج ب ولا كل ج ا فلا كل ب ا[1].

[قياس العكس]

وأما العكس فالفرق بينه وبين قياس الخَلْف، وإن اشتركا في أن كل واحد منهما أحد نقيض مطلوب وإضافته إلى مقدمة ليبطل مسلما، أن العكس لا يكون إلا بعد قياس ثم بمقدمتيه، والخلف لا يلزم فيه ذلك. وهيئة العكس(118/أ) أن يوجد نقيض نتيجة قياس الخصم أوضدها، ويحتال في تسليمها بتغيير اسم أو غير ذلك، ويقرن بإحدى[2] مقدمتي قياس الخصم فينتج مقابل المقدمة الأخرى ضرورة استحالة كونها صادقة عند صدق الأخرى، وكذب لازمها الذي هو النتيجة إذ فرضْنا مقابله حق.

---

[1] **الشفـــاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل الثاني عشر.

[2] في الأصل(باحد).

فالضرب الأول من الشكل الأول: كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا. فنقول: إن أخذت الضد لا شيء من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب وهو ضد الصغرى، ولو أخذت الضد مع الصغرى لتألف من الشكل الثالث، وأنتج نقيض الكبرى لا ضدها، لأن الثالث لا ينتج كليا[1]، كقولك: كل ج ب ولا شيء من ج ا فلا كل ب ا. وإن أخذت النقيض قلت: ليس كل ج ا وكل ب ا فلا كل ج ب نقيض الصغرى، ولو قلت: كل ج ب ولا كل ج ا أنتج لا كل ب ا نقيض الكبرى. فإذا لا يمكن إنتاج ضد الكبرى.

الضرب الثاني منه: كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا. فنقول: كل ج ا ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ب، أو كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا، أو نقول: بعض ج ا ولا شيء من ب ا فلا كل ج ب، أو كل ج ب وبعض ج ا فبعض ب ا.

الضرب الثالث منه: بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا. فنقول: لا شيء من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب أو بعض ج ب، ولا شيء من ج ا فلا كل ب ا. ولا يمكن ضد النتيجة، إذ لا ضد(118/ب) للجزئي.

الضرب الرابع منه: بعض ج ب ولا شيء من ب ا فلا كل ج ا .فنقول: كل ج ا ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ب أو بعض ج ب ولا شيء من ج ا فلا كل ب ا.

الضرب الأول من الشكل الثاني: كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا. فنقول: كل ج ا ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ب، أو كل ج ا، وكل ج ب فبعض ا ب، أو بعض ج ا ولا شيء من ا ب فلا كل ج ب، أو بعض ج ا وكل ج ب فبعض ا ب.

---

[1] في الأصل(كلي).

الضرب الثاني منه: لا شيء من ج ب وكل ا ب، فلا شيء من ج ا. فنقول: كل ج ا أو كل ا ب فكل ج ب، أو كل ج ا ولا شيء من ج ب، فلا كل ا ب، أو بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب، أو بعض ج ا ولا شيء من ج ب، فلا كل ا ب.

الضرب الثالث منه: بعض ج ب ولا شيء من ا ب، فلا كل ج ا. فنقول: كل ج ا ولا شيء من ا ب، فلا شيء من ج ب، أو كل ج ا وبعض ج ب فبعض ا ب.

الضرب الرابع منه: ليس كل ج ب وكل ا ب، فلا كل ج ا. فنقول: كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب، أو كل ج ا وليس كل ج ب فلا كل ا ب.

الضرب الأول من الشكل الثالث: كل ب ج وكل ب ا، فبعض ج ا. فنقول: كل ب ج ولا شيء من ج ا فلا شيء من ب ا أو كل ب ا ولا شيء من ج ا(119/أ) فلا شيء من ب ج.

فقد أمكن في هذا الشكل إنتاج ضد الكبرى وضد الصغرى ولا يمكن أن يوجد فيه إلاّ نقيض النتيجة، إذ لا ضد للجزئي، ونتائج هذا الشكل كلها جزئية.

الضرب الثاني منه: كل ب ج ولا شيء من ب ا، فلا كل ج ا. فنقول: لا شيء من ب ا وكل ج ا فلا شيء من ب ج أو كل ب ج وكل ج ا فكل ب ا.

الضرب الثالث منه: بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا. فنقول: كل ب ا ولا شيء من ج ا فلا شيء من ب ج، أو بعض ب ج ولا شيء من ج ا فلا كل ب ا.

الضرب الرابع منه: كل ب ج وبعض ب ا، فبعض ج ا. فنقول: بعض ب ا ولا شيء من ج ا فلا كل ب ج أوكل ب ج ولا شيء من ج ا، ولا شيء من ب ا.

الضرب الخامس منه: بعض ب ج ولا شيء من ب ا فلا كل ج ا. فنقول: لا شيء من ب ا وكل ج ا فلا شيء من ب ج، أو بعض ب ج فبعض ب ا.

الضرب السادس منه: كل ب ج ولا كل ب ا فلا كل ج ا. فنقول: لا كل ب ا وكل ج ا فلا كل ب ج، أو كل ب ج وكل ج ا فكل ب ا[1].

[القياس السليب]

وأما القياس الذي من مقدمات متقابلة فهو قياس مؤلف من مقدمتين متقابلتين، إما بالتضاد أو التناقض، وإما يروح بتغيير بعض الحدود باسم مرادف له أو قول يدل عليه ويستعمله المغالطون. وقد يستعمل في(119/ب) الجدل إذا سَلَّم الخصم مقدمة ثم سلّم مقدمات قياس تنتج مقابل ما سلّمه، وهذا القياس يقال له السليب، فإذا أنتج له المقابل ألف المقدمات المتقابلة لينتج سلب الشيء عن نفسه مبالغة في إفساد وضعه، وهذا لا يحتاج فيه إلى تغيير اسم، إذ الخصم قد سلم إحدى المقدمتين، ولزمه تسليم الأخرى. ومن المعلوم أنه لا يمكن استعماله في الشكل الأول إلا إذا عكست إحدى المتقابلتين، لأن في الشكل الأول يكون محمول الصغرى هو موضوع الكبرى، فلو لم تُعكس إحدى المتقابلتين كان محمول الصغرى هو محمول الكبرى، ولا يمكن استعمال[2] السالب في الشكل الأول والثالث إلا كبرى، ولا الجزئي في الشكل الأول والثاني إلا صغرى. فإن كان الجزئي هو السالب، لم يكن استعماله في الشكل الأول لأنه لا يصح أن يكون صغرى ولا كبرى. ويمكن في الشكل الثاني صغرى، وفي الثالث كبرى، ولا يمكن استعمال هذا القياس في الضروب التي من موجبتين لأن إحدى المتقابلتين تكون سالبة.

---

[1] **الشفـــاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل الثالث عشر.

[2] في الأصل مكررة.

الضرب الثاني من الشكل الأول: كل إنسان حجر ولا شيء من الإنسان بحجر، فينعكس لا شيء من الحجر بإنسان. وإنّما عكسنا السالبة لأن عكس الموجبة جزئية، ونغير الإنسان بالبشر. فنقول: كل إنسان حجر ولا شيء من الحجر ببشر.

وأما في الضرب الرابع منه: (120/ا) فنعكس الموجبة ولنغير الحجر بالصخر. فنقول: بعض الصخر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر فلا كل صخر بحجر.

وأما الشكل الثاني، فلا يمكن في الضربين الأولين إلا من الضدين، الضرب الأول كل إنسان حجر ولا شيء من البشر بحجر فلا شيء من الإنسان ببشر. الضرب الثاني لا شيء من الإنسان بحجر وكل بشر حجر فلا شيء من الإنسان ببشر.

الضرب الثالث والرابع: لا يمكن إلا من المتناقضين لأن صغراهما جزئية، فالثالث بعض الإنسان حجر ولا شيء من البشر بحجر فلا كل إنسان ببشر. والرابع ليس كل إنسان بحجر وكل بشر حجر فلا كل إنسان ببشر.

وأما الشكل الثالث، فالضرب الثاني منه لا يمكن إلا من المتضادين كل حجر إنسان ولا شيء من الحجر ببشر فلا كل إنسان ببشر.

الضرب الخامس: بعض الحجر إنسان ولا شيء من الحجر ببشر فلا كل إنسان ببشر.

الضرب السادس: كل حجر إنسان وليس كل حجر ببشر فلا كل إنسان ببشر[1].

[المصادرة على المطلوب]

وأما المصادرة على المطلوب فهو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد به إنتاجه به في أكثر الأمر لا يشتبه على من له أدنى[1] فطنة، إلا في القياس المركب بأن

[1] **الشفـــاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل الخامس عشر.

يكون المطلوب يستعمل مقدمة في قياس وتؤخذ نتيجته وتستعمل مقدمة في القياس الذي لإثبات المطلوب.(120/ب) وكلّما كان التركيب أكثر كان إمكان قبوله أكثر، ومثاله لمن يثبت أن كل مثلث فكل زاويتين منه أقل من قائمتين، بأن كل مثلث فزواياه الثلاثة مثل قائمتين، فيكون كل زاويتين منها أقل من قائمتين. فإن هذا يكون قد صادر على المطلوب وهو لا يشعر، لأن بيان أن كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين بعد ذلك الشكل، فذلك الشكل مأخوذ في بيانه. وكذلك أيضا إذا غير اسم بعض الحدود باسم مرادف له أو بحده، فقد يخفى ذلك حتى في القياس البسيط، وحينئذ تكون مقدمتا القياس إحداهما صادقة، وحدّا واحدا وهي حمل الشيء على نفسه، والأخرى هي المطلوب المشكوك فيه، ويمكن ذلك في كل شكل. إلا أن في الشكل الأول إذا كان المطلوب موجبا كليا أمكن جعله في الضرب الأول صغرى وكبرى، وفي الضرب الثالث كبرى. وإن كان موجبا جزئيا لم يكن استعماله إلا في الضرب الثالث والرابع صغرى. وإن كان سالبا كليا أمكن جعله في الضرب الثاني والرابع كبرى. ولا يمكن أن يستعمل فيه سالبا جزئيا.

وأما في الشكل الثاني: فلا تكون النتيجة إلا سالبة، فإن كانت كلية أمكن جعلها في الضرب الأول والثالث كبرى، وفي الضرب الثاني صغرى، وإن كان سالبا جزئيا لم يكن استعماله كبرى وأمكن في الضرب الرابع منه(121/ا) صغرى، وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يستعمل في الضربين الأولين لأن مقدماتهما كلية والنتيجة لا تكون إلا جزئية، فإن كانت جزئية موجبة أمكن أن تجعل في الضرب الثالث والخامس صغرى وفي الرابع كبرى، وإن كانت جزئية سالبة أمكن أن تجعل في الضرب السادس كبرى[2].

---

[1] في الأصل(ادنا).

[2] **الشفـــاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل الخامس عشر.

[النتائج لعكس المقدمات والمقدمات لعكس النتائج]

وأما عكس النتائج لعكس المقدمات والمقدمات لعكس النتائج، فإنا إذا أنتجنا أن كل ج ا من قولنا: كل ج ب وكل ب ا فإذا عكسنا النتيجة انعكست الصغرى والكبرى، لأنا نقول: كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب، أو نقول: كل ب ا وكل ا ج فكل ب ج. ولو كانت الكبرى سالبة كقولنا: كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا، فإن عكست الكبرى لا شيء من ا ب وكل ج ب أنتج لا شيء من ا ج وهو عكس النتيجة. وكذلك لو عكست الصغرى والنتيجة أنتج عكس الكبرى، كقولنا: لا شيء من ا ج وكل ب ج فلا شيء من ا ب[1].

الفصل الخامس

في الأدلّـــة الفقهيـــة[2]

الأدلّة الفقهية خمس، الكتاب والسنة والإجماع والقياس واستصحاب الحال.

---

[1] المرجع نفسه، الفصل العشرون.

[2] المرجع نفسه، المقالة التاسعة، الفصل الحادي والعشرون.

عَنْوَن ابن سينا هذا الفصل بـــ" القياسات الفقهية والتَّعَقُّلِيَة"، وأورد فقرة موجزة، بيّن فيها أن: "قول صاحب الشريعة إما أن يكون: جزئيا أقيم مقام كلي، وإما كليا أقيم بدل جزئي، أو جزئيا أريد جزئيـــا، أو كليا أريد كليا"، وهذا الرأي نجده عند الفارابي بتحليل معمّق، انظر، **الجمع المنطقية الثمانية**، تحقيق رفيق العجم، (88A)، (ج. 02، ص. 54).

[الكتاب]

أمّا أدلّة الكتاب: فهي ما يفهم من الأقوال المشتملة عليها الكتب المترلة على قلوب الأنبياء صلوا ت الله عليهم كالقرآن. وكل قول يدلّ على معنى، فإمّا أن تكون دلالته عليه صريحا لا تقبل غيره(121/ب) وهو النص، أو يحتمل غيره فالراجح منهما هو الظاهر والمرجوح هو المأوّل. والقول المراد به غير ظاهره، فإما أن يكون عامّا ويراد به خاص كقوله عز وجل: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[1]، فإنّ ظاهره عام والمراد به خاص وهو السارق ربع دينار من حرز مثله ولا شبهة له فيه. وإما أن يكون خاصا ويراد به عام كقوله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾[2] فإن ظاهره خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، والأمر عام للناس كلهم. وأما العام إذا أريد به ذلك العام، والخاص إذا أريد به ذلك الخاص، فهو النص أو الظاهر. وقد يطلق اسم النص على جميع أدلة الكتاب، فيقال: ظاهر النص وتأويل النص. ونقول: الأقوال المستدل بها إما أن تكون على هيئة القضايا لقوله صلى الله عليه وسلم: "كل مسكر حرام"[3]، فيجعل النص كبرى وصورة التراع صغرى، كما نستدل على تحريم النبيذ، فنقول: كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام، فكل نبيذ حرام. وإما أن تكون تلك

---

[1] ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، سورة المائدة الآية 38.

[2] ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، سورة الأحزاب الآية 01.

[3] أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم " يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا " وَكَانَ يُحِبُّ التَّخْفِيفَ وَالْيُسْرَ عَلَى النَّاسِ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا النَّضْرُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ قَالَ لَهُمَا يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا وَبَشِّرَا وَلَا تُنَفِّرَا وَتَطَاوَعَا قَالَ أَبُو مُوسَى يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضٍ يُصْنَعُ فِيهَا شَرَابٌ مِنْ الْعَسَلِ يُقَالُ لَهُ الْبِتْعُ وَشَرَابٌ مِنْ الشَّعِيرِ يُقَالُ لَهُ الْمِزْرُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ".

الأقوال على هيئة القضايا كالأمر والنهي والوعد والوعيد والإذن والحب قلنا: في الاستدلال بها وجهان: أحدهما، أن يأخذ ما في قوتها من القضايا ويجعل كبرى كما بيّناه، وثانيهما، أن تقرن به لام العلّة كما يُستدلُ على تحريم قولٍ يَعتقده زورا (122/ا) فنقول: قول كذا قول زور، فوجب أن يكون حراما لِقوله تعالى:﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾[1].

[السنَّة]

وأمّا السنة: فتشتمل على نوعين: أحدهما، الأقوال المنقولة عن الأنبياء صلوا ت الله عليهم، والكلام فيها كما في الكتاب، وثانيها، الأفعال الصادرة عنهم صلوات الله عليهم. وقد يخص هذا النوع باسم السنة وقد يسمى بالأثر ويسمى الأدلة القولية سواء كانت من الكتب المترلة أو كانت من أقوال الأنبياء صلوات الله عليهم بالنص. ووجه الاستدلال بالأفعال أنه بعد علمنا وجوب متابعتهم علينا، فإذا فعلوا فعلا و لم يدل دليل على أنه يختص بهم ولا أنهم تركوه وقتا ما من أوقاته، وجب علينا اتباعهم فيه.

[الإجماع]

وأما الإجماع: فهو ما يتفق عليه الملة أو العلماء من جملتهم كأئمة الشرع عليهم السلام أو الصحابة رضوان الله عليهم أو قاله أحدهم و لم يعرف من الثاني رأي مخالف. وهذا إنما يكون في المسائل الظنية، أما التي يطلب فيها الجزم كحدوث العالم ووحدة الصانع فلا يعتمد فيها على الإجماع.

---

[1] ﴿ ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾، سورة الحج الآية 30.

[القياس]

وأمّا القياس: ويسميه[1]المنطقيون التمثيل، وهو نقل مثل حكم صورة إلى صورة أخرى تشاركها في معنى. ويسمى المنقول حكما، والمنقول منه أصلا، والمنقول إليه فرعا، وما يشتركان فيه معنى وعلة. ويقع على أربعة أقسام:

أحدها إلحاق الغائب بالشاهد[2] كقول الأشعري:(122/ب) الله تعالى عالم بعلم لأن كل واحد منا عالم بعلم.

وثانيها إلحاق الشاهد بالغائب، كقوله: لو قدر أحدنا على إيجاد بعض الممكنات لقدر على كلها كما في حق الله تعالى.

وثالثها إلحاق الغائب بغائب آخر، كقولهم للمعتزلة: أجمعنا على أنه مريد بـــإرادة فوجب أن يكون عالما بعلم.

ورابعها إلحاق الشاهد بالشاهد، كقوله لهم: أجمعنا على الواحد منّا إنّما يكون متحركا لأجل قيام الحركة به، فوجب أن يكون إنّما يكون مدركا لأجل قيام الادراك به.

وإذا لم يكن المعنى المشترك علة لثبوت الحكم في الأصل فهو ضعيف جدا، إذ لا يلزم من اشتراك شيئين في شيء اشتراكهما في شيء آخر ليس بلازم للأول، وإن كان المشترك علة لثبوت حكم الأصل فهو آكَد. وللفقهاء في إثبات علة المشترك طرق:

[طرق إثبات العلة المشتركة]

[المناسبة]

أحدها المناسبة كقولهم في إثبات وجوب الزكاة على الصبي: إن الزكاة واجبة على البالغ بالإجماع، وعلة وجوب ثمة هو دفع حاجة الفقير، وهذا المعنى موجود في

---

[1] في الأصل(يسموه).

[2] – (بالشاهد) وكتب في الهامش .

صورة التراع، فتجب الزكاة في صورة التراع. وإنما قلنا: إن العلة هي دفع حاجة الفقير أن ذلك أمر مطلوب، ووجوب الزكاة طريق صالح، وقد ورد به الشرع فيغلب على الظن أنّه إنّما ورد لهذا المعنى فهذا المعنى هو العلة.

[الدوران]

والطريق الثاني الدوران، وهو أن يبيِّن وجود الحكم عند وجود المعنى في(123/ا) صوره أو صور، وانتفاء الحكم عند انتفاء المعنى في صورة أو صور إذا لم نعرف صورة تنقض بها ذلك.

[تنقيح المناط، أو القسمة]

والطريق الثالث يسمونه تنقيح المناط، والمنطقيون يسمونه القسمة. وبيانه كما إذا أردنا إثبات تحريم بيع الجص بالجص متفاضلا، فنقول: بيع البر بالبر متفاضلا حرام بالنص والإجماع، فإمّا أن يكون هذا التحريم معللا أو ليس، وإن كان معللا فإمّا أن يكون معللا بأنّه مكيل أو موزون أو بأنّه مطعوم أو بأنّه قوت لعدم القائل بعلة أخرى، ومحال أن لا يكون معللا، وإلا لزم خلو الأحكام الشرعية عن الحِكَمِ وهو محال، فيلزم أن يكون معللا، ولا جائز أن يكون معللا بأنّه مطعوم وإلا انتقض بالماء[1]، فإنه مع كونه مطعوما لا يحرم بيْعه متفاضلا على أحد الوجهين ولأنه قوت، وإلاّ لما حرم التفاضل في بيع الملح بالملح. فبقي معللا بأنّه مكيل أو موزون، وهذا المعنى موجود في صورة التراع. فيثبت الحكم في صورة التراع، وكل واحد من هذه الثلاثة

[1] في الأصل(انتقص بالماء).

فهو ضعيف. أما المناسبة فلأنّه لا يمتنع أن يكون شيء آخر مطلوب[1]، ويكون ثبوت الحكم في الأصل طريقا صالحا[2]، فيعارض ما قلناه. وأيضا يجوز أن يكون ورود الشرع لأمر آخر خفي عنّا. وأما الدوران فلأنه إن بيّن فيه أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المعنى المشترك كان ذلك مصادرة على المطلوب،(123/ب) لأن من جملة صور وجود المعنى المشترك صورة التراع. وأيضا لو ثبت ذلك لاستغنى عن القياس، لأن ثبوت الحكم في صورة التراع يكون معلوما قبل العلم بأن القدر المشترك علة، وأيضا لا تبقى حاجة إلى ذكر أن الحكم منتف عند انتفاء العلة. وإن لم يبيّن أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المعنى المشترك، لم يلزم من ذلك علة، لجواز أن يكون ثبوت الحكم في الصور التي ثبت فيها لخصوصية تلك الصور. بقي أن يقال: إنّه يمكن بيان أنّ الحكم ثابت في جميع صور وجود المعنى المشترك بطريق لا يلزم منه المصادرة على المطلوب، وذلك بأن يقسم صور وجود المشترك تقسيما على وجه لا يصرح فيه بصورة التراع. فنقول: مثلا تعلق مصلحة الفقراء بنصاب من المال يكون بأرض مكة وبالعراق وغيرهما، وفي جميع ذلك الزكاة واجبة، فتكون الزكاة واجبة في جميع صور تعلق مصلحة الفقراء بنصاب من المال، ولا يلزم من ذلك المصادرة على المطلوب. قلنا: إذا صح هذا فلا حاجة إلى بيان انتفاء الحكم عند انتفاء المشترك، وأيضا لا حاجة حينئذ إلى التمثيل، لأنه إذا ثبت أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المشترك، وصورة التراع من تلك الجملة، فيكون الحكم ثابتا فيها من غير حاجة إلى تكلف التمثيل. وأما تنقيح المناط، فلأن القسمة إما أن تكون دائرة بين النفي والإثبات أو لا تكون. فإن كان الأول وأبطلنا أحد(124/أ) القسمين ليثبت الآخر بدليل، فلنجعل ذلك دليلا على إثبات القسم المطلوب، ولا حاجة إلى تكلف القسمة. وإن كان بغير

---

[1] في الأصل(مطلوب).

[2] في الأصل(طريق صالح).

دليل، فإما أن يكون بيِّنا بنفسه فيكون نقيضه بيِّنا بنفسه أنّه حق الذي هو القسم الآخر، ولا حاجة إلى القسمة، وإن لم يكن بَيِّناً لم يكن حاصل ذلك إلا تكثير الكلام فقط. وأمّا إن كانت القسمة ليست دائرة بين النفي والإثبات، ودلّ دليل على إبطال أحد القسمين، لم يلزم من ذلك ثبوت القسم الآخر.

[استصحاب الحال]

وأما استصحاب الحال: فهو أنّه إذا حصل العلم بوجود شيء، وكان ذلك الشيء يمكن بقاؤه وعدمه، ثم شككنا بعد حين، هل هو موجود أو ليس، كان ظننا بوجوده أظهر من عدمه، ويسمون هذا الظاهر بالأصل، فيقولون: الأصل عدم كذا لأن وجود الحوادث بعد عدمها، فعدمها كان متحققا والشك واقع في وجودها فيكون الأصل بقاؤه على العدم. فإذا أردنا أن نبقي وجوب الزكاة على الصبي قلنا: وجوب الزكاة على الصبي حكم ما، والأصل عدمه إلا أن يقوم عليه دليل، والأصل عدمه، وقد يُعبّر عن ذلك بعبارة أخرى، فيقولون: الأصل براءة الذمة، أي الأصل عدم شغل الذمة. واعلم أن إثبات صحة هذه الأدلة وتفصيل الكلام فيها، مما لا يليق بهذه الصناعة[1].

---

[1] تفطن ابن النفيس إلى أن منطق عالم مقال الشريعة يختلف عن منطق عالم مقال الأنطولوجية الأرسطية، ومن ثمة فطريقة الاستدلال فيهما ليست واحدة. وهو موقف ابن رشد، يقول: "وأبو حامد قدم قبل ذلك مقدمة منطقية زعم أنه أدّاه إلى القول في ذلك نظر المتكلمين في هذه الصناعة في أمور ما منطقية، كنظرهم في حد العلم وغير ذلك. ونحن فلنترك كل شيء إلى موضعه، فإن من رام أن يتعلم أشياء أكثر من واحد في وقت واحد لم يمكنه أن يتعلم ولا واحدا منها"، انظر، ابن رشد الحفيد، **الضروري في أصول الفقه**، تقديم وتحقيق جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1994، ص. 37-38.

الفصل السادس

في الاستقراء وردِه، وردِ التمثيل إلى هيئة القياس

الاستقراء: هو حكم كلي بإثبات(124/ب) شيء أو سلبه على أمر كلي لثبوت ذلك الشيء في جزئيات ذلك الأمر الكلي أو سلبه عنها، مثاله: كل حيوان يحرك عند المَضغ فكّه الأسفل لأن الجمل والفرس والطير والإنسان كذلك. وينقسم إلى تام وناقص.

[الاستقراء التام]

فالتام: هو الذي يستوفي الجزئيات كلها، وهذا يوقع الجزم لأنه إذا صدق الحكم على كل واحد واحد من جزئيات ج فلم يبق منها شيء إلا صدق عليه الحكم، فقد صدق ذلك الحكم على كل ج أي كل واحد من ج. وكثيرا ما يستعمل هذا لتصحيح مقدمة في القياس إما صغرى وإما كبرى، وكثيرا ما يستعمل مقصودا لذاته.

[رد الاستقراء التام إلى هيئة القياس]

وإذا أريد رده إلى هيئة القياس، جعل المحكوم عليه أصغر وقسِّم إلى الجزئيات، ثم حكم بالمحكوم به على جميع الجزئيات بالإيجاب أو السلب، فيصير قياسا اقترانيا مؤلفا من صغرى منفصلة وكبرى حمليات بعد إجزاء الانفصال. مثاله أردنا تبيُّن أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة، فإن أردنا أن نبيِّنه على هيئة الاستقراء، قلنا: لأن الإنسان طويل العمر وهو قليل المرارة والفرس طويل العمر وهو قليل المرارة ،

والجمل طويل العمر، وهو قليل المرارة، والبغل طويل العمر وهو قليل المرارة، ولا يزال كذلك حتى لا يبقى حيوان طويل العمر إلا وقد ذكرنا أنه قليل المرارة، فيلزَم(125/ا) أن كل واحد مما هو حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة. وإن أردنا أن نبيِّنه على هيئة القياس، قلنا: كل حيوان طويل العمر فهو إما إنسان وإما فرس وإما جمل وإما بغل، إلى أن تستوفي جميع الجزئيات. وكل إنسان قليل المرارة وكل فرس قليل المرارة وكل جمل قليل المرارة وكل بغل قليل المرارة، فينتج أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة. فإن اتفق أن كان بعض الجزئيات يعبَّر عنها بسلب شيء كقولنا: كل حيوان إما ناطق أو ليس بناطق، لم يصح أن يجعل إلا معدولا فنقول: كل حيوان إما أن يكون ناطقا أو يكون غير ناطق، ولا يصح أن يقال: دائما إما أن يكون الحيوان ناطقا وإما أن لا يكون الحيوان ناطقا، لأنا بيّنا أن شرط هذا القياس أن تكون أجزاء المنفصلة موجبات.

[الاستقراء الناقص]

وأما الاستقراء الناقص: فهو الذي لا يستوفي فيه الجزئيات، وهو ضعيف لاحتمال أن يكون الجزئي الذي لم يذكر حاله بخلاف المذكور، كما في استقرائنا أن كل حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ بالإنسان والفرس والطير والجمل وغير ذلك فإنه منقوض بالتمساح، فإنه يحرك فكه الأعلى[1].

[رد التمثيل إلى القياس]

وأما رد التمثيل إلى القياس فبأن يجعل الفرع أصغر والمشترك أوسط والمنقول أكبر، مثاله: أردنا أن نبيِّن أن الوضوء تشترط فيه النِّية، فإن أردنا بيانه بالتمثيل

---

[1] **الشفـــاء، القياس**، المقالة التاسعة، الفصل الثاني والعشرون.

قلنا:(125/ب) لأن التيمم يشترط فيه النِّية، وعلة ذلك أنه عبادة، وهذا المعنى موجود في صورة التراع وهو الوضوء، فالنِّية شرط في الوضوء. وإن أردنا بيانه بالقياس قلنا: الوضوء عبادة وكل عبادة فإنّه يشترط فيها النِّية فالوضوء يشترط فيه النِّية[1].

الفصل السابع

في قياس الضمير وقياس المساواة

[قياس الضمير]

أما الضمير: فهو قياس طويت كبراه، إما لظهورها كَقوْل المُهندسِ: خطا ا ب[و]ا ج خرجا من المركز إلى المحيط فهما متساويان. فقد حذف الكبرى وهي، وكل الخطوط المخرجة من المركز إلى المحيط متساوية، ولكنه أضمرها لبيانها عنده. وإما لاخفاء كذبها، كقول الخطابي الفاسق: معرض عن العبادة فالرحمة عنه منقطعة، فإن هذا إنّما يلزم إذا صدق، وكل معرض عن العبادة فالرحمة عنه منقطعة. وذلك ليس بصادق فإن رحمة الله واسعة، فلو صرّح بالكبرى لعلم كذبها[2].

[قياس المساواة]

وأما قياس المساواة[3]: فقد بني على صورة مخالفة للصورة الواجبة في القياس، مثاله: ا مساو لب وب مساو لج، فيظن أنه يلزم أن ا مساو لج وليس كذلك، بل إنّما

---

[1] المرجع نفسه، المقالة نفسها، الفصل الثالث والعشرون.

[2] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الضمير، (ص. 91).

[3] **الإشارات والتنبيهات**، النهج الثامن، الفصل الأول، (ص. 495).

يلزم أن ا مساو للشيء الذي صدق أنه مساو لج، وذلك الشيء هو ب. لكن معنا مقدمة (126/ا) معلومة وهي، وكل ما ساوى ب وساوى ج فهو مساو لج فـــ ا مساو لج. والوسط غير مكرر لأن الوسط هو مجموع قولنا: مساو لب. فالوجه الصواب أن يقال: وكل مساو لب فهو مساو لج حتى يلزم أن ا مساو لج. ولو أُلِّف هذا على هيئة الشكل الثاني لتكرر الوسط ولكن النتيجة لا تكون هي الواجبة، مثاله ا مساو لب، وج غير مساو لب، فـــ ا غير مساو لج، واللازم عند التحقيق أنه لا شيء من ا ج. ولو أُلِّف على هيئة الشكل الثالث لتكرر الوسط ولا تكون النتيجة هي الواجبة، مثاله ب مساو لـــ ا وب مساو لج فـــ ا مساو لج، واللازم عند التحقيق شيء هو مساو لـــ ا أو مساو لج، وهذا إنما يكون كذلك إذا كان في المخصوصات أو الطبيعيات، وأما الكليات الموضوع فلا بد من إتيان كل حيث يشترط أن تكون المقدمة كلية. مثاله في الشكل الأول أن نقول: ا مساو لب وكل ب مساو لج، وهذا القياس لا يَطّرِد في كل مادة، فإنا لو قلنا: ا مخالف لب وب مخالف لج لم يلزم أن يكون المخالف لج، بل المخالف لشيء هو مخالف لـــج، ولا يلزم من ذلك أن يكون مخالفا أو مساويا.

فهذا ما أردنا إيراده في كتاب **القياس**، ولننصرف الآن إلى(126/ب) ذكر الأقيسة الخاصة بعد أن فرغنا من ذكر صورة القياس[1].

[1] مقارنة **بالشفاء**، ينقص فصل في الدليل والعلامة والقياس الفراسي.

أنولوطيقا الثانـــي[1]

وهـــو كتـــاب البرهان

ويشتمل على مقدمـــة وجمـــلتين.

الجملة الأولى في البرهان، والجملة الثانية في الحد.

أما **المقدمة** فنقول:

سمي هذا الكتاب بالبرهان، وإن كان في الحقيقة هو كتاب الحد والبرهان، لأنّهما يُبينان فيه، إلاّ أن المقصود منه، بالذات هو البرهان، لأن المقصود في العلوم، بالذّات، هو التصديق بأحكام الأشياء، وأما التصور فيقصد لمنفعته في التصديق.

والغرض من هذا الكتاب هو إفادة الطرق الموقفة على التصديق اليقيني والتصور الحقيقي، وهذا في الحقيقة هو المقصود من المنطق، فكان ينبغي أن يُقدّم. لكن البرهان قياس خاص فيكون تعلمه مسبوقا بتعلم أصل القياس. والقياس مؤلف من مقدمات مؤلفة من مفردات، والمفرد متقدم في المعرفة على المركب، لاستحالة وجود المركب بدون مُعداته. والعلم بالمركب هو وجود صورته في الذهن فيستحيل أن لا تكون مفرداته موجودة في الذهن، ولكن لا يلزم العلم بها من كل جهة، بل من

---

[1] في **الفهرست** المقالة السابعة، الفن الأول: "**أبوديقطيقا** وهو **أنالوطيقا الثاني** ومعناه البرهان". وفي **مفـــاتيح العلوم**، الفصل السادس في أفودقطيقي: "هذا الكتاب يسمى **أفودقطيقي** ومعناه الإيضاح، وذلك لأنه يوضّح فيه القياس الصحيح وغير الصحيح"، وهـــو عنـــوان للأصـــل اليونـــاني، (*τα υοτεραναλυτιχα Apodeiktiki*).

الواجب الذي لأجله تصلح للتأليف، فوجب تَقدُّم الكلام في المفردات، ثم في القضايا لأنها للقياس(127/ا) كالمفردات للقضايا. ثم بعد ذلك أمكن الكلام في الأقيسة الخاصة، واستحق البرهان بين جملتها التقدم لأنّه أهم، وخصوصا لمن يريد الاحتياط بتقديم ما هو كالفَرْضِ قبل فوت العمر بالاشتغال بما هو كالتعلم، لأن الجدل والخطابة وغيرهما إنما هما كالمكملين[1] لهذه الصناعة، لا كالضروريات فيها. لكن الجدل أولى بالتقديم لمن يريد التدرج من الحق في الظاهر إلى الحق في نفسه، ولأنّ المبادئ الأولى للجدل هي المشهورات وهي أعم من المبادئ الأولى للبرهان، لأن كل أوّلي مشهور ولا ينعكس[2].

ونقول أيضا: إن التعليم والتعلم منه صناعي كالنجارة، ويكون ذلك بالمواظبة على أعمال تلك الصناعة، وتتوقف على العلم بما ينبغي أن تكون به تلك الأعمال مثل أن الخشب ينبغي أن ينجر بالقدوم، وينشر بالمنشار. ومنه تلقيني كتلقين اللغة والشعر، ويكون ذلك بالمواظبة على التلفظ بذلك لتحصيل الملكة عليه، وذلك بعد العلم بإفادة هذه المواظبة لهذه الملكة. ومنه تأديبـــي، ويحصل بالمشورة على متعلمه، ويتوقف على العلم بأنه ينبغي القبول من المشير. ومنه تقليدي، وهو أن يعرف المتعلم رأي من أَلِف اتباعه، وذلك بعد العلم بصحة رأي المتبوع. ومنه فهمي، كتعلم معاني اللغة، ويتوقف على العلم بصدق (127/ب)المُخبِر بذلك. ومنه فكري، فقد يكون فيه العلم والمتعلم شخصا واحدا باعتبارين. فباعتبار كونه متحرك الذهن للعثور بالحد الأوسط مثلا، ويبيِّن كيفية تأليفه لتحصل النتيجة يكون معلِّما[3]، وباعتبار استفادته العلم بالنتيجة

---

[1] في الأصل(كالمكملان).

[2] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل الثاني.

[3] في الأصل(متعلِما).

يكون متعلِّما[1]. وقد يكون ذلك من شخصين معلم ومتعلم وهو ظاهر. وتعلم المجهول ليصير معلوما بالفكرة يسمى كسبا[2].

وكل علم فإما تصديق وإما تصور. والتصديق هو اعتقاد أن ما حكم عليه بحكم هو كذلك في نفس الأمر. والتصور هو إدراك المعنى سواء كان مفردا، كإدراكنا معنى الإنسان، أو مؤلفا كإدراكنا معنى أن الإنسان حيوان، من غير أن يعتقد أنه في نفس الأمر كذلك أو ليس.

وأما الجهل فينقسم إلى جهل مركب وجهل بسيط. والجهل المركب هو أن يعتقد في الشيء خلاف ما هو عليه أو يتصور على خلاف ما هو عليه. والبسيط هو أن لا يكون لذلك الجاهل في ذلك المجهول رأي البتة، أو لا يكون له به شعور. والذي يُطلب استعلامه بالفكرة إنما هو المجهول الجهل البسيط. لأن الجاهل الجهلَ المركب هو عالم في زعمه، مستغن[3]عن التعلم. والتصديق يكتسب بتصديقات أعرف، وهي مقدمات الحجة.

ولا بد من(128/ا) تقدم تصور المطلوب أولا، وتقدم تصور الحجة والتصديق بالمقدمات، ليحصل التصديق بالمطلوب. وأما التصور فيكتسب بتصورات أعرف، وهي أجزاء الحد وما يجري مجراه فلا بد من تقدم ذلك، وهذا معنى قول الفيلسوف: كل تعلم وتعليم ذهني فبعلم قد سبق[4]، ومعنى هذا السبق السبق الذاتي ولا كيف

---

[1] في الأصل(متعلما).

[2] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل الثالث.

[3] في الأصل(مستغني).

[4] "Tout enseignement donné ou reçu par la voie du raisonnement vient d'une connaissance préexistante", Aristote, *Organon IV, Les seconds analytiques*, L. 1, ch. 1. 71a.

أرسطو، **أنولوطيقا الأواخر**، ج. 02، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المقالة الأولى، الفصل الأول، 71ا (ص. 329).

اتفق، بل لا بد وأن يكون للعلم[1] السابق مدخل في إفادة المطلوب. وقد شكك مانن[2] على التعليم والتعلم، فقال: ما يُطلب تعلمه إن كان معلوما فلا حاجة إلى تعلمه لأن ذلك يكون تحصيلا للحاصل؟ وإن كان مجهولا لم يمكنه طلبه لأن طلب ما لا يخطر ببال الإنسان محال؟ ولو وجده، من أين يعلم أنه هو؟[3] وهذا كمن يطلب آبقا[4] لا يعرفه. فأجابه سقراط بأن أوقفه على: ما حدُّ شكل هندسي قرر عنده أن المجهول كيف يضاد بالمعلوم[5] ؟ وهذا في الحقيقة معارضة، ويبيّن لإمكان التعلم الذي أحاله **مانن** وليس بحل للشبهة. وأما فلاطـــن[6]، فتكلّف وقال: إن التعلم هو تذكر، والمطلوب كانت النفس عالمة به إلا أنّها نسيته فهي بالفكرة تتذكره[7]. وهذا إذعان للشبهة والتزام لما هو بعيد جدا. وأما المعلّم الأوّل فقال: لا، بل أعرف المطلوب تصورا بالفعل، وأعلمه تصديقا بالقوة، لأني أعرف الكلي الذي يعمه وغيره(128/ب)، وإنّما أجهله بالعين، فإذا وجدته عرفته بالفعل[8]، كالعبد الآبق، لولا أنّه معلوم من جهة لم يمكن أن يعرف إذا وجد، ولولا أنّه مجهول الأيْنَ لما كان يطلب[9]. فأورد بعضهم على هذا إشكالين: أحدهما، أن هذا مختص بالتصديق، فيبقى

---

[1] في الأصل(المعلم).

[2] Ménon.

[3] Platon, *Ménon*, texte établit et traduit et annoté par Alfred Croiset, Les belles lettres, Paris, 1935, 80e.

[4] "هو المملوك الذي يفر من مالكه قصدا "، انظر، الجرجاني، المرجع السابق، ص.07.

[5] Platon, Ibid, 79d.

[6] المراد به أفلاطون الفيلسوف.

[7] Platon, *Phédon*, texte établit et traduit et annoté par Léon Robin, Les belles lettres, Paris, 1934, 72e – 77b.

[8] Aristote, *Organon IV, Les seconds analytiques*, L1, ch. 1, 71a 15-20.

- أرسطو، **أنولوطيقا الأواخر**، ج.02، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المقالة الأولى، الفـــصل الأول، 71 ا 15-20، (ص. 329- 331).

[9] راجع تفصيلا وافيا عن هذا المثال في كتاب **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل السادس.

الإشكال في التصور قائما. وثانيهما، أنه إذا كان المطلوب معلوما من جهة ومحمولا من جهة، فمِن الجهة التي هو بها معلوم يستحيل طلبه، ومن الجهة التي هو بها محمول يستحيل طلبه، فيستحيل طلبه مطلقا. ونحن نقول: إن المطلوب تعلمه لا بد وأن يجتمع فيه أمران وهما: كونه معلوما من وجه ومجهولا من وجه. وإنما يمكن طلب العلم به لاجتماع الأمرين فيه لا لكل واحد منهما، ولعل هذا هو مراد الفيلسوف[1]. وحينئذ لا يَرِدُ عليه شيء من الإشكالات. وأما أنه كيف يكون الشيء معلوما بالقوة إذا علم الكلي الذي يعمه وغيره، فإنّا إذا علمنا مثلا أن كل إنسان حيوان كان هذا العلم الكلي حاصلا[2] عندنا بالفعل، وعلمنا بالجزئيات المندرجة تحته بالقوة، لأنّا لا نعلم بالفعل أن زيدا حيوان أو ليس، إذ قد نكون جاهلين بوجوده، فإذا علمنا أنّه موجود وأنّه إنسان وخطر ببالنا العلم الكلي، وهو كل إنسان حيوان، خرج ذلك العلم من القوة إلى الفعل، فعلمنا بالفعل أنّه حيوان. وهاهنا شك مشهور، وهو أنّه لو قال قائل: هل تعلمون أن كل اثنين زوج أو ليس؟ (1/129) فالذي يظن أنه يجاب به، أنا نعلم أن كل اثنين زوج، فنقول: فهذا العدد الذي في يدي هل هو زوج أو ليس ؟ فإن قلنا: لا علم لنا بذلك، قال: فهذا اثنان، و لم تعلموا أنّه زوج وكنتم ادعيتم أنّكم تعلمون أنّ كل اثنين فهو زوج. قال الفيلسوف: إنّ قوما أجابوا وقالوا: إنّ كل اثنين علمناه فهو زوج، قال: وهذا الجواب خطأ لأن كل اثنين فهو في نفسه زوج، علمناه أو لم نعلمه. بل الجواب أن نقول أحد شيئين: أحدهما، إنا نعلم أن كل اثنين فهو في نفسه زوج، ولا يناقض ذلك جهلنا بزوجية هذا الإثنين، لأنّا لم ندّعِ[3] أن كل

---

[1] يعني أرسطو.

[2] في الأصل(حاصل).

[3] في الأصل(ندعي).

اثنين فإنّا نعلم أنّه زوج، بل كل اثنين فهو في نفسه زوج، ولا يلزم ذلك أن يكون معلوما عندنا. وثانيهما، إن كل اثنين علمناه فإنا نعلم أنه زوج[1]؛

فنقول: إن كان ما في يدك اثنين فهو زوج ولا يناقض هذا جهلنا بزوجية هذا الاثنين، لأنا لم نعلم أنه اثنان[2].

ونقول أيضا: كل واحد من التصديق والتصور منه ما هو تام، ومنه ما هو ناقص. والتصديق التام هو اليقين، والتصور التام هو إدراك الشيء بحقيقته، واليقين هو الذي ينبغي أن يسمى علما، وهو أن يعتقد في الشيء أنه كذا مع اعتقاد ثان، وهو أنه لا يمكن أن لا يكون كذا. وأما الشبيه باليقين، فهو أن يعتقد في الشيء أنه كذا من غير حصول الاعتقاد الثاني، ولا شعور بإمكان مقابل الاعتقاد الأول. والظن هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا مع شعور بإمكان(130/ا) مقابله. وفرق بين تجويز النقيض مع ميل النفس ميلا غالبا إلى الحكم، وبين تحقق كون الحكم في غالب الأحوال، وأن وقوع نقيضه نادر. فإن هذا الثاني علم كما تعلم[3] الأمور الأكثرية. ويسمى هذا العلم اعتقاد الراجح، وأما الأول فهو رجحان الاعتقاد. وأكمل التصورات المكتسبة ما حصل بالحد الكامل، وأضعفها ما حصل عند سماع الاسم[4].

---

[1] Aristote, *Organon IV, Les seconds analytiques*, L1, ch. 1, 71a 30 -71b 05.
أرسطو، **أنولوطيقا الأواخر**، ج.02، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المقالة الأولى، الفصل الأول، 71 ا 30 - 71 ب 05 (ص. 331- 332).

[2] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل الثالث.

[3] في الأصل(يعلم).

[4] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل الثالث.

الجملة الأولى: في الكلام في البرهان، ويشتمل على فصول[1].

الفصل الأول

في المبادئ الأولى للأقيسة بقول مجمل

من الناس من قدح في البرهان قائلا: إن كل برهان فهو قياس، وكل قياس فهو مركب من مقدمات، فإن كانت مجهولة لم يفد العلم، وإن كانت معلومة فإنما علمت بقياسات الكلام فيها كما في الأول، فيلزم إما التسلسل، أو الانتهاء إلى مصادرات وأوضاع مجهولة في الحقيقة، فلا تكون مفيدة للعلم ؟ فأراد بعضهم أن يجيب فقال: إن البراهين تنتهي إلى مقدمات أولى يتبيّن بعضها ببعض، فتكون كل واحدة منها مبرهنة للأخرى، وهذا الجواب أشد فسادا من الشبهة مع الإذعان لها؛ لأن مقدمات كل مطلوب لا بد وأن تكون أعرف منه. فلو كان كل واحدة من تلك تُتَبرهن بالأخرى لكانت كل واحدة منها متقدمة في المعرفة على المتقدمة عليها، هذا محال.(130/ا) بل الجواب أن يمنع قولهم: إن كل معلوم فإنّما يعلم بقياس، فإنّ عِلْمنا أن الواحد نصف الاثنين غير موقوف على شيء من الأقيسة، ولو كان كما قالوا لكان موقوفا على أقيسة، إمّا بلا نهاية، أو موقوف بعضها على بعض بالدور، أو منتهية إلى أوضاع مجهولة، وكل ذلك باطل. بل الأقيسة تنتهي إلى مقدمات أولى غير معلومة بقياس. وكذلك تنتهي الحدود إلى تصورات مُستغنية عن الاكتساب[2]. فَلنعُدَّ المقدمات التي تنتهي إليها الأقيسة عدًّا، ثم نشتغل بعد ذلك بتحقيق كل واحد منها.

---

[1] وهي في الجملة ستة عشر فصلا.

[2] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل الثالث.

وكل مقدمة، فإنّما تصلح لأن تجعل جزءا من قياس يوقع علما أو ظنا، إذا كانت مصدقة أو قائمة مقام المصدقة، بأن توجب بتخييلها قبضا للنفس أو بسطا، وهي القضايا المخيَّلة، كقولنا للجميل: إنه بدر، وللجواد: إنه بحر. والمصدَّقة، إما أن يكون التصديق بها مع تجويز وقوع نقيضها، وهي المظنونات، كقولنا لمن يخاطب العدو خفية: إنه خائن[1] أو لا، مع تجويز وقوع نقيضها، وهي المسلمات. وهي، إما أن تسلم على سبيل تسليم غلط لمشابهتها الصادقة، وهي المشبهات، أوعلى سبيل تسليم صواب، فإما أن يكون ذلك التسليم عن ضرورة وهي المعتقدات، أولا عن ضرورة بل على سبيل الانقياد لأقوال الغير، وهي المأخوذات. والمعتقدات، إما أن تكون بحيث إذا خلي الإنسان ونفسه(130/ب) بقيت ضرورتها، أو لا تكون كذلك. والثاني هي القضايا المشهورة كقولنا: إن العدل جميل. والأول، إما أن تكون ضرورتها ضرورة خارجية أو باطنية. فإما أن يكون الموجِب لتلك الضرورة هو العقل، أو قوة أخرى. فإن كان الموجب هو العقل، فإما أن يكون وحده فقط من غير استعانة بغيره، أو مع الاستعانة بالغير. والأول، هي القضايا الأوّلية، لعلمنا أن الكل أعظم من الجزء. والثاني، إما أن تكون الاستعانة بأمر غريزي، وهي القضايا الفطرية القياس، لعلمنا أن الأربعة زوج، أو بأمر غير غريزي، وهي القضايا المكتسبة، فلا تصلح لأن تجعل مبدأ أول[2] للقياسات. وأما إن كان الموجِب لتلك الضرورة قوة أخرى غير العقل، فإما أن تكون بحيث يجوز كذبها، وهي القضايا الوهمية، لعلمنا أن كل جسم في مكان؛ أو قوة لا يجوز كذبها وهي القضايا الوجدانية، كعلمنا أن لنا غضبا ولذة. وأما التي ضرورتها ضرورة خارجية، فإما أن تكون ضرورتها مستفادة من الغير، أولا تكون. والأول هي المتواترات، كعلمنا بوجود خراسان، والثاني إما أن يحتاج إلى تكرار مشاهدة مع قياس

---

[1] في الأصل(خائف).

[2] في الأصل(أولا).

ا، أو لا يحتاج. والثاني هي المحسوسات، لعلمنا أن الشمس مضيئة. والأول إما أن يكون ذلك التكرار في أمر اختياري الوجود وهي المجربات، كعلمنا(131/ا) أن نور القمر من الشمس لهيآت تشكل النور فيه، فهذه هي أصناف المعتقدات[1]. وأما المأخوذات فإما أن تكون بحيث يجب فيها أن تكون مصدقة وهي المقبولات، كعلمنا أن النبيذ حرام مقبولا من الشافعي رضي الله عنه، أولا يجب فيها ذلك، وهي التقريريات، وتسليمها إما عام لأهل صناعة ويسمى أصولا موضوعة، كتسليم المهندس أن كل خطين مستقيمين يقع عليهما خط مستقيم، فتصير الزاويتان اللتان[2] في جهة واحدة أقل من قائمتين، فإنهما يلتقيان، أو خاص بالمبحوث معه وهي المسلمة من المجيب في الجدل، ليتألف منها قياس ينتج بطلان وضعه. فلْيُحقق الآن كل واحد من هذه الأصناف وأقسامه[3].

الفصل الثاني

في تحقيق أصناف المبادئ الأولى للأقيسة

[الأوّليات]

أما الأوّليات فهي القضايا التي يُوجبها العقل الصريح لذاته وغريزتـــه، فـــلا يتوقف الجزم بها إلا على حصول التصور لحدودها والفطانة للتأليف. وهذه تختلف في

---

[1] الجملة(والأول إما أن يكون ذلك التكرار في أمر اختياري الوجود وهي المجربات كعلمنا أن نور القمر مـــن الشمس لهيآت تشكل النور فيه، فهذه هي أصناف المعتقدات) مبتـــورة لأنّهـــا لاتحتـــوي علـــى جـــواب الشرط(والأول **إما** أن يكون...).

[2] في الأصل(الزاويتين اللتين).

[3] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل الرابع.

كونها جلية للكل أو خفية عن البعض أو الكل، بحسب اختلافها في ظهور تصور الحدود وخفائها. فما كان من هذه واضح تصور الحدود كان الجزم به واضحا جليا للكل، كعلمنا أن الواحد نصف الاثنين وأن الكل أعظم من الجزء. وما كان منها يفتقر في تصور حدوده إلى تأمل،(131/ب) فقد يخفى إلى أن يُنَبَّه عليه، فإنه إذا التبس التصور التبس التصديق كعلمنا أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإن تصور النقيض ربما خفي عن بعض الناس، بل ربما كان سبب خفاء[1] التغريب في العبارة. وهذا القسم لا يتوعر على الأذهان الوقادة النافذة في التصور[2].

[المحسوسات]

وأما المحسوسات فهي قضايا أوقع التصديق بها مشاهدة الحس لكثير من جزئياتها، كعلمنا أن الثلج أبيض وأن النار حارة. وقد يورد عليها شك، وهو أن الحس إنما يدرك بعض الجزئيات الموجودة ولو أدرك الكل لم يلف ذلك في الكلية لعدم إدراكه الجزئيات الماضية والمستقبلة، وإذا ثبت ذلك فالجزم بالحكم الكلي إما أن يكون بغريزة العقل فتكون هذه داخلة في جملة الأوّليات لا قسما خارجا عنها، وإما أن يكون بنظر وقياس فلا تكون من المبادئ الأولى. واعلم أن المنطقي لا عليه من حيث هو منطقي أن يعرف أن هذا الجزم الكلي كيف حصل، وأنه هل هو لأن النفس استعدت بسبب الإحساس بالحركات للعلم الكلي أو ليس كذلك، ولا يضيره جهله بذلك في علمه بأن مثل هذه الأشياء تكون منها الأقيسة[3].

---

[1] في الأصل(**حفاه**).

[2] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الأوليات، (ص. 100).

[3] المرجع نفسه، القسم نفسه، فصل في المحسوسات، (ص. 94).

[الوجدانيات]

وأما الوجدانيات فهي قضايا أوقع الجزم بها قوة أخرى غير الحس، كعلمنا أن لنا غضبا ولذة وأنا(132/ا) نشعر بذواتنا وأفعالها.

[المجربات]

وأما المجربات فهي قضايا أوقع الجزم بها تعمدنا مشاهدة جزئياتها الواقعة عن اختيارنا، وشعور النفس عند تكرار ذلك، وحصول القرائن أن وقوعه ليس على سبيل الاتفاق، وهذه قد تفيد علما كليا كعلمنا أن الضرب بالخشب يؤلم، وقد يفيد علما أكثر[1] مثل علمنا أن السقمونيا مسهلة للصفراء[2].

[الحدْسيات]

ويقرب من المجربات القضايا الحدْسية. والفرق بينهما أن الجزئيات المشاهدة في الحدسيات ليس وجودها عن اختيارنا، مثل علمنا أن نور القمر من الشمس.

[المتواترات]

وأما المتواترات فهي قضايا أوقع الجزم بها كثرة توارد الأخبار عن أمر ممكن محسوس مع حصول قرائن تُوقع الجزم بأن ذلك لا يمكن أن يكون على سبيل الاتفاق من المخبرين على الكذب، كعلمنا بوجود خراسان ووجود الشافعي رضي الله عنه.

---

[1] - (لعلمنا أن الضرب بالخشب يؤلم وقد يفيد علما أكثر) وكتب في الهامش.

[2] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في المجربات، (ص. 94).

وهذه القرائن غير مضبوطة، وكذلك عدد الشهادات، بل اليقين هو القاضي بتوافيهما على إفادة الجزم بذلك، فلو كان الإخبار عن أمر غير محسوس كحدوث العالم ووحدة الصانع، لم يحدث بذلك الجزم. وقد تَحْـتَّفُ القرائن بخبر واحد فيفيد الجزم، كما إذا كنّا نعلم أن شخصا قد أدنفه[1] المرض، ثم رأينا بعد ذلك ولده مشقوق الجيب، مرسل الشعر، مناديا بالويل والجزع، والعويل يُسمع من داره، فإنّا نجزم حينئذ بصدق(132/ب) المخبر عن موته، ولو أن جاحدا جحد الجزم بهذه القضايا، إما على سبيل المناكرة أولأنه لم يتولى مباشرة أسبابها التي تفيد الجزم بها، لم يمكننا أن نقطعه بكلام ولا أن نحقق عنده ما تحقق عندنا منها[2].

[الفطريات]

وأما القضايا الفطرية والقياس فهي التي كلّما خطر حَدَّاها بالبال خطر الوسط وتأليفه بالبال، كعلمنا أن الأربعة زوج، فإن كل من تصور الأربعة وتصور الزوج جزم أن كل أربعة فهي منقسمة بمتساويين، وأن كل منقسم بمتساويين فهي زوج. فهذه هي أصناف القضايا الواجبة القبول، ومنها يتألف البرهان.

[المشهورات]

ومن المبادئ الأوّلية المشهورات، وهي القضايا التي يعم الاعتراف بها، وذلك إما لأنها من الواجبة القبول، فإن كل أوّلي مشهور، ولا ينعكس كليا، أو لأنها من التأديبيات الصلاحية، كقولنا: إنه لا ينبغي للإنسان أن يبسط رجليه بحضرة محتشم، أو لتطابق الشرائع عليها، كاستقباح الزنا واللواط، أو لأنها تقتضي شريعة قديمة، وقد

---

[1] دنف: أدنفه المرض أثقله، ثقل مرضه ودنى من الموت.

[2] المرجع السابق، القسم نفسه في المتواترات، (ص. 95).

نسيت، ولم يوجد من الشريعة الحادثة ما ينقضها، كاستحسان غسل اليدين قبل الطعام، أو لأن الأخلاق الإنسانية، والمصالح الشركية تدعو إليها، كقولنا: إن الكذب قبيح، وأن العدل(133/ا) جميل، وأنه ينبغي الذبّ عن الحريم، وغير ذلك مما يوجب الرحمة أو الحميّة أو الغضب أو جَبُّ السالم أو ما يشبه ذلك.

[الاستقرائيات]

أو لأنها استقرائيات، كقولنا إن التجارة مكسبة. وهذه إما أن تكون بحيث يَعترف[1] بها الناس كلهم، وهي المشهورات المطلقة، أو يعترف بها طائفة فقط وهي المشهورات المحدودة. وتلك الطائفة إما أن تكون ملّة من الملل الشرعية، كاستقباح شرب الخمر عندنا، أو عند بعضهم كاستقباح شرب النبيذ عند الشافعية. أو تكون تلك الطائفة التي يعترف بها أهل صناعة علمية كالفلاسفة، فربما كان ذلك شنعا عند الجمهور، كقول الفلاسفة: إن الله تعالى ليس في السماء، وربما كان شنعا عند العلماء أيضا. ولكن من المخالفين لهم كقول الفلاسفة: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. وقد يكون مشهورا عند طائفة من أهل تلك الصناعة فقط، كالمشهور عند المشائين أو عند كبيرهم كقول المعلم الأول: إن الفلك طبيعة خامسة[2]. وأيضا هذه المشهورات قد

---

[1] في الأصل(يعرف).

[2] Aristote, *Du ciel*, L II, ch. 07, 289a.

العنصر الخامس هو الأثير Ether، وهو من طبيعة مختلفة عن العناصر الأربعة الأولى، ، التراب والماء والنار والهواء، لأنه لا يولد ولا يفنى، وقد أشار إليه أرسطو في عدد من كتبه أهمها:

- Aristote, *Les Météorologiques*, traduit par J. Tricot, J Vrin, Paris, 1941, L. I, ch. 03 339b 20-25.
- Aristote, *La Métaphysique*, ch.٨, 8.

واطلب تفصيل هذه المسألة في مقدمة كتاب:

- Aristote, *Du ciel*, p. XLI.

تكون صادقة وقد تكون كاذبة. وإذا كانت صادقة فقد تكون من الأوّليات وقد تكون من النظريات. وما سوى الواجبة القبول من المشهورات فقد تخص باسم الآراء المحمودة، وقد تخص باسم المشهورة أو لا عمدة (133/ب)لها إلا الشهرة. والفرق بين المشهورات الصرفة وبين الأوّليات، أن الإنسان لو فرض نفسه وقد خرج إلى العالم دفعة تام العقل، رافضا لاعتبار الرحمة والحمية وما تقتضيه الأنفة والمصالح الشركية، وكأنه لم يعاشر قبيلة و لم يسمع أدبا، وعرض على نفسه القضايا الأوّلية، كقولنا: إن الكل أعظم من الجزء، و لم يمكنه التشكك فيها وكان جزمه بها تاما، ولو عرض على نفسه وهو على الفرض المذكور، القضايا المشهورة كقولنا: إن العدل جميل وإن شكر المنعم واجب وحسن، لأمكنه التشكك فيها، و لم يجد في نفسه ما يدعـــوه إلى الجزم بصدقها. وهذه المشهورات هي مبادئ لصناعة الجدل[1].

[الوهميات]

وأما الوهميات، فهي قضايا أوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة لقوة الحس، فما كان منها في المحسوسات فهي صادقة، وكيف لا والوهم آلة العقل، كعلمنا أن كل جسم فهو مشار إليه وفي جهة، وأن الجسم الواحد لا يكون في زمان واحد في مكانين، وأن المكان الواحد لا يكون فيه في زمان واحد جسمان. وما كان منها في أمور هي مبادئ للمحسوسات كالمجردات أو أعم منها، كالعلة والوحدة والماهية وما أشبه ذلك فهي كاذبة، لأن الوهم لا يقبل إلا ما وافق المحسوس، فلا يحكم في أمثال هذه(134/ا)إلا على وفق حكمه في المحسوسات، كما يعتقد أن كل موجود محسوس، وأن كل موجود فهو في جهة ومشار إليه ومدرك بالحواس، وأنه لا بد من خلاء ينتهي

[1] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في الذائعات، (ص. 98).

إليه الملْء إذا تناهى. وهذه الوهميات الكاذبة تُخص باسم القضايا الوهمية، وتكاد تكون في قوة الأوّليات وتشتبه بها ولا يكاد المدفوع عنها يقاوم نفسه لشدة استيلاء الوهم؛ والجزم بها أقوى من الجزم بالمشهورات، ولولا مخالفة السنن الشرعية والعلوم الحكمية لكانت تكون مشهورة. فينبغي أن لا يعتمد في مثلها على القريحة بل يرجع إلى البراهين العقلية أو الشرعية. وكيف لا والوهم نفسه وأفعاله غير محسوس، ولا في جهة، ولا مشار إليه. وأيضا فإن الوهم يسلّم للعقل جميع المقدمات المنتجة لوجود ما ليس بمحسوس، فإذا وصل إلى النتيجة انقبض عنها بمقتضى طبعه[1].

[المشبّهات]

وأما المشبّهات بغيرها، فهي التي تشبه شيئا من أوّليات وما معها ولا تكون هي هي. وذلك الاشتباه، إما أن يكون بتوسط اللفظ أو بتوسط المعنى. والكائن بتوسط اللفظ، إما مفرد[2] بأن يكون مشتركا أو مشككا أو متشابها أو غير ذلك مما سنتقصى الكلام فيه في سوفسطيقا[3]. والوهميات والمشبّهات بغيرها هي مبادئ للقياس السوفسطائي[4].

[المقبولات]

وأما المقبولات، فهي الآراء المأخوذة(134/ب) إما من واحد ثبت عندنا عصمته فلا يجوز وقوع الخطأ عليه، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، أو الإمام المعصوم

---

[1] المرجع نفسه، القسم نفسه، فصل في الوهميات، (ص. 98).

[2] في الأصل(مفردا).

[3] المرجع السابق، الفصل الرابع، في المغلّطات اللفظية، (191/ا – 193/ب).

[4] المرجع نفسه، الفصل الثالث، في مادة الأقيسة المغلطة، (190/ب).

الذي يقول به قوم، أو من واحد معتقد فيه التقدم في العلم وجَوْدة الرأي كالشافعي رضي الله عنـــه. وإما من جماعة كبيرة لا يجوز اجتماعهم على الخطـــأ، كإجماع الأمة أو العلماء منهم أو الصحابة رضي الله عنهم أو علماء، هم كالأئمة رضوان الله عليهم، أو أهل بلدة كأهل المدينة عند مالك رضي الله عنه. وينعقد الإجماع، إما بتصريح كل واحد منهم بذلك، وهذا أفضل وجوهه، وهو الإجماع المطلق، أو بأن يقول بذلك واحد ويسكت الباقي عن المخالفة، وهو الإجماع المسمى باللاّقائل. وقد يكون أحدهم قال برأي والثاني بخلافه، إلا أنهم اشتركوا في الاتفاق على أمر مشترك بين الرأيين، وهذا هو المخصوص باسم الإجماع المركّب. وما كان من المقبولات مأخوذا، فمن علمت عصمته قطعا، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، فهو من مبادئ البرهان السمعي. وكذلك المأخوذ من الكتاب المنزّل عليه. وما ليس كذلك فهو من مبادئ الخطابة، ويستعمل في العلوم الفقهية[1].

[التقريريات]

وأما التقريريات، فهي إما المأخوذة بحسب تسليم المخاطب. وتستعمل في الجدل في التبكيت، أو التي يَلزم قبولها والاعتراف بها(135/ا) في مبادئ العلوم لتحصل مقدمات لبراهينها، إما مع مسامحة وطيب نفس، وتسمى أصولا موضوعة كمبادئ الطب والطبيعي، أو مع استنكار ما ونفرة وتسمى مصادرات[2] كمبادئ الهندسة.

[المظنونات]

وأما المظنونات، فهي قضايا تميل النفس إليها مع تجويزٍ لِوُقوع نقيضها. والمحتج بها، وإن كان يستعملها جزما، إلا أنه إنما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن. وهذه، إما

---

[1] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في المقبولات، (ص. 95-96).

[2] في الأصل(مصدرات).

أن تكون كذلك لمشابهتها المشهورات، وهي المشهورات في بادئ الرأي الغير المتعقب، وذلك بما يُعافصُ الذهن، فتشغله عن التفطن لمخالفتها للشهرة بسبب إذعان النفس لها أول ما تطلع عليها، فإذا رجعت إلى ذاتها عاد ذلك الإذعان ظنا أو تكذيبا، كقولنا: ينبغي أن تنصر صديقك ولو كان ظالما، فإن النفس لقبولها على هذا أول وروده عليها يعدل عن تكذيبه، فإذا رجعت إلى ذاتها وتعقّبته بالفكرة فربما كذّبته، وعلمت أنه ينبغي أن لا يُنصر الظالم ولو كان والدا. وقد يكون مظنونه بوجه آخر، كظنّنا بمن يطوف بالليل متخفيا أنه لص، وكظننا بمن يخاطب العدو خفية أنه خائن. وهذه المظنونات هي مبادئ الخطابة[1].

[المخيلات]

ومن المبادئ المخيلات، وهي قضايا تؤثّر في النفس قبضا وبسطا، لا على أنها صادقة بل ولو كذبت (135/ب)، وربما زاد تأثيرها على تأثير المصدق بها. وأكثر الناس يكون إقدامهم على الأمور [أو] إحجامهم عنها، صادرا عن هذا النحو. وذلك مثل قولنا للعسل: إنه مرّة مقيِّئة فتنفر عنه النفس وتنقبض عنه، وكقولنا للجميل: إنه بدر، وللجواد: إنه بحر[2].

وهذه هي مبادئ القياس الشعري[3]. فلننصرف الآن إلى تحقيق البرهان، وأقسامه.

---

[1] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في المظنونات، (ص. 99).

[2] المرجع نفسه، القسم نفسه، فصل في المخيلات، (ص. 100).

[3] مبادئ البرهان (أنواع القضايا) أربع عشرة، والعدد نفسه عند ابن سينا: "فإذا مبادئ القياسات : مخيلات، ومحسوسات، ومجربات، ومتواترات، وأوّليات، ومقدّمات فطريّةُ القياسات، ووهميّات، ومشهورات مطلقة، ومشهورات محدودة(الوجدانيات)، ومسلّمات(التقريريات)، ومشبّهات، ومقبولات، ومشهورات في بادي

الفصل الثالث

في البرهان العقلي،والسمعي، وما هو منهما أشرف

كل برهان فإما أن يتضمن مقدمة مقبولة من المعلوم عصمته، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، أو الإمام المعصوم، إن كان له وجود، ويسمى هذا البرهان برهانا سمعيا، سواء كانت المقدمة المقبولة من النبي صلى الله عليه وسلم من أخباره، أو من الكتاب المترل عليه من الله تعالى، وإما أن لا يكون فيه مقدمة كذلك، بل مقدماته كلّها عقلية، ويسمى هذا البرهان برهانا عقليا.

والبرهان السمعي لا يمكن أن تكون مقدماته كلها سمعية، إذ من جملة مقدماته العلم بكون مقدماته السمعية واجبة الصدق، لكون قائلها معصوما، وذلك لابد وأن ينتهي في إثباته إلى برهان عقلي. وأما البرهان العقلي فمقدماته كلها عقلية. فإذا البرهان السمعي موقوف في إفادته اليقين على العقلي، والعقلي لا يتوقف في ذلك على السمعي، فيكون البرهان(136/ا) العقلي أشرف، لكن الطريق إليه أعسر. ولو كنّا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو عرفنا الإمام المعصوم لكُفينا العناء في تجشمنا الفحص بالبرهان العقلي، ولأمكننا[1] أخذ الحق منه في كل ما يمكن وصول القدرة الإنسانية إليه. وأما الآن ونحن لا نعرف ذلك الإمام، وقد طال الزمان الذي بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فقد يعسر علينا ذلك بل تعذّر، إذ يتوقف حصول اليقين

الرأي الغير المتعقب(المظنونات)، ومظنونات ظنا(الحدْسيات)، - فهي أربعة عشر صنفا"، لكن مع فـــارق في بعض التسميات، وهو ما وضعناه بين قوسين.

[1] في الأصل(امكنا).

من كلام النبي صلى الله عليه وسلم على الجزم بصدق الراوي، وذلك إنّما يكون في الأخبار المتواترة وهي قليلة جدّا، والموجودة منها فتعلقها بالاعتقاد قليل. ويتوقف الجزم بالمراد منها على الجزم بعدم الاشتراك والمجاز والإضمار والتخصيص والاستعارة والحذف بأن يكون قد ذكر قبله أو بعده ما يخرجه عن المفهوم الظاهر، كما لو نقل إلينا قول قائل: زيد قائم، فإن هذا يفهم منه إيجاب القيام على زيد، ويحتمل أن يكون ذلك القائل ذكر قبل هذا ما يخرجه عن الإيجاب إلى السلب، بأن يكون قد ذكر قبله حرف سلب، فقال: ما زيد قائم، والراوي لم يسمع حرف السلب أو سمعه و لم ينقله، وحينئذ يكون المفهوم من اللفظ نقيض ما قصده القائل. ولو جزمنا بعدم جميع هذه الاحتمالات لم يحصل الجزم(136/ب) بالمفهوم إلا بعد الجزم بمعاني اللغة وبصحة النحو والتصريف. ولا شك أن ذلك مما يبعد الوصول إليه. وأما الكتاب العزيز فالنصوص فيه قليلة، وأكثر ما فيه قابل للتأويل، فلذلك افتقرنا إلى البرهان العقلي، والغرض منه إفادة اليقين فيما يمكن الوصول إليه بالطرق العقلية، فلا بد وأن يكون يقيني الإنتاج، فيجب أن يكون قياسا، إذ قد بيّنا ضعف الاستقراء والتمثيل، ولا بد وأن تكون مقدماته صادقة، فإن المقدمات الكاذبة وإن لزم عنها نتيجة صادقة فبالعرض، ولا بد أن تكون يقينية الصدق، إذ الشك في صدق المقدمات يوجب الشك في صدق النتيجة، فيلزم أن يكون إما من الواجب القبول أو مما يستنتج منها. فإذا البرهان: قياس يقيني الإنتاج يقيني المقدمات، والغرض منه إفادة الحق جزما، فيستحيل إذا ما يظنه الجهال من تعارض البرهان العقلي للبرهان السمعي ليطلبوا الترجيح بينهما. لكنه قد يعارض البرهان العقلي ظاهر الكتاب أو السنة، كالبراهين المانعة من أن يكون لله تعالى عضو كاليد أو الوجه، والمانعة للجلوس في حقه تعالى، وحينئذ يجب الأخذ بالبرهان العقلي، ويتوقف في مفهوم ظاهر الكتاب العزيز أو السنة المطهّرة. وبعضهم

يرى أنه يُؤوّل[1] ذلك الظاهر ويُنْزله على مقتضى(137/ا)البرهان العقلي ولو كان على وجه بعيد جدّا في اللغة، وهذا عندي من التحجُّر على الله تعالى ورسوله، وسوء الأدب عليهما، فإنه من الجائز أن يكون المراد بذلك غير المعنى الذي وصل إلينا من المعاني التي لا ينافيها البرهان العقلي، ولو أن أحدا نزَّل كلام بعض الشعراء على ما يقتضيه رأيه في أمر، وقال: إني أجزم أن هذا هو المراد من قول هذا الشاعر، لكان ينبغي أن يهزأ منه مع مناسبة رأي هذا القائل لرأي ذلك الشاعر، فكيف في حق الله تعالى.

الفصل الرابع

في أقســـام البرهان العقلـــي

قد علمت أن البرهان العقلي قياس ما، وكل قياس فإما اقتراني وإما استثنائي، لكنا قد رددْنا الاستثنائي إلى الاقتراني. وكل قياس اقتراني فهو مؤلف من مقـــدمتين وثـــلاث حدود: حدان منها هما حدا المطلوب والآخر هو الأوسط. وكل حد أوسط فهـــو لا محالة للتصديق بالنتيجة، أي يجمع حديّ المطلوب في الذهن، فلا يخلوا[2]إما أن يكـــون مع ذلك علّة للنتيجة في نفسها، أي علة لوجود الأكـــبر في نفـــسه أو لوجـــوده في الأصغر، أو لا يكون كذلك. والأولان هما برهان اللم والآخر هو برهان الأنّ.

---

[1] في الأصل(ياول).

[2] في الأصل(يخلوا).

[برهان اللم]

فبرهان اللم، هو ما يكون حده الأوسط علة لوجود الأكبر في نفسه، أو علة لوجوده في الأصغر. مثال الأول، هذه الخشبة مستها(137/ب) نار وكل ما تمسه النار فهو يحترق فهذه الخشبة تحترق. فمسيس النار مع كونه علة للتصديق بالاحتراق فهو علّة للاحتراق نفسه. وكقولنا: زيد به حمّى صفراوية وكل من به حمّى صفراوية فإنّه تصيبه قشعريرة، فزيد تصيبه قشعريرة. ومثال الثاني قولنا: كل إنسان فهو حيوان وكل حيوان جسم فكل إنسان جسم، فالحيوان علّة للتصديق بكون الإنسان جسما وعلّة لكونه جسما في نفس الأمر، وليس علّة للجسم نفسه، وكيف لا والجسم يكون ولا حيوان.

[برهان الأنّ]

وأما برهان الأنّ، فهو الذي حدّه الأوسط ليس علّة للأكبر لا في نفسه ولا في وجوده للأصغر، بل للتصديق فقط، وهو على قسمين: لأن ذلك الحد الوسط إما أن يكون معلولا للأكبر، ويسمى هذا البرهان دليلا، وقد يسمى مثل هذا الحد الأوسط نفسه دليلا أيضا. مثاله هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسّته نار، فهذه الخشبة مسّتها نار. وكقولنا: القمر يتشكل نوره الذي يقبله من الشمس بشكل كذا وكذا، وكل ما يكون كذلك فهو كريٌ. وإما أن لا يكون ذلك الحد الأوسط معلولا للأكبر في نفسه، ولا هو علّة له فهذا البرهان يخص باسم برهان الأنّ. فقد يكون حدّه الأوسط مضايفا للأكبر وقد يكون معلول علته، وغير ذلك مما يلزم من وجوده وجود الأكبر، مثاله: هذا المحموم(138/ا) ابيضت قارورته[1] ورَقّتْ دفعةً[2] في حمى صفراوية مع اعتقال

---

[1] القارورة: جمع قوارير، حدقة العين.

[2] في الأصل(ورقت دفعه)دون تنقيط للفاء.

من طبيعته وسلامة من أحشائه، وكل من هو كذلك فإنه في الأكثر يقع في السرسام[1]، فهذا المحموم في الأكثر يقع في السرسام. فبياض القارورة حينئذ والسرسام ليس أحدهما علّة للآخر بل هما معلولان لعلّة واحدة، وهي حركة المرار إلى فوق[2]. وقد يكون وجود الشيء معلوما إما بالحس أو ببرهان الأنّ أو بوجه آخر. ويكون المجهول هو لِمِّيتَه فقط، فيكون اللِم وحده هو المطلوب، ويسمى البرهان المفيد لذلك برهان اللم فقط، فتكون إذا أقسام البراهين ثلاثة أحدها برهان الأنّ فقط، وثانيها برهان اللم فقط، وثالثها برهان الأنّ واللم معا، وهذا هو الذي ينبغي أن يخص باسم البرهان المطلق.

ونقول: الأوسط في برهان اللم إذا لم يكن علّة للأكبر في نفسه بل لوجوده في الأصغر، فقد يكون معلولا للأكبر لحركة النّار، فإنها معلولة لطبيعتها، ولكنها علّة لحصول طبيعتها في المحترق، فإذا جعلنا حركة النار حدا أوسط وحصول طبيعة النّار في الخشبة أكبر والخشبة أصغر كقولنا: هذه الخشبة قد تحركت النّار إليها وكل ما هو كذلك فإنه يحصل فيه طبيعة النّار فهذه الخشبة يحصل فيها طبيعة النار، كان الحد الأوسط من هذا البرهان معلولا للأكبر وعلّة لوجوده(138/ب) في الأصغر، ولا يلزم من ذلك الدور. فقد يكون الأوسط معلولا للأكبر في ماهيته، وذلك لا يمنع كونه علّة لوجود الأكبر في شيء هو الأصغر. فإن قيل: فعلى هذا يجوز أن يكون الأوسط علّة للأكبر ولا يكون علّة لوجوده في الأصغر، وحينئذ لا يفيد علّة النتيجة في نفس الأمر فلا يكون ذلك البرهان برهان اللم، مع أن الأوسط علّة للأكبر في نفسه، قلنا: الأمر كذلك، وإنّما يكون البرهان برهان اللم إذا كان علّة لوجوده إذا كان الحدّ الأوسط إما علّة لوجود الأكبر مطلقا، أي في كل شيء، أو كان علّة لماهيته أو

---

[1] كلمة فارسية تعني: ورم حجاب الدماغ يحدث عنه حمىً واختلاط في الذهن.

[2] الأمثلة الثلاثة نفسها في **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل السابع.

لوجوده في الأصغر. فليحقق الآن، أي العلل والمعلولات يمكن جعلها حدودا وسطى وأيها لا يمكن[1].

الفصل الخامس

في المتقدم، والمتأخر،

وتفصيل القول في العلل، والمعلولات،

وبأيِّـــها يمكن جعله حـــدا أوسط، وأيِّهـــا لا يمكـــن

المتقدم والمتأخر يقالان على معان. وقد ذكرنا منها وجوها[2] كثيرة في كتاب **قاطيغورياس**[3]. ونقول الآن: إنّه يقال متقدم بالمعرفة، ويقال متقدم بالوجود، ويقال متقدم بهما معا. والمتقدم بالمعرفة يقال على وجهين:

[المتقدم بالمعرفة]

أحدهما، المتقدم بالمعرفة على الاطلاق، وهو الذي تكون معرفته بلا كسب، كالأوّليات. والمقابل (139/ا)لهذا هو المتأخر بالمعرفة على الإطلاق، وهو الذي يجعل المعرفة به كالكسب. ويقال أيضا: البرهان المؤلفمن مقدمات أوّلية أنه يتقدم على المؤلف من مقدمات مكتسبة.

---

[1] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل السابع.

[2] في الأصل(وجوه).

[3] الفصل التاسع، في المتقدِم والمتأخِر ومعاً، (20/ا).

وثانيهما، المتقدم بالنسبة إلى المتأخر. ويكون ذلك إما لأن المتقدم لا يُحتاج في تَعرِّفه إلى المتأخر والمتأخر يحتاج في تعرفه إلى المتقدم، كالمقدمات بالنسبة إلى النتيجة، والشكل الأول بالنسبة إلى الثاني. أو لأن اكتساب المتقدم يكون قبل اكتساب المتأخر، كما أن معرفة أن كل مثلث يَخْرُج ضلع من أضلاعه فإن الزاوية الخارجة تكون أعظم من كل واحدة من الزاويتين الداخلتين المقابلتين لها قبل معرفة أن كل مثلث فإن زواياه الثلاثة مساوية لقائمتين. وهذا المتأخر، بهذا المعنى، قد يكون موقوفا في تعرفه على المتقدم، فيكون برهان المتقدم متقدما على برهان المتأخر، وقد لا يكون كذلك. وإما لأن القوة المدركة يكون إدراكها للمتقدم قبل المتأخر، كالجزئي فإنه متقدم في المعرفة الحسية على الكلي، والكلي متقدم في المعرفة العقلية على الجزئي، والمتقدم في المعرفة يقال: إنه أعرف من المتأخر. وكلّما كان شيء أشد عموما من آخر فهو عند العقل أعرف منه، وخصوصا إذا كان العام عمومه عموم المقوِّم، كالجنس وفصله وجنسه، لأن الخاص(139/ب)يكون مؤلفا منه ومن غيره، ويستحيل أن تحصل في الذهن أو في الخارج جملة بدون أجزائها، وكل ما هو أخص من آخر فهو أعرف عند الحس منه لأنه يكون أقرب إلى الجزئية منه، وكل ما هو أعرف من شيء فنقيضه أخفى من نقيضه.

[المتقدم بالوجود]

وأما المتقدم بالوجود، فهو الذي وجوده سبب لوجود المتأخر. وهذا في الحقيقة هو المتقدم بالعلّيّة، فإن الوجود كأنه لا يصل إلى المعلول إلا بعد مروره بالعلة.

[المتقدم بالمعرفة وبالوجود]

فإن كان هذا مع تقدمه بالوجود متقدما بالمعرفة، فهو الذي ينبغي أن يجعل حدا أوسط للبرهان المطلق إذا كان المتأخر هو الأكبر. وإن كان المتقدم بالوجود ليس

متقدما بالمعرفة لم يكن جعله حدا أوسط، وحينئذ إن كان المتأخر بالوجود متقدما بالمعرفة أمكن جعله حدا أوسط في الدليل. مثال ذلك أن يبيّن كُرة القمر بنمو ضوئه قليلا قليلا، فإن الكُرية هي سبب ذلك ولكن النمو في الضوء أعرف عندنا منها. وإنّما يمكن أن نبيّن المتقدم بالمتأخر متى كان المتأخر تابعا لمتقدم واحد، سواء كان أخص منه أو مساويا، إذ يلزم من وجود الخاص أو المساوي وجود العام والمساوي، وأما لو كان أعم منه، كالسخونة للنار لم يمكن جعله حدّا أوسط، إذ لا يلزم من وجود العام وجود الخاص. ونقول: إن المتقدم يكون مع المتأخر على أربعة أصناف. لأنه إما أن يكون كل واحد منهما مساويا للآخر في العموم، أو يكون أحدهما أخص من الآخر مطلقا، أو أعم من وجه وأخص من وجه.

فالأول، وهو أن يكون كل واحد منهما مساويا في العموم للآخر، كالاحتراق ومسيس النار، فحينئذ(140/أ) أيهما كان أعرف أمكن جعله حدا أوسط لإثبات الأخفى ضرورة أنهما متلازمان.

والثاني، وهو أن يكون المتقدم أعم من المتأخر، كالإحراق والدخان، فإن كان الدخان أعرف أمكن جعله حدّا أوسط لإثبات الأعم الذي هو الأخفى ضرورة لزوم ثبوت العام عند ثبوت الخاص، ويكون ذلك البرهان دليلا، وإن لم يكن أعرف لم يمكن أن يجعل ولا واحد منها حدا أوسط لإثبات الآخر. أما المتأخر فلأنه ليس بأعرف، وأما المتقدم فلأنه أعم، ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص.

والثالث: عكس هذا، وهو أن يكون المتأخر أعم من المتقدم، كالسخونة مع النار، فإن كان المتقدم أعرف أمكن جعله حدّا أوسط لإثبات الأخفى، ويكون ذلك البرهان برهانا مطلقا[1] أو برهان اللم[1] فقط إن كان الأنّ معلوما. وإن لم يكن المتقدم

[1] في الأصل(برهان مطلق).

أعرف لم يمكن جعل أحدهما حدا أوسط لإثبات الآخر. أما المتقدم فلأنه ليس بأعرف، وأما المتأخر فلأنه أعم.

والرابع: وهو أن يكون كل واحد منهما أعم من وجه وأخص من وجه، فلا شك أنّهما لا يكون بينهما تلازم البتة، ولا يلزم من وجود أيِّهما كان وجود الآخر ولا عدمه، فلا يمكن أن يجعل واحد منهما حدّا أوسط لإثبات الآخر[2].

الفصل السادس

في تحقيق الذاتي وأقسامه

الذاتي يقال على المعنى الذي لخصناه في **إيساغوجي**[3]؛ وهو كل صفة لا يمكن إذا تُصُوِّرت أن يتصور الموصوف(140/ب) بها إلا وهي ثابتة له أولا، وقد فرغنا من تحقيقه هناك[4]. وأما ها هنا فنعني بالذاتي الصفةَ اللاحقة للموصوف من جوهر الموصوف وماهيته، وهو العرضي الذي يكون للموصوف به أو جنسه داخلا في ماهيته، كالزوج والفرد للعدد فإنه داخل في ماهيتهما، وكالزوج العارض لمضروب الزوج في الفرد، فإن جنسه، وهو العدد، داخل في ماهيته. وأما ما يقال بذاته على وجوه أخرى، كما يقال: إن كذا قائم بذاته، أي موجود لا في موضوع، وكما يقال: إن الذبح لذاته سبب للقتل، أي بطبيعته، بخلاف لمعان البرق، إذا أوجب العثور على

---

[1] في الأصل(الكم).

[2] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل الحادي عشر.

[3] الفصل الرابع، في الذاتي والعرضي، 06/ب.

[4] الفصل الرابع، في الذاتـــي والعرضـــي، (06/ب).

كتر، فإن ذلك لا لطبيعته. وكذلك ما يكون عن الشيء دائما أو أكثريا، كما يقال: إن السقمونيا بذاتها مسهلة، بخلاف الماء البارد إذا أوجب شيئا[1] يعصر المجاري، فإن ذلك لا دائم ولا أكثري، ولذلك يقال لما يصدر عنه شيء بلا واسطة: إنه بذاته سبب له، وكذلك ما يحل في الشيء أولا ولأجله يحل فيه شيء آخر، كما يقال: إن السطح في الجسم بذاته، وأما البياض فيتوسط حصول السطح فيه. فكل هذه الوجوه خارجة عن مقصودنا ها هنا. والذاتي بالمعنى المراد ها هنا، قد يكون أعم كالزوج لمسطح الزوج في الفرد، وقد يكون أخص كالزوج للعدد، وقد يكون مساويا لمساواة الزوايا القائمتين[2] المثلث، وقد يكون أعم من وجه وأخص من وجه كالمساواة للعدد، فإنها من جهة أنها تعرض للمتصل(141/ا) أيضا أعم من العدد، ومن جهة أنها لا تعم كل عدد أخص منه. وما كان من الذاتيات بالمعنى المراد ها هنا داخلا في ماهيته للموصوف به، فهو لا محالة مختص به، وما كان داخلا في ماهيته ليس الموصوف به بل جنسه، فيجوز أن يكون أعم منه. وكل محمول لا يدخل في حقيقته الموصوف به ولا الموصوف به أو جنسه داخل في حقيقته، فهو غريب غير مناسب.

الفصل السابع

في تحقيق معنى الأوّلـــي

يقال للمقدمة إنها أوّلية باعتبارين: أحدهما، إذا كانت حاصلة في العقل أولا، أي بلا كسب، كقولنا: إن الكل أعظم من الجزء. وثانيهما، إذا كان محمولها علـــى موضوعها أوّليا، وهو أن يكون حمل محمولها على موضوعها حملا كليا، ولا يحمـــل

---

[1] في الأصل(شيء).

[2] في الأصل(لقائمتين).

على ما هو أعم منه حملا كليـــا، كحمل مساواة الزوايا لقائمتين على المثلث، فإنـــه يحمل عليه حملا كليّا، أي على كل فرد فرد منه، ولا يحمل كذلك على ما هو أعـــم من المثلث كالسطح. وأما حمله على ما هو أخص من المثلث كالمتـــساوي الـــساقين فليس بأوّلي، لأنه يحمل على ما هو أعم منه، وهو المثلث، حملا كليا. ولذلك فإنا لـــو رفعنا المتساوي الساقين وبقي المثلث، لبقي ذلك المحمول؛ وأما لو رفعنا المثلث لارتفع حمله كليا، ولو بقي ما بقي. وبهذا نعرف كون المحمول أوّليا. وفصول الأنواع أوّليـــة لها، لأنها لا تحمل على ما هو أعم منها حملا كليا.

وأما الخواص المطلقة، فما كان منها عاما فهو أوّلي، وما(141/ب) كان منها ليس بعام لجميع الأفراد فليس بأوّلي، لأنها لا تحمل على ما هو خاصة له حملا كليا. لكنها قد تكون أوّلية باعتبار آخر، وذلك إذا كان الموصوف بها لا يحتاج في عروضها له إلى أن يصير حقيقة أخرى. وبهذا الاعتبار تكون أيضا فصول الأنواع أوّلية للأجناس، لأنها لا تحتاج في عروض الفصول إلى أن تصير حقيقة أخرى.

والقسمة قد تكون مستوفاة، وهي التي تستغرق جميع أفراد الموضوع، وقد لا تكون مستوفاة وهي ما ليس كذلك. وغير المستوفاة يستحيل أن تكون أوّلية إلا بالمعنى الذي تكون به فصول الأنواع أولية للأجناس، وأما بالمعنى الآخر فلا. وأما المستوفاة فإنها تكون أوّلية إذا لم توجد لما هو أعم من الموضوع مستوفاة. والقسمة إما أن تكون من العام إلى الخاص، أو من الكل إلى الأجزاء. وقسمة العام إلى الخاص، إما قسمة ما عمومه عموم الجنس، كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس؛ وإما قسمة ما عمومه عموم العرض العام، كقسمة الموجود إلى الجوهر والعرض. وأما قسمة الكل إلى الأجزاء، فإما إلى الأجزاء الطبيعية، كتقسيم بدن الحيوان إلى الأعضاء، أو الصناعية كتقسيم السرير إلى الخشب. والأجناس تنقسم إما إلى الأنواع أو الفصول أو إلى

الأعراض الذاتية للأنواع، وقد تنقسم إلى الأعراض التي لا تفتقر الأجناس في قبولها إلى تنويع، كتقسيم الجسم إلى المتحرك والساكن. وإذا كانت قسمة الجنس إلى الأنواع أوّلية، كانت تلك الأنواع أوّلية له بالاعتبار الآخر. وكذلك الفصول(142/ا) والأعراض التي لا يتوقف قبول الجنس لها على تنويع. وأما الأعراض الذاتية للأنواع، فإن قسمة الجنس إليها، وإن كانت مستوفاة وأوّلية له، فإن تلك الأعراض لا تكون أوّلية للجنس بشيء من الاعتبارين: أما بالأول، فلأنها لا تحمل عليه حملا كليا، وأما بالثاني، فلأن الجنس يفتقر في قبولها إلى أن يتنوع[1].

الفصل الثامن

في تحقيق مقدمات البرهان

قد علمت أن البرهان حجة يقينية الإنتاج، فيكون قياسا لا محالة. والمراد منه إفادة الحق جزما، فيجب أن يكون يقيني صدق المقدمات، إذ الشك في صدق مقدمة ما يوجب الشك في صدق النتيجة. وأيضا يجب أن تكون المقدمات أعرف من النتيجة، إذ منها يتوصل إلى العلم بالنتيجة، والأعرف من اليقيني يقيني لا محالة. وإذ مقدماته كلها يجب أن تكون صادقة، فيجب أن تكون معينة من أحد طرفي النقيض، فلا يصح نقيضها ولا ضدها لأن يجعل مقدمة برهان لاستحالة صدق النقيضين والضدين. ولأن المقدمات علة للعلم بالنتيجة، والعلّة متقدمة على المعلول، فيجب أن تكون مقدمات البرهان متقدمة عندنا بالمعرفة وبالزّمان. وفي برهان اللم، يكون الحد الأوسط علّة للنتيجة في نفسها، فيجب أن يكون متقدما عليها بالذات والعلية، كما

[1] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الثانية، الفصل الثالث.

هو متقدم عندنا بالمعرفة والزمان. ولما كان الحد الأوسط في برهان اللم علّة للنتيجة، والعلة مناسبة للمعلول، وجب أن يكون برهان اللم مناسبا، والبرهان المناسب هو الذي(142/ب) يكون حدّه الأوسط ذاتيا لحده الأصغر، والحد الأصغر هو موضوع النتيجة، وموضوع النتيجة لا بد وأن يكون إما من موضوع الصناعة أو من أعراضه على ما ستعلمه من بعد. فيجب إذا أن يكون ذلك الحد الأوسط من ذلك العلم، أو من علم يشاركه في الموضوع. والبرهان الذي ليس بمناسب ما ليس كذلك، فإذا قال الطبيب: إن الجرح المستدير يبطؤ التحامه لأن الدائرة أوسع الأشكال، فقد خرج عن الطب وأخذ يهندس.

واعلم أنه يقال علم مكتسب للتصور الحاصل بالحدود والمصادرات والأوضاع التي يفتتح بها العلوم. ويقال لكل تصديق حق وقع عن قياس منتج له. ويقال لما هو أخص من هذا وهو كل تصديق وقع عن قياس يوقع تصديقا بأن كذا كذا، ويوقع تصديقا آخر، وهو أنه لا يمكن أن لا يكون كذلك. والعلم الحقيقي هو هذا، فإن كل تصديق لا يكون معه التصديق الثاني، فالجزم به غير ثابت. ولا شك أنا إذا كنا نعرف العلة التي أوجبت نسبة الأكبر إلى الأصغر كان هذا التصديق الثاني حاصلا، لعلمنا باستحالة تخلف المعلول عن علته. وإنما يكون الحد الأوسط علة للنتيجة إذا كان البرهان برهان اللم، فإذاً البرهان الحقيقي المفيد للعلم الحقيقي هو برهان اللم، بل نقول: إن العلم الحقيقي المكتسب لا يحصل إلاّ به، لأن الحد الأصغر كان مقتضيا لذاته الأكبر، لم يتصور أن يكون الأكبر مجهول الثبوت له، فإنّا قد بينا أن كل لازم بلا وسط فإنه يكون بيّن الثبوت للملزوم، وحينئذ (143/ا) لا يكون العلم به مكتسبا، وإن لم يكن مقتضيا لذاته، بل بوسط، كان ذلك الوسط هو علّة نسبة الأكبر إليه، فتكون هذه النسبة إنما تجب بالوسط، ويكون الأصغر والأكبر إذا اعتبر بالنظر إلى ذاتيهما فقط، لم يكن الأصغر موجبا لذاته نسبة الأكبر إليه، فتكون نسبته إليه باعتبار

ذاته ممكنة، وإنما تجب بالوسط، فالعلم بوجودها إنما يكون بسبب العلم بموجبها الذي هو علّة إيجابها، وهو الوسط؛ فإذاً الموجب للعلم الحقيقي برهان اللم. ويعلم من هذا أن العلم بكل ما له سبب، إنما يحصل من جهة العلم بسببه، فإن السبب هو الذي لأجله لا يمكن أن لا يكون الشيء على ما هو عليه، فإذا لم يعلم علّـــة بأنه لا يمكن أن لا يكون على ما هو عليه بتعذر الجزم بأنه لا يمكن أن لا يكون على ما هو عليه. وقد يظن الإنسان أنه جازم بشيء وفي الحقيقة لا يكون جازما به، وذلك لجهله بشرائط الجزم. فلذلك قد يتعين اعتقاده، ولو كان جازما به لاستحال تغيره، فلذلك قد يظن أنه يعلم الشيء من غير العلم بسببه، وما ذلك إلا للجهل بشرائط العلم. ولما كان الحد الأوسط في برهان اللم سببا للنتيجة، والأسباب أربعة: مادية وصورية[1] وفاعلية وغائية، وما بعد مع هذه. وكل واحد منها إما أن يكون قريبا أو بعيدا أو متوسطا، وإما أن يكون بالفعل أو بالقوة، وإما بالذات أو بالعرض. فيجب أن يكون الحد الأوسط في برهان اللم أحد هذه الأصناف من الأسباب،(143/ب) ويكون ما يفيده كل برهان من العلم بالنتيجة هو من الصنف الذي هو به ذلك السبب. لكن إذا كان الحد الأوسط سببا بالعرض، فالأوْلى أن لا يسمى ذلك القياس برهانا، إلا أن يقال برهان بالعرض. وأولى ما يسمى برهانا ما كان الحد الأوسط سببا ذاتيا قريبا خاصا بالفعل وهو أولى ما يجاب به عن سؤال لم[2]، وهناك ينقطع السؤال. فإنه لو قيل: لم حدث بهذا صداع، فقيل: لأن دماغه سخن سخونة خارجة عن الطبيعة لانقطع السؤال. ولو قيل: لأنه يضحى للشمس لم ينقطع لأن للسائل أن

---

[1] في الأصل(مادته وصورته).

[2] في الأصل(لم).

يقول: ولما كان الضحى للشمس مصدعا[1] ؟ فيحتاج أن يقول: لأنها تسخن الرأس. فلنتلكم الآن في أجزاء الصنائع البرهانية[2].

الفصل التاسع

في تحقيق موضوع الصنائع البرهانية

كل صناعة فهي لا محالة مشتملة على معلومات ما، وتلك المعلومات، إما أن تتعلم باعتياد حركات ومزاولة أفعال، وتسمى تلك الصناعة صناعة عملية؛ أو بالنظر والحجج، وتسمى تلك الصناعة صناعة نظرية وعلما. وكل علم فإما أن يكون برهانيا كالهندسة، أو لا يكون كذلك كعلم تعبير الرؤيا. وكل صناعة نظرية برهانية فلها أجزاء ثلاثة: موضوع، ومبادئ، ومسائل.

فأما الموضوع فهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وإليه تنسب سائر الأشياء المنظور فيها في تلك الصناعة.(1/144) وهذا إما أن يكون واحدا كالعدد للحساب، أو كثيرا. ولا بد من اتحاد تلك الأشياء الكثيرة في شيء ما. فإما في جنس إما قريب كالخط والسطح والجسم التعليمي المتحدة في المقدار للهندسة، أو بعيد كالخط والسطح والجسم التعليمي والعدد المتحدة في الكم كعلم الأصول المشتمل عليه **كتاب أقليدس**. وإما أن يكون الاتحاد في نسبة متصلة بينهما كالنقطة والخط والسطح والجسم التعليمي المتحدة في أن نسبة النقطة إلى الخط كالخط إلى السطح وكالسطح إلى الجسم التعليمي للهندسة إن قلنا: إن النقطة من موضوعاتها. أو يكون الاتحاد في

---

[1] في الأصل(مصدع).

[2] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الثانية، الفصل الخامس.

النسبة إلى المبدإ، كالأشياء المتحدة في النسبة إلى الله تعالى، كعلم الكلام أو إلى غاية كالأشياء المتحدة في أنها منسوبة مفصلة بالصحة أوالمرض، والحالة التي ليست بصحة ولا مرض للطب إن قلنا: بالحالة الثالثة. أو يكون الاتحاد في الملزوم للمعقولات الأولى وهي المعقولات الثانية، أعني لوازم الأشياء من حيث هي متعقلة للمنطق، وهذه الأشياء هي كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والموضوعية والمحمولية، وكون كذا مقدمة أو نتيجة، أوما يشبه ذلك. وأيضا الموضوع للعلم إما أن يوضع مطلقا، كالموجود والواحد للعلم الإلهي، أومن جهة مخصوصة، فإمّا بشيئ من العوارض الذاتية المناسبة كالجسم الطبيعي، من جهة ما هو معرض للتغير في الأحوال والثبات فيها للعلم(144/ب) الطبيعي، أو من جهة أمر غريب، كالنّغم من جهة ما يعرض له النسب العددية، كعلم الموسيقى. والعلم بوجود موضوع الصناعة، قد يكون أوّليا وقد يكون مكتسبا لم يجر إثباته في تلك الصناعة، لأن كل صناعة فإنّما يبحث فيها عن وجود أحوال موضوعها، ويستحيل أن يكون وجود الموضوع من جملة وجود أحواله. والأشياء المنسوبة إلى الموضوع على قسمين: أحدهما الأشياء الداخلة في حقيقته، وهي مقوِّماته؛ وثانيهما الأشياء التي يدخل هو في حقيقتها ممن هذه أنواعه، ومنها أعراضه الذاتية، وهذه الأعراض الذاتية هي التي يطلب في العلوم إثباتها له ولأنواعه[1].

الفصل العاشر

في تحقيق مبادئ الصنائع النظرية البرهانية

وأما المبادئ فهي الأشياء التي تنبنى عليها الصناعة. وهذه الأشياء منها حدود ومنها مقدمات. أما الحدود فمنها حدود الموضوع كما توضع حدود موضوعات

[1] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الثانية، الفصل السادس.

الهندسة في أول **كتاب أقليدس**، وكما يوضع حد الجسمالطبيعي في أول العلم الطبيعي. وإنما يكون ذلك إذا لم يمكن تصوره بديهيا، فإنه لو كان تصوره أوّليا كالموجود والواحد للعلم الإلهي، لم يوضع لكونه أوّليا، فلا حاجة إلى تسلمه. ومنها حدود أجزائه كما توضع حدود الصورة والمادة في العلم الطبيعي. ومنها حدود جزئياته، كما توضع حدود الخط المستقيم والسطح المستوي وغيرهما في الهندسة، وكما توضع حدود الخلط المحمود والفاسد والعضو المفرد والمركب(145/ا) في الطب. ومنها حدود أعراضه[1] الذاتية، كما يوضع حدود المشارك والمباين في الهندسة، وكما توضع حدود النضج والعفونة والهوة في الطب، وحدود الحركة والسكون في الطبيعي. وإنما احتيج إلى وضع هذه الحدود ليصُور الموضوع وجزئياته، وأجزاؤه إن كانت له أجزاء، وأعراضه الذاتية ليمكن إثباتها له أو لجزئياته، فإن تصور الحال التي يراد إثباتها[2]، وتصور الشيء الذي يراد إثبات تلك الحال له، ممّا يعين على ذلك، وخصوصا إذا كان ذلك التصور تصورا بالحقيقة كالتصور الحاصل بالحدود. وأما القضايا فمنها وضع وجود الموضوع إن لم يكن وجوده بيّنا، فإن موضوع كل صناعة لا بد وأن يوجد فيها مسلّما لما بيّناه. ومنها وضع أجزاء الموضوع، لأن البرهان المثبت لوجودها مثبت لوجود الموضوع، إذ ليس المركب إلا جملة أجزائه. ومنها المقدمات التي يبرهن فيها إما لظهورها كالأوّليات، أو لعلوها عن أن تُتبرهن في صناعة أعلى[3] منها، كما تُتبرهن مبادئ الطب في الطبيعي، والطبيعي في الإلهي. وإما لدُنوِّها عن أن تتبرهن في تلك الصناعة، وتتبرهن في صناعة دونها، كما تتبرهن بعض مبادئ الإلهي في الطبيعي. ويجب أن يكون إثبات ذلك المبدأ في العلم السافل بما لا يتوقف على مقدمات مأخوذة

---

[1] في الأصل(أمراضه).

[2] كذا وردت في الأصل.

[3] في الأصل(أعلا).

من العلم العالي موقوفة في إثباتها على المبادئ المأخوذة من السافل، وإلا لزم الـــدور. وكل قضية هي مبدأ، فإمّا أن تكون حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة، وعلى كلا[1] التقديرين، فإما أن يكون(145/ب) ذلك المبدأ خاصا بتلك الصناعة أو غير خـــاص. والخاص الحملي، هو الذي موضوعه موضوع ذلك العلم أو جزئياته أو أجزاؤه، سواء كان محموله خاصا بالموضوع كقولنا: كل عدد منقسم بمتساويين فهو زوج، أو بجنسه كقولنا: كل زوج فهو منقسم بمتساويين، فإن القسمة بالمتساويين قد تعرض للمقدار أيضا فيكون من خواص جنسهما وهو الكم. والخاص الشرطي ما كان مقدمه وتاليه كحال موضوع الحملي ومحموله، والمبدأ الذي ليس بخاص هو ما ليس كذلك، فإمّا أن يكون عامّا على الإطلاق، كقولنا: إن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعـــان. أو لعـــدة علوم كقولنا: إن الأشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية، فإن هذا عام للعلـــوم الرياضية. والمبادئ العامة تستعمل في العلوم إما بالقوة كقولنا: إن لم يكن كذا حقـــا فنقيضه حق، ولا يصرح، ويقال لأن النقيضين لا يكذبان لأن هذا معلوم مـــشهور. وإما بالفعل، فتارة يستعمل على حاله، كقولنا: الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية للهندسة، وتارة يخصص. والتخصيص إما أن يكون في الموضوع فقط، كقولنا: المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية، وإما أن يكون في الموضوع والمحمول معا، كقولنا: كل مقدار إما مشارك أو مباين للهندسة، فقد خصصنا الشيء بالمقدار والإيجاب والسلب بإيجاب المشاركة وسلبها وهو المباينة. والمبدأ الخاص بعلم، إما لكله فيجب تصديره في أول العلم، ولا يجوز إثباته فيه لأن ما يثبت به، إن كان مما يثبت بذلك المبدأ(146/أ) كان كل واحد منهما مثبتا للآخر فكان كل واحد منهما أعرف من الأعـــرف مـــن نفسه، هذا خلف، وكان كل واحد منهما متوقفًا في البيان على المتوقف على نفسه. وإما بما لا يثبت إلا به، فإما أن يكون غير مثبوت في ذلك العلم فيكون هو المبـــدأ لا

[1] في الأصل(كل).

هذا، ويكون مثبوتا بشيء آخر، فيكون ذلك الآخر هو المبدأ لا هذا. وكذلك أيضا ليس على صاحب علم مناقضة من خالفه في ذلك المبدأ لأن ذلك في الحقيقة إثبات له، ولا عليه مناقضة من يبني على غير ذلك المبدأ، لأن ذلك إنما يتم له بتسليم هذا المبدأ، ومن يناقضه فيه يستحيل أن يسلمه له، بل إنما تثبت مبادئ كل علم في علم آخر. وأما إن كان المبدأ الخاص بعلم لا لكله، بل لمسألة أو مسائل، فهذا يجوز إثباته في ذلك العلم، فيكون من حيث تثبت فيه مسألة ومطلوبا، ومن حيث يثبت به مبدأ؛ وهذا لا حاجة إلى وضعه في ذلك العلم. فإن كان ما يُثبت به يلي ما إثباته به، فالأولى أن لا يكرر، بل إذا ثبت على أنه نتيجة ذكر بعده باقي المقدمات المثبتة للمطلوب الذي هو له مبدأ، وإن لم يكن يليه، فالأولى أن يكرر لئلا يكون قد نسي. وإن كان المبدأ الخاص بالعلم وليس لكله، بل لمسائل أو مسألة ليس مما يمكن إثباته في ذلك العلم، فيجب وضعه فيه، والأولى أن يؤخر وضعه إلى موضع الحاجة إليه كما تؤخر مصادرات كل مقالة من **كتاب أقليدس** إلى أولّها. وكذلك إذا كان مما يمكن إثباته في ذلك العلم، ولكن بعد ثبوت المسائل التي تثبت به.(146/ب) ولا بد من وضعه كما يوضع في **كتاب إقليدس** "أن كل خط مستقيم يقع على خطين مستقيمين فتصير الزاويتان اللتان[1] في جهة واحدة[2] أقل من قائمتين، فإن الخطين إذا أخرجا في كلتا الجهتين إلتقيا". والمبدأ العام للعلوم كلها لا يجوز إثباته في شيء من العلوم، وإلا فليس مبدأ لكلها. فيجب أن يكون بيِّنا بنفسه، وإلا كانت العلوم موقوفة على ما ليس بمعلوم، هذا محال[3].

---

[1] في الأصل(الزاويتين اللتين).

[2] في الأصل(واحد).

[3] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الثانية، الفصل السادس.

الفصل الحادي عشر

فـــي المـــســـائـــــــل

وأما المسائل فتسمى في العلوم مطالب، وهي القضايا الخاصة بعلم المـــشكوك فيها، المطلوب إقامة البرهان عليها. وكل مسألة فهي قضية ما، وكل قضية فإما حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة. وكل مسألة حملية فلها لا محالة موضـــوع ومحمـــول. وموضوع المطلب يسمى المعطى والمفروض لأنه هو الذي يفرض أولا ويطلب محموله، وأما محمول المطالب فيسمى المطلوب، لأنه هو الذي يطلب إثباته أو إبطاله. والمعطى في كل مسألة، إما أن يكون من جملة موضوع الصناعة أو من جملة أعراضه الذاتيـــة، وإلا فتلك المسألة غريبة عن الصناعة غير مناسبة لها، فلا تكون مسألة فيها، كما لـــو طلب الطبيب أن الكرة أوسع الأشكال. والمعطى الذي من جملة موضوع الصناعة، إما أن يكون هو نفس موضوعها أو لا يكون. والذي هو نفس موضوعها إما أن يكـــون واحدا أو كثيرا، وإنما يكون كثيرا إذا كان موضوعها كثيرا. أمـــا إن(147/ا) كـــان واحدا[1]، فكقولنا في الطبيعي: هل الجسم ينقسم بلا نهاية ؟ وأمّا إن كـــان كـــثيرا، فكقولنا في علم الكلام: هل الأشياء المنسوبة إلى الله تعالى مما يجب العلم بها ؟ وإما أن يكون نوعا من أنواع الموضوع، كقولنا: هل الجسم المركب مكانه[2] الطبيعـــي هـــو مكان الغالب من مفرداته؟ وإما أن يكون نوعا من أنواع الموضوع، كقولنا فيه: هـــل العصب مَنْبَتُهُ الدماغ أو القلب؟ أو يكون هو الموضوع نفسه لكن مع عـــرض ذاتي،

---

[1] في الأصل(والذي هو نفس موضوعها إما أن يكون واحدا أو كثيرا **إذا كان موضوعها كثيرا، أما إن كان واحدا**، وإنما يكون كثيرا إذا كان موضوعها كثيرا. أما إن(147/ا) كان واحدا).

[2] - (المركب مكانه) وكتب في الهامش.

كقولنا في الطبيعي أيضا: هل الجسم الساكن يختلف بسبب المتحركات إليه لأجله أو لأجل المتحركات؟ أو نوع من الموضوع مع عرض ذاتي، كقولنا في الطبيعي: هل الكواكب منيرة بذاتها أو نورها مستفاد من الشمس؟ أو نوع من أنواع الموضوع مع عرض ذاتي كقولنا: هل الشمس مسخنة بإضاءتها أو بقربها من الأرض؟ أو يكون عرضا ذاتيا لعرض ذاتي للموضوع، كقولنا: هل الزمان ينقسم بلا نهاية؟ فإن الزمان عرض ذاتي للحركة وهي عرض ذاتي للجسم. أو عرض ذاتي لنوع عرض ذاتي، كقولنا: هل إبطاء الحركة بحلول[1] السكون؟ وأما المطلوبات، أعني محمولات المطالب، أي المسائل، فإما أن تطلب إنّيّتُها وإما أن تطلب لِمّيتُها. وإذا كان المطلوب جاز أن تكون ذاتية للموضوع بالمعنيين جميعا، أعني المعنى الذي لخصناه في **إيساغوجي**، وهو المقوِّم[2].(147/ب) والمعنى المذكور ها هنا، أما بالمعنى المراد ها هنا، فظاهر، وأما بالمعنى المذكور في **إيساغوجي** فلأنا، وإن كنّا نعلم أن كذا ثابت لكذا لكنّا قد نجهل حينئذ لِمّية ذلك، كما إذا كنّا نعلم أن الإنسان جسم، لكنّا لا نعلم علّة كونه جسما، فنقول: لأنّه حيوان. وأما إذا كان المقصود إنّيّتَها فإنه يجوز أن تكون ذاتية بالمعنى ها هنا. وأما بالمعنى المراد في **إيساغوجي** فلا يجوز، لأن مقومات كل حقيقة لا بد وأن تكون بيِّنة الثبوت لها، وذلك مما لا يحتاج إلى إثباته إلا على سبيل التنبه، كما ننبه على الأوّليات. وإذا لم يكن تصورنا المعطى بحقيقته بل بعوارضه، كقولنا: هل النفس جوهر أو ليس؟ فإن المعطى ها هنا ليس ما المطلوب تقومه، بل الذي المطلوب مقومه هو معروض النفس، لأن النفس ليست نفسا بذاتها، بل باعتبار ركونها كمال جسم طبيعي آليّ. وفرق بين أن مقوِّم كذا ثابت له، وبين أنه جنس له، أو فصل، أو غير ذلك. فالأول لا يجوز أن يكون مطلوبا إلا فيما استثنيناه، ويجوز الثاني لأن كون كذا جنس لكذا،

---

[1] في الأصل(بتحلول).

[2] الفصل الرابع، في الذاتي والعرضي، (06/ب).

أو فصل، أو غير ذلك مما ليس معلوما، وإن كان كونه مقوِّما معلوما. ولما لم يجز أن يكون الذي بمعنى المقوِّم مطلوبا في العلوم، فلا يجوز أن يكون الأكبر في برهان ما مقوِّما للأصغر، وإلا كان الأكبر مقوِّما للأصغر، لأن مقوّم المقوّم(148/ا) مقوّم، وقد بيّنا أن ذلك لا يجوز إلا فيما استثنيناه. ويجوز أن يكون الأكبر والأوسط كل واحد منهما ذاتيا للأصغر بالمعنى المذكور ها هنا، وأن يكون كل واحد منهما ذاتيا للآخر بهذا المعنى أيضا. ويجوز أن يكون الأوسط ذاتيا للأصغر بمعنى المقوِّم، والأكبر ذاتيا للأوسط بالمعنى الآخر، وبالعكس. والمطالب الأولى هي التي تثبت بالمبادئ الأولى لتلك الصناعة، والمطالب الثانية هي التي تثبت بالمبادئ الأولى. والمطلوب في المطالب قد يكون خاصا بموضوع الصناعة، كقولنا: كل زوج ضرب في فرد فهو زوج. وقد يكون خاصا بجنسه، كقولنا: كل خطين مستقيمين يتصلان من خطين متوازيين متساويين فهما متساويان، فإن التساوي خاص بالكم. وربما كان المحمول هو الموضوع بحال الموضوع بحال أخرى، كقولنا: كل خطين متصلين[1] بين نقطة على خط مستقيم وتكون الزاويتان اللتان عن جنبتيه متساويتين فهما متصلان على استقامة. وإذا كان المحمول من الأعراض الغريبة، كانت تلك المسألة غير مناسبة للعلم، كقولنا في الهندسة: هل الخط المستقيم أحسن أم المعوّج[2].

الفصل الثاني عشر

في المطالب في العلوم ونحوها

أمهات المطالب ثلاثة، وكل واحد منها ينقسم إلى قسمين:

---

[1] في الأصل(متصلان).

[2] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الثانية، الفصل السادس.

[مطلب ما]

وأحد المطالب مطلب ما، ويطلب بـه(148/ب) التـصور، وذلـك علـى قسمين:أحدهما، مطلب ما معنى الاسم، ويكون للموجود والمعدوم، إذ يمكن أن يوضع لكل واحد منهما اسم. وثانيهما، مطلب ما معنى الحقيقة في وجودها الخاص بها، أي ما معنى الشيء في نفسه، وذلك هو حقيقته الخاصة به، ولا يكون إلا للموجود، إذ ما لا وجود له لا[1] يطلب وجوده الخاص به.

[مطلب هل]

والمطلب الثاني، مطلب هل، ونطلب به الوجود أو لا وجـود، وهـو علـى قسمين:أحدهما، مطلب الوجود أولا وجود مطلقا، ويسمى الهل البسيط.

وثانيهما، مطلب الوجود أولا وجود بحال كذا، فيكون الوجـود رابطـة في القضية لا محمولا، ويسمى الهل المركب.

[مطلب لم]

والمطلب الثالث مطلب لم، ويطلـب بـه الحـد الأوسـط، وهـو علـى قسمين:أحدهما، الحد الأوسط الذي هو علّة التصديق فقط، ويسمى اللم الذي بحسب القول، والحد الأوسط الذي يجاب به يسمى الحد لبرهان الأن فقط.

وثانيهما، ما الحد الأوسط الذي هو علّة لوجود الشيء على ما هو عليـه في نفسه، إما مطلقا أو للأصغر، ويسمى اللم الذي بحسب الأمر في نفسه، وهذا يقـصد طلبه على وجهين: أحدهما، لطلب علّة الشيء في نفسه فقط، كما إذا كنّـا نعلـم وجوده ونشك في علّته، كقولنا: لم الإنسان جسم؟ ويسمى الحد الأوسط الذي يجاب

---

[1] في الأصل(إلا).

به(149/ا)حدا أوسط[1] لبرهان اللم فقط. وثانيهما، لطلب علّة الشيء في نفسه ليصدق بوجوده ونعلم علّته، ويسمى الحد الأوسط المجاب به حدا أوسط[2] لبرهان الأنّ واللم معا. فتكون إذا البراهين بحسب ذلك على ثلاثة أصناف: برهان اللم فقط، وبرهان الأنّ فقط، وبرهان اللم والإن جميعا.

وها هنا مطالب أخرى وهي: أي الشيء؟ وأين الشيء؟ ومتى الشيء؟ وكيف الشيء؟ وغير ذلك. وكلها داخلة في الهل المركب. إلا أنه إذا طلبت بهل احتيج إلى أن تخصص فلا يقال: هل كيف زيد؟ هل زيد مريض؟ أو هل زيد في السوق؟ وهل كان كذا عام أول ؟ وما أشبه ذلك. فمن شاء أن يكثر بهذه عدد المطالب ومن شاء اتصر على تلك الثلاثة وأدخل هذه في الهل المركب.

وأبسط هذه مطلب أي، ويطلب به التمييز،فمطلب، أي وما، للتصور، وهل و لم، للتصديق. ومطلب ما، بحسب الاسم مقدم على جميع المطالب، لاستحالة أن يطلب وجود الشيء أوحقيقته أوعلّته أو يصدَّق بوجوده أو يحكم عليه بحكم ما من لا يخطر بباله بالكلية. وقد أُورد على هذا شكّان: أحدهما، أن المعدوم المستحيل الوجود لا صورة له في الخارج، فلا صورة له في الذهن، لأن الذهن إنما يأخذ الصور من الخارج، وإذ لا يمكن أن يكون للمعدوم(149/ب) المستحيل الوجود صورة في الذهن، فلا يمكن أن يكون متصورا، فكيف يمكن التصديق باستحالة وجوده. وثانيهما[3] أنه إن صدق أن الحكم على الشيء يستدعي تصوره بوجه ما، صدق أن المحمول مطلقا يمتنع الحكم عليه، والتالي كاذب فالمقدم مثله. أما بيان الملازمة فظاهر، وأما أن التالي كاذب، فلأن المحكوم عليه فيه إن كان مجهولا مطلقا، وقد حكمتم عليه بامتناع

---

[1] في الأصل(اوسطا).

[2] في الأصل(أوسطا).

[3] في الأصل(ثنيها).

الحكم عليه، وهو حكم ما لا محالة، فقد كذب قولكم: إن المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه، وانتقض[1] بهذا، وإن كان معلوما من وجه ما كذب حكمكم عليه بامتناع الحكم عليه، لأن كل معلوم ولو بوجه ما، يمكن الحكم عليه ولو بكونه معلوما من وجه. والجواب، أما الأول فنقول: إنه يمكن تصور المعدوم المستحيل الوجود، باعتبار نسبته إلى الموجود كما يتصور من الخلاء أنه للأجسام كالقابل، وأما ذاته فغير معلومة، وكيف لا ولا ذات له. وكذلك يتصور إنسان[2] يطير لأنا نتصور الإنسان مطلقا ونتصور الطيران مطلقا، ونتصور تأليفهما من حيث هو تأليف، فنتصور ما هو له كالبسائط باعتبار ما هي موجودة. وأما الإشكال الثاني، فالجواب عنه ظاهر، وذلك لأن المحكوم عليه في التالي هو الحكم، والمحكوم به فيه هو(150/أ) الامتناع. وقولنا: على المجهول مطلقا متعلق بالمحكوم عليه، كأنّا قلنا: الحكم على المجهول مطلقا ممتنع، وحينئذ لا يلزم التناقض لأنا لم نحكم على شيء بامتناع الحكم عليه، بل حكمنا على الحكم على ذلك الشيء بأنّه ممتنع.

وأما مطلب ما بحسب الحقيقة، فإنّه متأخر على مطلب الهل البسيط، إذ لا يطلب حقيقة الشيء، أي وجوده الخاص به، إلا من عرف وجوده مطلقا، ومن لا يعرف للشيء وجودا أصلا يستحيل أن يطلب وجوده الذي يخصه، فإن قيل: إن كثيرا من العلوم يذكر فيها حدود كثير من الأشياء قبل العلم بوجودها، كما نراه كثيرا في **كتاب الأصول** لأقليدس، فإنه يذكر فيه حد المثلث والمربع وغيرهما قبل بيان وجودهما، قلنا: قبل العلم بالوجود يكون ذلك المذكور معَرِّفا لمفهوم الاسم، فإذا صحّ للشيء وجود صار ذلك بعينه حدا.

---

[1] في الأصل(انتقص).

[2] في الأصل(انسان).

وأما مطلب لم[1]، فهو متأخر عن مطلب ما وهل، لأن طلب علّة وجود شيء لشيء إنما يكون بعد تصورها، والعلم بوجوده له أحدهما للآخر أو لا وجوده له، إما بالحس أو ببرهان أفاد الإن دون اللم، وهناك يمكن طلب علّة كونه كذلك، كمن يرى مغناطيسَ يجذب الحديد يقال: لما هذا؟ كذلك وقد يحصل العلم بالعلة مع حصول(150/ب) العلم بالوجود، كما نشاهد الخشبة تحترق حال مشاهدتنا مماسة النار لها، وكما إذا كان البرهان المفيد للتصديق مفيدا للعلة أيضا. وقد نجهل العلة فيما لا يتصور منا الجهل بالتصديق، كما نجهل علّة حمل جنس الجنس وفصله على النوع، فنطلبها مع تحقيقنا ثبوتهما للنوع، والبرهان الذي يفيدنا ذلك هو برهان اللم فقط[2].

الفصل الثالث عشر

في اشتراك العلوم، وتباينها

بالموضوع، والمبادئ، والمسائل، ومراتبها

قد تشترك العلوم في بعض الأجزاء، أعني الموضوع والمبادئ والمسائل، وقد تختلف فيها. ومحال أن يشترك علمان في جميع الأجزاء، أعني الموضوع والمبادئ والمسائل، وإلا فلا غَيْرية بينهما، فليسا بعلمين، هذا خلف. ويجوز أن يشترك علمان في الموضوع والمسائل إذا كانت المبادئ مختلفة فيها، مثل اشتراك الفلسفة العملية مع الفقه في النظر في أفعال الناس من جهة أنّها كيف تكون مؤدية إلى السعادة الآخرة، مع اشتراكهما في المسائل أيضا، كوجوب العبادات وكيفية المعاملات وغير ذلك،

---

[1] في الأصل(لما).

[2] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الأولى، الفصل الخامس.

ولكنهما تختلفان بالمبادئ، فأحدهما وهو الفلسفة العملية، مبادئها مقدمات عقلية، وثانيهما، وهو الفقه، مبادئه مأخوذة من صاحب الشريعة. وقد يشترك(151/ا) علمان في ذات الموضوع وكثير من المسائل، مثل اشتراك الطبيعي وعلم الهيئة في النظر في جِرْمِ العالم، لكن جهة النظر فيهما مختلفة، فالطبيعي ينظر فيه من جهة ما له تقدير وشكل[وعالِم علم الهيئة ينظر فيه من جهة ما يعرض له، وهو مقداره وشكله][1]. وقد يشترك علمان في بعض الموضوع دون بعض، مثل اشتراك الطب وعلم الأخلاق في القوى الشهوانية، ولكن غرضهما متضاد، فإن الطبيب يقوِّي تلك القوى، والخلقي يضعِّفها[2]. وأما اشتراك علمين في الموضوع والمبادئ، فلا يجوز أيضا، لأن ذلك يلزمه الاشتراك في المسائل أيضا، وقد منعنا ذلك. والعلوم كلُّها مشترِكة في شيء من المبادئ، مثل اشتراكها كلها في أن النقيضين لا يصدقان ولا يكذبان. وقد تشترك في مبادئ عدّة من العلوم، مثل اشتراك الرياضيات في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية. بل ربما تساوت في ذلك في المرتبة، كتساوي الهندسة والحساب في أحدهما لهذا المبدأ، وربما اختلف ذلك، كما أن هذا للهندسة قبل المناظر، وللحساب قبل الموسيقى. وقد تتباين العلوم بالمبادئ، كتباين مبادئ الطبيعي لمبادئ الحساب. وقد تتباين في المسائل وفي الموضوع وهو ظاهر.

والعلوم المختلفة بالموضوع قد لا يكون بين موضوعاتها عموم وخصوص، كموضوع الطب والحساب، وقد يكون(151/ب) بينها عموم وخصوص، وذلك إما عموم الجنس أو عموم العرض العام. أما ما عمومه عموم الجنس، فإما أن يكون الخاص نوعا للعلم أو عرضا ذاتيا لنوعه، فالذي يكون الخاص نوعا للعام، إما أن ينظر فيه من جهة ما هو ذلك النوع فقط، وإما أن ينظر فيه من جهة عرض ذاتي يعرض له.

---

[1] معنى العبارة غير تام، يكتمل بإضافة ما بين المعقفتين المستفادة من الفقرة الثانية من الصفحة(152/ب).

[2] في الأصل(يضعفهما).

فالعلم الذي موضوعه نوع من موضوع علم، ونظره فيه من جهة ما هو ذلك النوع فقط، ينبغي أن يعد جزءا[1] مما هو موضوعه العام، وهذا كعلم المجسمات مع الهندسة وعلم الأُكَر مع المجسمات. والذي موضوعه نوع من موضوع علم وينظر فيه لا من جهة ما هو ذلك النوع بل من جهة ما له عرض ذاتي، ينبغي أن يجعل تحت ما موضوعه العام، لا جزءا منه. وهذا على قسمين: لأن العرض الذاتي الذي ينظر في ذلك النوع من جهة ما هو عارض له، إما أن يكون غريبا عن ذلك الجنس كعلم الأُكَر المتحركة مع المجسمات، أو غير غريب كالطب مع الطبيعي، فإن الطب ينظر في بدن الإنسان من جهة ما يصح ويمرض، وبدن الإنسان نوع من الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي، والصحة والمرض غير غريبين[2] عنه. وأما الذي يكون الخاص عرضا ذاتيا لنوع العام فكالموسيقى مع الطبيعي، فإن الموسيقى موضوعه النغم(152/ا) وهو من عوارض بعض أنواع موضوع الطبيعي. ولكن الموسيقي لا ينظر في هذا العرض من جهة ذاته، بل من جهة ما يعرض من النسب العددية كالتوافق والتنافر، فلذلك استحق أن يكون تحت علم العدد، وهو الحساب، لا تحت الطبيعي. وهذا القسم في الحقيقة ليس عموم العام فيه عموم الجنس، لأن الجنس إنّما هو جنس الأنواع فقط، لا لأعراضها ولا لفصولها؛ وأما الذي عموم العام عموم العرض العام فكالإلهي، فإن موضوعه الموجود وهو ليس بجنس للجسم، والكم، وغيرهما، بل كالعرض العام لموضوعات جميع العلوم التي لموضوعاتها وجود. وإذا كان علم تحت علم، قيل: إنه سافل بالنسبة إليه، وقيل لذلك: إنه عال. والعلم الإلهي عال على جميع العلوم، وربّما كان علم فوق علم تحت علم، كالطبيعي فوق الطب وتحت الإلهي[3].

---

[1] في الأصل(جزا).

[2] في الأصل(غريبه).

[3] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الثانية، الفصل السابع.

الفصل الرابع عشر

في تعاون العلوم ونقل البرهان

[في تعاون العلوم]

تعاون العلوم هو أن يوجد ما هو في علم مسألة يجعل في علم آخر مبدأ. فالعلم الذي ذلك فيه مسألة مُعِين للعلم الذي هو فيه مبدأ. وهذا يكون على وجوه:

أحدها، وهو الأكثري، شيء أن يكون المعين عاليا كاستفادة الموسيقى مبادئه من علم الحساب، والطب من الطبيعي، والطبيعي(152/ب) من الإلهي، والعلوم الرياضية من **كتاب أقليدس**.

وثانيها، أن يكون المعين سافلا، كاستفادة الإلهي بعض مبادئه من الطبيعي. وإنّما يمكن ذلك إذا لم يكن إثبات تلك المبادئ في السافل مما يتوقف على المبادئ المأخوذة من العالي الموصوفة على تلك المبادئ، وإلا لزم الدور، وقد بيّنا هذا فيما سلف.

وثالثها، أن يكون العلمان مشتركين في الموضوع، إلا أن أحدهما ينظر فيه من جهة جوهره، والآخر من جهة عوارضه، كما قلناه في الطبيعي وعلم الهيئة، فإنهما ينظران في جِرْمِ العالم، ولكن الطبيعي ينظر فيه من جهة طبيعته، وعلم الهيئة من جهة عرض يعرض له، وهو مقداره وشكله، فيكون الناظر فيه من جهة جوهره مفيدا للناظر فيه من جهة عوارضه، فكذلك يوجد كثير من المبادئ التي لعلم الهيئة من العلم الطبيعي.

ورابعها، أن يكون العلمان مشتركين في جنس موضوعيهما، كالهندسة والحساب. لكن أحدهما وهو الحساب موضوعه أبسط فيفيد الهندسة، كالمبادئ المأخوذة في عاشرة **كتاب أقليدس** من العدديات.

وكل علم يعين غيره فهو رئيس بالنسبة إليه. وكل علم يستفيد من غيره فهو مرؤوس بالنسبة إلى المفيد. فعلى هذا يكون من العلوم ما هو رئيس فقط، كالمنطق. ومنها ما هو مرؤوس فقط، كالموسيقى. ومنها ما هو رئيس ومرؤوس معا، كالطبيعي.(153/1) وقد يقال رئيس بمعنى آخر، وهو أن يكون تعلمه مقصودا لذاته فقط. ويقال مرؤوس لما يتعلم لأجل غيره، فيكون المقصود من تعلمه هو ذلك الغير. فعلى هذا يكون العلم الإلهي رئيسا مطلقا، ويكون المنطق مرؤوسا مطلقا. وقد يسمى ما يقصد لغيره خادما لذلك الغير، فيكون على هذا المنطق خادما للعلوم كلها، و**كتاب أقليدس** خادما للعلوم الرياضية[1].

[في نقل البرهان]

وأما نقل البرهان فقد يقال لأخذ المبدأ على أحد هذه الوجوه. فقد يقال للبرهان الذي حدّه الأصغر من علم والأوسط من علم آخر، فيكون العلم الذي منه الحد الأوسط معينا للذي منه الحد الأصغر، كالبراهين التي في علم المناظر المأخوذة من الهندسة[2].

الفصل الخامس عشر
في اختلاف العلوم بالكلية والجزئية

كل صناعة موضوعها أعم من موضوع أخرى ونظريا موضوعها خاص في ذلك الموضوع لأنه ذلك الخاص فقط، فتلك الصناعة التي موضوعها عام[3] كلية

---

[1] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الثانية، الفصل الثامن.

[2] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في نقل البرهان، (ص. 116).

[3] – (ونظريا موضوعها خاص في ذلك الموضوع لأنه ذلك الخاص فقط، فتلك الصناعة التي موضوعها عام) وكتب في الهامش.

بالنسبة إلى الأخرى، والتي موضوعها أخص جزئية. وكل صناعة موضوعها أخص من موضوع أخرى، فإنها بالنسبة إليها على قسمين: إما داخلة فيها أو مرتبة تحتها، على ما بيناه. فالتي تكون الجزئية تحت الكلية، كالطب تحت الطبيعي والطبيعي تحت الإلهي، والتي تكون الجزئية داخلة في الكلية، كالسماء والعالم في الطبيعي، والعلم بأحوال بدن الإنسان في الطب. وأما الكلية، فمنها كلية على الإطلاق، وهي التي موضوعاتها(153/ب) كلية على الإطلاق، أي لا يوجد موضوع أعم منها، مثل الموجود والواحد. فإنّ هذا يعم كل نوع نوع من موضوعات العلوم. ومنها كلية بالإضافة، وهي كل صناعة جزئية تكون تحتها صناعة أخرى. والصّنائع الكلية منها الفلسفة الأولى، أعني العلم الإلهي، ومنها الجدل، ومنها السوفسطائية، وهذه تختلف بالمبادئ وبنحو النظر وبمقدار المعرفة وبالغاية. وذلك لأن مبادئ الفلسفة الأولى المقدمات اليقينية أو المستنتجة عنها، ونحو نظرها تأمل الشيء من كل جهة. ومقدار معرفتها بلوغ الغاية الإنسانية فيما يمكن الإنسان بلوغه في معرفة، وبحسب ما في طبعه. وغايتها الوقوف على قصوى أسباب الموجودات كلها. وأما مبادئ الجدل والسوفسطائية، ونحو نظيرها، وغير ذلك، فستعرفه إذا شرعنا في الكلام في تلك الصنائع.

ونقول: كل علم نظري لموضوعه وجود في الخارج، فموضوعه إما أن يتوقف على مادة جسمية معينة، وهو الطبيعي وما تحته، أو غير معينة، وهو الرياضي. أولا يتوقف على مادة جسمية معينة، وهو الطبيعي وما تحته، أو غير معينة وهو الرياضي. أو لا يتوقف على مادة جسمية وهو العلم الإلهي[1].

[1] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الثانية، الفصل السابع.

الفصل السادس عشر

في اختلاف العلوم في سهولة التعرف، وصعوبته

والعلوم(154/ا)مختلفة في سهولة التعرف وصعوبته. وذلك لأن كل علم موضوعه مجرّد عن المواد البتة؛ وإنما نتكلم في أمور ذهنية فقط، فإدراكه وتعرفه سهل، إذ لا معاوق للذهن عن إدراكـــه. وكل علم موضوعه مادي، فتحصيله عسير، لأن المادة وعوارضهـــا التي تقترن بها تشغل الذهن عن إدراك الصواب فيه، فيعسر على النفس تحصيله كما ينبغي. ولست أعني بالمادة ها هنا المادة الجسمية بل أعم من ذلك، وهو كل ما يتعلق بشيء معين من الموجودات الخارجية. فيدخل في ذلك الإلهي وغيره. وكل علم موضوعه أكثر تجردا عن المواد من غيره، فتعرُّفه أسهل من تعرُّف ذلك. فلذلك كان علم الحساب أسهل من الهندسة، لأن موضوعه أكثر تجرّدا عن المادة. وأما إذا أخذ الحساب أو الهندسة في مادة معينة، فإن تعرُّفهما يكون أعسر. فلذلك كان الموسيقى أصعب من الحساب، وعلم الهيئة أصعب من الهندسة الصِرْفة. وأما العلوم التي لا تنفك موضوعاتها عن المواد، فهي عسرة كالطبيعي والإلهي، فلذلك يعسر الوقوف على الصواب فيهما، ولهذا كثر الاختلاف فيهما جدا دون الهندسة والحساب. وقد يصعب العلم أيضا لأن موضوعه مما لا يدركه الوهم، لكنه غير محسوس. فلذلك صعب العلم الإلهي أيضا.

تمت الجملة الأولى.

(154/ب)، **الجملة الثانية**، في تحقيق الحد والرسم، وتشتمل على فصول[1]:

الفصل الأول

كلام كلي في الحد والرسم وأقسامهما

إن هذا التأليف الذي نحن الآن مجمعون عليه ليس على نمط التأليف الأول، أعني ليس على سبيل تأليف قول جازم، بل على سبيل التأليف التقيّيدي؛ وهو الذي يكون في قوة المفرد، فلا يحسن فيه تصديق ولا تكذيب، كقولنا: حيوان ناطق، فإن هذا في قوة قولنا: إنسان. وأنت تعلم أن مطلب لم، هو بعينه مطلب ما هو عِلّة الحكم في نفسه، أو ما هو علّة التصديق به، وذلك بالحقيقة طلب الحد الأوسط، فيكون بالقياس إلى النتيجة لِمَ هو، وبالقياس إلى الحد الأوسط ما هو. وكذلك إذا كنا نشاهد الحد الأوسط كمسيس النار للخشبة، لم يحسن منا أن نسأل لم كانت هذه الخشبة تحترق؟ وقد علمت أن المتصور منه ما هو بحسب الاسم وهو أضعفها، وأضعف ذلك ما يحصل بذكر اسم الشيء. ومنه ما هو بحسب الحقيقة، وهو أفضلها. وإذا كان للحقيقة مقوِّمات لم يمكن تصورها تصورا[2] حقيقيا إلا بعد تصور مقوماتها، ضرورة أن تلك الحقيقة ليست إلا جملة تلك المقومات. وكل جملة فإنها تستحيل أن توجد في الخارج أو في الذهن بدون وجود أجزائها. وكذلك يستحيل أن(155/ا) تعدم في الخارج أو في الذهن إلا إذا عدم بعض أجزائها أو كلها. فإذاً مهما تصورت المقوِّمات

---

[1] وهي في الجملة خمسة فصول.

[2] - (تصورا) وكتب في الهامش.

كلها، وجب أن تكون الحقيقة المؤلفة منها مُتصورة. ومهما لا تُتصور بعض تلك المقومات، لم تكن الحقيقة متصورة، فيلزم أن يكون القول المؤلف من المفردات الدالة على المقومات كلها دالا على تلك الحقيقة معرِّفا لها تعريفا حقيقيا. لكنا إذا لم نكن عرفنا بعد وجود تلك الحقيقة، كان ذلك تعريفا لمفهوم الاسم، فإذا عرف وجودها صار بعينه معرِّفا للحقيقة. وقد يكون المعرِّف لمفهوم الإسم لا يصلح لتعريف الحقيقة، وذلك إذا كان مؤلفا من عرضياتها. وقد يعرَّف مفهوم الاسم من اسم آخر أشهر منه، كتعريفنا البشر بأنه الإنسان، وهذا تعريف لغوي. وقد يعرّف المثال كتعريفنا النفس بأنها التي للبدن، كالملك للمدينة. وقد يعرّف بالعلامة، كتعريفنا الاسم بأنه الذي يدخله حرف الجر والتنوين. فيكون إذا من معرّفات مفهوم الاسم ما يستعد لتعريف الحقيقة، ومنها ما ليس كذلك. وقد جرت العادة بأن يسمى الموقِع للتصديق حجة، سواء كان قياسا أو استقراء أو تمثيلا، وأما ما يوقع التصور، فإن كان مفردا فلسنا نعرف له اسما، وإن كان مؤلفا فقد يسمى قولا شارحا. وقد يخص بذلك ما يفيد تصور مفهوم الاسم،(155/ب) وأما ما يفيد تصور الحقيقة فيسمى حدا. وقد يسمى بالحد ما يفيد التصور بالذاتيات كيف كان. ويسمى ما يفيد التصور بالعرضيات رسما. وقد يطلق الحد على ما يفيد التصور بالعرضيات أيضا. ونقول: ما يفيد التصور، إما أن يميّز المعرّف تمييزا تاما، أي عن كل ما يغايره، فإن كان من الذاتيات فهو الحد التام، وإن كان من العرضيات فهو الرسم التام. وإن لم يُميِّزه عن كل المغايرات، بل عن بعضها، فيكون تعريفه له تعريفا يدخل معه فيه غيره، فإن كان من الذاتيات فهو الحد الناقص، وإن كان من العرضيات فهو الرسم الناقص. والحد التام إن اشتمل على جميع المقوِّمات حتى يكون مساويا للمحدود في المفهوم كما هو مساو له في العموم، فذلك هو الحد الكامل، وإلا فهو التام الغير الكامل. وكذلك الرسم التام، إن ذكر فيه

جنس قريب أو بعيد أو فصل فهو الرسم الكامل، وإلا فهو الرسم التام الغير الكامل. والحد الذي ليس بكامل منه ما يسمى مبدأ برهان، ومنه ما يسمى نتيجة برهان[1].

الفصل الثاني

في تحقيق كل واحد من أصناف الحدود

الحد في اللغة هو المنع. سمي البواب حدادا لمنعه الطُّرَاق، وسمي الحديد حديدا لامتناعه عن الانفعال. ومنه حدود الدار لأنها تمنع دخول غيرها فيها.(156/ا)ومنه الحدود الشرعية لأنها تمنع العصاة من الإقدام على المعاصي. وأما في اصطلاح الفلاسفة، فالحد ما ذكرناه في الفصل المتقدم. إلا أن ما ذكرناه هناك لم يكن شيئا يعتد به، وأولى ما يسمى حدا هو الكامل.

في الحد الكامل

هو قول يدل على ماهية الشيء، ويكون مشتملا على مقوماته كلها. ومقومات الشيء منها عامة له ولغيره، ومنها خاصة به. وهذه المقدمات تذكر في الحد الكامل على وجهين: أحدهما أن يصرح بكل واحد منها، كقولنا: في تحديد الإنسان أنه جوهر ذو امتدادات ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة وله نفس لها قوّة تغذ ونمو وحس وحركة إرادية، ولها أن تعقل المعقولات وتفعل الأفعال الفكرية. وثانيها أن يؤتى بالجنس القريب فتدخل فيه جميع المقومات المشتركة، ثم يؤتى بالفصول كلها

[1] **النجاة**، القسم الأول في المنطق، فصل في طريق اكتساب الحد، (ص. 122).

كتحديدنا الإنسان بأنه حيوان ناطق. فقولنا: حيوان يتضمن جميع المقومات المشتركة، وقولنا: ناطق يتضمن جميع المقومات الخاصة. وكتحديد الحيوان بأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة. ولو اقتصرنا بعد الجسم على الحساس دون المتحرك بالإرادة، أو على المتحرك بالإرادة دون الحساس، لم نكن استوفينا ذكر(156/ب) جميع المقوِّمات، فلم يكن ذلك حدا كاملا.

في الحد التام الغير كامل

هذا الحد هو ما يُميِّز الشيء عن كل ما يغايره تمييزا ذاتيا مع إخلاله ببعض الذاتيات التي لا يوجب إخلالها خللا في التمييز، ومع عدم التعرض للعرضيات، أي يكون المذكور فيه ذاتيات الشيء فقط مع الإخلال ببعضها. وإلا فهو كامـــل، فتارة يكون الإخلال بالجنس إما القريب، كقولنا: في تحديد الحيوان أنه الحســـاس المتحرك بالإرادة، وإما البعيد، كقولنا: هو ما له نفس لها أن تحس وتتحرك بالإرادة، فإن هذا أخل فيه بذكر الجسم. وقد يؤتى بالجنس البعيد مع الفصل، كقولنا في تحديد الإنسان: إنه جسم ناطق. وتارة يخل ببعض الفصول، كقولنا في تحديد الحيوان: إنه جسم ذو نفس حساس. ولا شك أنه كلّما كان مشتملا على ذاتيات أكثر كان إلى الكمال أقرب، وكانت إفادته التصور أكثر. وبعض المتأخرين جدا، يسمونه بالحد الناقص، وذلك ظاهر لنقصانه عن درجة الكمال، لكنه تام في التميِّيز الذاتي، فلهذا جعله الأقدمون تاما.

في الحد الناقص

وأما الحد الناقص باصطلاح الأقدمين، فهو ما يميز الشيء عن بعض ما يغايره، تمييزا ذاتيا، كقولنا في تحديد الإنسان: إنه حيوان أو إنه جسم حساس.

(157/ا) وبعض المتأخرين يقدح في صحة هذا، ويزعم أنه لا يفيد تعريفا البتة، ولم يزد في بيان ذلك على قوله: إن العام لا يعرف الخاص لأنه لا يستلزمه. فنقول: إنه وإن لم يستلزمه بخصوصيته لكنه يعرفه بوجه ما، فيتميز عن بعض الأشياء. فإنه لو قال قائل: ما الاسقولوفندريون؟ فقيل: هو نبات، استفاد السائل بذلك معرفة ما وقناعة، ولا شك أن ذلك مفيد. وأفضل الحدود هو الحد الكامل، لأنه مع إفادته يميز الحدود عن كل شيء يفيد تصوره بكنهه، حتى كأنه عنوان الذات. وينبغي أن لا يشوبه شيء من العرضيات، لئلا يدخل في الحقيقة ما ليس فيها. فلذلك لا يحسن أن يقال في تحديد الإنسان: إنه حيوان ناطق مائت، لأن المائت خارج عن حقيقته غير مقوم[1].

الفصل الثالث

في لواحق الحـــدود

في تقسيم الماهيات بحسب الحدود

لما كان المذكور في الحد هو مقومات الشيء، فما ليس له مقوّمـــات لا يكون له حد. وكذلك ما لا يكون مقوّما لغيره لا يدخل في حقيقة ذلك الغير، إذ قد بينا أن الحد لا نذكر فيه إلا المقوِّمات فقط. فعلى هذا تكون الماهيات بحسب الحدود على أربعة أقسام: لأن كل ماهية فلا بد وأن تكون إما بسيطة أو مركبة، وعلى كلا[2] التقديرين، إما أن تكون داخلة في حقيقة(157/ب) غيرها أو لا تكون.

---

[1] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الرابعة الفصل الرابع.

[2] في الأصل (كلى).

فالقسم الأول، أن تكون بسيطة ولا تدخل في حقيقة غيرها، فلا تحد لأنها لا مقوم لها ولا تدخل في حد لعدم دخولها في حقيقة.

والقسم الثاني، بسيطة تدخل في حقيقة غيرها لا تحد لبساطتها، وتدخل في حد غيرها لدخولها في حقيقته.

والقسم الثالث، مركبة لا تدخل في حقيقة أخرى، فيمكن حدها لتركبها، ولا تدخل في حد لعدم دخولها في حقيقة.

والقسم الرابع، مركبة تدخل في حقيقة أخرى، فيمكن حدها لتركبها، وتدخل في حد غيرها لدخولها في حقيقته.

في أن الحد التام هل يمكن اكتسابه بالبرهان أم لا

اكتساب الحد بالبرهان على وجه يكون الحد هو الحد الأكبر في القياس، والمحدود هو الأصغر غير ممكن، لأنه حينئذ إما أن يكون حكم الكبرى أن الحد حد الأوسط، فيستحيل إذا صدقت أن يكون الحد حد الأصغر ضرورة أن الأصغر والأوسط لا بد وأن يكون بينهما مغايرة بوجه ما، وإلا كانا شيئا واحدا من كل الوجوه، فيلزم أن يكون ذلك القياس مصادرة على المطلوب، وأن يكون المطلوب هو بعينه الكبرى. ولا شك أن ذلك مما لا يفيد وهْمًا فَضْلاً عن عِلْمٍ. وإذا كان الأصغر مغايرا للأوسط استحال أن(158/ا) يكون حدهما واحدا، لأن حد الشيء لا يكون إلا له، وإلا لم يكن مميزا له عن كل ما يغايره، فلم يكن حدا تاما، هذا خلف. أو يكون حكم الكبرى أن الحد ثابت للأوسط، فينتج أن الحد ثابت للأصغر، فلا يلزم أن يكون حدا له بل ولا يحتاج إلى هذا أيضا، لأن حد الشيء من مقوِّماته، وثبوت مقومات الشيء مما يستغني عن البرهان. وليس لقائل أن يقول: إن ما ذكرتموه لازم في كل برهان، لأن الحد الأصغر إما أن لا يكون مغايرا للأوسط بوجه ما، فيكون ذلك

مصادرة على المطلوب، أو يكونان متغايرين، فلا يلزم من ثبوت الأكبر للأوسط ثبوته للأصغر المغاير له، إذ لا يلزم أن يكون حكم المتغايرين واحدا، لأنا نقول: إن حكم الكبرى ليس بأن الأكبر ثابت لعنوان الأوسط، بل لما قيل له: الأوسط، ومن جملة ذلك الأصغر، ولا يمكن ذلك في الحد بأن يكون حكم الكبرى أن الحد ثابت لما قبل الأوسط الذي هو الأصغر، لأن حد ما يقال له كذا لا بد وأن يوجد فيه حقيقة ذلك الوصف، فإن حد المتحرك لا يجوز أن يقتصر فيه على حقيقة الجسم فقط، بل المحدود هو الجسم الذي عرض له الحركة. وأيضا فإن حد الشيء مؤلف من مقوماته، ويستحيل أن يكون ثبوت شيء لشيء ما أعرف له(158/ب) من ثبوت مقوماته له، حتى يمكن جعل ذلك الشيء حد الوسط لإنتاج المقومات. وأما اكتساب الحدود بالبرهان على وجه يبرهن مثلا على أن حدا جنس قريب للمحدود، وأن كذا فصله، وأن القول المؤلف من الجنس القريب والفصل حد، فيلزم أن يكون المؤلف من كذا وكذا حدا لكذا. ولا شك أن هذا جائز، فإن قيل: إن الجنس والفصل مقومات، وثبوت المقومات أعرف من كل شيء، قلنا الأمر كذلك، ولكن فرق بين إثبات أن كذا ثابت لكذا، وبين أنه جنس له أو فصل، فإن الأول غني عن البرهان، ولا كذلك التالي[1].

في مشاركة الحد والبرهان

إن بين الحد والبرهان مشاركة من جهة، وذلك لأن الحد الأوسط إذا كان ذاتيا للأكبر، أو كان الأكبر ذاتيا له كان أحدهما لا محالة داخلا في حقيقة الآخر، وهو داخل في البرهان على أنه جزء لكل واحد منهما. مثاله لو قيل: لَمَ انكسفَ القمر،

[1] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الرابعة، الفصل الثاني.

فنقول: لأنه قابل الشمس وتوسطت الأرض بينهما، وكل مستضيء بالشمس تتوسط الأرض بينهما فإنه ينمحي ضوءه، ولو قيل: ما الكسوف القمري، فنقول: هو انمحاء ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس عند المقابلة، فيكون الحد الوسط ها هنا جزء هذا الحد الكامل للكسوف. وكذلك الحد الأكبر ها هنا هو جزء الحد الكامل للكسوف.(159/ا) ويسمى الحد الذي هو في مثل هذا البرهان حدا أوسط، حدا هو مبدأ برهان. والحد الذي هو في مثلـــه حدا أكبر، حدا هو نتيجة برهان. وبمجموعها يكون الحد الكامل. ولما كان الحـــد الكامل مشتملا على جميع مقوِّمات المحدود، لم يمكن أن يزاد أو ينقص. أما الزيادة فلأن الزائد يكون خارجا عن ماهية المحدود فلا يكون داخلا في الحد، وأما النقصان فلأنه حينئذ لا يكون مشتملا على جميع المقومات فلا يكون كاملا، ويستحيل أن يكون للشيء حدان كاملان[1] لأن جميع مقومات الشيء هي شيء واحد[2].

الفصل الرابع

في تحقيق كل واحد من أقسام الرسم

الفرق بين الرسم وبين الخاصة، مع اشتراكهما في أن كل واحد منهما عرضي، أن ذلك العرضي إن اعتبر من جهة ما هو مميز، معرف لما هو عارض له، سمي رسما. وإن اعتبر من جهة ما هو مختص به، سمي خاصة. وقد فرق بينهما كثير من الفضلاء، بأن ما كان من ذلك مؤلفا فهو رسم، وما كان من ذلك مفردا فهو خاصة، وهو مُشْكل. فإن كل واحد منهما قد يكون مفردا وقد يكون مؤلفا.

---

[1] – (لا يكون كاملا ويستحيل أن يكون للشيء حدان كاملان) وكتب في الهامش.

[2] **البرهان من كتاب الشفاء**، المقالة الخامسة، الفصل الخامس.

في الرسم الناقص

هو ما يميز الشيء عن بعض ما يغايره تمييزا عرضيا، كتعريفنا الإنسان بأنه البادي البَشَرة.

في الرسم التام الغير الكامل

هو ما يميز الشيء عن كل ما يغايره تمييزا عرضيا. وإنما يتم ذلك بذكر خاصته المطلقة، سواء كانت مفردة، كتعريفنا الإنسان(159/ب) بأنه الضاحك، أو كانت مؤلفة من أعراض عامة. ويكون المجموع خاصة، كتعريفنا الإنسان بأنه البادي البشرة المشاء[1] على رجلين، العريض الأظفار، فإن كل واحد من هذه عرض عام، والمجموع خاصة مطلقة. وكلّما كثرت الخواص في الرسم كان أتم وأفضل، لأن الاطلاع على الشيء يكون أكثر. وأفضل الخواص للتعريف هي العامة اللازمة، فإن كانت مع ذلك بينة اللزوم فهي أفضل.

في الرسم الكامل

هو ما يتألف من خاصة الشيء مع بعض أجناسه. وكلّما كان الجنس أقرب كان الرسم أكمل، كتعريفنا الإنسان بأنه الحيوان الضاحك. والرسم أعم وجودا من الحد، إذ كل محدود يمكن رسمه، وليس كل مرسوم يمكن حده، لأنه قد يكون مفردا، وشرط المحدود أن يكون مركبا.

---

[1] في الأصل(المشى).

الفصل الخامس

كالخاتمة لهذا الفن ونذكر فيه:

أقســـــام المخـــاطبـــات البرهانيـــة

المخاطبات البرهانية على أربعة أقسام: مخاطبة التعليم والتعلم، ومخاطبة العناد البرهاني، ومخاطبة المشتركين في استنباط الرأي، [ومخاطبة الامتحان البرهاني].

[مخاطبة التعليم والتعلم]

ومخاطبة الامتحان العلمي في العلم والتعليم يقال على شيء يصدر عن شخص ليحصل عند غيره علم أو ملكة اعتيادية على فعل ما، والذي نتكلم الآن فيه هو التعليم العلمي، وهو مخاطبة أو ما يقوم مقامها. يقصد بها معرفة شيء ما قد كان مجهولا جهلا بسيطا، فيلزم ضرورة أن يكون ذلك المجهول(160/ا) قد عرف بوجه ما، إذ قد بيّنا فيما سلف أن المطلوب تعلمه لا بد وأن يكون معلوما من جهة ومجهولا من جهة. وإنما يمكن استعلامه بمعلومات، إذ قد بيّنا أيضا أن كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق. وكل معلم صناعة يقينية فينبغي أن يكون قد اجتمعت فيه ثلاثة شروط: أحدها، أن يكون مستحضرا لأصول تلك الصناعة استحضارا يمكنه أن يأتي بها وببراهينها متى شاء وفي أي وقت طولب به، على وجه يمكنه أن يفهم ذلك غيره. وثانيها، أن يكون قادرا على استنباط ما لم يذكر و لم يكتب في كتاب من أصول تلك الصناعة. وثالثها، أن يكون له قدرة على تلقي ما يَرِدُ عليه من الشبه والمغالطات

الخاصة[1] بتلك الصناعة، فيحلها ويزيل التشكك الحاصل منها. وقد يكون من المتعلمين من لا يطيق البرهان في أول الأمر، فعلى المعلم مخاطبته بما يليق بذهنه من الأقاويل الجدلية، بل من الخطابية والشعرية. وأما التعليم المكتوب فينبغي الاقتصار فيه على الأقاويل العلمية إلا للاستظهار وتكثير الحجج كما فعله المعلم الأول في كثير من مباحث العلم الطبيعي. وقد يحسن ذكر هذه الأقاويل الجدلية وغيرها في مبادئ العلوم كما فعله الفاضل أبقراط في تبْيينه، في أوّلِ الطّبِّ، أنّ الركن لا يجوز أن يكون واحدا. وينبغي أن ترتب الصنائع ترتيبا يكون أسهل على المتعلم. فبعض الصنائع(160/ب) ينبغي أن يكون ترتيبها منتظما، وهو أن المتأخر منها لا يتوقف بيانه إلا على المتقدم، وذلك كالهندسة، ومنها ما ينبغي أن يكون ترتيبها غير منتظم لأن الجمهور في أكثر الأمر يسامحون بالترتيب ويؤثرون الابتداء بالمشهورات. والمتعلم إما أن يكون مبتدءا في التعليم أو مراجعا في شيء أُشْكِل عليه، إما لفظ لم يفهم معناه، أو قضية لم يتضح له صدقها، ومع ذلك فليس عنده معاندة في شيء، وإما أن يكون عنده مع ذلك معاندة في شيء. وعلى المعلم أن يصغي إلى المتعلم في كل ما يسأله مما له تعلق بالمبحوث عنه، ثم يُفْهِمه ما يَشْكُل عليه منه، ثم يعطيه البرهان على صدقه. وللمتعلم بعد ذلك مراجعة ما أُتِيَ به، وأن يسأل عن كل ما يَشْكُل عليه، ثم على المعلم أن يجيبه عن ذلك، وما يزالان[2] كذلك حتى يُبَيَّن المطلوب.

[مخاطبة العناد البرهاني]

ولنقل في العناد البرهاني: والعناد البرهاني إنما يكون مع الجاهل جهلا مركبا. وذلك إما أن يكون في مبادئ الصناعة، وإما أن يكون فيما بعد مبادئها. وعلى كلا[3]

---

[1] في الأصل(الخاصية).

[2] في الأصل(لا يزالا).

[3] في الأصل(كلى).

التقديرين، فإما أن يكون ذلك عن قياس أو لا عن قياس، بل توهم فقط. وما كان عن قياس، ففي ذلك القياس غلط لا محالة، إما في صورته أو مادته، فإما أن تكون مادته من تلك الصناعة أولا تكون. فالغالط في المبادئ ليس على صاحب تلك الصناعة الكلام معه، إذ قد بيّنا أن كلام صاحب كل صناعة إنما(161/ا) هو مع من بني على مبادئها. والغالط فيما بعد المبادئ إن كان لا عن قيـــاس، فعلى صاحب تلك الصناعة تعريفه بما غلط فيه، وإقامة البرهان على الحق في ذلك. وللغالط النظر فيما يأتي به ومساءلته ما يشكل عليه من ذلك، ومعاندته فيما له فيه عناد مما هو داخل في الصناعة إلى أن يتضح له المطلوب ويزول الغلط. وإن كان الغلط عن قياس، فذلك القياس إن كان فساده من جهة صورته، فعلى صاحب تلك الصناعة بيان فساده، ثم إقامة البرهان على الصواب في ذلك. وإن كان فساده من جهة مادته، وكانت مادته ليست من تلك الصناعة، فليس على صاحب تلك الصناعة النظر في مقدمات ذلك القياس، وله منعها، وعليه إقامة البرهان على الصواب في ذلك بعد الإخبار به. وإن كانت مادته من تلك الصناعة، فعلى صاحب تلك الصناعة إبطالها وإقامة البرهان على الصواب. والكامل في الصناعة يشعر بسرعة بمواضع التمويه فلا يسلمها، ويكشف ما فيها من التلبيس.

[المخاطبة المستعملة في استنباط الرأي]

ولنقل في المخاطبة المستعملة في استنباط الرأي: هذه المخاطبة كأنها مؤلفة من مخاطبة التعليم والعناد، إذ كل واحد من المباحثين يكون معلما ومعاندا، إلى أن يتضح الحق بالبرهان. وأي واحد منهم أبطل قياس الآخر فهو محمود عنده، بخلاف الجدل المقصود(161/ب) منه الغلبة. وكذلك أيهم سبق إلى الرأي الحق حمدوه. وينبغي أن

يكون الباحثون على هذا الوجه متقاربي القوة في تلك الصناعة فيكون كل واحد منهم معلما ومتعلما[1].

[مخاطبة الامتحان البرهاني]

ولنقل في الامتحان البرهاني: وهو المخاطبةُ المقصود بها مغالطة الإنسان في صناعته بما هو داخل فيها، ليوقف على مقدار قوته فيها. ولِلْمُمْتَحِنِ النظر في القياس الذي يمتحن به، فيعتبر صورته ومادته، فلا يسلم من مقدماته إلا ما كان منها متيقنَ الصِّدق.

ومن ها هنا فلنختم الكلام في البرهان، حامدين لله ومصلين على خير خلقه محمد وآله وصحابته.

[1] في الأصل(معلم ومتعلم).

كـــتـــاب طـــوبيقا[1]

وهو كتاب الجدل، ويشتمل على فصول[2]:

الفصل الأول

في ماهية الجدل ومرتبته

المفهوم في العرف من لفظة الجدل هو، التسلط بالخطاب المشتمل على قوة في الإلزام، وعلى فضل[3] قوة وحيلة في البحث، لقطع الخصم. وقد حدّها المعلم بأنها: طريق يتهيّأ لنا بها أن نعمل من مقدمات مشهورة قياسا في كل مسألة بقصد، وأن يكون إذا أجبنا جوابا لم نأت فيه بما يناقض وضعنا[4]. ويشبه أن يكون مراده بالطريق

---

[1] في **الفهرست** المقالة السابعة، الفن الأول: "**طوبيقا** ومعناه الجدل". وفي **مفاتيح العلوم**، الفصل الـــسادس في طوبيقي: "اسم هذا الكتاب **طوبيقي**، ومعناه المواضع، أي مواضع القول يذكر فيه الجـــدل، ومعنى الجـــدل: تقرير الخصم على ما يدعيه من حيث أقر حقاً كان أو باطلاً، أو من حيث لا يقدر الخصم أن يعانده لاشتهار مذهبه ورأيه فيه، لأنه يزري على مذهبه ورأيه فيه"، وهو عنوان للأصل اليوناني، (*τοπιχα, Topica*).

[2] وهي في الجملة أربعة عشر فصلا.

[3] في الأصل(فصل).

[4] Aristote, *Organon V, Les topiques*, LI, ch. 1, 100a 18.
- أرسطو، **الجـــدل**، ج. 02، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المقالـــة الأولى، الفـــصل الأول، 100ا 18 (ص. 489).

الصناعة، وهي ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما (162/ا) نحو غرض من الأغراض، صادرة عن بصيرة بحسب الممكن فيها. وقوله: يتهيأ لنا بها أن نعمل من مقدمات مشهورة قياسا في كل مسألة بقصد، ليس مراده أن الجدلي هو الذي يقدرعلى ذلك دائما، بل بحسب ما تقتضيه الصناعة، وإن تخلفت الغاية في بعض الأوقات، كما أن الطب يحفظ الصحة ويزيل المرض، ولكن ليس دائما بل بحسب الممكن، وكما أن عجز الطبيب عن حفظ بعض أنواع الصحة أو إزالة بعض أنواع المرض لا يوجب القدح في صناعته، كذلك العجز عن إتيان القياس في مسألة ما أو انقطاع المجادل في بعض الأوقات، لا يوجب القدح في صناعته. وكما أن الطبيب الفاضل ليس هو الذي يزيل كل مرض ويحفظ كل صحة، بل الذي يستعمله في الصحة والمرض جميع ما يقتضيه الطب، وإن تخلفت الصحة، كذلك المجادل الفاضل، هو الذي يستعمل في كل مقام ما تقتضيه صناعة الجدل، وإن انقطع وقتا بعد أن لا يكون تَرَك شيئا مما ينبغي أن يقال حتى يصح أن يقال: لو كان قال كذا وكذا لم ينقطع. ويعني بالمقدمات المشهورة، القضايا التي فرغنا من معرفتها في أول **كتاب البرهان**، وهي التي يعم الاعتراف بها. وتكون هذه مقدمات باعتبار كونها خبر قياس أو صالحة لأن تجعل خبر قياس. ويعني بالقياس ها هنا نفس الحجة، وإن كانت(162/ب) استقراء، ولا يريد به ما تكون النتيجة لازمة له لزوما حقيقيا، بل ما يكون اللزوم مشهورا، بأن تكون صحة القياس مشهورة، وإن لم يكن صحيحا في نفس الأمر. ويريد بالمسألة كل قضية تعرض للإثبات والإبطال وإن لم يسأل عنها بالفعل، بل يكفي كونها من شأنها أن يسأل عنها. ويريد بالوضع ما يسمى في العلوم مطلوبا، وهو بعينه المسألة، إلا أن المجيب إنما يخاطب بدعواه على سبيل الإخبار لا على سبيل المسألة، فلهذا جعل دعواه وضعا لا مسألة. وأما مرتبة هذه الصناعة فينبغي

أن تكون متقدمة على جميع الصنائع القياسية المنطقية ما عدا **كتاب البرهان**، وذلك لأجل مشاركتها البرهان في عموم الاعتراف بمقدماتهما، وكون مطالبهما كلية.

الفصل الثاني

فـــي منفعـــة الجـــدل

الغرض من هذه الصناعة هو الإلزام والإقناع. وليست تنفع صاحبها بالذات في معرفة الحق، لأن الحق إنما يفيده ما يفيد الجزم وهو البرهان. وأما ما يفيد الظن فلا كثير غَنَاءَ له، فإن الظن لا يغني من الحق شيئا، لأن الظن في الحقيقة جهل، أما إن كان كاذبا فهو جهل مركب، وأما إن كان صادقا فلأنه لا يمنع الشك، فلا يكون العلم حاصلا. وأما نفع هذه الصناعة بالذات، فهو في المحاورة مع الغير. لكنها قد تنفع صاحبها بالعرض، وذلك إما(163/أ) لا بما هي قياس، بل إما بما يتبع النتيجة وهو غلبة الخصم عند من تكون الغلبة مقصودة عنده، أو بما تعد لمعرفة البرهان، وذلك إما بترجيح القياسات المؤلفة من المقدمات المشهورة المنتجة لطرفي النقيض في المطلوب ترجيحا بعد ترجيح، حتى يلوح الحق بالبرهان؛ وإنما كان إنتاج طرفي النقيض ممكنا في الجدل متعذرا في البرهان، لأن الحق لا يلزمه الباطل، ومقدمات البرهان حقة في نفسها، فلا يلزمها إلا ما هو حق في نفسه. فلو تصور أن ينتج عن برهان ين طرفا النقيض، لزم أن يكون النقيضان صادقين، وذلك محال. وأما الجدل فمقدماته لا يجب أن تكون حقة في نفسها، بل في المشهور. فكثيرا ما تكون كاذبة فلا يمتنع أن يشتهر ما يلزمه النقيضان. وقد تنفع صناعة الجدل في البرهان بوجه آخر، وذلك لما في معرفة المقدمات المشهورة من الإعانة على مقدمة المقدمات الحقة البرهانية، وذلك لأن

المشهور أعم من الأوّلي. فإذا عرفت المشهورة ثم عرف الفرق بين الأوّلية منها وبين المشهورة الصرفة، عرفت البرهانية. وأيضا يحصل بمعرفة هذه الصناعة كمال المعرفة بالبرهان، إذ يشتركان في أن مقدماتهما مشهورة، فإذا عرف الفرق بين مقدماتهما لزم ذلك كمال المعرفة بالبرهان، إذ في معرفة التفرقة بين المتشاركات(163/ب) في شيء زيادة المعرفة بكل واحد منهما. وأيضا فإن العلوم البرهانية لها مبادئ، فإذا لم تكن عليها حجة نفر المتعلم منها، ومما ينبني عليها، فإذا أقنع فيها من لا يطيق البرهان بمقدمات يسلمها، زالت النفرة. وأيضا فإن المصالح الشركية إنما تتم باجتماع الناس على عقائد، كوحدانية الصانع تعالى، ووجوب الميعاد، فإذا أُقْنِعَ في ذلك من لا يطبق البرهان بالأقاويل المشهورة انتفع بجودة الاعتقاد وزوال الشبه، وانتظمت المصالح الشركية. ومن الناس من يكون له قوة على الجدل بالطبع أو بكثرة الممارسة للبحث. لكن إذا كان ذلك خاليا عن معرفة قوانين هذه الصناعة، كان انقطاعه أكثر مما لو كان عارفا بها لا محالة. ونقول: لما كانت الحاجة إلى البرهان هو إفادة الحق في نفسه، لم يحتج في استعماله إلى أكثر من ترتيب مقدماته، الترتيب الذي ذكرناه في **كتاب القياس**. وأما الجدل فلما كان الغرض منه الإلزام بما هو عند النّاس حقّا، وإن لم يكن حقّا في نفسه؛ وطبائع النّاس مختلفة، وآراؤهم متفننة، فلذلك قد يضطر الجدلي إلى ضروب من الحيل يتلطف بها في إلزام الخصم، بل ربما افتقر إلى اللجاج والخروج عن الإنصاف، بل ربما افتقر في نصرة الباطل، كما إذا كان الرأي النافع (164/ا) الذي يفتقر إلى تقريره الجدلي مخالفا للحق باطلا، كما إذا أريد أن يثبت عند العامة أن الله تعالى في السماء وإلا ظنوا أنه معدوم[1]، إذ عندهم أن كل موجود فهو في جهة.

[1] في الأصل(معدوما).

الفصل الثالث

فـــي المطالـــب الجدليـــة

قد علمت أن المطالب ما هي، وكم هي. إلا أن الجدلي لا يسأل عن الماهية ابتداء، ولا عن لِمّية الشيء في نفسه، فإن ذلك التماس التعلم، وهو غير لائق بالجدلي. فإن أراد ذلك من غير خروج عن رتبة المقاومة والمنازعة، فطريقه أن يقول: هل عندك أن ماهية كذا كذا أو ليس؟ وهل عندك أن سبب كذا أو ليس؟ وله أن يسأل عن معنى لفظ استعمله الخصم إذا لم يكن معناه مشهورا، أو كان يحتمل أكثر من المعنى الواحد، إما على سبيل الاشتراك وهو أولى بجواز السؤال عن معناه، أوعلى سبيل التشكيك. والأحسن أن يستعمل سؤاله على ذكر المعاني التي يحتملها اللفظ، كما لو استعمل الخصم لفظة العين، فإن الأحسن أن يقول: ما تعني بالعين العضو الباصر أو الذهب أو المطر أو ينبوع الماء، أو كذا وكذا؟ فإن في ذلك إظهارا لعذرة في السؤال عن الماهية وتنبيها على استحضار المعاني، وذلك مما يوقع عند الخصم جبنا ما عن المنازعة، وإيهاما للحاضرين (164/ب) بأنه من أهل العلم والخبرة بما يقوله. وأما السؤال عن الهلّية فتشتمل على الوضع والمقدمة.

الفصل الرابع

فـــي الأوضـــاع الجدليـــة

الوضع يقال عند الحكماء على معان. فإنه يقال: وضع للمقولة التي عرفناها في **قاطيغورياس**. ويقال للتحديد: إنه وضع. ويقال لاقتضاب الشيء بلا حجة، وهو

مما يحتاج إلى حجة: إنه وضع. ويقال للاصطلاح على الشيء: إنه وضع. ولهذا يقال: الألفاظ تدل بالوضع، والمقدمة الشرطية تسمى وضعا. وكذلك يقال: قياس وضعي، أي من مقدمات شرطية. والرأي المبدع وهو المضاد المشهور إذا أريد بما يسَّره من حجة أو قول فاضل أو جماعة من الفضلاء سمي وضعا. ونعني ها هنا بالوضع ما سميناه في العلوم مطلوبا. فالأوضاع الجدلية في المطالب الجدلية، وهي القضايا التي تعرض لإبطال السائل وحفظ المجيب ونصرته لها. ونقول: ليس كل قضية تصلح لأن تجعل وضعا. فإن الوضع لا يجوز أن يكون مشهورا مطلقا، فإن الأمر الذي لا يشك أحد في ثبوته غني عن الإثبات، ومن تعرض لإبطاله فقد تعرض لأن يضحك منه ولا يسمع منه ولا يوجد ما هو[1] أعرف منه عند النّاس ليبهته به، إذ المشهورات عند الجمهور بمنزلة الأوّليات،(165/ا) اللهم إلا أن يكون ذلك المشهور المطلق قد خالفه المشهورون بالفضيلة وجودة الرأي كالحكماء أو كثير منهم، أو واحد مشهور بزيادة العلم كالمشهور عند العامة أن السماء مسطحة بسطح مستو وأنها مرئية، وأن هذه الزرقة المشاهدة هي لونها، وكذلك قيد ذلك الرأي بقيد يزيل الشهرة، كقولنا: هل ينبغي أن يكرم الوالدان إذا كانا كافرين؟ فإن هذا القيد مما يهدم شهرة[2] وجوب إكرام الوالدين، فيتوقف فيه ويحتاج إلى تقريره بحجة كما كانت مخالفة الحكماء للآراء المشهورة المذكورة مزيلة لشهرتها، فحينئذ يكون للجدلي النظر فيها وتأييدها أو إبطالها بحجة من المشهورات. ويعرف من هذا أن الوضع لا يجوز أن يكون شنعا، أي مضادا للمشهور، لأن ذلك مما لا يصغى إلى قائله، ويظن الجمهور بقائله الخروج عن واجب العقل، اللهم إلا أن يكون مؤيدا كما قلنا بقول الأفاضل أو واحد مشهور بالفضل كقول الحكماء: إن الله تعالى ليس في السماء، وأن الخلاء محال. وكذلك إذا قُيِّد، كما

---

[1] – (ما هو) وكتب في الهامش.

[2] في الأصل(شهوة).

قلنا، بقيد يزيل الشنعة، كقولنا: هل ينبغي أن يهان الوالد إذا كفر. ولا يجوز أيضا أن يكون الوضع الجدلي مما يفتقر في إثباته أو إبطاله إلى أقاويل كثيرة لا يتسع لها محفل واحد أو لا يقوى الحاضرون(165/ب) على ضبطها، فإن انفصال المجلس من غير إتمام المطلوب مما يسيء الظن بالمجادل، ويظن أنه انقطع و لم يتم مطلوبه. وأما الوضع الخاص بصناعة فلا يجوز أيضا أن يكون مجمعا على ثبوته أو نفيه فيها، كما لو رام الفقيه إثبات وجوب صيام رمضان أو إبطاله. وكذلك لا يجوز أن يكون البرهان عليه قريبا جدا، لأن ذلك البرهان يمكن إيصاله إلى الذهن بسهولة، ولأنه مما لا يختلف فيه. ولا يجوز أيضا أن يكون الوضع مما لا يمكن استعمال المقدمات المشهورة في إثباته، ولا في إبطاله. وموضوع الوضع الجدلي لا يختص بمقولة، بل يدخل في كل واحد من المقولات العشرة وغيرها، فلذلك لا تختص أوضاعه بصناعة دون أخرى. وينبغي أن يكون الموضوع في الوضع الجدلي كليا، فإن الجزئي قلّما تشتهر أحواله التي يمكن جعلها حدودا وسطى. وأما محمول الوضع، فيجوز أن يكون حد الموضوع ومقوِّما له، فإن ذلك وإن كان ممنوعا في البرهان فهو جائز في الجدل، إذ في الجدل لا يشترط أن يكون ذلك الحد وذلك المقوم حدا في الحقيقة أو مقوما في الحقيقة، بل في الشهرة. ونقول: محمول الوضع، إما أن يكون دالا على كمال حقيقة الموضوع، أو لا يكون. والأول هو حدّه أو اسم(166/ا) مرادف له، والثاني إما أن يكون مقوِّما له وهو المعني ها هنا بالجنس، سواء كان جنسا بالمعنى الذي عرفناه في **إيساغوجي**[1]، أو فصلا. وإن لم يكن مقوما له، فإما أن يكون مساويا له في العموم والخصوص وهو المعني ها هنا بالخاصة سواء كان خاصة بالمعنى الذي لخصناه في **إيساغوجي** أو رسما، وإن لم يكن مساويا في العموم والخصوص فهو المعني ها هنا بالعرض العام. وإن كان أخص

[1] الفصل السادس، في حد الجنس وأقسامه، (9/ب-10/ا).

من الموضوع الموصوف به، لكن الاسم المرادف مما يقل توجه الجدل نحوه، فإذا محمول الموضوع الجدلي إما أن يكون حدا لموضوعه أو جنسا أو خاصة أو عرضا عاما. وأما نوع الموضوع فلا يجوز أن يكون محمولا في الأوضاع الجدلية من حيث هو نوع، وإلا كان الموضوع شخصا. وقد بينا أن موضوع الوضع الجدلي لا بد وأن يكون كليا، وأما لو كان الموضوع صنفا، فإن النوع لا يكون نوعا لأن النوع إنّما هو نوع للأشخاص لا للأصناف. والوضع منه وضع مطلق وهو الذي يوضع فيه وجود المحمول للموضوع، لولا وجوده له كيف كان من غير تعرض لحالة فيه، ومنه وضع مقيّد، وهو الذي يوضع فيه وجود المحمول للموضوع، أو لا وجوده له بحال كذا،أي أنه جنس له أو خاصة أو غير ذلك.

الفصل الخامس

(166/ب) فـــي الحجـــة الجدليـــة

الجدل يستعمل فيه القياس، والاستقراء أقرب إلى الحس وأشد قبولا عند العامة لميلهم إلى الأمثلة؛ والقياس منه قياس مستقيم ومنه قياس الخَلْف[1]، والخلف ينتهي في الجدل إلى القضايا الشنعة، كما ينتهي في العلوم إلى الكاذبة، لأن الشنع في الجدل بمنزلة الكاذب في العلوم، كما أن المشهور فيه بمنزلة الصادق فيها. ولما كان المقصود من الجدل ليس الحق في نفسه، بل إلزام الغير، افتقر فيه إلى محاورة بين اثنين ويسمى مبطل الوضع سائلا، وحجته على ذلك يسمى تبكيتا[2] وإشكالا، وقد يسمى سؤالا،

---

[1] **الشفاء، الجدل**، المقالة الأولى، الفصل التاسع(ص. 81).

[2] في الأصل(تبكيت).

كأنها مما يسأل عنها بأن يقال: أليس إذا كان كل ج ب ولا شيء من ب ا يلزمه لا شيء من ج ا. ويسمى حافظ الوضع مجيبا، وحجته على إفساد مقدمات حجة السائل عنادا. وقد ينصر الوضع بحجة فيسمى حينئذ مستدلا وحجته على ذلك نكتة .

الفصل السادس

في مقدمات الحجة الجدلية

قال المعلم الأول: والمسألة إنما تخالف المقدمة بالجهة[1]، يريد بالجهة جهة السؤال، أي كونه سؤال تقرير أو سؤال تخيير. فإن القضية المسؤول عنها بسؤال التقرير كقولنا: أليس أن كذا كذا؟ يسمى مقدمة سواء جعلت وضعا أو خبر حجة. والمسؤول عنها سؤال التخيير، وهو أن يفوض إلى المجيب أن يجيب بأحد طرفي النقيض أيهما شاء،(167/ا) كقولنا: هل كذا كذا أو ليس؟ تسمى مسألة، وقد يقال مسألة لكل قضية فرضت ليلتمس قياسها أو من شأنها ذلك. ويقال مقدمة لما جعلت جزء قياس، أو هي معدة لذلك. وقد يقال مسألة للسؤال نفسه. وقد يقال في الجدل مسألة لكل قضية يتسلم بالسؤال عنها، سواء جعلت مطلوبا أو خبر حجة، وسواء كان السؤال سؤال تخيير أو سؤال تقرير. ويقال مقدمة لما يُتسلم لِيُجعل خبر حجة جدلية، وهذا هو الذي نريده ها هنا. ونقول: إن الغرض بحجة السائل، هو إبطال الوضع الذي التزم المجيب حفظه فيلغيه[2] تأليفها مما يسلمه المجيب، وإن كان كاذبا وشَنَعاً، لأن

---

[1] Aristote, *Organon V, Les topiques*, LI, ch. 10, 104b 05-15.

- أرسطو، **الجـــدل**، ج.02، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المقالة الأولى، الفصل العاشر، 104ب 05-15(ص. 505- 506).

[2] في الأصل(فيلفيه).

المقدمات إذا سلمت وكان شكل القياس صحيحا لزمت النتيجة لا محالة على من سلمها، ولو كانت غير مسلمة عند غيره، فلو ألّف مقدماته من المشهورات لزم المجيب تسليمها، ولا يسمح منه منعها، كما لا يسمح منع الأوّليات في العلوم. وأما المجيب إذا انتصب لنصرة الوضع، فإنه يدعي أن الوضع حق، فلا يكفيه ما يسلمه السائل إذ لا يكفي في كون الشيء حقا، لا في نفسه ولا عند الناس، أن يكون واحدا[1] فقط يعترفُ به، اللهم إلا أن يكون ذلك الواحد ممن اشتهر عند الناس صدقه أو حذقه. ولكن ذلك لا يكون معه (167/ب) جدال، لأنه عند الناس بمنزله من لا يسمع قول من خالفه، بل نفس قوله حجة، وإذ لا يكفي المجيب ما يسلمه السائل فلا بد وأن تكون مقدماته بحيث يراها الناس حقا، وإن لم تكن حقة في نفسهـــا، إذ الغرض ليس إثبات الحق في نفسه بل عند الناس. ولو كانت حقة في نفسها وهي غير مشهورة لم ينفع استعمالها، وحتى في الأوضاع الخاصة بصناعة كالطب فإنه لا يجوز إثباتها بطريق الجدل إلا بما هو مشهور إما في الصناعة أو مطلقا، ولو كان مخالفا لأصول تلك الصناعة[2]. فلذلك يجب على الجدلي أن يعتني بحفظ المشهورات في كل صناعة. والقضايا المشهورة منها ما هي مشهورة عند الناس كلهم، وهي التي يعترف بصدقها جميع الناس، وتسمى مشهورة مطلقة. وكونها كذلك، إما لأنها من الأوّليات كقولنا: إن المساوي للمساوي مساو، أو من التأديبيات التي يعم استعمالها جميع الأمم، كقولنا: إن التصريح بالفواحش بحضرة الكبراء من الناس قبيح. أو من الخلقيات، كقولنا: إن رفد الأرامل جميل، أو لتطابق الشرائع عليها، كقولنا: إن الزنا واللواط قبيحان، أو لأنها سنن قديمة، وقد نسيت وبقيت آثارها و لم يوجد من السنن الحادثة ما ينافيها، كقولنا: إن الاشتغال بالصنائع التي ليست بضرورية يوم العيد قبيح، فإن هذا مأخوذ

---

[1] في الأصل(واحد).

[2] **الشفاء، الجدل**، المقالة الأولى، الفصل الثامن(ص. 72).

من شريعة موسى عليه السلام. أو لأنها استقرائيات، كقولنا: إن التجارة (168/ا) مكتسبة. أو لأنها من الوهميات كقولنا: كل جسم فإنه في مكان. وما سوى الأوّليات من باقي المشهورات فقد يخص باسم الآراء المحمودة، لأنها محمودة عند الناس. وقد تخص باسم المشهورة إذ لا عمدة فيها إلا الشهرة، فهذه هي المشهورات المطلقة. ومن المشهورات ما يسمى المشهورات المحدودة، وهي التي لا يعترف بها جميع الناس، بل أكثرهم أو عقلائهم أو أهل العلم منهم كالحكماء، كما هو مشهور عندهم أنه لا معطل في الطبيعة، أو الأفاضل منهم من الحكماء كالمشهور عند المشائين أن الفلك طبيعة خامسة. وهذه المشهورات المحدودة تُقبل لاستنادها إلى مقدمة مشهورة، وهي أنه ينبغي للإنسان أن يعتمد فيما لا يعلمه قول العالم به، وإنما تصلح المشهورات المحدودة لأن تؤلف منها حجة على وضع عام، إذا لم يوجد من الباقي خلاف، وإلا كان للخصم التمسك بقول المخالفين، وخصوصا إن كانوا من المشهورين بالفضيلة. وأما على الوضع الخاص إما بصناعة كالطب أو بملة كالمسلمين أو بطائفة منهم كالشافعية منهم، فيصح بما هو مشهور عندهم. وإن خالف الباقون وخصوصا إذا أكد ذلك بقول فاضل عندهم، كقولنا في الطب: إن الحار الغريزي في أبدان الأحداث أكثر منه في أبدان الشبان، لقول أبقراط: ما كان من الأبدان في(168/ب) النشوء فالحار الغريزي فيهم على غاية ما يكون من الكثرة. وكقولنا: إن صلاة الوتر غير واجبة، لأن ذلك قول فضلاء المسلمين. وكقولنا: إن اللواط موجب للرجم لأن ذلك هو اختيار أفاضل الشافعية من أقوال الشافعي رضي الله عنه. ومن المشهورات ما هو مشهور بذاته بيِّن الشهرة، ومنها ما هو خفي يحتاج في قبوله إلى أن يؤيد بمثال أو بقول فاضل، أو يَقرنه بمشهور يشبهه، أو يقابله كما سنبينه، وتسمى هذه مشهورات بالقوة. وإذا كان كذلك فلا امتناع في أن يصير ما كان كذلك وضعا في وقت آخر[1].

---

[1] **الشفاء، الجدل**، المقالة الأولى، الفصل الثامن، (ص. 73-76).

الفصل السابع

في كيفية الاحتيال

في جعل ما ليس بمشهور مقبولا

عند الناس يعترفون به كما يعترفون بالمشهورات

ينبغي أن يكون للجدلي قدرة على جعل ما ليس بمشهور كالمشهور في تسليمه والاعتراف به، لئلا يعوزه مشهور ولا يقدر على ما يقوم مقامه فينقطع. ومن الحيل في ذلك أن يتبيّن وجود المحمول في جميع جزئيات الموضوع أوأكثرها، إذا لم يعرف أن الباقي بالخلاف فإنه حينئذ يقبل ويكون كالمشهور، وإن لم يكن قد خطر بالبال قبل ذلك البتة، ولا يشك حينئذ أحد من الناس في صدق القضية كلية، إذ يظن(169/ا) أن حكم ما لم يعلم هو كما علم. ومن الحيل أيضا أن يقرن القضية بقضية يُشبه بها مشهورة فتقبل، إذ من المشهور أن حكم المتشابهين يجب أن يكون واحدا، مثال ذلك أنه إذا كان مشهورا أن العلم بالمتضادات واحد فقرن به أن الحس بالمتضادات واحد فالحس بالمتضادات واحد قبل ذلك وصار كالمشهور إذ الحس يشبه العلم. وكذلك إذا كانت قضية مشهورة كان سلب ضد محمولها عن موضوعها مقبولا أيضا، مثاله، كان مشهورا أن العدل جميل فقرن به أن العدل ليس بقبيح قبل ذلك، إذ من المشهور أن الضدين لا يجتمعان في شيء واحد، وأنه إذا وجد أحدهما في شيء وجب أن يرتفع الآخر. ومن الحيل أيضا إعطاء الضد حكم الضد، فإن من المشهور أن حكم الضد ضد حكم ضده، مثاله: كان مشهورا أن العدل جميل، فيوجد أن الظلم قبيح. وينبغي أن تؤيد أمثال هذه القضايا بما يقويها ليكون قبولها أكثر، وذلك إما بأن تقرن بالمقدمة المشهورة كما ذكرناه أولا، وهو أن يجعل لها كالتالي،

وإما بأن يقرب إلى الحس بشيء من الاستقراء، أو بأن تعزى[1] إلى قول فاضل مشهور أو جماعة من أهل العلم، وهذه الأشياء قد تستعمل وحدها في جعل المقدمة مقبولة.

الفصل الثامن

في الآلات(169/ب) التي تفيد القوة في الجدل

من أراد أن يكون ماهرا في الجدل، فعليه بأمور أربعة:

أحدها حفظ القضايا المشهورة في كل صناعة، وخصوصا من أقوال المقدّمين فيها المشهورين بزيادة العلم كإبقراط في الطب وبطليموس[2] في النجوم، وفيثاغورس[3] في الموسيقى[4]. فإذا حصّل المشهورات من المكتوب والمسموع فينبغي أولا أن يفرد كل ما يقع منها في فن بعضه إلى بعض، ويجتهد في أن يكون ذلك مأخوذا عنده بوجهين: أحدهما أن يجمع كل كثره منها في حكم واحد، والفقهاء يسمون ذلك الحكم قاعدة، والحكماء يسمونه قانونا. وفائدة ذلك سهولة الحفظ، مثاله أن يجمع قولنا في الطب: إن الامتلاء يجب أن يعالج بالاستفراغ، والاستفراغ بالامتلاء، إلى قولنا: إن الأمراض يجب أن تعالج بالضد. وثانيهما أن تفصل الأقوال المشهورة إلى جزئياتها، فينفعه ذلك في الاستعمال. فإن الجزئيات أقرب إلى الحس وأقبل عند العامة، مثاله، أن نفصل قولنا

---

[1] في الأصل(تعزا).

[2] في الأصل(بطلميوس).

كلود بطليموس Claude Ptolémée، (؟ - 160)، له كتاب مشهور في علم الفلك بعنوان **المجسطي** *l'Almageste*، شرح فيه نظريته الفلكية حيث الأرض ثابتة ومركز الكون.

[3] فيثاغورس Pythagore، فيلسوف ورياضي(580- 500 ق.م).

[4] **الشفاء، الجدل**، المقالة الأولى، الفصل التاسع(ص. 81-82).

في الطب: إن سوء المزاج يجب أن يعالج بالضد إلى قولنا: إن الحرارة يجب أن تعالج بالبرودة، والبرودة بالحرارة، واليبوسة بالرطوبة والرطوبة، باليبوسة. ومنفعة الجدلي بالتكثير من المشهورات ظاهرة. وكيف لا(170/أ) وقياسه ينتظم منها.

وإلاّ له الثانية أن يعتني بتفصيل معاني الألفاظ المشتركة والمتشابهة والمُشْكَلة لئلا يغلط أو يغالط، فإن أصل الغلط في الأقيسة كما ستعلمه، إنما هو من اللفظ. وليكون له قدرة على أن يغالط غيره إذا دعت إلى ذلك حاجة. كما إذا علم من نفسه العجز عن حجة صحيحة أو لم يعجز، ولكنه أراد امتحان قوة غيره في الجدل. وأيضا ليكفي الجدلي الملاحَّة فيما لا نزاع فيه بينه وبين خصمه، وإنما وقع النزاع بينهما بسبب اشتراك اللفظ، كما يقع بين الأشاعرة والمعتزلة من المنازعات الكثيرة في رؤية الباري تعالى. وفي الحقيقة لاخلاف بينهما، فإن معنى قول المعتزلة: إنه لا يرى أنه لا يرى بالعين، ومعنى قول الأشاعرة: إنه يُرى، أنه يُرى بقوة أخرى، فلا منافاة بين قوليهما[1].

وإلا له الثالثة، أن يعتني بالتدرب في التمييز بين المتشابهات، فيعينه ذلك في التحديد بمعرفة فصول الأشياء المتجانسة، وينفعه أيضا في التفريق بين أحكام الأشياء المتشابهة، وفي المواضع المثبتة للغيرية المبطلة للوحدة[2].

وإلاّ له الرابعة، أن يعتني بالتدرب في تشابه المتباعدات في الأجناس فينفعه ذلك في الاستقراء، إذ هو مبني على طلب أمور متشابهة(170/ب) تحت كلي، وينفعه أيضا في تحديد الشبيه، لأنه يكون شبيها بحد شبيهه، ولأن المطلوب في الحدود أولا الأجناس وهي أصل التشابه الذاتي. وينتفع بذلك أيضا في قياس الخَلْف، وفي التشنيع،

---

[1] المصدر نفسه، (ص. 84-85).

[2] المصدر نفسه، المقالة الأولى، الفصل العاشر، (ص. 92).

بأن يقول: لو كان حكم كذا كذا لكان حكم الذي يشبهه كذلك، كقولهم: لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولا إلى المبصر ليدركه لجاز أيضا أن يرسل اللمس رسولا إلى الملموس. واعلم أن المجادل الفاضل ليس الذي يقطع كل من يجادله بل الذي يستعمل في كل شيء ما يليق به بقدر ما يمكن[1].

الفصل التاسع

في تقسيم القضايا الجدلية

إلى الموضع والنوع، والتفرقة بينهما

كل قضية فإما حملية وإما شرطية، وعلى كلا التقديرين، فإما أن يكون كل واحد من جزئيها أو أحدهما عاما لنظيره من قضية أخرى، أولا يكون. فالتي كل واحد من جزئيها عام لنظيره من قضية أخرى، والتي جزؤها الذي هو المحمول في الحملية والتالي في الشرطية عام لنظيره من أخرى يسمى موضعا، كأنها مما يتوجه إليها الذهن عند الجدل، كما يتوجه القصد إلى الموضع المكاني. وما ليس كذلك يسمى نوعا، وهي على قسمين: لأنه إما أن لا(171/ا) يكون شيء من جزئيها عاما لنظيره من أخرى أو يكون جزؤها الذي هو الموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية عاما لنظيره من أخرى، وأما جزؤها الآخر فليس بعام، لأن مثل هذه القضية تكون كأنها كبرى قياس منتج للتي ذلك الجزء منها أخص، فإنّ قولنا: الإنسان جسم لا يجعلونه نوعا لقولنا: الحيوان جسم، بل نتيجة لقياس هو الإنسان حيوان والحيوان جسم فالإنسان جسم. مثال القسم الأول من المواضع إما من الحملي فكقولنا: كل مرض

[1] المصدر نفسه.

يعالج بضده، فإن جزئي هذه القضية يعمان جزئي قولنا: الحمى اليومية التعبيّة تعالج بالراحة، كل واحد لنظيره. وأما من الشرطي، فكقولنا: إن كان الضد موجودا لشيء فضده موجود[1] لضده، فإن جزئي هذه القضية يعمان جزئي قولنا إن كان اللذيذ خيرا فالمؤذي شر. ومثال القسم الثاني من المواضع، أما من الحملي، فكقولنا: ما هو أقدم زمانا فهو أفضل، فإن محمول هذه يعم محمول قولنا: ما هو أقدم زمانا فهو آثر، فإن الأفضل أعم من الآثر، لأن كل آثر أفضل ولا ينعكس، فإن اللباس والعلم كل واحد منهما عند العريان أفضل، إلا أن اللباس آثر. وأما من الشرطي، فكقولنا: إن كان العدل جميلا فالظلم قبيح، فإن تالي هذه يعم تالي قولنا: إن(171/ب) كان العدل جميلا فسلب مال الغير بغير حق قبيـــح ، فإن سلب المال أخص من الظلم[2].

ولما كانت المواضع تعم الأنواع وهما يقصدان لأجل الأوضاع، والأوضاع إنما هي أوضاع بمحمولاتها أو تواليها، وهي محصورة في الأقسام الأربعة التي هي: الجنس والحد والخاصة والعرض العام، وجب أن تكون المواضع والأنواع محصورة فيما يقصد لأجل هذه الأربعة. وقد ذكر المعلم الأول مواضع أخر كمواضع الهو هو والغير[3]، وهي في الحقيقة داخلة في هذه، فإن قولنا مثلا: الإنسان والفرس واحد بالجنس وهو الحيوان، معناه في الحقيقة أن الحيوان جنس للإنسان والفرس، فيكون داخلا في مواضع الجنس. ونقول حيث قلنا: إن كذا هو كذا فهناك غَيْرية ما من وجه ووِحدة ما من وجه آخر. وكلّما كانت الوحدة [أكثر] كانت الغَيْرِيَة أقل، وكلّما

---

[1] في الأصل(موجودا).

[2] **الشفاء، الجدل**، المقالة الأولى، الفصل الثامن، (ص. 73-76).

[3] Aristote, *Organon V, Les topiques*, L VII, ch. 01-02.

أرسطو، **الجـــدل**، ج. 03، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المقالة السابع، الفصل الأول والثـــاني (ص. 711-716).

كانت الغيرية أكثر كانت الوحدة أقل. والواحد بعينه يقال على وجوه، إلا أنّا نقتصر منها ها هنا على ثلاثة: الواحد بالجنس والواحد بالنوع والواحد بالعدد[1]. وأكثر ما تكون الوحدة من هذه الثلاثة حيث يكون الهو هو بالعدد، كقولنا: هذا الكاتب هو زيد. وبعدها ما يكون الهو هو بالنوع، كقولنا: إن الرجل والمرأة واحد أي بالإنسانية. وبعدها ما يكون(172/ا) الهو هو بالجنس، كقولنا: إن الإنسان والفرس واحد، أي بالحيوانية. وربما لا يكون بينهما تغاير في المعنى البتة بل في اللفظ، كقولنا: إن الإنسان هو البشر، وهذا أحق ما يقال فيه هو هو. ونقول: إن الأوضاع الجدلية لا تخلو من أحد أقسام ثلاثة: إما منطقية، وهي التي تقصد لأجل إفادتها العصمة عن الغلط في تعلم غيرها، كقولنا: إن الشكل الثالث ينتج جزئيا. وإما علمية وهي التي تُعلم لِتُعتَقد فقط لا ليعمل بها، كقولنا: إن اللذة خير. وإما عملية وهي التي تعلم لِتُعلم كيف يعمل ليعمل، كقولنا: من به حمّى دموية فينبغي أن يفصد إلى الغَشْي. ولما كانت الأوضاع محصورة في هذه، فكذلك المواضع والأنواع ولما كانت الأنواع هي مقدمات للأقيسة، وكانت الأقيسة كثيرة غير مضبوطة، فكذلك الأنواع. وأما المواضع فهي قضايا تعم الأنواع، فأمكن أن يكون تفصيل الكلام فيها[2].

الفصل العاشر

في تفصيل المواضـــع

قد علمت أن هذه المواضع منها تستخرج مقدمات الأقيسة. فبعضها يشارك البرهان فيها الجدل، وبعضها تختص بالجدل. ونحن نذكر منها ها هنا ما يليق بهذا

---

[1] Ibid., L I, ch. 07- 08.

المرجع نفسه، الكتاب الأول ، الفصل السابع والثامن (ص. 499- 501).

[2] **الشفاء، الجدل**، المقالة الثالثة، الفصل الأول، الثاني، الثالث، الرابع.

المختصر، ونؤخر استقصاء الكلام فيها وفي أقسامها إلى الكتب المطولة. ونقول: كل واحد من المحمولات الأربعة التي عرفتها، إما أن يكون المقصود(172/ب) في الوضع إثباته أو إبطاله على الإطلاق، كإثباتنا أن الحدوث خاصة للعالم، وإبطالنا أن اللون جنس للأبيض، وإبطال كل واحد من الأربعة على الإطلاق يبطله على الخصوص ضروريان، كون الشيء ثابتا أو باطلا على الإطلاق أعم من كونه ثابتا أو باطلا خاصة أوعرضا أو غيرهما. وإذا انتفى العام انتفى الخاص لا محالة، وأما إبطاله على الخصوص فلا يلزمه إبطاله على الإطلاق ضرورة أنه لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام، وإثباته على الخصوص يلزمه ثبوته على الإطلاق، ضرورة أن ثبوت الخاص يلزمه ثبوت العام. وأما إثباته على الإطلاق، فلا يلزمه إثباته على الخصوص، ضرورة أنه لا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص. فالمواضع المثبتة أو المبطلة، على الإطلاق، منها مواضع مأخوذة من التحليل وذلك بأن يحل كل واحد من موضوع الوضع ومحموله إلى أنواعها، وما تزال[1] كذلك حتى تنتهي إلى الأنواع الحقيقية، وتحصل كل مرتبة على حدة. ثم ينظر هل يمكن إثبات المحمول على أنواع الموضوع كليا أو جزئيا؟ أو هل يمكن سلبه عنها كليا أو جزئيا؟ أو هل يمكن إثبات أنواع المحمول على الموضوع أو سلبها عنه كليا أو جزئيا؟ فهناك يمكنك الإثبات أو الإبطال وتركيب الحجج. وينبغي للجدلي الفاضل إذا عبّر على ذلك أن يعتني بتكثير الحجج لتكون الثقة بدعواه أقوى. ونحن نشير(173/ا) إلى كيفية تأليفها فنقول: إما بثبوت المحمول لكل فـــرد من كل واحد من الأنواع التي في مرتبة من مراتب أنواع الموضوع، فيلزمه ثبوت المحمول للموضوع كليا. بيانه، إما من القياس الاقتراني، فبالضرب الأول من القياس المُقسَّم، ولتكن تلك الأنواع ج ود وه، والموضوع ا والمحمول ب، كل ا إما ج وإما د وإما ه، وكل واحد من ج ب، وكل واحد من د ب، وكل واحد من ه ب فكل ا ب. وإما

[1] في الأصل (ولا تزال).

من القياس الاستثنائي، فبوجهين: أحدهما أن يجعل ثبوت المحمول لكل فرد من كل واحد من تلك الأنواع مقدما، وثبوته لكل واحد من الموضوع تاليا، ويستثنى عين المقدم، فينتج عين التالي، كلّما كان كل ج ب، وكل د ب، وكل هـ ب فكل ا ب، ضرورة أن أفراد هذه الأنواع هي أفراد الموضوع، لكن المقدم ثابت فالتالي كذلك. وثانيهما أن يُجعل انتفاء المحمول عن بعض أفراد الموضوع مقدما وانتفاؤه عن بعض أفراد تلك الأنواع تاليا، ويستثنى نقيض التالي، فينتج نقيض المقدم، كلّما يكون لا كل ا ب يكون ج ود وهـ ب ضرورة أن أفراد الموضوع هي أفراد هذه، لكن التالي باطل فالمقدم مثله. وإما بقياس الخَلْف، فبوجهين: أحدهما أن يكون المحال اللازم لنقيض المطلوب هو كذب ما ثبت، إن لم يكن كل(173/ب) ا ب وكل ا إما ج وإما د وإما هـ فلا كل ج ود وهـ ب. وثانيهما أن يكون المحال اللازم لنقيض المطلوب كذِّب انحصار الموضوع في تلك الأنواع، ولو كان لا كل ا ب وكل ج ب وكل د ب وكل هـ ب فبعض ا ليس ج ولا د ولا هـ. وأما انتفاء المحمول عن كل فرد من كل واحد من تلك الأنواع فيلزمه سلب المحمول عن الموضوع كليا. بيانه، إما من القياس الاقتراني كل ا إما ج وإما د وإما هـ ولا شيء من ج ب ولا شيء من د ب ولا شيء من هـ ب فلا شيء من ا ب. وأيضا كل ا إما ج وإما د وإما هـ ولا شيء من ب ج ولا شيء من ب د ولا شيء من ب هـ بعكس ما ثبت، فلا شيء من ا ب. وإن شئت قلت: لا شيء من ب ج ولا شيء من ب د ولا شيء من ب هـ، وكل ا إما ج وإما د وإما هـ، فلا شيء من ب ا، فلا شيء من ا ب بالعكس. وأما بالقياس الاستثنائي فبالوجهين المذكورين: أحدهما أن يجعل ما ثبت مقدما والمطلوب تاليا، ويستثنى عين المقدم، فينتج عين التالي: كلّما كان لا شيء من ج ب ولا شيء من د ب ولا شيء من هب يكون لا شيء من ا ب ضرورة أن أفرادهما واحدة، لكن المقدم حق فالتالي كذلك. وثانيهما أن يجعل نقيض المطلوب مقدما ونقيض(174/ا) ما ثبت تاليا ويستثنى نقيض

التالي فينتج نقيض المقدم، كلّما لا يكون لا شيء من ا ب لا يكون لا شيء من ج ب ولا شيء من د ب ولا شيء من ه ب، ضرورة أن الأفراد واحدة، لكن التالي باطل فالمقدم كذلك. وأما بالخلف فبوجهين: أحدهما أن يلزم نقيض المطلوب كذب ما ثبت، إن لم يكن لا شيء من ا ب فبعض ا ب، وكل ا إما ج وإما د وإما ه، فبالضرب الثالث من الشكل الثالث ينتج، بعض ب إما ج أو د أو ه، وينعكس بعض ج أو د أو ه ب، هذا خلف. وبالضرب الرابع منه ينتج، بعض ج أو د أو ه ب، وكان لا شيء من ج ب ولا شيء من د ب ولا شيء من ه ب، هذا خلف. وثانيهما أن يلزم نقيض المطلوب كذب تلك الأنواع على الموضوع، إن لم يكن لا شيء من ا ب فبعض ا ب ولا شيء من ب ج ولا شيء من ب د ولا شيء من ب ه، بعكس ما ثبت ينتج بعض ا ليس ج ولا د ولا ه. وأيضا إن كان بعض ا ب ولا شيء من ج ب ولا شيء من د ب ولا شيء من ه ب فبعض ا لا ج ولا د ولا ه. وأما ثبوت المحمول لبعض أفراد كل واحد من تلك الأنواع أو بعضها أو كل فرد من بعضها، فإنه يلزَمه ثبوت المحمول لبعض الموضوع. ويكفيك في إثبات ذلك(174/ب) إثبات المحمول لبعض أي نوع منها كان أسهل عليك، وليكن ج، وبيانه من الاقتراني، كل ج ا وبعض ج ج ب فبعض ا ب، وأيضا بعض ج ب وكل ج ا فبعض ب ا، وينعكس بعض ا ب وأيضا بعض ب ج بالعكس وكل ج ا فبعض ب ا فبعض ا ب. ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين. وكذلك من الخلف بوجهيه: إن لم يكن بعض ا ب فلا شيء من ا ب وكل ج ا فلا شيء من ج ب أو كل ج ا ولا شيء من ب ا، بعكس نقيض المطلوب فلا شيء من ج ب أو لا شيء من ب ا وكل ج ا فلا شيء من ب ج فلا شيء من ج ب بالعكس، هذا خلف. وأيضا إن لم يكن بعض ا ب فلا شيء من ا ب وبعض ج ب فلا كل ج ا أو بعض ب ج بعكس الثابت، ولا شيء من ب ا بعكس النقيض فبعض ج ليس ا، هذا خلف. وكذلك أيضا يكفيك في إثبات

سلب المحمول عن الموضوع جزئيا أن تسلبه جزئيا عن أحد تلك الأنواع، وبيانه، أما من الاقتراني، كل ج ا ولا كل ج ب فلا كل ا ب، ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف بالوجهين أيضا، إن لم يكن لا كل ا ب فكل ا ب وكل ج ا فكل ج ب، أو لا كل ج ب وكل ا ب فلا كل ج ا. واعلم أن فصول الأنواع وخواصها(175/أ) وحدودها ورسومها حكمها في ذلك حكمها. وأما أجناسها فمنها ما هي أنواع الموضوع المرتبة فوقها، فيكون حكمها إذا استغرقت تلك المرتبة حكم ما تحتها، ومنها ما هي فوق الموضوع فتكون أجناسه. وسنذكر حكمها في مواضع التركيب. وأما ما كان منها ليس تحت الموضوع ولا فوقه، فهي الموضوع بعينه. وأما أعراضها فإن ثبوت المحمول لأعراض أنواع الموضوع كليا يلزمه ثبوت المحمول للموضوع جزئيا، ولا يلزم كليا لجواز كون تلك الأعراض غير عامة لأفراد تلك الأنواع. وبيان الإيجاب الجزئي، إما من الاقتراني فنقول: بعض ا ج وكل ج ب فبعض ا ب، أو بعض ج ا وكل ج ب فبعض ا ب. وإنما لم نقل كل ج ا لجواز أن تكون أعراض الأنواع أعم من الجنس الذي هو الموضوع، أو كل ج ب وبعض ج ا فبعض ب ا فبالعكس، بعض ا ب. وإما بالاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وكذلك بوجهي الخلف إن كذب بعض ا ب فلا شيء من ا ب وبعض ج ا فلا كل ج ب، أو وبعض ا ج فلا كل ج ب. وأيضا إن كان لا شيء من ا ب وكل ج ب فلا شيء من ا ج. وأما سلب المحمول عن كل أفراد أعراض أنواع الموضوع فيلزمه سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، ولا يلزم عن كله لجواز كون[1] تلك الأعراض(175/ب) غير عامة لأفراد الأنواع فلا تكون عامة لأفراد الموضوع. وبيان السلب الجزئي إما من الاقتراني، فلأن بعض ا ج ولا شيء من ج ب فلا كل ا ب، أو بعض ج ا ولا شيء من ج ب فلا كل ا ب. وإما بالاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وكذلك بوجهي

[1] - (كون) وكتب في الهامش.

الخلف، لو لم يكن لا كل ا ب فكل ا ب وبعض ج ا فبعض ج ب وكان لا شيء من ج ب، أو إن كان كل ا ب وبعض ا ج، فالبضرب الثالث من الشكل الثالث، بعض ج ب، وبالرابع منه بعض ب ج، وينعكس بعض ج ب. وأيضا إن لم يكن لا كل ا ب فكل ا ب ولا شيء من ج ب، فبالضرب الأول من الشكل الثاني لا شيء من ا ج، وبالثاني منه لا شيء من ج ا، هذا خلف. وأما ثبوت المحمول لبعض أعراض الموضوع أو سلبه عن بعضها فلا يلزمه شيء، لجواز أن يكون البعض الثابت له المحمول من تلك الأعراض أو المسلوب عنه منها غير البعض المحمول على تلك الأنواع. ولنعتبر نسبة أنواع المحمول إلى الموضوع فنقول: إما بثبوت نوع ما من أنواع المحمول للموضوع كليا، فيَلزمه ثبوت المحمول للموضوع كليا، بيانه من القياس الاقتراني، كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب. ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين: أحدهما كلّما[1] كان(176/ا) كل ا ج كان كل ا ب ضرورة أن ج نوع ب فيكون أخص منه، وكلّما[2] ثبت الخاص ثبت العام، لكن المقدم حق فالتالي حق. وثانيهما إن لم يكن كل ا ب لم يكن كل ا ج ضرورة أنه يلزم من انتفاء العام انتفاء الخاص، لكن التالي باطل فالمقدم باطل. وبوجهي الخلف، إن لم يكن كل ا ب فلا كل ا ب وكل ج ب فلا كل ا ج، وأيضا إن كان لا كل ا ب وكل ا ج فلا كل ج ب. وأما سلب نوع ما من أنواع المحمول عن الموضوع كليا أو جزئيا فلا يلزمه شيء، ضرورة أنه لا يلزم من سلب الخاص سلب العام. وأما سلب الأنواع كلها عن الموضوع كليا فيلزمه سلب المحمول عن الموضوع كليّا. وبيانه من الاقتراني، كل ب إما ج وإما د وإما ه، ولا شيء من ج ا ولا شيء من د ا ولا شيء من ه ا، بعكس ما ثبت فلا شيء من ب ا، فبالعكس لا شيء من ا ب أو لا شيء من ا ج ولا شيء من ا د ولا شيء من ا

---

[1] في الأصل(كل ما).

[2] في الأصل (كل ما).

هـ، وكل ب إما جـ وإما د وإما هـ، فلا شيء من ا ب، أو كل ب إما جـ، وإما د وإما هـ، ولا شيء من ا جـ ولا شيء من ا د ولا شيء من ا هـ، فلا شيء من ب ا فلا شيء من ا ب بالعكس. ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف، إن لم يكن لا شيء من ا ب فبعض ا ب وكل ب إما جـ وإما د وإما هـ فبعض ا إما جـ وإما د وإما هـ، وأيضا إن كان بعض ا ب(176/ب) ولا شيء من ا جـ ولا شيء من ا د ولا شيء من ا هـ فلا كل جـ ا ود أو هـ ب. وأما سلب كل تلك الأنواع عن الموضوع جزئيا، فيلزمه سلب المحمول عن الموضوع جزئيا، بيانه من الاقتراني، لا كل ا جـ ولا كل ا د ولا كل ا هـ وكل ب إما جـ وإما د وإما هـ، فلا كل ا ب. وبوجهي الاستثنائي المعلومين، وبوجهي الخلف، إن كان كل ا ب وكل ب إما جـ وإما د وإما هـ، فكل ا إما جـ وإما د وإما هـ، وأيضا إن كان كل ا ب ولا كل ا جـ ولا كل ا د ولا كل ا هـ، فبعض ب لا جـ ولا د ولا هـ. وأما ثبوت نوع من الأنواع لبعض أفراد الموضوع، فيلزمه ثبوت المحمول لبعض الموضوع. بيانه من الاقتراني، بعض ا جـ وكل جـ ب فبعض ا ب وأيضا بعض جـ ا بالعكس، وكل جـ ب فبعض ا ب وأيضا كل جـ ب وبعـــض جـ ا فبعض ب ا، فبالعكس بعض ا ب. وبالاستثنائي بالوجهين المعلومين، وبالخلف بالوجهين أيضا، إن لم يكن بعض ا ب فلا شيء من ا ب وكل جـ ب، فبالضرب الثاني من الشكل الثاني لا شيء من ا جـ ، وبالأول منه لا شيء من جـ ا، ويعكس لا شيء من ا جـ وأيضا إن كان لا شيء من ا ب وبعض جـ ا فلا كل جـ ب أو وبعض ا جـ فلا كل جـ ب، هذا خلف.

واعلم أن حكم فصول الأنواع وخواصها ورسومها (177/ا) وحدودها بمثل حكمها. وكذلك أجناسها التي هي تحت المحمول، لأن تلك هي أنواعه أيضا. وأما التي فوق المحمول فهي أجناسه، وسنذكر حكمها في موضع آخر. وأما أعراض الأنواع، فإن ثبوتها للموضوع كليا أو جزئيـــا لا يلزمه شيء لجواز كون الثابت غير

ما هو عارض للأنواع. وكذلك سلبها عنه كليا أو جزئيا، لا يلزمه شيء لجواز أن يكون ما ليس بعرض له تلك الأعراض من أفراد الأنواع ثابتا للموضوع كليا أو جزئيا. واعلم أن البرهان يشارك الجدل في استعمال هذه المواضع، إلا أن في البرهان لا يثبت شيء لشيء كليا حتى يثبت لكل فرد منه، وكذلك في السلب. وأما في الجدل، فإذا تبيَّن ثبوت شيء لأكثر الأفراد أو انتفاؤه عن أكثرها، صح الحكم كليا إذا لم يعرف ما يُنقض به، فإن النّاس يظنون أن حكم الأقل حكم الأكثر، حتى لو قال المجادل عندما بيّن خصمه ثبوت الحكم أو انتفاءه عن أكثر الأفراد: إني لا أسلم الكلية ولكن ليس عندي ما أنقضها به، ضُحك منه وسُخف به. ولا كذلك في البرهان، فإن للمعترض فيه أن يمنع الكلية وإن لم يكن بقي من الأفراد مجهولا إلا واحد فقط.

ومن المواضع مواضع مأخوذة من التركيب، وأعني بهذا التركيب، أن نركب إلى كل واحد من الموضوع والمحمول جنس كل واحد منهما(177/ب) وفصله وحده ورسمه وخاصته وعرضه وما يحمل على كل واحد منها بأحد هذه الوجوه، ويستكثر منها ما أمكن، وتحصل كل مرتبة منها على حدة. ثم ينظر فإن أمكن إثبات ثبوت المحمول لفصل الموضوع أو خاصته أو حده أو رسمه كليا، فقد أمكن إثبات ثبوت المحمول للموضوع كليا. ويتبيّن إما من القياس الاقتراني فبأن نجعل ذلك الفصل أو الخاصة أو الرسم أو الحد أوسط، وليكن ذلك الشيء جـ، كل ا جـ وكل جـ ب فكل ا ب. وأما من القياس الاستثنائي فبالوجهين المعلومين: أحدهما أن يجعل ما ثبت مقدما والمطلوب تاليا ويستثنى عين المقدم لينتج عين التالي، كلّما كان كل جـ ب فكل ا ب، ضرورة أن أفراد جـ وا واحدة، لكن المقدم حقّ فالتّالي حق. وثانيهما أن نجعل نقيض المطلوب مقدما ونقيض ما يثبت تاليا، ويستثنى نقيض التالي لينتج نقيض المقدم، كلّما يكون لا كل ا ب يكون لا كل جـ ب، ضرورة أن أفرادهما واحدة، لكن التالي باطل فكذلك المقدم. وأما من قياس الخَلْف فبالوجهين أيضا: إن لم يكن كل ا ب فلا

كل ا ب وكل ا ج فلا كل ج ب، وأيضا إن كان لا كل ا ب وكل ج ب فلا كل ا ج. وأما سلب المحمول عن ذلك كليا فيلزمه سلبه عن الموضوع كليا، وبيانه من الاقتراني، كل ا ج(178/أ) ولا شيء من ج ب فلا شيء من ا ب، وأيضا كل ا ج ولا شيء من ب ج بالعكس فلا شيء من ا ب، أولا شيء من ب ج وكل ا ج فلا شيء من ب ا فبالعكس لا شيء من ا ب. وبوجهي الاستثنائي وبوجهي الخلف: إن كان بعض ا ب وكل ا ج فبالضرب الرابع من الشكل الثالث، بعض ج ب، وبالثالث منه، بعض ب ج وينعكس بعض ج ب. وأيضا إن كان بعض ا ب ولا شيء من ب ج بالعكس فلا كل ا ج، أو ولا شيء من ج ب فلا كل ا ج بالضرب الثالث من الشكل الثاني. وأما ثبوت المحمول كذلك جزئيا فيلزمه ثبوته للموضوع جزئيا، وبيانه من الاقتراني، بعض ب ج بالعكس وكل ج ا فبعض ب ا، وينعكس بعض ا ب أو كل ج ا وبعض ج ب فبعض ا ب، أو بعض ج ب وكل ج ا فبعض ب ا فبعض ا ب. وبوجهي الاستثنائي وبوجهي الخلف: إن لم يكن بعض ا ب فلا شيء من ا ب وكل ج ا فلا شيء من ج ب، وأيضا إن كان لا شيء من ا ب وبعض ج ب فلا كل ج ا. وأما سلب المحمول عن ذلك جزئيا فيلزمه سلبه عن الموضوع جزئيا، وبيانه، إما من الاقتراني، فلأن كل ج ا ولا كل ج ب فلا كل ا ب. وأما بالاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وأما بالخلف فبالوجهين أيضا:إن لم يكن لا كل ا ب فكل ا ب وكل ج ا فكل ج ب، وأيضا إن كان كل ا ب وليس كل ج ب (178/ب) فلا كل ا ج. وأما جنس الموضوع وفصل جنسه وخاصته وحدّه ورسمه وأعراضه وأجناسه، فإن ثبوت المحمول لأيّها كان كليا يلزمه ثبوته كليا، بيانه من الاقتراني، كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب. ومن الاستثنائي بوجهين: أحدهما كلّما كان كل ج ب ضرورة أنه كلّما لزم العام لزم الخاص، لكن المقدم ثابت فالتالي كذلك. وثانيهما لو كان لا كل ا ب لكان لا كل ج ب ضرورة أن ا بعض أفراد ج، لكن التالي كاذب فالمقدم مثله.

وأما بالخلف فبوجهين أيضا: إن لم يكن كل ا ب فلا كل ا ب وكل ا ج فلا كل ج ب، وأيضا إن كان لا كل ا ب وكل ج ب فلا كل ا ج. وأما سلب المحمول عن أيِّها كان كليا فيلزمه سلبه عن الموضوع كليا، بيانه، أما من الاقتراني، كل ا ج ولا شيء من ج ب فلا شيء من ا ب، أو كل ا ج ولا شيء من ب ج بالعكس فلا شيء من ا ب، أو لا شيء من ب ج وكل ا ج فلا شيء من ب ا فلا شيء من ا ب. وأما من الاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وأما من الخلف فبوجهين أيضا: إن لم يكن لا شيء من ا ب فبعض ا ب وكل ا ج، فبالضرب الرابع من الشكل الثالث بعض ج ب، وبالثالث منه بعض ب ج، وينعكس بعض ج ب. وأيضا إن كان بعض ا ب ولا شيء من ج ب(179/أ) فلا كل ا ج، أو ولا شيء من ب ج بالعكس، فلا كل ا ج. وأما ثبوت المحمول لذلك جزئيا أو انتفاؤه عنه جزئيا فلا يلزمه شيء لجواز أن يكون البعض من ذلك الذي ثبت له المحمول أو انتفى[1] عنه غير المحمول على الموضوع. وأما أعراض الموضوع فثبوت المحمول الواحد منها كليا يلزمه ثبوته للموضوع جزئيا، ولا يلزم الثبوت الكلي لجواز أن لا يكون ذلك العرض عاما لأفراد الموضوع. أما بيان الثبوت الجزئي، فمن الاقتراني، بعض ا ج وكل ج ب فبعض ا ب، وأيضا بعض ج ا وكل ج ب فبعض ا ب، أوكل ج ب وبعض ج ا فبعض ب ا وينعكس بعض ا ب. ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين ومن الخلف بالوجهين أيضا: إن كان لا شيء من ا ب وبعض ا ج فلا كل ج ب، وأيضا إن كان لا شيء [من]ا ب وكل ج ب فلا شيء من ا ج، أو كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا. وأما سلب المحمول عن ذلك العرض كليا فيلزمه سلبه عن الموضوع جزئيا ولا يلزم كليا، لجواز أن لا يكون العرض عاما لأفراد الموضوع. بيانه من الاقتراني، بعض ا ج ولا شيء من ج ب فلا كل ا ب، وأيضا بعض ج ا ولا شيء من ج ب فلا كل ا ب. ومن الاستثنائي

[1] في الأصل(انتفا).

بالوجهين(179/ب) المعلومين، ومن الخلف: إن كان كـــل ا ب وبعض جـ ا فبعض جـ ب أو بعض ا جـ، فبالضرب الثالث من الشكل الثالث بعض جـ ب، وبالرابع منه بعض ب جـ، وينعكس بعض جـ ب. وأيضا إن كان كل ا ب ولا شيء من جـ ب فبالضرب الأول من الشكل الثاني لا شيء من ا جـ، وبالثاني منه لا شيء من جـ ا. وأما ثبوت المحمول لذلك العرض جزئيا أو انتفاؤه عنه جزئيـــا فلا يلزمه شيء، لجواز أن يكون البعض الثابت لـــه المحمول أو المنفي عنه غير العارض الموضوع. ولنعتبر نسبة محمولات المحمول إلى الموضوع فنقول: أما فصله وخاصته وحده ورسمه، فإن ثبوت أيّها كان الموضوع كليا يلزمه ثبوت المحمول للموضوع كليا. بيانه من الاقتراني، كل ا جـ وكل جـ ب فكل ا ب. ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف بالوجهين أيضا: لو كان لا كل ا ب وكل جـ ب فلا كل ا جـ، وأيضا إن كان لا كل ا ب وكل ا جـ فلا كل جـ ب. وأما سلب أيّها كان عن الموضوع كليا فيلزمه سلب المحمول عن الموضوع كليا. بيانه من الاقتراني، لا شيء من ا جـ وكل ب جـ (180/ا)فلا شيء من ا ب، أو كل ب جـ ولا شيء من ا جـ فلا شيء من ب ا، فلا شيء من ا ب بالعكس. ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف: إن كان بعض ا ب وكل ب جـ، فبعض ا جـ، وأيضا إن كان بعض ا ب ولا شيء من ا جـ فلا كل ب جـ. وأما ثبوت أيّها كان للموضوع جزئيا فيلزمه ثبوت المحمول للموضوع جزئيا. وبيانه، أما من الاقتراني، بعض ا جـ وكل جـ ب فبعض ا ب أو بعض جـ ا بالعكس، وكل جـ ب فبعض ا ب أو كل جـ ب وبعض جـ ا، فبعض ب ا فبعض ا ب بالعكس. وأما من الاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وأما من الخلف: إن لم يكن بعض ا ب فلا شيء من ا ب، وكل جـ ب فلاشيء من ا جـ، أو كل جـ ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من جـ ا فلا شيء من ا جـ بالعكس، وأيضا إن كان لا شيء من ا ب وبعض ا جـ فلا كل جـ ب. وأما سلب أيّها كان عن الموضوع جزئيا فيلزمه سلب المحمول عن الموضوع

جزئيا. بيانه، أما من الاقتراني، لا كل ا ج وكل ب ج فلا كل ا ب. وأما من الاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وأما من الخلف فبالوجهين (180/ب) أيضا: إن كان كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج هذا خلف، وأيضا إن كان كل ا ب ولا كل ا ج فلا كل ب ج. وأما جنس المحمول فثبوته للموضوع كليا أو جزئيا لا يلزمه شيء لجواز أن يكون ما يَثْبت الموضوع هو البعض منه الذي لا يصدق على المحمول. وأما سلبه عن الموضوع كليا فيلزمه سلب المحمول على الموضوع كليا. بيانه من الاقتراني، لا شيء من ا ج وكل ب ج فلا شيء من ا ب، أو كل ب ج ولا شيء من ا ج فلا شيء من ب ا فلا شيء من ا ب بالعكس، وأيضا كل ب ج ولاشيء من ج ا بالعكس، فلا شيء من ب ا فلا شيء من ا ب بالعكس. وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلف: إن كان بعض ا ب وكل ب ج فبعض ا ج، وإن كان بعض ا ب ولا شيء من ا ج، فلا كل ب ج. وأما سلب جنس المحمول عن الموضوع جزئيا فيلزمه سلب المحمول عنه جزئيا، بعض ا ليس ج فكل ب ج ج فلا كل ا ب. وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلف. وأما عَرَضُ المحمول فثبوته للموضوع كليا أو جزئيا لا يلزمه شيء، لجواز كون الثابت للموضوع غير المحمول على المحمول. وكذلك سلبه عن الموضوع كليا أو جزئيا فلا يلزمه شيء، لجواز أن يكون(181/ا) البعض من المحمول الذي لا يعرض له ذلك العرض محمولا على كل الموضوع أو بعضه. وهذه المواضع أيضا يشارك فيها البرهان الجدلي. إلا أن الجدل يختص بأنه يوجد فيه الأكثر مكان الكل إذا لم يوجد، نعرف ما ينقض به الكلية.

ومن المواضع مواضع مأخوذة من التحديد، وذلك بأن نَحُد الموضوع والمحمول، ونجد كل واحد من أجزاء حديهما، ولا نزال كذلك حتى ننتهي إلى الأجزاء البسيطة التي لا يمكن تحديدها، ثم نَعْتَبِر، فإن وجد جزء من أجزاء حد من الحدود المنسوبة إلى الموضوع منافيا لجزء من أجزاء حد من الحدود المنسوب إلى

المحمول لزِم من ذلك أن يكون كل واحد من المحمول والموضوع مسلوبا عن الآخر سلبا كليا، ضرورة أن المتنافيين يستحيل أن يوجب أحدهما على الآخر، وإذا استحال ثبوت جزء لجزء استحال ثبوت الكل للكل، لأن كل جملة فإنما توجد مطلقا أو لشيء آخر بعد وجود أجزائها. ويجب أن يكون هذا السلب كليا، إذ لو صدق الإيجاب في البعض لاجتمعت في ذلك البعض الجملتان فاجتمعت الأجزاء المتنافية، هذا خلف. ولأن كل ا الموضوع فهو ج الذي هو جزء الموضوع ولا شيء من ج د الذي هو جزء المحمول فلا شيء من ا د، وكل(181/ب) ب المحمول د فلا شيء من ا ب وكذلك لا شيء من ب ا بعكس هذا البيان وتعكس النتيجة. وأيضا بوجهي القياس الاستثنائي: كلّما كان لا شيء من ج د يكون لا شيء من ا ب ضرورة أن ارتفاع الجزء يلزمه ارتفاع الكل، لكن المقدم ثابت فالتالي كذلك، وأيضا إن كان بعض ا ب فبعض ج د، ضرورة أن وجود الجملتين يلزمه وجود أجزائهما، لكن التالي باطل فالمقدم كذلك، وبوجهي الخلف، لو كان بعض ا ب وكل ب د فبعض ا د وكل ا ج، فبالضرب الرابع من الشكل الثالث بعض ج د وبالثالث منه بعض د ج، وينعكس بعض ج د، وكان لا شيء من ج د، هذا خلف. وأيضا لو كان بعض ا ب وكل ب د فبعض ا د ولا شيء من ج د فلا كل ا ج ، وهو جزؤه، هذا خلف. وهذا يشارك فيه البرهان الجدلي[1]، إلا أن الجدل لا يشترط فيه أن تكون الحدود حقيقية بل مشهورة، وكذلك أجزاؤها. وأما إن وجد المحمول داخلا في حد من الحدود المنسوبة إلى الموضوع كان مقوِّما له، فيكون موجبا عليه كليا، وهذا خاص بالجدل، إذ قد بيَّنا أن المقوِّمات لا تطلب في العلوم إلا في الصورتين اللتين استثنيناهما هناك، وإن وجد الموضوع داخلا في حد من الحدود(182/ا) المنسوبة إلى المحمول،

[1] في الأصل(الجدل).

فالمحمول ثابت لبعض الموضوع، ولا يلزم أن تكون الجملة، إذ قد يكون الموضوع جزء حد أعم كالجنس وفصله.

ومن المواضع مواضع مأخوذة من التلازم، وهي إما مأخوذة من ملزومات الوضع جملة ولوازمه، أو من ملزومات أجزائه ولوازمها. أما[1] الأول، فإنه إذا أريد إثبات الوضع أثبت كل ما يمكن إثباته من ملزوماته، إذ يلزم من وجود الملزوم[2] وجود اللازم. وإن أريد إبطاله، أبطل كل ما يمكن إبطاله من لوازم الوضع، إذ يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم. وأما الثاني، أعني ما يلزم من الأجزاء أو تلزمه الأجزاء، فينبغي أولا أن تفحص عن لوازم كل واحد من الموضوع والمحمول وملزوماتهما، ويستكثر منها ما أمكن. فإن وجد المحمول ثابتا لكل فرد من لازم من لوازم الموضوع فهو ثابت للموضوع كليا. بيانه، أما من الاقتراني، وليكن ذلك اللازم ج كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب، وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفيِّ: إن كان لا كل ا ب وكل ا ج فلا كل ج ب، وأيضا إن كان لا كل ا ب وكل ج ب فلا كل ا ج. وإن وجد المحمول مسلوبا عن كل فرد من لازم من لوازم الموضوع فهو مسلوب عن الموضوع كليا. بيانه من(182/ب) الاقتراني، كل ا ج ولا شيء من ج ب فلا شيء من ا ب، وأيضا كل ا ج ولا شيء من ب ج ولا شيء من ا ب فلا شيء من ا ب، أو لا شيء من ب ج، وكل ا ج فلا شيء من ب ا فلا شيء من ا ب بالعكس. وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفيِّ: إن كان بعض ا ب وكل ا ج فبعض ج ب بالضرب الرابع من الشكل الثالث، وبعض ب ج بالضرب الثالث منه، ثم يعكس بعض ج ب، وأيضا إن كان بعض ا ب ولا شيء من ب ج بالعكس فلا كل ا ج ج، وإن كان بعض ا ب ولا شيء من ج ب فلا كل ا ج. وأما إن وجد المحمول ثابتا لبعض أفراد

---

[1] - (أما)وكتب في الهامش.

[2] - (وجود الملزوم)وكتب في الهامش.

لازم من لوازم الموضوع، أو مسلوبا عن بعضه، لم يلزم ذلك شيء لجواز أن يكون البعض الثابت له المحمول أو المسلوب عنه من ذلك اللازم غير البعض المحمول على الموضوع. وأيضا إن وجد المحمول ثابتا لجميع أفراد ملزوم ما من ملزومات الموضوع، فالمحمول ثابت لبعض أفراد الموضوع ولا يلزم لكله، لجواز أن يكون الموضوع أعم من ملزومه. وبيان أنه ثابت لبعضه بالاقتراني، بعض ا ج بالعكس وكل ج ب فبعض ا ب، وأيضا كل ج ا، (183/ا) وكل ج ب فبعض ا ب. وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفي : لو كان لا شيء من ا ب وبعض ا ج فلا كل ج ب، وأيضا إن كان لا شيء من ا ب وكل ج ب فلا شيء من ا ج بالضرب الثاني من الشكل الثاني، وبالضرب الأول كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ب ا فلا شيء من ا ب بالعكس. وكذلك إن وجد المحمول مسلوبا عن كل أفراد ملزوم الموضوع فهو مسلوب عن بعض أفراد الموضوع. بيانه، بعض ا ج ولا شيء من ج ب فلا كل ا ب، وأيضا بعض ا ج ولا شيء من ب ج بالعكس فلا كل ا ب، وأيضـــا كل ج ا ولا شيء من ج ب فلا كل ا ب. وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفيِّ: إن كان كل ا ب وكل ج ا فكل ج ب، أو وبعض ا ج فبالضرب الثالث من الشكل الثالث بعض ج ب، وبالضرب الرابع منه بعض ب ج، وينعكس بعض ج ب. وأيضا إن كان كل ا ب ولا شيء من ج ب فلا شيء من ا ج بالضرب الأول من الشكل الثاني، ولا شيء من ج ا بالضرب الثاني منه. وإن وجد المحمول ثابتا لبعض أفراد ملزوم الموضوع فهو ثابت لبعض أفراد الموضوع، كل ج ا أو بعض ج ب فبعض ا ب بالضرب(183/ب) الرابع من الشكل الثالث، وبعض ب ا بالضرب الثالث منه، وينعكس بعض ا ب. وبوجهي القياس الاستثنائي، وبوجهي الخلف: إن كان لا شيء من ا ب وكل ج ا فلا شيء من ج ب، وأيضا إن كان لا شيء من ا ب وبعض ج ب فلا كل ج ا. وإن وجد المحمول مسلوبا عن بعض أفراد ملزوم الموضوع فهو

مسلوب عن بعض أفراد الموضوع. بيانه من الاقتراني، كل جـ ا وبعض جـ ليس ب فلا كل ا ب، وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخَلْفِي: إن كان كل ا ب وكل جـ ا فكل جـ ب وأيضا إن كان [كل] ا ب ولا كل جـ ب فلا كل جـ ا.

وهذه المواضع برهانية أيضا. لكن في الجدل يترل الأكثر مترلة الكل. ومواضع أخر تركناها كراهة الإطالة. وينبغي أن تكون المواضع خاطرة عند الجدلي حتى إذا [أراد][1] إبطال وضع أو إثباته عرضه عليها ليلمح قياس ذلك عن قرب، ولا يحتاج إلى طول فكرة يقضي بها مجلس المناظرة.

فلنتكلم الآن في المواضع التي يحتاج إلى إثباتها أو إبطالها في إثبات الأوضاع، أو إبطالها على الخصوص. فنقول: إن كل واحد من المحمولات الأربعة التي هي الحد والجنس(184/ا) والخاصة والعرض، فله أوصاف تعمه وغيرَه، وأوصاف يختص بها. وإنما تثبت على الخصوص بإثبات جميع الأوصاف التي له، العامة والخاصة، وتبطل على الخصوص بإبطال أيِّها كان. فعلى هذا يكون الإبطال أسهل من الإثبات. ونعني ها هنا بالحد، الحدَّ الكامل، فلا بد وأن يكون صادقا على الموضوع الذي هو المحدود ودائم الصدق عليه ومساويا له في العموم. وأن يكون مؤلفا، وأن تكون أجزاؤه مغايرة للمحدود، وأعرف منه وذاتية له. وإن كان إثبات كونها ذاتية تغني عن إثبات كونها أعرف. ولا بد وأن يؤتى[2] بجميع المقومات العامة له، وجميع الخاصة، وأن يقدم العامة على الخاصة، لأن ذلك تعريف الشيء على ما هو عليه، وأقرب إلى تعقله، وأن لا يكون مذكورا فيه غير ذلك، فحينئذ يكون مساويا للمحدود في مفهومه. فهذه هي المواضع التي تفتقر إلى إثباتها ليثبت أن المحمول حد للموضوع. وأما إبطال ذلك فيكفي

---

[1] يمكن أن يصح سياقها بما أضفناه.

[2] في الأصل(يؤتا).

فيه إبطال واحد منها. وأما الجنس فيحتاج في إثباته إلى إثبات كل ما ذكرناه في أجزاء الحدود، وفي إبطاله[1] إلى إبطال واحد منها. وأما الخاصة فتحتاج في إثباتها إلى إثبات كونها صادقة على الموضوع، وشاملة لكله، ومساوية له في العموم، وخارجة(184/ب) عن حقيقته. وقد علمت أن معنى الخاصة ها هنا يشتمل على بعض أصناف الخاصة المثبتة في **إيساغوجي**. وعلى الرسم، ونعني بالرسم ها هنا الرسم التام، فيجب في إثباته إثبات جميع ما ذكرناه في الخاصة، مع زيادة إثبات أنه أعرف من الموضوع. وأما العرض العام، فيحتاج في إثباته إلى إثبات أنه صادق على الموضوع، وخارج عن حقيقته وغير مساو له في العموم. وأما إبطال كل واحد من الأربعة المحمولات، فيكفي فيه إبطال واحد مما ذكرنا، وجواب إثباته فيه. لكن يكفي في إبطال ما سوى العرض العام سلب أيّ واحد مما ذكرنا، وجوب إثباته له عن بعض أفراد الموضوع. وأما في العرض العام فيحتاج أن يسلب سلبا كليا، ولا يفتقر الجدلي إلى إثبات ذلك أو إبطاله بحسب الحقيقة بل بحسب الشهرة .

الفصل الحادي عشر

في القدح في الحدود

أما القدح في المقدمات فهو بإبطال محمولاتها. وقد عرفت أن كل محمول فإنه يبطل بإبطال شيء مما ذكرنا وجوب إثباته له حتى يثبت. وأما القدح في الأقيسة، فإن القياس يبطل إما بإبطال صغراه أو بإبطال كبراه أو بإبطالهما معا أو بإبطال(185/ا) صورته بأن لا تكون على هيئة شكل، أو إن كان منه على هيئة شكل لا يكون على

---

[1] في الأصل(إبطال).

هيئة ضرب منتج، وبأشياء أخر ذكرنا بعضها فيما مضى. ونذكر باقيها فيما يستقبل. لكنا نذكر في القدح في الحدود من جملة المحمولات أمثلة إذا عرفت نفعت بأنفسها ونفعت بمعرفة فساد ما هو مثلها. فنقول: الحد يقدح فيه إما من جهة اللفظ أومن جهة المعنى. أما من جهة اللفظ فمن وجوه منها: أن يستعمل فيه لفظ مشترك كقولهم: الصحة هي اعتدال المزاج، فإن لفظ المعتدل مشترك بين معان كثيرة ذكرناها في كتابنا في **شرح فصول الفاضل أبقراط**، وفي كتابنا في **شرح القانون للشيخ الرئيس أبي علي** رحمة الله عليه، وهذا قادح في صحة الحد، لأنه مخل بالفهم. والمراد بالحدود إيضاح ماهيات الأشياء، اللهم إلا أن يقرن باللفظ المشترك ما يصرفه إلى المعنى المقصود في الحد، فحينئذ إن كان لذلك المعنى لفظ مشهور غير مشترك كان استعمال ذلك المشترك مع القرينة قادحا في جودة الحد فقط، وإن لم يكن له لفظ مشهور لم يكن استعمال ذلك المشترك مع القرينة قبيحا. ومن ذلك أن يستعمل في الحد لفظ مُشكل كقولهم: الكون هو مصير إلى الجوهر، فإن لفظ المصير مشكل، ومعناه الانتقال، لكن الانتقال المكاني أولى به. ومن ذلك أن يستعمل فيه لفظ مستعار، كقولهم: الأرض هي أم البشر، فإن هذا مستعار من حيث إن في الأرض مادة التكوّن كالأم. ومن ذلك أن يستعمل فيه لفظ غريب وَحْشي كالألفاظ التي ليست بمشهورة، كاستعمال لفظ الغضنفر بدل الأسد. وكما يعبر عن الشيء بلازمه الغريب الذي ليس بمشهور، كما يستعمل بدل لفظ الرُتَيْلاء المعفّنة اللّسعة[1]. وهذه الأشياء كلها قوادح في جودة التحديد، إذ الغرض بالتحديد الإيضاح، وهذه كلها مغلّطة، بل يجب أن يستعمل في الحدود الألفاظ الناصة المعتادة. لكنه ربما اشتهرت المعاني المقصودة من الألفاظ المذكورة حتى صارت تسبق إلى الذهن عند إطلاق تلك الألفاظ.

---

[1] في الأصل(المعفنه اللسعه).

وحينئذ لا يكون استعمالها قبيحا، بل ربما كان استعمالها أولى من الألفاظ الموضوعة لتلك المعاني في الأصل. وأما القوادح من جهة المعنى، فبوجوه: منها أن لا يكون ذلك الحد صادقا على المحدود كقولهم: النبض هو الرسول الصادق وهذا كاذب فإنه لا رسول ولا صادق. ومنها أن لا يكون دائم الصدق عليه. ومنها أن يكون أعم منه،(186/ا) كقولهم: النقطة شيء ما لا جزء له. وأخص منه قولهم: السبب هو ما يوجب وجود حالة من أحوال بدن الإنسان. ومنها أن لا يكون مؤلفا، كقولنا: البشر هو الإنسان، فإن هذا تعريف للشيء بنفسه وهو غير جائز، لأن المعرَّف لا بد وأن يكون معلوما قبل العلم بالمعرف، ويستحيل كون الشيء معلوما قبل كونه معلوما. لكن إن أريد بهذا التعريف تعريف المفهوم اللغوي فهو صحيح، ولكنه لا يكون حدا. ومن ذلك أن يعرَّف الشيء بما لا يعرَّف إلا به، كقولهم: الشمس هي كوكب يطلع نهارا. ولا يمكن تعريف النهار إلا بأنه زمانُ طلوع الشمس. وربّما خفي هذا إذا كان تعريف المعرَّف بالمعرِّف بوسائط، كقولهم: الإثنان هو الزوج الأول، ولا يمكن تعريف الزوج [إلاّ][1] بأنه عدد منقسم بمتساويين، ولا يمكـــن تعريف المتساويين إلا بأنهما شيئان كل واحد منهما يطابق الآخر، ولا يمكن تعريف الشيئين إلا بأنهما اثنان. ومن ذلك أيضا أن يكرروا شيئا في الحدود، وذلك الشيء إما المحدود نفسه، لقولهم: العدد هو كثرة مركبة من آحاد، فإن الكثرة هي نفس العدد، وهذا مع ما فيه من التكرار فهو تعريف للشيء بنفسه. وإما أن يكون المكرر بعض المحدود كقولهم: الإنسان هو(186/ب)الحيوان الجسماني الناطق. ومن الأشياء أشياء يجب أن تكون في حدودها تكرار، كما في تحديد الأمور الإضافية، كقولنا في تحديد الأب: إنه حيوان يولّد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك. فقولنا: من حيث هو كذلك معناه من حيث هو مولّد لآخر من تلك الجهة، وهذا تكرار.و من ذلك أن تكون أجزاء الحد

[1] في الأصل(إبطال).

أخفى من المحدود، وهذا لا يتصور إذا كانت الأجزاء ذاتيات للمحدود في الحقيقة، كقولهم: الأرض هي جرم بسيط بوضعه وسط الكل، فإن الأرض أعرف عند الناس من كل واحد من هذه الأجزاء. ومن ذلك أن تكون بعض الأجزاء غير ذاتية، كقولهم: الإنسان هو الحيوان[1] الضاحك. ومن ذلك أن نخل بذكر بعض الذاتيات، كقولهم: الحيوان هو الجسم الحساس.

الفصل الثاني عشر

في كيفية تأليف السائل والمجيب حجتهما

أما تأليف حجة السائل، وهي التي تسمى تبكيتا وإشكالا وسؤالا فعلى وجهين: أحدهما أن يسأل عن المقدمات مقدمة مقدمة، فإذا سلّم له المجيب جميع المقدمات التي يظن السائل أنها تكفي في إنتاج نقيض الوضع، أو يحتاج معها إلى مقدمات يظن أن المجيب لا يمتنع(187/ا)من تسليمها إذا خاطبه بها على سبيل الإخبار، وحينئذ يؤلف[2]منها تبْكِيته، ولا يكون حينئذ للمجيب النظر في المقدمات التي قد تقدم له تسليمها، فإنه قد اعترف بصدقها، إلا أن يكون السائـــل قد حرّفها عن الوجه الذي سلمها، وحينئذ له أن يمنعها إلى أن يردها السائل إلى الوجه الذي سلمها عليه المجيب. وله النظر في شكل القياس وشروط إنتاجه. وربما كان القياس بحيث إذا أخذت مقدماته على الوجه الذي سلّمها المجيب بطلب صورته، وإذا أخذت على الوجه الذي تصِّح معه صورة القياس، خرجت عن الوجه الذي سلمها المجيب، فحينئذ

---

[1] - (الحيوان)وكتب في الهامش.

[2] في الأصل(يالف).

يكون للمجيب النظر في ذلك والكشف عن حال المقدمات. والوجه الثاني وهو الطريقة المحدثة، أن يخبر السائل[1]عن المقدمات من غير أن يسأل عنها واحدة[2]بعد أخرى، بل يخبر بمقدمات الحجة مرتبة حتى ينتهي إلى آخرها. وحينئذ يكون حال المجيب على وجهين: أحدهما أن يتظاهر بالإنصاف وقلة المعاندة، وغرضه إذا استوفى[3]السائل مقدماته أن يفكر فيها ليتفطن لمواضع المنع والعناد، فإذا أبطل شكل القياس أو منع مقدمة أو عارضها وعجز السائل عن الذّب عن ذلك، انقطع وبطل إشكاله. والوجه الثاني أن يُظهر المجيب(187/ب)قصور السائل أو ضعف الإشكال، فيقصد معاندته من أول كلامه لينقطع في أوله فيمنع مقدمة مقدمة، ويعانده فيها إلى أن ينقطع. والوجه الأوّل أولى لأن المجيب مع ما يظهر منه من الإنصاف وحسن الاستماع والوقار، يجد مهلة في التفكر فيكون تفطنه لمواضع المنع والعناد أكثر، ويكون منوعه أشدّ وشغبه أقل. ونقول: إن الطريقـــة الأولى أقوى في الإلزام لكن يفتقر مستعملها إلى أن يكون عارفا بتفاصيل المقدمات حتى يسأل[4]عنها واحدة بعد أخرى، وأن تكون له خبرة لمخادعة المجيب حتّى لا يسأله أولا عن المقدمات التي يظهر للمجيب نفعها في إبطال الوضع، فلذلك السائل الفاضل إنما يسأل عن ملزومات المقدمات أو عن المقدمات المنتجة لها أو المنتجة للمنتجة لها. وكلّما كان ذلك أبعد عن الوضع كان تفطن المجيب لنفعه في إبطال الوضع أقل. والطريقة الثانية يكون لمستعملها بهاء ورونق، ولكنه إذا أبطل المجيب مقدمة من مقدماته بطل كل ما[5]سرده، واضطر إلى

---

[1] – (السائل)وكتب في الهامش .

[2] في الأصل(وواحدة).

[3] في الأصل(استوفا).

[4] في الأصل(يسل).

[5] في الأصل(كلّما).

اختراع حجة أخرى. وأما المجيب فإنما يؤلف حجته على طريق الإخبار عن المقدمات، لأن مقدماته يجب(188/ا)أن تكون مشهورة فلا يتمكن السائل من منعها، ولو كانت غير مشهورة وسلمها السائل لم ينفعه ذلك، لأنه يدعي أن الوضع حق وذلك لا يكفي فيه أن يكون واحد يسلم مقدماته. وأما حال السائل عند تأليف المجيب حجته، فهي كحال المجيب إذا كان السائل يؤلف حجته على الطريقة الأولى. وليس يلزم المحتج أن يؤلف حجته على الترتيب الذي ذكرناه في **كتاب القياس**، ولا أن يحلل قياسه إلى الأشكال، بل عليه أن يؤلفها على وجه يعتقد إنتاجها في المشهور، وعلى المدعي فسادها وخروجها عن النظم الصواب بيان ذلك، ولا يكفيه بيانه بوجه غير مشهور[1].

الفصل الثالث عشر

في أقسام السؤال الجدلـــي

السؤال عن المقدمات في الجدل يكون على وجهين: أحدهما عن المقدمات مع النتيجة جملةً، كقولنا: أليس إذا كان كل ا ب وكل ب ج يكون كل ا ج، فهذا لا حيلة فيه إلا المنع أو التسليم. والمنع إما أن يكون لمقدمة أو لشكل القياس. ولكن إذا كان الشكل المذكور مشهورَ الإنتاج لم يسمع من المجيب مع إنتاجه إلاّ أن يبيِّن فساده بأقوال مشهورة كما بيّناه، وإما منع المقدمات فإن كانت المقدمات ظاهرة الصدق في المشهور(188/ب) لم يسمع منعها أيضا، وإن لم تكن ظاهرة الصدق سمع منها. ولا يلزمه ذكر المستند في المنع، بأن يترع به حس ليكون منسوبا إلى الإنصاف.

---

[1] **الشفاء، الجدل**، المقالة السابعة، ملخص الفصول الأول والثاني والثالث.

وعلى السائل نصرتها بحجة أو تركها وأخذ بدلها، ونصرتها أولى، لأن في تركها ظهور عجز ما وانقطاع. والوجه الثاني أن يكون السؤال عن المقدمات وحدها من غير نتيجة، وهذا يكون على وجهين: أحدهما سؤال تقرير، والثاني سؤال تخير. وسؤال التقرير هو أن يسأل عن أحد طرفي النقيض على التحصيل مقرونا به حرف أليس أو ما يقوم مقامها، كقولنا: أليس أنّ اللذة خير؟ وأليس أن العدل جميل؟ وسؤال التخيير هو الذي يفوَّض فيه إلى المجيب أن يجيب بأي طرفي النقيـــض شاء، ولا بد فيه من التصريح بالجزئين، كقولنا: هل اللذة عندك خير أو ليس بخير؟ وهذا السؤال يحسن حيث لا يكون أحدهما مشهورا، ويكون يمكّن السائل من تأليف التبكيت من أي الجزئين سلّم له على السواء. وأما إذا كان أحدهما مشهورا، فالأولى أن يذكر على سبيل الإخبار، إذ في السؤال تنبيه على جواز المنع، فإن عدل عن ذلك واستعمل السؤال فليكن سؤال التقرير، وخصوصا إذا كان التأليف من ذلك الجزء أسهل عليه، لئلا يعسر عليه التأليف لو سلم(189/ا) المجيب الجزء الآخر عند ما يسأل سؤال التخيير.

الفصل الرابع عشر

كالخاتمة لهذا الفن في ذكر وصية المجيب، والسائل

أمّا المجيب، فينبغي له التحفظ من شيئين:

أحدهما، في تسليم المقدمات، فليجتهد حتى لا يسلم حدا مكررا، فإنـــه إذا لم يكن في المقدمات حد مشترك، لم يكن المجموع قياسا.

وثانيهما، أن يجتهد إذا عجز عن منع المقدمات، أن يمنع إنتاج تأليفها، بأن يبطل شكل القياس، وإنّما يتأتى له ذلك، إذا كان مستحضرا لشروط الأقيسة، وعدد ضروبها، فيجب أن يكون ذلك معلوما عند الجدلي.

أمّا السائل، فيجب أن يحتال في استعماله ما أوصى المجيب بالتحرُّز عنه. فيجتهد في إخفاء كون المقدمات التي يسأل عنها نافعة في إبطال الوضع، والحيلة في ذلك، أن لا يسأل عن المقدمات القريبة، بل عن المقدمات المنتجة لها، أو المنتجة للمنتجة لها، وكلّما كان ذلك أبعد عن الوضع، فهو أفضل.

ولنختم الكلام في الجدَل مستعينين بالله وحده[1].

[1] **الشفاء، الجدل**، المقالة السابعة، الفصول، الأول والثاني والثالث.

كتـــاب سوفسطيقـــا[1]

ويشتمـــل على فصـــــول[2]:

الفصـــــل الأول

فـــي منفعـــة هـــذا الكتـــاب(189/ب)

كما أن الحق يُتعلم ليُعتقد، والخير يُتعلم ليُستعمل، كذلك الباطل يتعلم ليحترز عنه كما يتعلم الطبيب أمر الأركان والأمزجة وغير ذلك ليعلمها، ويتعلم كيفية حفظ الصحة وإزالة المرض ليستعملها، ويتعلم السموم والأشياء الضارة ليجتنبها ويحترز عنها. بل ربما كان من الناس من يؤثر الشهرة بالعلم، وإن لم يكن عالما على أن يكون عالما غير مشهور، فيضطر لذلك إلى مغالطة العلماء والتمويه بالمساواة لهم أو التقدم عليهم ليظهر له بذلك ميزة عند العوام، فلذلك يضطر إلى استعمال المغالطات.

---

[1] في **الفهرست** المقالة السابعة، الفن الأول: "**سوفسطيقا** ومعناه المغالطين، (...)، أو الحكمة المموِّهـــة". وفي **مفاتيح العلوم**، الفصل السابع في سوفسيطيقي: "هذا الكتاب يـــسمى **سوفـــسيطيقي** ومعنـــاه الـــتحكم، والسوفسطائي هو المتحكم، يذكر فيه وجوه المغالطات وكيف التحرز منها، والسوفسطائيون هم الـــذين لا يثبتون حقائق الأشياء"، وهو عنوان للأصل اليوناني، (*σοφιστιχων, sophisticis*).

[2] وهي في الجملة ستة فصول.

بل قد يضطر الجدلي إلى ذلك إذا عجز عن قهر معاند الحق بطريق الجدل، كما أن الفيلسوف قد يضطر إلى الجدل إذا عجز عن البرهان، إما لتعذره في تلك المادة أو لقصوره عنه أو لقصور من يخاطبه. لكن المُموِّه بالحكمة وليس بحكيم يسمى سوفسطائيا، والمموِّه بالجدل يسمى مشاغبيا ماريا، وكل واحد منهما يسمى مغالطيا. والغلط هو أن يجهل الإنسان شيئا ويجهل أنه يجهله. وغرضنا الآن إحصاء الأشياء المغلِّطة، ليكون لمتعلِمها سبيل إلى اجتنابها، وسبيل إلى استعمالها عند إرادته تغليط غيره.

الفصل الثاني

في أسبـــاب وقـــوع الغلـــط(190/ا)

الغلط يحدث إما من قبل طبائع الأشياء المنظور فيها، وإما من قبل الناظر. أما من قبل الناظر في الأشياء فمن وجهين:

أحدهما أن يكون في طبيعته نقص يقعده عن الكمال، كالذي تكون القوة التي بها يتصور الأشياء قاصرة أو مشوشة، فلا يتم له تصورها على التمام، وربما تصورها على غير ما هي عليه. أو تكون القوة التي بها تركيب صور الأشياء بعضها مع بعض وتفصيل بعضها من بعض قاصرة أو مشوشة. أو القوة التي بها تحفظ المعاني وتتذكر كذلك. وكما أن الحس الظاهر قد يقع من قبله غلط، إما طبيعي كرؤية الكبير البعيد صغيرا والصغير القريب جدا كبيرا، والساكن متحركا والمتحرك ساكنا، وإما مرضي كالخيالات التي يراها من ابتدأ به نزول الماء في العين، وقد يقع به نقصان، كضعف البصر عن رؤية الأشياء الدقيقة أو البعيدة. وقد يقع به بطلان كالعمى، فذلك لا يبعد أن يقع في القوى الباطنة نقصان أو بطلان أو تشوش، إما خِلقة أو حدث بعد ذلك لمرض، فيقع بسبب ذلك غلط، وليس كلامنا الآن في مثل هذا.

والوجه الثاني أن يكون عديم الملكة التي بها يميّز بين صحيح الحدود من فاسدها، وصحيح الأقيسة من فاسدها،(190/ب) فلا يقوى على التمييز بينها وإن كانت قُواه كلها صحيحة. وأما حدوث الغلط من قبل طبائع الأشياء، فإن الأشياء لو كانت كلها متباينة ظاهرة الاختلاف لم يبعد أن لا يقع فيها غلط، وكذلك لو كانت كلها متحدة لم يبعد أن لا يقع فيها أيضا غلط، لكنها متحدة مختلفة، فإن الشيء الواحد قد تكون له جهات كثيرة يَختلف بها، وقد تكون أشياء كثيرة تشترك في شيء واحد تتحد به، فلذلك وجب أن يقع الغلط كثيرا فيظن بالأشياء المختلفة أنها واحدة وبالشيء الواحد أنه كثير. ومن المغلّطات أشياء تسمى المغلّطات الخارجة. وهي أشياء خارجة عن النظر، كترذيل قول الخصم، أو قطع كلامه أو الاستهزاء به، والإزراء بمرتبته أو الإغراب عليه في العبارة والخروج عن محل النزاع إلى غيره، وأسباب مَغيظة أو مُضجِرة. فإن المُبَاحث قد يعرض له عند الضجر والكلال أن يسلم كل ما يُورد عليه، فيعرُض بسبب ذلك غَلْط كثير. ومن الناس من يوهم العوام تقدمه في العلم بالتزام شعار الصالحين من طأطأة الرأس وخفض الصوت وحمل السَبْحة والسواك والسجادة. ومنهم من يوهمهم التقدم في العلوم الحكمية بارتكاب المعاصي ومخالفة الشريعة(191/ا) ليوهم أنه اطلع على علوم الأوائل حتى عرف أن هذا التقيّد بكلام الشريعة من الهذيان. ومنهم من يوهمهم بالتقرب إلى الملوك وقوة الجاه وغير ذلك.

الفصل الثالث

في مادة الأقيسة المغلّطة

قد تقدم منا الكلام في وجوه الأغاليط الواقعة في الحدود الموقعة للتصور. ونحن الآن نشير إلى الأغاليط الواقعة في الأقيسة الموقعة للتصديق. والغلط يقع في

القياس، إما من جهة مادته، وإمّا من جهة صورته، وإمّا من جهتهما معا. ومادة الأقيسة هي مقدماتها، والمقدمات يقع الغلط بسببها، إما لأنها ليست غير النتيجة كما في مقدمات المصادرة على المطلوب، أو لأنها ليست بأعرف منها، وإن كانت غيرها. وإما بسبب كذبها. ولا شك أن الكاذبة لا يقع بسببها غلط إلا إذا ظُنَّت صادقة، وإنّما يظن بالكاذب الصدق لمشابهته الصادق والتباسه به، فلذلك كانت مادة قياس المغالطي هي الوهميات والمشبهات بغيرها، ولا تكون هي هي. والتباس الباطل والكاذب بالحق والصادق، إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، والأكثر هو الواقع من جهة اللفظ.

الفصل الرابع

فـــي المغلطـــات اللفظيـــة(191/ب)

أكثر الغلط الواقع بسبب اللفظ هو لكون اللفظ مشتركا أو متشابها أو مُتشككاً أو لفظ متباينا. وأكثر هذه هو الواقع بسبب كون اللفظ مشتركا، إما بسيطا أو مركبا. واللفظ البسيط يكون مشتركا، إما باعتبار جوهره وإما باعتبار هيئته. والذي باعتبار جوهره فكقول الشاعر:

بالمنطق اشتغلوا ويكفي قولهم إن البـــلاء موكـــل بالمنطق

فإن المراد بالمنطق الأول، العلم الذي نحن نتكلم الآن فيه، وبالثاني، الكـــلام الذي هو اللفظ المقيِّد للمعنى. وكقولنا: هذه الـــدار أرفع من الأرض، وكل ما هو أرفع من شيء فهو أعظم منه، فهـــذه الدار أعظم من الأرض، فإن الأرفـــع مشترك بين العلوِّ في المكان وبين العلـــوِّ في المكانـــة التي هي رفعـــة القدر، وكذلك الأعظم

مشترك[1] بين الأعظم في الكم والأعظم في المترلة[2]. فقولنا: هذه الدار أرفع من الأرض، يقبل لأنها أرفع في المكان، وقولنا: وكل ما هو أرفع من شيء فهو أعظم منه، يقبل لأنه يفهم من الأرفع والأعظم ما هو كذلك في المترلة، فإذا أنتجنا أردنا بالأعظم ما هو كذلك في الكم. ومن المعلوم أن مثل هذا إذا وقع في القياس فإما أن لا يكون الأوسط متحدا أو لا يكون القياس قياسا على تلك النتيجة. والذي باعتبار هيئته، فكالمشترك بين المفرد والجمع كالفلك، وبالمشترك بين الذكر والأنثى(192/ا) كالقملة. وربّما كانت بيّنة اللفظ للأنثى وهو لا يستعمل إلاّ للذكر كالخليفة وطلحة وحمزة، وربما كان بالعكس كهند، وربما كان هذا الاشتراك واقعا في الكتابة دون التلفظ، كالحَمل والحِمل والإبَل والإبِل[3]. وأما الاشتراك الواقع في اللفظ المركب فقد يكون بسبب إعرابه، كقولنا: غلام حسن بالسكون فيهما فإن هذا يحتمل أن يكون حسن اسم سيدة، وقد يكون صفة للغلام، وكذلك ما قيل: لا يقتل قرشي صبرا فإن اللام من يقتل إذا سكنت كان هذا أمرا، فإن رفعت كان إخبارا. وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[4]، فإن أرجلكم إن خفضت كان عطفا على رؤوسكم، فيكون الواجب مسحهما، وإن نصبت كان عطفا على الوجه واليدين

---

[1] – (العلو في المكان، وبين العلو في المكانة التي هي رفعة القدر، وكذلك الأعظم يشترك) وكتب في الهامش.

[2] في الأصل(بين الأعظم في الكم وبين الأعظم في المترلة).

[3] الإبَلَ: اقتناها، تَأَبَّل الابلَ: اتخذها واقتناها، الإبِل والإبْل ج. آبال: الجمال، انظر، مادة ابل، **المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأربعون، 2003.

[4] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، سورة المائدة، الآية 06.

فكان الواجب غسلهما. وقد يكون بسبب الوقف كقوله تعالى:﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا﴾[1]، إذا وقف على إلا الله كان معناه مغايرا لما إذا وقف على والراسخون في العلم. وقد يكون باختلاف هيئة القائل، فإنه إذا قال قائل: إن زيدا فاضل وهو على هيئة مستهتر كان هذا سبّا، وإن قاله على هيئة الوقار كان مدحا. وقد يكون(192/ب)بسبب اختلاف عَوْدِ الضمير، كقول بعضهم: إن الحجاج أمرني أن ألعن عليا فالعنوه، فإن الضمير يعود في إرادته إلى الحجاج وأوهم عوده إلى علي رضي الله عنه. وكقولنا: هذا الحكيم يتصور الحمار وما يتصوره الحكيم فهو كما يتصوره فهذا الحكيم حمار، فإن الضمير يعود تارة إلى الحمار وتارة إلى الحكيم. وقد يكون بسبب لفظ لا يعلم كونه جزءا من الموضوع إلى المحمول أو خارجا عنهما، كما إذا قلنا: الإنسان بالإمكان كاتب، فإنه يحتمل أن يكون الإمكان جزءا من الموضوع، كأنّا قلنا: الإنسان الذي إنسانيته بالإمكان هو كاتب. ويحتمل أن يكون جزءا من المحمول كأنّا قلنا: الإنسان هو الذي بالإمكان كاتب. ويحتمل أن يكون خارجا عنها، فيكون جهة للقضية، ولا شك أن المعنى مختلف حينئذ. وقد يكون بسبب تردد حرف العطف بين كونه لجميع الأجزاء أو لجمع الصفات، كقولنا: الخمسة زوج وفرد، فإن أردنا جميع الأجزاء كان هذا صادقا لأن الخمسة لها جزء فرد وجزء زوج، وإن أردنا جمع الصفات كان المقول كاذبا. فنعرف من هذا أنه قد يصدق الشيء مجتمعا ولا يصدق متفرقا، فإنك لو قلت: الخمسة زوج أو الخمسة فرد كذبت، وكذلك يصدق أن الشافعي كان موجودا، ولا يصدق أن(193/ا) الشافعي موجود. وقد يكون متفرقا صادقا، فإذا جمع كذب، كما إذا صدق أن زيدا طبيب،

---

[1] ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، سورة آل عمران، الآية 07.

وكان غير فاره في الطب، وصدق أنه فاره أي في النجوم، فإذا جمع وقيل: إن زيدا طبيب فاره كذب، لأن مفهومه أنه فاره في الطب، فهذا ما يقع بسبب اللفظ المشترك. وأما ما يقع بسبب كون اللفظ متشابها، واللفظ المتشابه منه ما يسمى منقولا، وهو أن الضمير [يكون] مجازه مشهورا حتى يتبادر إلى الفهم، ويسمى حقيقة منقولة إما شرعية إن كان الناقـــل هو الشرع كاسم الصلاة والزكاة، أو عرفية إن كان الناقل هو العرف. أما العام كاسم الدابة، أو الخاص كاصطلاح النحاة وغيرهم من أرباب الصنائع، ومن المتشابهة المستعارة، وهو أن يطلق على الشيء اسم بما يشبهه. والفرق بينه وبين المنقولة أن المستعار يكون باقيا على مفهومه الأول ولا كذلك المنقول، مثال المستعار قولهم: إن الأرض أم، وأن المادة خاصته، وأم وأنثى، وأن الصورة ذكر، وهذه كلها توقع الغلط. وأما المُشْكَلة فكقولنا: الشرّ ينتفع به وكل ما ينتفع به فهو خير فالشـــر خير. فإن لفظ الانتفاع في الخير والشر بالتشكيك، فقولنا: الشرّ ينتفع به أي المنفعة التي تليق بالشر، وقولنا: وكل ما[1] ينتفع به فهو خير، أي ما ينتفع به(193/ب) الانتفاع المعتد به، فلا يكون الأوسط متحدا. وكذلك قولهم: ابنك لك وكل ما[2] يكون للإنسان فهو ملكه ينتج ابنك مملوكك، فإن لفظ لك مُشْكَل. وأما المتباينة فتوقع الغلط إذا كانت معانيها متقاربة فيوهم أنها مترادفة، ويستعمل بعضها مكان بعض كالخمر والسُلافة، فإن السلافة يفهم منه مع معنى الخمر كونها رقيقة صافية، فهذه هي المغلّطات اللفظية.

---

[1] في الأصل(كلّما).

[2] في الأصل(كلّما).

الفصل الخامس

في المغلّطات المعنويـــة

وأما الكاذب الشبيه بالصادق بسبب المعنى، فإما أن يكون كاذبا بالكل أو بالجزء. والكاذب بالكل إما أن يشبه الصادق لاندراجهما[1] تحت كلي، كما قد يظن أن البياض مفرق للبصر لأنه لون، فيحكم أن كل سواد مفرق للبصر. وكذلك قد يظن أن البياض والسواد لما صدق عليهما اللون وجب أن يصدق أحدهما على الآخر، فيحكم أن كل بياض سواد. وإما لأن الوهم يوجب ذلك كما يظن أن البارئ تعالى محسوس وفي جهة.

وأما ما يكون كذبه بالجزء، فإما بسبب إيهام أن الكلي الموجب ينعكس لنفسه فيظن أنه لما صدق أن كل إنسان حيوان لزم أن يصدق أن كل حيوان إنسان، وكما يظن أن حكم لازم الشيء كحكمه حتى يظن أن الشكل الثالث ينتج كليا،(194/ا) كما إذا صدق أن هذا الحائط أبيض وأنه يابس، فقد يظن أنه يلزمه صدق أن كل أبيض يابس. ومن الغلط بسبب المعنى، أن يقع خلل في شرط من شرائط النقيض، كما قد يظن أن قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ(35)وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ (36)﴾[2]. مناقض لقوله تعالى: "﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾[3]، وهذا الوهم فاسد لجواز أن يكون الجدال لا مع الله تعالى، وعدم الإذن في الاعتذار معه، أو يكون ذلك بحسب وقتين من ذلك اليوم، وقد يكون بسبب أخذ

---

[1] في الأصل(لاندراجها).

[2] ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ (35) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ (36)﴾، سورة المرسلات الآية : 35، 36.

[3] ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، سورة النحل الآية : 111.

الكل مكان كل واحد، وبالعكس. وكذلك أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل، كما إذا صدق أن الخمر الذي[1] في الدن مسكر بالقوة ، يظن أنه مسكر بالفعل. وكذلك أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، كما يظن أن السقمونيا مبردة بذاتها إذا أسهلت الصفراء فبردت .

الفصل السادس

في الغلط الكائن من جهة صورة القياس

القياس الفاسد من جهة صورته، إما أن لا يكون على سبيل شكل منتج أو إن كان على سبيل شكل منتج لا يكون على سبيل ضرب منه منتج. والذي لا يكون على سبيل شكل منتج، إما أن لا يكون فيه شيء مشترك، لا في اللفظ ولا في المعنى، أو لا يكون مشتملا على موضوع النتيجة ومحمولها. وهذا لا يشتبه على من له فطنة.(194/ب) أو يكون فيه شيء مشترك في اللفظ فقط، بأن يكون الأوسط لفظا مشتركا[2]، ويكون المعنى المنسوب إلى الأصغر غير المنسوب إلى الأكبر، وقد ذكرنا مثل هذا فيما مضى، فلنتكلم الآن في الخطابة مستعينين بالله وحده.

---

[1] - (الذي) وكتب في الهامش.

[2] في الأصل(لفظ مشترك).

كتـــاب رطـــوبيقـــي[1]

وهو كتاب الخطابة، ويشتمل على فصول[2]:

الفصل الأول

في ماهية الخطابة وفائدتها ومبادئها

الخطابة صناعة قياسية فائدتها إقناع الجمهور في الجزئيات، هل تفعل أو ليس، وهل هي عدل وجور، وفي تكبير[3] أمر أو تصغيره وكونه ممدوحا أو مذموما، وما يحصل في نفس السامع من القناعة، هو الغرض الأقصى من هذه الصناعة. وليس الخطيب الفاضل هو الذي يقنع كل أحد، بل الذي يستعمل في كل شيء ما يليق به، وإن تخلفت الغاية، كالطبيب فإنه إذا لم يقدر على إيجاد الصحة أو حفظها في كل شخص، لم يقدح ذلك في صناعته. ولما كانت طبائع الناس مختلفة، فينبغي أن يكون

---

[1] في **الفهرست**، المقالة السابعة، الفن الأول: "**ريطوريقا** ومعناه الخطابة المموِّهة ". وفي **مفاتيح العلوم**، الباب الثاني، الفصل الثامن في ريطوريقي: "هذا الكتاب يسمى **ريطوريقي**، ومعناه الخطابة، يتكلم فيه على الأشـياء المُقنِعة، ومعنى الإقناع، أن يعقل نفس السامع الشيء بقولٍ يصدق به، وإن لم يكن ببرهان"، وهـو عنـوان للأصل اليوناني، (Ρητοριχη , Rhétorica)). لكن كتاب **الخطابة** لم يصنف في المعهـود مـن أقـسام **الأرغانون**.

[2] ثلاثة فصول.

[3] في الأصل (تكثيره).

عند الخطيب صنوف[1] من الطرق المقنعة، وضروب[2] من الحيل في ذلك. والقناعة هي ظن ما، والظن قد عرفته، وهو أن يعتقد في الشيء أنه(195/ا) كذا مع الشعور بإمكان مقابله. فمن ذلك ما يظهر للظان ما يعاند به ذلك الظن لكنه أضعف من السبب الذي أوجب الظن، وهذا الظن يكون ضعيفا. ومن ذلك ما لا يظهر له ما يعانده به، فيكون ظنه ذلك أقوى لا محالة. ومنزلة هذه القناعة في الخطابة منزلة اليقين في العلوم وإصغاء المستمع بمنزلة التعلم فيها. وإذ الخطابة موقعة للظن فيجب أن تكون مبادئها ظنية، إذ اليقينيات توقع اليقين لا محالة. والمظنونات على قسمين: منها ما هي مشهورات في بادئ الرأي، أي الذي لم يتعقب بالفكرة، فإذا تعقب بالفكرة والنظر عاد ذلك الظن تكذيبا كقولنا: ينبغي أن تنصر صديقك ولو كان ظالما، ومن المظنونات ما ليس كذلك، كظننا بمن يطوف بالليل خفية أنه لص، وكما يظن الإنسان إذا رأى عبوسا يدنو منه بسرعة وبيده آلة للقتل في موضع فخيف أنه يقصد قتله.

الفصل الثاني

في الحجة الخطابيـــة

والحجة الخطابية لما كانت مقنعة إقناعا ظنيا، فيجب أن يكون فيها موضع عناد خفي، إذ لو كانت سالمة عن العناد لكانت برهانا، ولو كان العناد فيها ظاهرا لكل أحد لم يقع بها إقناع. والعناد إما أن يكون في المقدمات، وقد علمته(195/ب) وهو أنها لا تكون قطعية، أو في شكل الحجة وتأليفها، فيجب أن تكون خارجا عن

---

[1] في الأصل (صنوفا).

[2] في الأصل (ضروبا).

الصواب خروجا لا يظهر حتى تكون مقنعة في الظاهر، بحيث لو تعقبت لظهر فيها العناد. فلذلك كانت الخطابة تستعمل قياس الضمير والتمثيل.

وينبغي في قياس الضمير أن يضمر الكبرى لا الصغرى، فإن ذكرت الكبرى فلتذكر في الشكل الأول مهملة، لأن الكبرى إنما تضمر في الخطابة لئلا يظهر عنادها،لا لكونها بينة ظاهرة، فلو ذكرت كلية لظهر فيها العناد. ويجوز أن تكون الصغرى في الشكل الأول سالبة، ويجوز أن تكون مقدمتا الشكل الثاني متحدة في الكيف، ويجوز أن يستعمل الشكل الثالث لإنتاج الكلي، لأن ذلك كله مقنع في بادئ الرأي. وإنما يتفطن لفساده المنطقي[1].

وأما في التمثيل[2] فينبغي أن يكون الفرع شبيها بالأصل في بادئ الرأي، وأن يضمر المشترك، إلا أن يكون خفيا. ومن المقنعات في الخطابة، أنه إذا لم يأت المدعي على دعواه بحجة فدعواه باطلة، وكذلك إذا أفسدت هيئة حجته أو منعت مقدماتها وعجز عن الانتصار لها، وكذلك فضيلة القائل ونقيصة خصمه مقنع موضع للظن، وإن لم يأت بحجة، فإن أتى بحجة ولو ضعيفة كان الإقناع أشد(196/ا) وهذه الفضيلة والنقيصة معتبرة بحسب المشهور لا بحسب الحقيقة.

الفصل الثالث

في المقنعات الخارجة

إن ها هنا أشياء تسمى المقنعات الخارجة، وهي كمدح القائل نفسه، وقدحه في خصمه. وربما كان المدح والقدح في أشياء خارجة عن الصناعة التي يتخاطبون

---

[1] في الأصل (المنطيقي).

[2] في الأصل (المثيل).

فيها، كما فعل جالينوس[1] في كتاب **حيلة البرء** لجالينوس[2]، حين ناقض باسلس[3]، بأن ذكر خساسة صناعة أبيه. وكما فعل في المقالة الأخيرة من كتاب **آراء أبقراط وأفلاطون**[4] حين ناقض منديوس بأنه نشأ في قرى نائية عن المدن الكبار، وفضل نفسه بأنه أقام برومية الكبرى، وكذلك استمالة الحاضرين إلى قوله بمدحهم وتعظيم من وافقه منهم، وسب من خالفه. وتحريف قول الخصم إلى ما هو عندهم شَنْعٌ منكر. وكذلك تعظيم الأمر الذي فيه القول وتفخيمه أو تصغيره وتهوينه أو تحسينه أو

---

[1] كلود جالينوس (غالينوس، كالينوس)، Claude Galien، وباليونانية(Galenos Klaudios, Γαληνός)، (حوالي 131- 201)، نسب إليه خطأ، ولفترة طويلة، وضع الشكل الرابع من القياس، انظر، *Encyclopædia Universalis*, 2004.

[2] في الأصل (البرو).

كتاب حيلة البرء، *L'art curatoire à Glaucon*، أو *De la thérapeutique*، ويتألف من:" أربع عشرة مقالة، وغرضه فيه أن يصف كيف يداوي كل واحد من الأمراض بطريق القياس، ويقتصر فيه على الأعراض العامية التي ينبغي أن يقصدها في ذلك، ويستخرج منها ما ينبغي أن يداوي به كل مرض من الأمراض، ويضرب لذلك مثالات يسيرة من أشياء جزئية"، انظر، جالينوس، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ابن أبي أصيبعة، تحقيق نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965، الباب الخامس(ص. 137)، وله كذلك **اختصار كتابه في حيلة البرء**(المرجع نفسه، ص. 143).

[3] لم نقف على اسم باسلس، فيما اطلعنا عليه، بل على أوليس كورنوليوس سيلسي Aulus Cornelius Celse (القرن الأول ميلادي)، *Encyclopædia Universalis*, 2004.

[4] **كتاب في آراء أبقراط وفلاطن** *Commentaires sur les opinions d'Hyppocrate et de Platon*، عرّفه ابن أبي أصيبعة:" ...ويوجد متصلاً بهذا الكتاب- **كتاب في العادات** *Traité des Habitudes* مقالة واحدة- ومتحداً معه تفسير ما أتى به جالينوس فيها من الشهادات من قول فلاطن بشرح أيروقليس له، وتفسير ما أتى به من قول أبقراط بشرح جالينوس له، **كتاب في آراء أبقراط وفلاطن** عشر مقالات، وغرضه فيه أن يبين أن أفلاطن في أكثر أقاويله، موافق لبقراط من قبل أنه عنه أخذها، وإن أرسطوطاليس فيما خالفهما فيه قد أخطأ، ويبين فيه جميع ما يحتاج إليه من أمر قوة النفس المدبرة التي بها تكون الفكرة والتوهم والذكر، ومن أمر الأصول الثلاثة التي منها تنبعث القوى التي بها يكون تدبير البدن، وغير ذلك من فنون شتى..." انظر، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، المادة نفسها، (ص. 140).

تقبيحه، فإن القائل إذا عظَّم ما في قوله من الصدق والخير، وصغَّر ما فيه من الكذب والشر وهونه وعظم كذب قول مخالفيه وشره قبل قوله واطَّرَح قول خصمه. وكذلك الفصاحة في القول، وتقريب المعنى إلى الفهم بعبارة بليغة وسَمْتٍ حسن مما يوقع في الأنفس صدقه، وخصوصا إذا استشهد على ذلك بقول القدماء. وكذلك الخلف على صدق قول القائل(196/ب) وكذب قول خصمه، وكذلك المراهنة على صدق قوله كما فعل جالينوس حين وضع الدنانير عند صاحب الهيكل لتكون لمن ثبت عنده أن العصب ينبت من القلب. واعلم أن مثل هذه الأشياء إنما تحسن عند الخطابة، وأما ذكرها في العلوم كما فعل جالينوس فقبيح جدا.

كتاب قطوريقـــــي[1]

وهـــو فصـــل واحـــد

والقياس الشعري فائدته الحث أو القبض بالتخييل من غير اعتبار صدق، حتى لو استعمل فيه الصادق اليقيني لم يكن ذلك شعرا من جهة ما هو صادق، بل من جهة تخييله[2]، وعليه حركات الجمهور في معاشهم وتصرفاتهم. ويتألف من المخيلات. فالتخيِّيل من الشاعر بمنزلة الإقناع في الخطابة والتعليم في العلوم، وما يحصل عند السامع من التخيل كالقناعة في الخطابة واليقين في العلوم. وقد يتخيل الإنسان لا من مخيل بل من نفس المتخيل، كمن يتخيل له المُفزعات، فيفزع منها. وقد يصير الإنسان مخيِّلا ومتخيِّلا باعتبارين، كمن تخيّل العسل بالمِرَّة المتقيِّئة فينفر منه. وهذا كما يكون المفكر في العلوم معلِّما لنفسه ومُتعلِما. وأكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه وعمّا يَذرونه إقداما وإحجاما صادرا على هذا الوجه من غير روية أو ظن، وخصوصا عند استحسان القول إما بجودة(197) هيئته أو لبلاغته أو لقوة صدقه، وإن

---

[1] في **الفهرست** المقالة السابعة، الفن الأول: "**أبودطيقا**، ومعناه الشعراء". وفي **مفاتيح العلوم**، الباب الثـــاني، الفصل التاسع في بيوطيقي: "وهو الكتاب التاسع من كتب **المنطق**، ويسمى **بيوطيقي** ومعناه **الشعر**، يتكلم فيه على التخيُّل"، وهو عنوان للأصل اليوناني، (*Ποιητικης, poéticas*). وكتاب **الشعر**، كذلك مثل كتاب **الخطابة**، لم يصنف في المعهود من أقسام **الأرغانون**.

[2] **الشفاء، المنطق، الشعر**،حققه عبد الرحمن بدوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، المقالـــة الثالثة، الفصل الأول، الثاني، الثالث، الرابع.

لم يكن يلزمه المطلوب. فإن القائل إذا كان قوله ظاهر الصدق أذعن له، وخصوصا إذا روّجه الوزن وحسن النظم، وخصوصا إذا كان النغم موافقا ولذيذا.

وإذ[1] قد قلنا في فنون المنطق ما يليق بهذا **الكتاب**، فلنختمه مستعينين بالله وحده.

تم الكتاب بحمد الله وعونه

والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله والسلام.

كتب في الهامش هذا التملك:

ملك هذه النسخة المباركة من فضّله وكرّمه محمد بن علي المَوْصِلي غفر الله له ولوالديه.

فُرِغ من قراءة النّص وتصحيحه يوم:

الأحد 23 جمادي الثانية 1428 الموافق 08 جويلية 2007.

[1] في الأصل(إذا).

الفهارس العامة

أ – مسرد آيات القرآن الكريم
ب– مسرد المصطلحات الواردة في المخطوط
جـ– قائمة بأسماء الأعلام الواردة في المتن
د – مسرد المذاهب والفرق والطوائف
ر– مسرد الكتب الواردة في المتن
ط– مسرد بأسماء الأماكن
ص– مسرد المراجع المستعملة في التحقيق
ف– فهرس محتويات الكتاب

أ/ مسرد آيات القرآن الكريم

سورة آل عمران، الآية 07..... 349
سورة المائدة، الآية 06..... 348
سورة المائدة الآية 38..... 231
سورة النحل الآية : 111 351
سورة الأنفال، الآية رقم 23 217
سورة الحج الآية 30..... 232
سورة الأحزاب الآية 01..... 232
سورة المرسلات الآية : 35، 36 351

ب/ مسرد المصطلحات الواردة في المخطوط

إبطال66، 114، 143، 198، 199، 225، 236، 250، 278، 302، 305، 309، 310، 312، 317، 321، 333، 335، 336، 340، 343، 345

اتصال86، 201

اتفاق135، 158، 179، 181، 252، 257

إثبات15، 52، 104، 113، 144، 176، 222، 229، 234، 235، 236، 237، 259، 266، 267، 274، 275، 276، 278، 279، 287، 297، 305، 309، 310، 313، 321، 323، 327، 333، 335، 336

اجتماع النقيضين80، 140، 141

إجماع231، 233، 234، 235

إجماع اللاّقائل257

إجماع مركب257

إجماع مطلق257

أجناس23، 158، 199، 269، 317، 324، 326، 328

أجناس متباينة37

إدراك6، 17، 20، 32، 234، 244، 247، 251، 265، 290

ارتفاع النقيضين135

استدلال87، 143، 157، 232

استصحاب الحال231، 237

استغراق58، 324

استقراء6، 87، 213، 222، 237، 238، 260، 292، 305، 311، 316، 317

استقراء تام238

استقراء ناقص238، 239
اسم جامد59
اسم غير محصل112
اسم محصل49، 110
اسم مرادف311
اسم مشتق59
اسم معدول110، 111، 176
اسم معدول49
اسم مفرد221
اسم ناقص50
إشكال175، 177، 181، 246، 283، 311، 339، 340
اصطلاح17، 21، 25، 48، 293، 294، 309، 350
أصل43، 129، 135، 147، 148، 152، 153، 155، 233، 234، 237، 355
إضافة74، 146، 289
إطلاق61، 110، 156، 276، 289، 321
اعتقاد الراجح247
أعيان8، 48
الأجناس العالية العشرة38
الأيْنُ38، 44، 246
إلحاق الشاهد بالشاهد234
إلحاق الشاهد بالغائب234
إلحاق الغائب بالشاهد234
إلحاق الغائب بغائب آخر234
الحقيقة15، 18، 20، 24، 25، 26، 29، 275، 281، 283، 292، 336، 355
المتى38، 44، 49

إلهام سمـــاوي6
الهل البسيط281
الهل المركب281، 282
إلهي286
الواحد14، 24، 35، 46، 57، 75، 116، 150، 234، 248، 251، 254، 255، 274، 275، 289، 308، 320
الوسط240، 272
امتداد20، 40، 42، 195، 293
أمزجة344
إمكان15، 61، 63، 64، 65، 67، 68، 71، 72، 81، 123، 126، 127، 128، 129، 131، 139، 151، 162، 168، 170، 171، 186، 349، 354
إمكان الوجود216
إمكان ذاتي62
انتفاء النقيضين140
انفعال43، 45، 293
انفعالات نفسية11
أنواع الكيف40، 42
أوّلي26، 243، 268، 274، 307
إيجاب الضد74

بالفعل17، 21، 23، 30، 66، 71، 72، 74، 89، 91، 106، 113، 114، 116، 128، 147، 148، 150، 152، 153، 165، 169، 171، 174، 175، 182، 183، 185، 187، 194، 201، 221، 245، 246، 272، 276، 305، 352
بالقوة23، 25، 66، 71، 74، 114، 116، 170، 194، 201، 245، 272، 276، 352
براءة الذمة237

برهان5، 15، 32، 38، 131، 155، 193، 216، 219، 221، 242، 248، 253، 257، 258، 260، 263، 264، 265، 266، 271، 272، 273، 275، 278، 280، 284، 287، 288، 293، 296، 297، 298، 300، 301، 302، 303، 306، 307، 310، 320، 327، 331، 332، 335، 345، 354
برهان افتراض103
برهان الأنّ261، 262، 263، 281
برهان الخلف196
برهان اللم261, 262, 263, 266, 270, 271, 272, 282, 284
برهان سمعي257، 259، 260
برهان شرعي256
برهان عقلي256، 259، 260، 261
برهان مطلق263، 266
بسيط28

تالي18، 54، 76، 78، 79، 81، 84، 86، 90، 94، 99، 102، 108، 109، 135، 136، 138، 139، 140، 143، 146، 157، 163، 188، 190، 191، 192، 194، 202، 276، 282، 297، 315، 318، 319، 322، 325، 327، 332
تأويل231، 260
تبكيت257، 311، 339، 342
تجويز النقيض247
تحقق كون الحكم في غالب الأحوال247
تحليل215، 321

تداخل123، 124، 289
تركيب185، 229، 321، 324، 327، 345

تصديق6، 52، 176، 242، 244، 245، 249، 251، 261، 262، 271، 281، 282، 284، 291، 292، 346
تصديق تام247
تصديق فطري6
تصديق مكتسب6
تصديق يقيني242
تصور6، 17، 242، 244، 246، 247، 248، 250، 253، 267، 271، 275، 279، 281، 282، 283، 291، 292، 294، 306، 339، 345، 346، 349
تصور المعدوم283
تصور النقيض251
تصور أوّلي275
تصور بالذات292
تصور بالعرض292
تصور تام247
تصور حقيقي242
تصور مكتسب247
تصور نفسي48
تضاد43، 44، 123، 124، 228، 285، 315
تعريف14، 16، 26، 31، 44، 60، 90، 146، 292، 295، 299، 302، 335، 338
تعريف الشيء بنفسه338
تعريف المُؤَلِّف14
تعريف المعرَّف بالمعرِّف338
تعريف بوسائط338
تعريف حقيقي292
تغاير157

تغير62، 68، 89، 162، 272، 274
تقابل45، 46، 73، 74، 98، 110، 114، 124، 223، 228، 247، 264
تقابل السلب والإيجاب45
تقابل العدم والملكة46
تقابل المتضادين45
تقابل المتضايفين45
تلازم12، 95، 98، 114، 120، 133، 137، 158، 162، 179، 181، 183، 186، 266، 333
تلو ومقابلة76
تمثيل87، 222، 233، 236، 237، 239، 260، 292
تناقض6، 117، 122، 123، 124، 125، 130، 131، 155، 171، 181، 220، 228، 229، 247، 283، 351، 356
تنقيح المناط235، 236

ثبوت المطلوب187

جِدَّةُ44
جدل228، 243، 250، 257، 289، 301، 302، 304، 306، 307، 309، 310، 311، 312، 313، 316، 317، 318، 320، 327، 331، 332، 335، 336، 341، 343، 345
جرم287
جرم285
جرم بسيط339
جزئي14، 16، 23، 25، 41، 55، 196، 198، 200، 201، 217، 219، 220، 227، 228، 230، 237، 238، 246، 251، 252، 265، 274، 275، 276، 289، 310، 316، 318، 321، 342، 353
جزئي إضافي15

جزئي حقيقي15
جزئي سالب199
جزئي موجب199
جزئي موجـــود16
جزئي موهوم16
جزئية سالبة58، 105، 161، 230
جزئية موجبة58، 152، 230
جسم21، 24، 27، 32، 37، 39، 43، 44، 52، 79، 82، 87، 195، 218، 249، 255، 262، 270، 278، 279، 281، 286، 294، 297، 314، 318، 338، 339
جسم بالتدبير39
جسم بالفعل39
جسم بالقوة39
جسم بذاته268
جسم تعليمي40، 42، 273
جسم ساكن279
جسم طبيعي39، 274، 275
جسم طبيعي آلي279
جسم متحرك36
جسم مركب278
جنس8، 12، 15، 23، 24، 25، 26، 27، 29، 31، 32، 37، 45، 47، 56، 88، 110، 122، 158، 265، 267، 268، 269، 273، 276، 279، 284، 285، 286، 287، 293، 297، 299، 310، 311، 319، 321، 324، 327، 328، 331، 333، 335، 336
جنس الأجناس24، 37، 47
جنس الأنواع286
جنس سافل24

جنس طبيعي24
جنس عال24، 28، 37
جنس عقلي24
جنس قريب22، 24
جنس متوسط24، 37
جنس مفرد24
جنس منطقي24
جهة6، 7، 8، 45، 53، 60، 61، 66، 67، 68، 73، 90، 91، 105، 106، 111، 122، 148، 151، 153، 165، 167، 169، 170، 174، 177، 221، 243، 245، 246، 274، 285، 286، 349
جهة القضية60
جهة المادة6
جهل بسيط244، 300
جهل مركب244، 301، 306
جوهر12، 20، 24، 30، 38، 39، 40، 41، 43، 44، 83، 89، 195، 267، 269، 279، 287، 293، 337
جوهر لا متحيِّز39
جوهر متحيِّز39
جوهر مفارق40

حجة52، 187، 270، 292، 305، 307، 308، 309، 311، 313، 314، 317، 339، 341، 342، 354
حجة خطابية354
حد6، 7، 8، 20، 22، 89، 90، 203، 210، 215، 219، 220، 221، 228، 230، 242، 244، 248، 251، 271، 274، 275، 291، 292، 293، 295، 296، 297، 298، 299، 310، 317، 319، 331، 335، 337، 338، 346

حد أصغر90، 91، 93، 94، 99، 104، 105، 106، 107، 159، 161، 162، 166، 167، 169، 172، 175، 177، 184، 186، 187، 196، 200، 203، 220، 221، 239، 261، 262، 263، 271، 280، 281، 288، 296، 297، 352
حد أكبر90، 94، 104، 105، 107، 159، 160، 161، 162، 166، 167، 168، 169، 172، 175، 177، 184، 186، 196، 200، 203، 220، 221، 239، 261، 262، 263، 264، 265، 271، 280، 296، 298، 352
حد الأصغر201
حد القياس87
حد أوسط90، 93، 94، 104، 106، 157، 166، 167، 168، 172، 175، 177، 187، 195، 201، 203، 210، 221، 239، 243، 261، 262، 263، 266، 267، 270، 271، 272، 280، 281، 288، 291، 296، 297، 327، 348، 350، 352
حد تام292
حد تام غير كامل292، 294
حد تقديري196
حد حقيقي196، 332
حد خارجي196
حد كامل247، 292، 293، 295، 298، 335
حد محصل196
حد مشهور332
حد معدول196، 239
حد ناقص292، 294
حد شرعي293
حدس قُدْسِيّ6
حركة20، 234، 275، 279، 293، 297
حروف السلب111
حس .... 43، 115، 251، 263، 265، 284، 293، 294، 311، 315، 316، 341

حس ظاهر345
حقائق وجودية34
حقيقة7، 11، 23، 25، 31، 195
حقيقة واحدة30، 31
حكم6، 46، 52، 54، 55، 56، 58، 61، 62، 72، 73، 75، 88، 90، 92، 99، 101، 112، 113، 127، 133، 148، 165، 167، 171، 175، 218، 219، 234، 235، 236، 247، 251، 282، 283، 291، 316، 327، 351
حكم شرعي235
حمل الشخص على الشخص36
حمل الشيء على نفسه230
حمل على المجرى الطبيعي36
حمل مضاد للمجرى الطبيعي37

خاصة23، 24، 25، 29، 30، 31، 64، 269، 298، 299، 310، 319، 321، 327، 335
خاصة عامة بيِّنة اللزوم299
خاصة عامة لازمة299
خاصة مضافة30، 31
خاصة مطلقة30، 40، 269، 299
خاصة مطلقة تعم الأفراد غير لازمة30
خاصة مطلقة تعم الأفراد لازمة30
خاصة مطلقة عامة31
خاصة مطلقة عامة أوّلية269
خاصة مطلقة عامة ليست أوّلية269
خاصة مطلقة لا تعم الأفراد30
خاصة مطلقة مؤلفة299

خاصة مطلقة مفردة299
خاصه مطلقة299
خبر متواتر260
خلاء255، 283، 309
خلف18، 65، 66، 89، 91، 103، 105، 115، 117، 118، 119، 135، 137، 143، 149، 150، 153، 154، 155، 161، 168، 172، 177، 179، 180، 182، 183، 185، 203، 216، 276، 284، 296، 323، 325، 326، 328، 330، 331، 332، 334
خمســـة حقائق بسيطة28

دائم133، 182
داخل في جواب ما هو21
دخول تحت التضاد123، 124
دعوى52، 90
دلالة11، 13، 49، 59، 202
دلالة التزام11، 19، 57
دلالة تضمن11، 20
دلالة طبيعية11، 48
دلالة عقلية11
دلالة لفظية6
دلالة مطابقة11، 19، 57
دلالة وضعية11، 48
دلالة وضعية خاصة11
دلالة وضعية عامة11
دليل12، 233، 236، 237، 262، 266
دليل الكتاب232

دليل فقهي231
دليل قولي233
دوام61، 63، 66، 68، 70، 72، 83، 91، 114، 131، 136، 148، 149، 154، 155، 160، 166، 168، 172، 174، 179، 182، 183، 186، 268، 335، 338
دور26، 42، 90، 223، 235، 248، 263، 276، 287

ذات5، 14، 16، 18، 20، 29، 36، 41، 42، 45، 46، 53، 59، 61، 62، 63، 65، 71، 73، 88، 106، 122، 123، 124، 126، 127، 129، 131، 148، 153، 154، 155، 166، 167، 169، 171، 172، 175، 179، 181، 184، 185، 200، 222، 238، 242، 250، 258، 267، 268، 271، 272، 280، 283، 285، 288، 292، 295، 306، 335، 339، 352
ذات أزلية62
ذات الموضوع61، 62
ذات وقتية126
ذاتي16، 17، 19، 20، 21، 32، 244، 267، 274، 275، 292، 294، 297، 317، 339
ذهن7، 9، 12، 17، 90، 91، 201، 202، 242، 258، 261، 265، 282، 290، 291، 301، 310، 318، 337

رابطة58، 59، 66، 67، 69، 111، 112، 281
راجح231
رجحان الاعتقاد247
رد179، 215، 221، 222، 238، 239، 261، 339
رد القرينة177، 180، 182، 183
رسم6، 291، 292، 298، 299، 310، 327، 336
رسم تام292
رسم تام غير كامل293، 299

رسم كامل293، 299
رسم ناقص292، 299
رفع ذهني17
ركن301، 344

زمان38، 41، 42، 44، 49، 58، 59، 74، 107، 125، 132، 141، 148، 151، 255، 259، 279، 319، 338
زوجية43، 247

ساكن270، 345
سالبة113، 125، 216، 217
سبب36، 73، 88، 143، 194، 196، 216، 217، 219، 220، 221، 251، 258، 265، 267، 268، 272، 279، 308، 317، 338، 345، 347، 349، 350، 351، 354
سبب بالعرض272
سبب خارجي61
سبب ذاتي272
سبب لازم89
سطح8، 42، 44، 268، 269، 273، 275، 309
سكون154، 275، 279
سُنَّة231، 233، 260
سنن شرعية256
سور66، 67، 72، 111، 160، 217
سور الشرطية المتصلة الجزئية السالبة82
سور الشرطية المتصلة الجزئية الموجبة82
سور الشرطية المتصلة الكلية السالبة82

سور الشرطية المتصلة الكلية الموجبة82
سور الشرطية المنفصلة الجزئية السالبة83
سور الشرطية المنفصلة الجزئية الموجبة83
سور الشرطية المنفصلة الكلية السالبة83
سور الشرطية المنفصلة الكلية الموجبة83
سور جزئي سالب57
سور جزئي موجب57
سور كلي سالب57
سور كلي موجب57
سوفسطائي289

شبيه باليقين247
شخص14، 15، 25، 26، 34، 47، 55، 217، 243، 353
شرعية350
شك . 9، 18، 162، 170، 174، 185، 237، 246، 251، 255، 260، 270، 350
شكل71، 90، 144، 165، 174، 184، 195، 201، 222، 230، 313، 325، 330، 336، 341، 352
شكل القياس339، 340، 341، 343
شكل أوّل71، 89، 91، 93، 95، 97، 99، 101، 102، 104، 144، 161، 163، 165، 174، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 188، 189، 190، 191، 192، 194، 196، 197، 198، 200، 201، 216، 217، 223، 225، 228، 230، 241، 265، 355
شكل ثالث91، 103، 107، 108، 144، 156، 168، 176، 178، 180، 196، 198، 200، 219، 224، 225، 227، 229، 230، 241، 320، 323، 328، 329، 332، 333، 334، 351، 355

شكل ثان89، 91، 105، 144، 157، 160، 162، 163، 176، 178، 181، 182، 183، 188، 190، 191، 192، 196، 198، 200، 224، 226، 228، 230، 240، 325، 326، 328، 330، 334، 355

صحيح6، 7، 9، 42، 89، 144، 153، 161، 215، 221، 305، 313، 317، 338، 346

صناعة10، 237، 243، 254، 271، 273، 274، 275، 278، 280، 288، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 310، 313، 314، 316، 353، 355، 356

صناعة جزئية289

صناعة عملية273

صناعة كلية289

صناعة نظرية273

صنف26، 272، 311

صور معقولة40

صورة39، 40، 88، 233، 235، 242، 275، 282

صورة القياس140، 144، 161، 169، 175، 240، 241، 339، 350

ضد20، 40، 46، 74، 114، 123، 199، 200، 225، 227، 229، 270، 315، 316، 319

ضد الإيجاب74

ضرب92، 94، 96، 97، 99، 100، 102، 103، 104، 107، 109، 139، 160، 161، 163، 188، 190، 191، 192، 193، 195، 196، 198، 199، 200، 222، 223، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 252، 267، 307، 321، 323، 325، 326، 328، 329، 330، 332، 333، 334، 343، 354

ضرورة61، 67، 102، 106، 108، 114، 123، 124، 126، 127، 129، 130، 132، 134، 137، 138، 139، 140، 147، 148، 152، 153، 155، 156، 158، 166، 167، 168، 170، 172، 174، 219، 225، 249، 266، 291، 296، 300، 321، 322، 325، 327، 332

ضرورة باطنية249
ضرورة خارجية249
ضرورة ذاتية65، 66، 184
ضرورة عقل249
ضرورة غير عقلية249
ضرورية313

طبيعة خامسة254، 314

ظاهر59، 231، 237، 243، 261، 355
ظن247، 258، 272، 306، 354

عدم20، 30، 38، 45، 62، 65، 78، 81، 82، 83، 94، 110، 112، 113، 125، 132، 136، 138، 150، 156، 162، 185، 237، 260، 267، 291، 296
عدم المحل39
عدم الموضوع39
عدم شغل الذمة237
عرض12، 16، 17، 18، 30، 38، 40، 41، 44، 158، 199، 200، 260، 267، 269، 272، 274، 286، 295، 298، 306، 310، 329، 331، 335، 336، 352
عرض ذاتي270, 275, 278, 279, 285, 286
عرض عام23، 24، 25، 29، 30، 31، 269، 285، 286، 299، 319، 336
عرض عام غير لازم32
عرض عام لازم31، 199
عرض عام مفارق199
عرض غير عام31

عرض فصلي269
عرض مضاف43
عرض مضاف مشهوري43
عرض مضاف حقيقي43
عرضي20، 279، 286، 287، 299
عرفية خاصة130، 172
عقل6، 8، 15، 16، 17، 19، 39، 72، 73، 113، 147، 149، 150، 250، 251، 255، 256، 259، 265، 268، 274، 293، 314، 335
عكس24، 35، 36، 83، 89، 96، 103، 104، 105، 115، 146، 147، 149، 150، 151، 153، 154، 155، 161، 172، 177، 178، 179، 181، 182، 184، 185، 194، 196، 200، 223، 225، 228، 243، 253، 266، 280، 322، 323، 324، 325، 326، 328، 329، 330، 331، 333، 334، 348، 352
عكس المطلوب200
عكس المقدمات لعكس النتائج223، 230
عكس النتائج لعكس المقدمات223، 230
عكس النقيض89، 194، 200، 216، 323
عكس تقديري151
عكس خارجي149، 151
عكس عقلي151،149
عكس مستو89، 145
علة79، 194، 232، 233، 234، 236، 239، 255، 261، 263، 265، 270، 272، 279، 281، 284، 291
علة مشتركة234
علم5، 7، 8، 36، 37، 158، 202، 236، 237، 243، 247، 248، 259، 270، 271، 272، 273، 274، 276، 283، 284، 285، 287، 288، 300، 306، 309، 315، 316، 319، 338، 344، 346، 347

علم الأخلاق285
علم الأصول273
علم الأُكَر286
علم الأُكَر المتحركة286
علم الحساب273، 285، 287، 290
علم الرياضيات285
علم السماء والعالم289
علم الطب274، 285، 286، 287، 289، 316
علم العدد273، 286
علم الفقه257، 284
علم الكلام274، 278
علم اللامساواة83
علم المجسمات286
علم المناظر285، 288
علم المنطق274، 288
علم الموجود289
علم الموسيقى274، 285، 286، 287، 288، 290، 316
علم النجوم316
علم الهندسة273، 285، 286، 287، 290
علم الهندسة الصِرْفة290
علم إلهي274، 275، 286، 287، 288، 289، 290
علم الهيئة285، 287، 290
علم بأحوال بدن الإنسان289
علم بالعلة284
علم بالقوة246

علم بالمركب242
علم بالوجود284
علم تأديـــي243
علم تعبير الرؤيا273
علم تقليدي243
علم تلقيني243
علم حقيقي271
علم ذهني244
علم رياضي287، 289
علم سافل275، 286، 287
علم صناعي243
علم طبيعي275، 285، 286، 287، 288، 289، 301
علم عال276، 287
علم علمي5
علم عملي6
علم فكري243
علم فهمي243
علم كلي246
علم مكتسب271
علم موضوعه لا يدركه الوهم290
علم نظري9، 289
علوم الأوائل346
علوم حكمية256، 346
عناد52، 54، 80، 81، 83، 95، 98، 114، 137، 141، 187، 189، 301، 302، 312، 340، 345، 354

عناد ومقابلة76
عوارض القياس223
عوارض المادة290
عوارض ذاتية273، 274

غلط9، 72، 114، 193، 216، 217، 219، 221، 249، 302، 317، 320، 345، 346، 347، 350، 351
غير متناه15، 18، 141، 142، 146
غَيْرية284، 317، 319

فاسد6، 7، 9، 221، 275، 346، 351، 352
فردية17، 43
فرع233، 239، 355
فصل8، 12، 22، 23، 25، 28، 29، 31، 32، 37، 88، 122، 158، 199، 279، 286، 293، 294، 297، 310، 317، 327، 328، 330، 333
فصل مقسِّم37
فصل نوعي269
فصول الأنواع269، 326
فصول متباينة37
فطري7، 9
فعل74
فلسفة عملية284
فلك74، 216، 254، 314، 348

قار21، 42، 44

قار ذات38
قاعدة316
قانون307، 316
قرينة90، 177، 184، 253، 337
قسمة أوّلية269
قسمة ليست أوّلية269
قضية46، 52، 53، 59، 61، 65، 69، 71، 74، 86، 111، 123، 129، 132، 146، 147، 156، 181، 187، 217، 276، 281، 301، 305، 309، 312
قضية أزلية194
قضية استقرائية254، 314
قضية أوّلية .... 249، 250، 251، 255، 256، 264، 275، 279، 309، 313، 314
قضية بسيطة52، 114
قضية تأديبية313
قضية تأديبية صلاحية253
قضية تقديرية72، 113، 149، 156
قضية تقريرية250، 257
قضية ثلاثية67، 111
قضية ثنائية66، 111
قضية جزئية56، 58، 93، 220، 221
قضية حالية72، 73، 148
قضية حدسية252
قضية حقيقية113، 150، 156
قضية حقيقية الموضوع72
قضية حقيقية مطلقة72

قضية حملية53، 55، 62، 63، 64، 66، 99، 100، 101، 109، 143، 163، 220، 276، 278، 318
قضية حينية130، 148
قضية حينية مطلقة127، 130
قضية حينية مطلقة لادائمة149
قضية حينية ممكنة126
قضية خارجية72، 113، 156
قضية خاصة278
قضية خلقية313
قضية دائمة63، 125، 129، 130، 148، 153، 156، 165، 166، 172، 174، 182، 183، 185
قضية دائمة ضرورية183
قضية دائمة غير ضرورية128، 171، 173، 174، 177
قضية رباعية67
قضية سالبة68، 69، 75، 112، 113
قضية سالبة الجهة67
قضية سالبة بسيطة69
قضية سالبة محصلة111، 112، 216
قضية سالبة محصلة المحمول201
قضية سالبة معدولة117
قضية سالبة معدولة المحمول216
قضية سالبة موجهة67
قضية شائعة72، 73، 91
قضية شرطية85، 318
قضية شرطية اتفاقية82، 84، 94، 108، 138، 188

قضية شرطية جزئية81
قضية شرطية سالبة84
قضية شرطية كلية81
قضية شرطية لزومية84، 94، 138، 188
قضية شرطية لزومية سالبة135
قضية شرطية متصلة52، 54، 76، 78، 99، 100، 102، 135، 137، 143، 162، 163، 221، 276، 278
قضية شرطية متصلة اتفاقية76
قضية شرطية متصلة جزئية109
قضية شرطية متصلة كلية81
قضية شرطية متصلة كلية موجبة191، 192
قضية شرطية متصلة لا لزومية76
قضية شرطية متصلة لزومية76
قضية شرطية متصلة موجبة136
قضية شرطية مخصوصة82
قضية شرطية منفصلة52، 54، 76، 78، 101، 102، 130، 133، 137، 140، 189، 193، 221، 238، 239، 276، 278
قضية شرطية منفصلة تقديرية72
قضية شرطية منفصلة حقيقية72، 77، 84، 133، 140
قضية شرطية منفصلة سالبة84
قضية شرطية منفصلة مانعة الجمع 77، 84، 98، 134، 136، 140، 141، 191، 193
قضية شرطية منفصلة مانعة الخلو77، 84، 97، 134، 136، 140، 192، 193
قضية شرطية منفصلة موجبة189
قضية شرطية منفصلة وجودية (خارجية)72
قضية شرطية مهملة82، 138

قضية شرطية موجبة84
قضية شنعة311
قضية ضرورية61، 62، 125، 129، 148، 153، 165، 168، 169، 173، 175، 178، 179، 180، 182، 183
قضية ضرورية عرفية خاصة63
قضية ضرورية عرفية عامة63
قضية ضرورية لادائمة184
قضية ضرورية مشروطة خاصة62
قضية ضرورية مشروطة عامة62
قضية ضرورية منتشرة63
قضية ضرورية وقتية62
قضية طبيعية55، 56، 58، 93
قضية عدمية110، 112، 114، 117، 201
قضية عرفية184
قضية عرفية خاصة93، 106، 128، 130، 149، 154، 165، 166، 168، 171، 174، 178، 182
قضية عرفية خاصة وجودية لادائمة107
قضية عرفية عامة127، 148، 153، 154، 155، 165، 166، 167، 174، 180، 186
قضية عرفية عامية129
قضية غير دائمة182
قضية فطرية249، 253
قضية فعلية165، 171، 174
قضية فعلية تقديرية150
قضية فعلية حقيقية150
قضية كلية58، 72، 315

قضية لا وجودية171، 173، 176، 178
قضية مأخوذة249، 250
قضية متواترة249، 252
قضية مجربة250، 252
قضية محرفة85، 217
قضية محسوسة249، 251، 255
قضية محصلة110، 114
قضية محصورة55، 56، 92، 93، 220، 319، 320
قضية مخصوصة55، 56، 58، 93، 217، 220
قضية مخيلة249، 258، 358
قضية مسوَّرة69
قضية مشبّهة249، 256، 347
قضية مشخصة55
قضية مشروطة184
قضية مشروطة خاصة68، 106، 126، 129، 130، 149، 154، 165، 166، 168، 171، 172، 174، 177، 179، 181، 182، 184، 185
قضية مشروطة ضرورية186
قضية مشروطة عامة126، 129، 148، 153، 154، 155، 165، 166، 174، 179، 181، 182، 183، 184، 186
قضية مشهورة243، 249، 253، 254، 255، 256، 258، 301، 309، 313، 314، 315، 316
قضية مشهورة بذاتها314
قضية مشهورة صرفة255
قضية مشهورة في بادئ الرأي354
قضية مشهورة محدودة254، 314

قضية مشهورة مطلقة254، 313، 314
قضية مطلقة67، 73، 173، 175
قضية مطلقة خاصة ..... 63، 66، 128، 129، 133، 165، 166، 167، 171، 174
قضية مطلقة عامة66، 68، 106، 125، 128، 129، 133، 146، 155، 165، 171، 174، 185، 186
قضية مطلقة غير ضرورية175
قضية مظنونة249، 257، 258، 354
قضية معتقدة249، 250
قضية معدولة85، 110، 112، 113، 117، 175، 188
قضية معدولة المحمول114
قضية معدولة الموضوع114
قضية معدولة موجبة216
قضية مقبولة250، 256، 257
قضية مكتسبة249
قضية ممكنة66، 171
قضية ممكنة خاصة166
قضية ممكنة خاصية64، 152، 155، 165، 168، 171، 173، 174، 177
قضية ممكنة خاصية ساذجة126، 132
قضية ممكنة خاصية لا وجودية150
قضية ممكنة خاصية وجودية129، 133
قضية ممكنة ساذجة173، 178، 184، 186
قضية ممكنة عامية63، 165، 168، 171، 177174
قضية ممكنة عامية ساذجة125، 129
قضية ممكنة عامية وجودية128، 133
قضية ممكنة لاوجودية128، 133، 153، 171، 173، 184، 186

قضية منتشرة127، 131، 165، 167
قضية منفصلة حقيقية95
قضية مهملة55، 56، 57، 93، 219، 220، 221
قضية موجبة75، 150
قضية موجبة محصلة117
قضية موجبة محصلة المحمول216
قضية موجبة معدولة69، 110، 111، 112، 175
قضية موجبة معدولة المحمول200
قضية موجهة67، 73، 200
قضية موجهة فعلية66
قضية واحدة75
قضية وجدانية249، 252
قضية وجودية171، 173، 178
قضية وجودية فعلية176
قضية وجودية لادائمة63، 66، 72، 93، 106، 128، 131، 155، 165، 167، 168، 171، 174، 178، 182
قضية وجودية لاضرورية63، 72، 106، 127، 128، 132، 133، 155
قضية وقتية130، 165، 167، 171، 174
قضية وهمية249، 255، 256، 314، 347
قضيةمشروطة عامة167
قضيةمطلقة عامة167
قلب(عكس)146
قوة20، 74
قوة الحس255
قوة طبيعية43

قوة عملية6
قوة مدركة265
قوة نظرية6
قول جدلي301
قول علمي301
قوى شهوانية285
قياس6، 7، 8، 9، 86، 87، 88، 89، 90، 138، 139، 141، 156، 161، 165، 166، 174، 181، 184، 187، 193، 195، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 210، 215، 217، 219، 221، 222، 224، 228، 229، 231، 233، 236، 238، 239، 242، 248، 249، 250، 251، 253، 260، 261، 270، 271، 272، 292، 296، 302، 303، 304، 305، 306، 311، 312، 317، 318، 335، 336، 341، 342، 346، 348، 352، 353
قياس استثنائي137، 143، 187، 195، 202، 221، 322، 327، 331، 332، 333، 334، 335
قياس اقتراني143، 221، 321، 322، 325، 327
قياس الخَلْف142، 143، 144، 225، 311، 317، 322، 327
قياس الدَّوْر223
قياس الضمير240، 355
قياس العكس225
قياس المساواة240
قياس بسيط89، 202، 203، 221، 230
قياس بسيط موصول204
قياس سليب227
قياس سوفسطائي256
قياس شعري258، 358
قياس مركب195، 202، 204، 221، 222، 229
قياس مركب مفصول213

قياس مركب موصول204، 213
قياس مستقيم143، 311
قياس مُقسَّم101، 321
قياس وضعي309

كثرة14، 15، 24، 55، 75، 220، 314
كثرة مركبة338
كلمات زمانية58
كلمة محصلة50، 110
كلمة معدولة50، 110، 111، 176
كلي8، 15، 16، 24، 25، 29، 30، 32، 36، 41، 55، 63، 75، 198، 200، 217، 219، 220، 237، 241، 245، 251، 265، 268، 270، 274، 288، 306، 310، 311، 317، 321، 322، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 331، 332، 333، 336، 351، 355
كلي ذاتي29
كلي سالب199
كلي موجب199
كليات الجواهر40
كليات خمسة31
كلية سالبة58، 92، 94، 105، 108، 161
كلية موجبة58، 92، 94، 105، 108، 152، 161، 189
كم38، 40، 41، 93، 101، 123، 124، 153، 162، 171، 273، 276، 280، 286، 347، 348
كم متصل42، 43
كم منفصل42، 43
كيف32، 38، 42، 60، 62، 73، 93، 101، 102، 106، 123، 133، 145، 157، 159، 160، 162، 171، 182، 183، 223، 355

لا نهاية248، 278، 279
لا وجود43، 150
لازم18، 30، 52، 67، 75، 79، 83، 88، 89، 96، 97، 100، 102، 107، 108، 132، 133، 135، 137، 141، 143، 159، 162، 163، 164، 173
لازم الوجود17
لازم بلا وسط18
لازم بوسط18
لازم للوسط18
لزوم ...12، 17، 19، 31، 62، 76، 84، 88، 135، 138، 157، 163، 189، 266
لزوم حقيقي305
لزوم ذهني12
لزوم مشهور305
لزوم منعكس136
لفظ10، 11، 12، 14، 15، 34، 35، 48، 57، 58، 60، 67، 74، 86، 111، 146، 219، 221، 256، 260، 308، 317، 320، 337، 347، 352
لفظ عَلَم34
لفظ مؤلف12، 14، 51
لفظ مؤلف غير مقيّد51
لفظ مؤلف غير مقيّد إعلامي51
لفظ مؤلف غير مقيّد إعلامي بالفعل(الخبر)51
لفظ مؤلف غير مقيّد إعلامي بالقوة (التنبيه)51
لفظ مؤلف غير مقيّد إعلامي بالقوة للترجي51
لفظ مؤلف غير مقيّد إعلامي بالقوة للتعجب51
لفظ مؤلف غير مقيّد إعلامي بالقوة للتمني51

لفظ مؤلف غير مقيّد إعلامي بالقوة للقسم51
لفظ مؤلف غير مقيّد إعلامي بالقوة للنداء51
لفظ مؤلف غير مقيّد طلبي51
لفظ مؤلف غير مقيّد طلبي على سبيل الاستعلاء (الأمر أو النهي)51
لفظ مؤلف غير مقيّد طلبي على سبيل التساوي (الالتماس)51
لفظ مؤلف غير مقيّد طلبي على سبيل التضرع (الدعاء)51
لفظ مؤلف غير مقيّد على سبيل طلب معنى (الاستفهام)51
لفظ مؤلف مقيّد(اسم)51
لفظ متباين34، 347
لفظ مترادف35
لفظ متشابه35، 317، 347، 350
لفظ متشابه حقيقي35
لفظ متشابه مجازي35
لفظ مُتشكك347
لفظ متفق متشابه35
لفظ متفق مشترك35
لفظ متواطئ35
لفظ مركب13، 89، 348
لفظ مشترك35، 219، 220، 223، 317، 337، 347، 348، 350، 352
لفظ مشترك بسيط347
لفظ مشترك مركب347
لفظ مشكّك35
لفظ مُشْكَل317، 337، 350
لفظ مطلق10
لفظ معدول110

لفظ مفرد12، 13، 49، 50، 111
لفظ مفرد جزئي14
لفظ مفرد كلي14، 15
لفظ مقيِّد للمعنى347
لفظ منقول350
لوح115، 120، 123

مؤلف6، 8، 52، 88، 90، 111، 135، 143، 155، 187، 221، 238، 242، 261، 297، 298، 302، 335، 338
مادة39، 46، 275، 290، 337، 345
مادة القضية60، 61، 67، 123، 124
مادة القياس139، 144، 150، 223، 241، 347، 350
مادة جسمية289
ماهية17، 19، 45، 255، 308
ماهية بسيطة295
ماهية بسيطة تدخل في حقيقة غيرها296
ماهية بسيطة لا تدخل في حقيقة غيرها296
ماهية مركبة295
ماهية مركبة تدخل في حقيقة أخرى296
ماهية مركبة لا تدخل في حقيقة أخرى296
مبادئ243، 284
مبادئ الأقيسة248، 250
مبادئ الإلهي275، 287
مبادئ البرهان243
مبادئ الجدل255، 289

مبادئ الحساب285
مبادئ الخطابة257، 258، 354
مبادئ السفسطة256، 289
مبادئ الشعر258
مبادئ الصناعة274، 301
مبادئ الطب257، 275
مبادئ الطبيعي257، 285
مبادئ العلوم257، 301
مبادئ العلوم البرهانية307
مبادئ الفلسفة الأولى289
مبادئ المحسوسات255
مبادئ الهندسة257
مبادئ أوّلية251، 253، 280
مبادئ علم الموسيقى287
مبادئ علم الهيئة287
مبادئ مفارقة24
متأخر16، 46، 264، 266، 267، 301
متأخر بالذات46
متأخر بالرتبة47
متأخر بالرتبة العقلية47
متأخر بالرتبة المكانية47
متأخر بالزمان47
متأخر بالشّرف والفضيلة47
متأخر بالعلة47
متأخر بالمصلحة46

متأخر بالمعرفة مطلقا264
متأخر بالوجود266
متتالية18
متحرك ..... 29، 32، 37، 62، 68، 71، 234، 270، 279، 294، 297، 345
متحرك الذهن243
متصل268، 273، 280
متضايفان46
متقابلات أربع45
متقابلان45
متقدم16، 46، 47، 264، 301
متقدم بالتصور16
متقدم بالذات46، 270
متقدم بالرتبة47
متقدم بالرتبة العقلية47
متقدم بالرتبة المكانية47
متقدم بالزمان47، 270
متقدم بالشّرف والفضيلة47
متقدم بالعلة47
متقدم بالعلّيّة265
متقدم بالمصلحة46
متقدم بالمعرفة264، 266، 270
متقدم بالمعرفة مطلقا264
متقدم بالمعرفة وبالوجود264 265،
متقدم بالنسبة إلى المتأخر265
متقدم بالوجود264، 265

متقدم في المعرفة242، 248، 265
متكثر35
متناه15، 141، 142
مجرّد28، 255، 290
مجهول7، 9، 83، 187، 202، 244، 245، 248، 263، 271، 300، 327
مجهول مطلق282
مجهول من جهة300
محال18، 32، 90، 118، 119، 130، 134، 136، 142، 143، 151، 156، 159، 170، 172، 175، 187، 201، 202، 216، 218، 219، 224، 235، 245، 248، 268، 270، 273، 277، 283، 284، 297، 302، 306، 307، 309، 313، 321، 322، 354
محسوس252، 351
محل39
محمول8، 16، 35، 36، 41، 53، 59، 60، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 86، 90، 91، 111، 112، 113، 122، 123، 146، 148، 149، 160، 175، 188، 199، 268، 274، 276، 278، 279، 280، 281، 282، 311، 315، 321، 322، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 349، 352
محمول بالاشتقاق36
محمول بالمواطأة36
محمول محصل112
محمول معدول110، 112
مخاطبات برهانية300
مخاطبة الامتحان البرهاني303
مخاطبة التعليم والتعلم300، 302
مخاطبة العناد البرهاني300، 301، 302
مخاطبة مستعملة في استنباط الرأي302
مدرك بالحواس255

مرتبة.....20، 29، 206، 208، 211، 285، 289، 305، 321، 324، 327، 340
مرتبة ثانية209، 210
مركب242، 248، 275، 299
مسألة273، 277، 278، 280، 284، 285، 287، 304، 305، 312
مسألة ظنية233
مستحيل13، 39، 83، 136، 137، 140، 141، 171، 195، 225، 242، 270، 271، 272، 282، 296، 332
مستحيل الوجود282، 283
مُسْتدل312
مسلمة88، 249، 250 313،
مشهورة بالقوة314
مصادرات257، 271، 277
مصادرة248
مصادرة على المطلوب229، 235، 236، 296
مصالح شركية254، 255، 307
مضاف38، 44
مضاف حقيقي44
مضاف مشهوري44
مطلب الهل البسيط283
مطلب أي282
مطلب أين282
مطلب كيف282
مطلب لِمَ281، 284
مطلب ما281، 282، 284
مطلب متى282

مطلب هل281، 284
مطلوب5، 9، 18، 52، 90، 105، 142، 143، 144، 158، 160، 161، 185، 187، 195، 199، 200، 202، 203، 204، 210، 221، 225، 244، 245، 261، 263، 277، 278، 279، 300، 301، 302، 305، 306، 309، 310، 312، 317، 322، 323، 327، 359
معان كلية20
معاني ما بعد الكثرة24
معاني ما في الكثرة24
معاني ما قبل كثرة24
معاني ما مع الكثرة24
معدوم65، 75، 116، 218، 281، 282، 307
معرفة حسية265
معرفة عقلية265
معطى278
معقول24، 293
معقولات أولى274
معقولات ثانية7، 8، 274
معلوم5، 113، 138، 142، 143، 146، 158، 194، 213، 228، 236، 240، 244، 245، 247، 248، 263، 266، 273، 276، 277، 280، 283، 338، 343
معلوم بالقوة246
معلوم من جهة300
معنى10، 11، 13، 14، 23، 34، 35، 49، 50، 53، 59، 62، 64، 69، 73، 86، 91، 111، 112، 189، 195، 220، 221، 235، 244، 256، 261، 267، 268، 269، 279، 308، 310، 320، 337، 338، 347، 349، 351، 352، 357
معنى لغوي26
معنى محصل46
معنى مشترك234، 239

معنى مشهور308
معنى مفهوم46
مغالط213، 222، 223، 228، 300، 303، 344، 347
مغلّط337، 345، 346، 347
مغلّطات خارجة346
مغلّطات لفظية350
مغلّطات معنوية351
مفارق18
مفرد8، 17، 20، 31، 32، 37، 52، 56، 68، 70، 125، 221، 242، 256، 269، 275، 278، 291، 292، 298، 299، 316، 321، 322، 323، 327، 333، 348
مفهوم14، 19، 50، 53، 59، 86، 157، 170، 188، 215، 260، 283، 292، 335، 350
مفهوم ظاهر260
مفهوم لغوي338
مفهومية49
مقدم54، 76، 79، 81، 83، 86، 90، 95، 100، 102، 109، 114، 135، 136، 138، 139، 140، 143، 146، 163، 188، 190، 191، 194، 276، 277، 282، 318، 322، 325، 327، 328، 332، 336، 347، 354
مقدمات الأقيسة320
مقدمات البرهان270، 306
مقدمات الحجة244، 340
مقدمات الحجة الجدلية312
مقدمات المصادرة على المطلوب347
مقدمات متشاركة307
مقدمات متقابلة227، 228
مقدمات محصورة195

مقدمة8، 52، 89، 90، 99، 104، 143، 157، 166، 174، 178، 179، 180، 182، 183، 193، 194، 195، 199، 201، 204، 205، 208، 209، 211، 213، 214، 218، 222، 223، 224، 225، 228، 229، 238، 240، 242، 249، 256، 257، 259، 260، 270، 274، 275، 293، 302، 308، 312، 313، 314، 315، 320، 339، 340، 341، 347

مقدمة المقدمات306

مقدمة أوّلية264، 268، 307

مقدمة برهانية307

مقدمة جدلية306

مقدمة سمعية259

مقدمة شرطية309

مقدمة صغرى90، 92، 93، 99، 101، 102، 104، 106، 107، 156، 157، 159، 160، 161، 165، 166، 167، 168، 169، 171، 173، 175، 177، 179، 180، 182، 183، 186، 187، 217، 222، 223، 225، 227، 228، 230، 355

مقدمة طبيعية195

مقدمة عقلية259، 285

مقدمة قريبة343

مقدمة كبرى90، 92، 93، 99، 101، 104، 106، 107، 144، 156، 159، 160، 162، 165، 167، 168، 170، 171، 172، 174، 175، 177، 178، 180، 181، 183، 184، 185، 187، 194، 196، 201، 213، 216، 217، 222، 223، 225، 226، 227، 228، 230، 232، 238، 240، 296، 297، 318، 355

مقدمة محذوفة88

مقدمة محصلة215

مقدمة مشهورة304، 305، 306، 310

مقدمة مشهورة صرفة307

مقدمة معدولة215، 216

مقدمة مقبولة259

مقدمة مكتسبة264
مقدمة منتجة343
مقدمة مهملة195، 217، 355
مقدمة موجهة195
مقدمة يقينية289
مقول349
مقول في جواب أيّما هو21
مقول في جواب ما هو19، 20
مقول في طريق ما هو21
مقول ماهية43
مقولات38، 42، 158
مقولات عشرة310
مقولة الملك44
مقولةُ لَه44
مقوِّم18، 19، 22، 37، 40، 67، 173، 177، 184، 265، 274، 279، 291، 292، 294، 295، 296، 298، 310، 332
مقوِّم المقوِّم18، 37، 280
مقوِّم مقوِّم37
مكان38، 41، 44، 74، 255، 318، 337، 347
مكتسب6، 7، 9، 244، 264، 268، 274، 314
ملزوم18، 79، 83، 100، 102، 107، 108، 136، 138، 157، 271، 274، 333، 334، 340
ملكة42، 112، 243، 300، 305، 346
ممتنع15، 60، 63، 65، 72، 83، 120، 121، 150، 156، 157، 283
ممتنع الوجود15

ممكن64، 87، 169، 170، 234، 305
ممكن استقبالي65
ممكن الوجود15، 38، 150
ممكن أن لا يكون64، 69، 152
ممكن أن يكون64، 65، 151، 152
ممكن خاص151، 152
ممكن خاصي171
ممكن عامي150، 152، 171
ممكن عامي ساذج125
ممكن عامي ساذج حيني130
ممكن عامي وجودي128
ممكن في الطبع45
ممكن لا وجودي177, 170
منسوب36، 52، 53، 54، 145، 331، 332
منسوب إليه36، 52، 53، 54، 145، 274
منسوب محصل54
منسوب معدول54
منطق5، 7، 8، 9، 34، 46، 242، 347، 359
منطقي8، 9، 10، 17، 21، 23، 24، 25، 29، 34، 63، 199، 200، 233، 235، 251، 306، 320، 355
منقول233
منقول إليه233
منقول منه233

موجود15، 24، 38، 41، 54، 62، 63، 65، 116، 127، 130، 170، 195، 217، 234، 235، 237، 239، 243، 246، 251، 255، 260، 267، 269، 274، 275، 281، 283، 286، 289، 307، 319، 349
موجودات خارجية290
موضوع8، 16، 35، 36، 38، 39، 40، 41، 45، 53، 55، 56، 57، 58، 60، 62، 63، 66، 67، 68، 70، 71، 72، 73، 75، 86، 90، 91، 101، 104، 106، 110، 112، 113، 114، 122، 127، 135، 146، 147، 148، 150، 152، 156، 160، 162، 176، 184، 196، 201، 216، 217، 220، 221، 228، 241، 268، 269، 271، 273، 274، 275، 276، 278، 280، 310، 311، 315، 318، 321، 322، 323، 324، 326، 327، 349
موضوع شخصي311
موضوع معدول110
ناقض277، 304
نتيجة52، 90، 93، 97، 99، 100، 101، 102، 105، 106، 109، 13، 139، 143، 162، 163، 165، 167، 168، 170، 274، 313، 348
نسبة15، 27، 34، 38، 44، 54، 59، 60، 67، 76، 90، 112، 113، 117، 176، 187، 202، 203، 265، 271، 273، 286، 288، 289
نص231، 232، 235، 260
نقيض96، 97، 98، ،115116، 117، 119، 124، 125، 126، 128، 129، 131، 132، 133، 135، 136، 138، 139، 140، 141، 143، 153، 155، 161، 173، 180، 185، 187، 189، 192، 199، 216، 221، 225، 227، 236، 247، 249، 251، 257، 260، 265، 270، 276، 306، 312، 322، 327، 339، 342، 351
نقيض حقيقي125
نكتة312
نوع8، 23، 25، 26، 27، 28، 29، 31، 32، 37، 38، 43، 47، 55، 56، 88، 110، 158، 220، 233، 269، 274، 278، 279، 284، 285، 286، 289، 311، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 327، 338، 340
نوع إضافي25، 27، 28

نوع الأنواع27
نوع أوّلي270
نوع حقيقي25، 27، 28
نوع سافل27
نوع عال27
نوع متوسط27
نوع مفرد27

هو هو38، 53، 104، 172، 184، 319، 320
هي هي55، 56، 220، 256، 347
هيولى39، 41

واجب60، 61، 63، 64، 72، 120، 121، 171، 175، 177، 188، 197، 234، 240، 243، 253، 255، 259، 260، 348
واجب العدم65
واجب العقل309
واجب الوجود38
واحد بالجنس319، 320
واحد بالعدد320
واحد بالنوع320
وجود15، 17، 24، 39، 43، 46، 47، 58، 65، 66، 73، 86، 94، 107، 108، 113، 114، 133، 136، 138، 148، 150، 151، 152، 156، 158، 162، 163، 169، 171، 179، 235، 237، 242، 250، 252، 256، 261، 262، 263، 267، 272، 274، 275، 281، 282، 284، 286، 289، 291، 292، 299، 311، 315، 332، 338
وجود الصورة في الهيولى40
وجود خارجي8

وجود ذهني8
وجود زائد38
وجود في موضوع40
وجود لا في موضوع40
وحدة233، 253، 255، 317، 319
وسط18، 95، 169
وضع38، 44، 90
وضع مطلق311
وضع مقيّد311
ومحمول73
وهم114، 216، 220، 255، 256، 296، 302، 349، 350، 351
يفعل38، 42، 44
يقين200، 247
ينفعل38، 42، 45

ج/ قائمة بأسماء الأعلام الواردة في المتن

أبقراط301، 314، 316
أفلاطون245
الإمام المعصوم الذي يقول به قوم256
الإمام المعصوم إن كان له وجود259
الحَجَّاج349
الشافعي رضي الله عنه250، 252، 257، 314، 349
الشيخ الرئيس ابن سينا13، 14، 25، 86، 168، 170، 219
المعلم الأول أرسطو14، 25، 34، 43، 92، 216، 244، 245، 246، 254، 301، 304، 312، 319
النبي صلى الله عليه وسلم6، 232، 256، 257، 259
باسلس356
بطليموس316
جالينوس356، 357
سقراط245
علي رضي الله عنه349
فيثاغورس316
مالك رضي الله عنه257
مانن245
منديوس356
موسى عليه السلام314

د/ مسرد المذاهب والفرق والطوائف

أئمة الشرع عليهم السلام233

أشاعرة317

أقدمون294

أقوال المقدّمين المشهورين316

الأئمة رضوان الله عليهم257

الأنبياء صلوا ت الله عليهم231، 233

الصحابة رضي الله عنهم233، 257

بعض المملل254

جدلي309

جدلي فاضل321

جمهور301، 353

حكماء308، 309، 314، 316

حكيم349

خطيب فاضل353

سنن حادثة313

سنن قديمة313

سوفسطائي345

شافعية254، 314

شرائع253، 313

شريعة346

شريعة حادثة254
شريعة قديمة253
طائفة254
ظان354
عديم الملكة346
علماء233، 254، 257، 344
فقهاء234، 310، 316
فلاسفة254، 293
فيلسوف345
قول القدماء357
متقدمون215
مسلمون314
مشاؤون254، 314
مشاغبي345
معتزلة234، 317
مغالط345
ملة233
ملل شرعية254
مماري345
مموِّه بالجدل345
مُموِّه بالحكمة345
نحاة350

ر/ مسرد الكتب الواردة في المتن

آراء أبقراط وأفلاطون356
الكتاب (القرآن الكريم)231، 233، 257، 259، 260
الكتب المبسوطة(كتبنا)213
الكتب المطولة(كتبنا)321
الوريقات5
حيلة البرء356
شرح القانون للشيخ الرئيس أبي علي رحمة الله عليه337
شرح فصول الفاضل أبقراط337
كتاب الأصول لإقليدس273، 275، 277، 283، 287
كتاب في عكس النقيض200

ط/ مسرد بأسماء الأماكن

العراق236
المدينة المنورة257
خراسان249، 252
رومية الكبرى356
مكة المكرمة236

ص/ مســـرد المراجع المستعملة في التحقيق:

I باللسان العربي

01- ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، دار الفكر، بيروت، 1956.

02- ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، تحقيق نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965.

03- ابن النديم، **الفهرست**، تحقيق مصطفى الشويمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1406هـ.

04- ابن النّفيس، **المُخْتَصَرُ في عِلْمِ أُصُولِ الْحَدِيثِ**، دراسة وتحقيق عمار الطالبي، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001.

05- ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1، 1349هـ.

06- ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، 1960.

07- ابن سينا، **البرهان من كتاب الشفاء**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954.

08- ابن سينا، **الشفاء، الشعر**، حققه عبد الرحمن بدوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966.

09- ابن سينا، **الشفـــاء، العبارة**، تحقيق سعيد زايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1964.

10- ابن سينا، **الشفاء، القياس**، تحقيق سعيد زايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1964.

11- ابن سينا، **الشفاء، المقولات**، تحقيق قنواتي ومحمود الخضري وفؤاد الأهواني، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1952.

12- ابن سينا، **منطق المشرقيين**، تقديم الدكتور شكري نجار، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1982.

13- ابن سينا، **النجاة**، مطبعة السعادة، مصر، 1331هـ.

14- ابن عماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مكتبة القُدْسي، القاهرة، 1351 هـ.

15- أبو الوليد ابن رشد الحفيد، **الضروري في أصول الفقه**، تقديم وتحقيق جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1994.

16- أرسطو، **المقولات**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، ط1، 1980.

17- أرسطو، **العبارة**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، ط1، 1980.

18- أرسطو، **أنولوطيقا الأولى**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، ط1، 1980.

19- أرسطو، **أنولوطيقا الأواخر**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، ط1، 1980.

20- أرسطو، **الجدل**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، ط1، 1980.

21- التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، الجزء الرابع، منشورات شركة خياط، بيروت، 1966.

22- الجرجاني أبو الحسن علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، الدار التونسية للنشر، 1971.

23- الخُوارزمي الكاتب، **مفاتيح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

24- الصفدي، **الوافي بالوفيات**، مطبعة الدولة، اسطنبول،1931.

25- الفارابي، **الجمع المنطقية الثمانية، (المنطق عند الفارابي)**، تحقيق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1986.

26- القفطي، **أنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، دت.

27- جلال الدين السيوطي، **صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام**، تحقيق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، لبنان، دت.

28- حاجي خليفة، **كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون**، المكتبة الإسلامية، طهران، ط3، 1947.

29- عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد محمود التركزي الشنقيطي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط6، 1380هـ.

30- عبد الأمير الأعسم، **المصطلح الفلسفي عند العرب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1991.

31- عمر كحالة، **معجم المؤلفين**، مطبعة دمشق، دت.

32- فرفوريوس، **ايساغوجي**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، ط1، 1980.

33- نيكولا ريتشر، **تطور المنطق العربي**، ترجمة، محمد مهران، دار المعارف، مصر، ط1،، 1985.

القواميس والدوريات:

-**المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق، بيروت، ط40، 2003.

– **المبـــرز**، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد الثاني، جويلية-ديسمبر 1993.

II باللسان اللاتيني

1- Aristote، *Organon I, Catégorie*، traduit par J.Tricot، J.Vrin، Paris، 1966.

2- Aristote، *Organon II, De l'interprétation*، traduit par J.Tricot، J.Vrin، Paris، 1966.

3- Aristote، *Organon III, Les premiers analytiques*، traduit par J.Tricot، J.Vrin، Paris، 1966.

4- Aristote، *Organon IV, Les seconds analytiques*، traduit par J.Tricot ، J.Vrin، Paris، 1966.
5- Aristote، *Organon V, Les topiques*، traduit par J.Tricot، 2éme édition، J.Vrin، Paris، 1950.
6- Aristote، *Du ciel*، texte établit et traduit par Paul Moraux، Les belles lettres، Paris، 1965.
7- Aristote، *La Métaphysique*, traduction de Jules Barthélemy Saint-Hilaire, Agora, Paris, 1991.
8- Aristote، *Les Météorologiques*، traduit par J. Tricot، J.Vrin، Paris، 1941.
9- Bertrand Russell، *La philosophie de l'atomisme logique*، (in *Ecrits de logique philosophique*, traduit de l'Anglais par Jean-Michel Roy, P.u.f. Paris, 1ère édition, 1989.
10- Nicholas Rescher، *The Development of Arabic Logic*، University of Pittsburgh Press، England، 1964.
11- Platon، *Ménon*، texte établit et traduit par Alfred Croiset، Les belles lettres، Paris، 1935.
12- Platon، *Phédon*، texte établit et traduit par Léon Robin، Les belles lettres، Paris، 1934.

الموسوعات والقواميس

01- *Encyclopædia Universalis,* 2004
02- *Lexique Français - Grec*، Extrait du *Grand dictionnaire de M.L. Quicherat*، par Fred DÜBNER، 23eme édition، librairie Hachette، Paris.
03-*Dictionnaire Grec-Français*، A. Bailly، 11ème édition، librairie Hachette، Paris.

ف/ فهرس محتويات الكتاب

المقدمـــــة

الفصل الأول

في بيـــان الحاجة إلى المنطـــق 5

الفصل الثاني

في حد المنطق ومنفعته وموضوعه 7

الفصل الثالث

في ذكـــر شكـــوك وحلهـــا 9

كتـــاب إيـــساغوجـــــي

الفصل الأول

يشتمل على ثلاثة مباحث

– البحث الأول: في حقيقة اللفظ 11

– البحث الثاني: في أقسام الدلالة 11

– البحث الثالث: في كيفية دلالة اللفظ على المعنى. 11

الفصل الثاني

في اللفظ المفرد والمؤلف 12

الفصل الثالث

في اللفظ المفرد الكلي واللفظ المفرد الجزئي 14

الفصل الرابع
في الذاتـــي والعرضـــي 16
الفصل الخامس
في المقول في جواب ما هو،والمقول في جواب أيّما هو، والمقول في طـــريق ما هو، والداخل في جـــواب ما هو 19
الفصل السادس
في حد الجنس وأقسامه 22
الفصل السابع
في ماهية النوع وأقسامه 25
الفصل الثامن
فـــي الفـــصـــــل 28
الفصل التاسع
في الخـــاصـــــة 30
الفصل العاشر
في العرض العـــام 31

كتـــاب قاطيغوريـــــاس

الفصل الأول
في تقسيم اللفظ بالنسبة إلى المعنى 34
الفصل الثاني
في نسبة الموضوعات إلى المحمولات 35
الفصل الثالث
في نسبة الأجناس إلى فصولها 37

الفصل الرابع
في تقسيم تضبط به المقولات **38**
الفصل الخامس
في الجوهر وأقسامه **39**
الفصل السادس
في تحقيـــق العـــرض **40**
الفصل السابع
في تحقيق أقسام العرض **41**
الفصل الثامن
في المتقابـــــلات **45**
الفصل التاسع
في المتقدِم والمتأخِر ومعاً **46**

كتـــاب بـــاريـــر مينيـــــاس

الفصل الأول
[التناسب بين الكتابة واللفظ والتصور] **48**
الفصل الثاني
في أقسام اللفظ المفرد **49**
الفصل الثالث
في أقسام اللفظ المؤلـــف **51**
الفصل الرابع
في الخبر وتحقيقـــه **51**
الفصل الخامس
في تفسير لفظ الجهة والمادة والتفرقة بينهما **60**

الفصل السادس
في ذكر أقسام القضايا بحسب الجهات **61**
الفصل السابع
في تعديد أجزاء الحملية وذكر مواضعها **66**
الفصل الثامن
في تحقيق الموضوع والمحمول **70**
الفصل التاسع
في تحقيق تقابل القضايا وشروطه **73**
الفصل العاشر
في القضية الواحدة والكثرة وما يصدق مجموعا، ومتفرقا، وما لا يصدق **75**
الفصل الحادي عشر
في أقسام القضايا الشرطية **76**
الفصل الثاني عشر
في حصر الشرطيات، وإهمالها، وخصوصها، وصدقها، وكذبها، وإيجابها، وسلبها... **81**
الفصل الثالث عشر
في القضايا المحرفة وفي هيئات تلحق القضايا تفيدها أحكاما زائدة **85**

كتـــاب أنولوطيقـــا الأولـــى

الجملة الأولى: تشتمل على فصول

الفصل الأول
في أقسام الحجة، وحد القياس، وتفسير ألفاظ تستعمل في هذا الكتاب **87**
الفصل الثاني
في الشكـــل الأول **91**

الفصل الثالث
في الشكـــل الثـــالـــــث 103
الفصل الرابع
في القضية العدمية، والمحصلة، والمعدولة من أصناف الحمليات، والتفرقة بينها.... 110
الفصل الخامس
في تلازم ذوات الجهة..... 120
الفصل السادس
في التنـــاقـــض 122
الفصل السابع
في تحقيق أقسام الشرطية المنفصلة، وتلازم الشرطيات..... 133
الفصل الثامن
في القياس الاستثنائي..... 137
الفصل التاسع
في قياس الخَلْـــف 142
الفصل العاشر
فـــي العكـــس المستـــــوي..... 145
الفصل الحادي عشر
في الشكـــــل الثـــانـــــي..... 157
الفصل الثاني عشر
في المختلطات في الشكل الأول 165
الفصل الثالث عشر
في المختلطات في الشكل الثاني، والثالث..... 176
الفصل الرابع عشر
في بقية الكلام في القياس الاستثنائي 187

الفصل الخامس عشر

كـــلام كلـــي في القيـــــــاس..... 193

الجملـــة الثـــانية: في توابع القياس، وتشتمل على فصول

الفصل الأول

في بيان ما هو أشرف المطالب وما هو أخس، وما هو منها أسهل وما هو منها أصعب، وفي وجوه إبطال المطالب في اكتساب الأقيسة، واستفراد النتائج، ومتى تكون صادقة أو كاذبة. 198

الفصل الثاني

في القياس البسيط والمركب وعـــدد المقدمات والحـــدود والنتائـــج 202

الفصل الثالث

فـــــي تحليـــل القيـــــاس..... 215

الفصل الرابع

في بيان الدّوْر، والعكس، والقيـــاس من مقدمات متقابلـــة، والمصادرة على المطلوب، وعكس النتائج لعكس المقدمات، والمقدمات لعكس النتائج في الأشكال الثلاثة 223

الفصل الخامس

في الأدلّـــة الفقهيـــة..... 231

الفصل السادس

في الاستقراء وردِه، وردِ التمثيل إلى هيئة القياس..... 237

الفصل السابع

في قياس الضمير وقياس المساواة 240

أنولوطيقا الثانـــي

المقدمة

[في التعليم والتعلم] **242**

الجملة الأولى: في الكلام في البرهان، ويشتمل على فصول

الفصل الأول

في المبادئ الأولى للأقيسة بقول مجمل..... **248**

الفصل الثاني

في تحقيق أصناف المبادئ الأولى للأقيسة **250**

الفصل الثالث

في البرهان العقلي والسمعي، وما هو منهما أشرف **259**

الفصل الرابع

في أقســـام البرهان العقلـــي **261**

الفصل الخامس

في المتقدم والمتأخر، وتفصيل القول في العلل والمعلولات، وبأيِّـــها يمكن

جعله حـــدا أوسط وأيِّهـــا لا يمكـــن..... **264**

الفصل السادس

في تحقيق الذاتي وأقسامه **267**

الفصل السابع

في تحقيق معنى الأوّلـــي..... **268**

الفصل الثامن

في تحقيق مقدمات البرهان **270**

الفصل التاسع

في تحقيق موضوع الصنائع البرهانية 273

الفصل العاشر

في تحقيق مبادئ الصنائع النظرية البرهانية 274

الفصل الحادي عشر

فـــي المـــســـائـــــــل 278

الفصل الثاني عشر

في المطالب في العلوم ونحوها 280

الفصل الثالث عشر

في اشتراك العلوم وتباينها بالموضوع، والمبادئ والمسائل ومراتبها..... 284

الفصل الرابع عشر

في تعاون العلوم ونقل البرهان..... 287

الفصل الخامس عشر

في اختلاف العلوم بالكلية والجزئية 288

الفصل السادس عشر

في اختلاف العلوم في سهولة التعرف، وصعوبته..... 290

الجملة الثانية: في تحقيق الحد والرسم، وتشتمل على فصول

الفصل الأول

كلام كلي في الحد والرسم وأقسامهما 291

الفصل الثاني

في تحقيق كل واحد من أصناف الحدود..... 293

الفصل الثالث

في لواحق الحـــدود في تقسيم الماهيات بحسب الحدود 295

الفصل الرابع

في تحقيق كل واحد من أقسام الرسم 298

الفصل الخامس

أقســـــام المخـــاطبـــات البرهانيـــة 300

كـــتـــاب طـــوبيقا

الفصل الأول

في ماهية الجدل ومرتبته 304

الفصل الثاني

فـــي منفعـــة الجـــدل 306

الفصل الثالث

فـــي المطالـــب الجدليـــة 308

الفصل الرابع

فـــي الأوضـــاع الجدليـــة 308

الفصل الخامس

فـــي الحجـــة الجدليـــة 311

الفصل السادس

في مقدمات الحجة الجدلية 312

الفصل السابع

في كيفية الاحتيال في جعل ما ليس بمشهور مقبولا عند الناس يعترفون به كما يعترفون بالمشهورات 315

الفصل الثامن

في الآلات التي تفيد القوة في الجدل 316

الفصل التاسع

في تقسيم القضايا الجدلية إلى الموضع والنوع، والتفرقة بينهما 318

الفصل العاشر

في تفصيل المواضـــع 320

الفصل الحادي عشر

في القـــدح في الحـــدود 336

الفصل الثاني عشر

في كيفية تأليف السائل والمجيب حجتهما 339

الفصل الثالث عشر

في أقسام السؤال الجدلـــي..... 341

الفصل الرابع عشر

كالخاتمة لهذا الفن في ذكر وصية المجيب والسائل..... 342

كتـــاب سوفسطيقـــا

الفصـــــل الأول

فـــي منفعـــة هـــذا الكتـــاب 344

الفصل الثاني

في أسبـــاب وقـــوع الغلـــط 345

الفصل الثالث

في مادة الأقيسة المغلّطة 346

الفصل الرابع

فـــي المغلطـــات اللفظيـــة..... 347

الفصل الخامس

في المغلّطات المعنويـــة 351

الفصل السادس
في الغلط الكائن من جهة صورة القياس 352

كتـــاب رطـــوبيقـــي

الفصل الأول
في ماهية الخطابة وفائدتها ومبادئها 353
الفصل الثاني
في الحجة الخطابيـــة 354
الفصل الثالث
في المقنعات الخارجة 355

كتاب قطوريقـــــي

وهـــو فصـــل واحـــد..... 358
مسرد آيات القرآن الكريم..... 361
مسرد المصطلحات الواردة في المخطوط..... 361
قائمة بأسماء الأعلام الواردة في المتن..... 415
مسرد المذاهب والفرق والطوائف..... 416
مسرد الكتب الواردة في المتن..... 418
مسرد بأسماء الأماكن..... 418
مسرد المراجع المستعملة في التحقيق..... 419

دار الغرب الإسلامي
تونس
لصاحبها الحبيب اللمسي
6 نهج الدالية بالفي - تونس – تلفون: 0021671393360 – فاكس: 0021671396545 – خليوي: 216-96-346567
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.: 200 - R.P. 1015 TUNIS

الرقم: 499 / 1000 / 2 / 2009

التنضيد: مطبعة الريان - بيروت - لبنان

الطباعة: مطبعة الريان - بيروت - لبنان

Ibn al-Nafis

CHARH AL-WURAIQĀT FI AL-MANTIQ

Texte établit et annoté par

Ammar Talbi

Farid Zidani Fouad Melit

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI
TUNIS

CHARH AL-WURAIQĀT
FI AL-MANTIQ

ابن النفيس
شرح الوريقات في المنطق
حققه وعلق عليه
عمار طالبي
فريد زيداني
فؤاد مليت

Ibn al-Nafis

CHARH AL-WURAIQĀT FI AL-MANTIQ

Texte établit et annoté par

Ammar Talbi

Farid Zidani Fouad Melit

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI
TUNIS